الفكر السياسي لثورة العشرين

ندیم عیسی

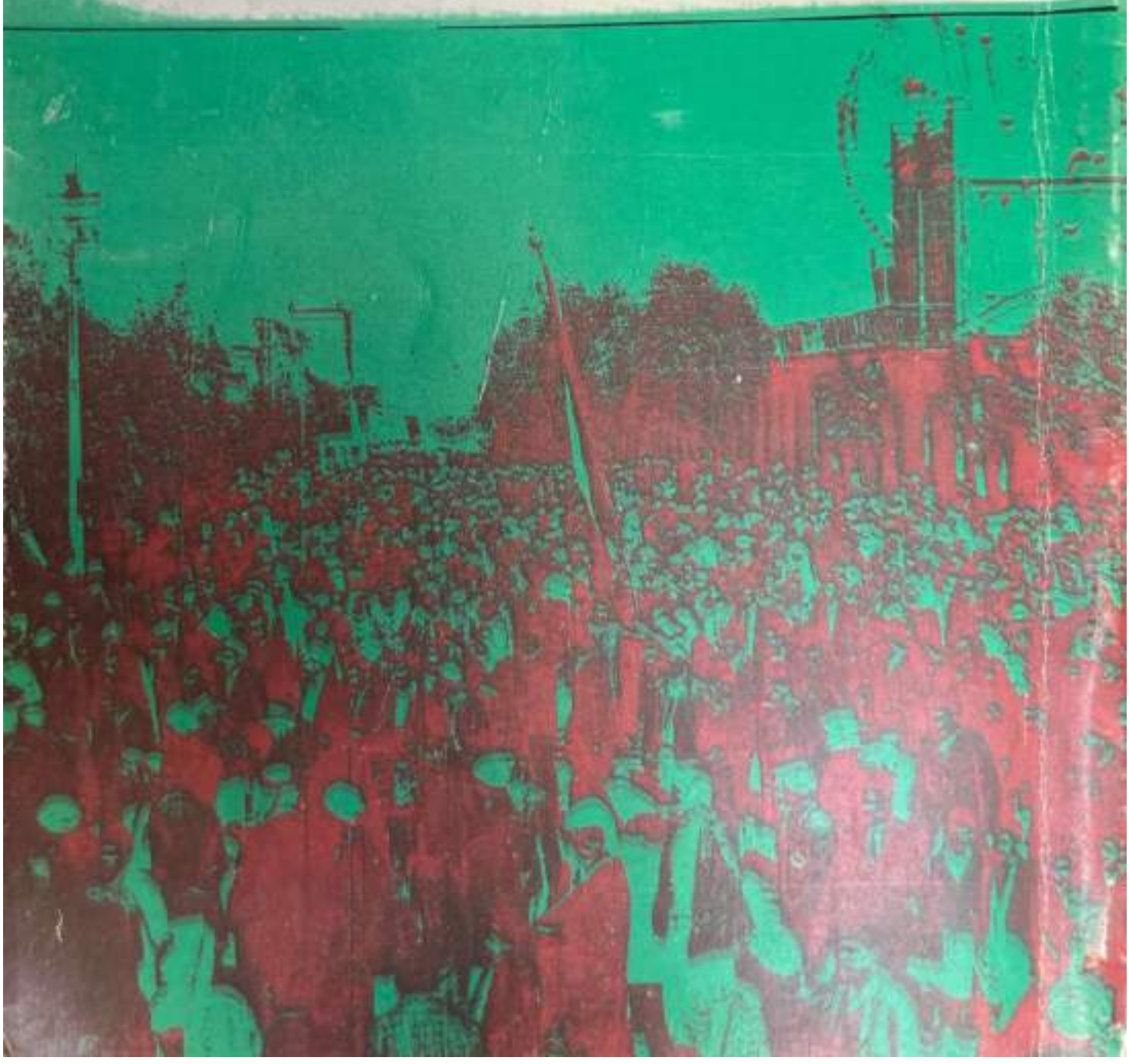

وزارة الثقافة والاعلام

دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد - ١٩٩٢ .

طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة

حقوق الطبع محفوظة
تعنون جميع المراسلات
باسم السيد رئيس مجلس الإدارة
العنوان :
العراق - بغداد - الاعظمية
ص . ب ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

الفكر السياسي لثورة العشرين

تأليف
نديم عيسى

جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

الطبعة الاولى ـ ١٩٩٢

الرموز المستخدمة في البحث

م.و.ث. النجف : المتحف الوثائقي لثورة العشرين - النجف الأشرف.

م.و.ح. بغداد : المركز الوطني لحفظ الوثائق - بغداد.

ت : ترجمة

د : دكتور

ص : صفحة

جـ : جزء

مج : مجلد

ع : العدد

ق : قسم

المقدمة

لم تكن ثورة العشرين حدثاً عابراً في تاريخ العراق الحديث ، بل انها تركت آثارها الواضحة فيما بعد على الحياة السياسية والفكرية في العراق ، وأسهمت بشكل رئيس في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، وقد اهتم بها الباحثون من مختلف الاتجاهات الفكرية ، وقدموا دراسات مختلفة حولها ، إلا ان كلًا منهم حاول أن يفسرها التفسير الذي يتلائم وطبيعة تركيبه الفكري ، ولكن الملاحظ هو ان أغلب هذه التفسيرات انتهى الى تجريدها من الفكر السياسي[١]، وتنتهي الى مثل هذه الخلاصة بوجه خاص ، الدراسات البريطانية ، التي تبنت وجهة نظر الحكومة البريطانية ، والتي فسرت الثورة باعتبارها اضطرابات قامت بها العشائر غير المتحضرة ، ضد السلطات البريطانية المتمدنة[٢]، فمثل هذه الدراسات بهذا التفسير تنتهي بالحتم الى ان تنكر على ثورة العشرين تمتعها بفكر سياسي ، وبعض هذه الدراسات كان قد عرض جوانب متعددة من أحداث الثورة ، إلا انه لم يتطرق إلا نادراً للجانب الفكري السياسي للثورة.

وعلى ضوء ذلك ، يمكننا القول ان أهم دوافعنا في اختيار موضوع دراستنا هو النقص الذي تتميز به أغلب الدراسات المكرسة لدراسة ثورة العشرين في متابعة هذا الجانب الفكري السياسي لهذه الثورة ، وعلى هذا الأساس سنحاول قدر استطاعتنا أن نكتشف في دراستنا هذه ، هل ان لثورة العشرين فكر سياسي منظم ؟ وما هي الأسس الفكرية التي كان يدور حولها ؟

ونقصد بالفكر السياسي ، التصور العقلي للظاهرة السياسية[٣]، ويبدو ان اقران الظاهرة السياسية بالسلطة هو الرأي الأكثر قبولًا في الوقت الحاضر ، وعلى هذا الأساس ، فان الفكر السياسي سيتمثل بمجموعة التأملات الذهنية التي قام بصياغتها المفكرون بصدد ظاهرة السلطة

---

(١) عبدالغني الملاح (ثورة العشرين بين التقرير التاريخي والفلسفة) ، مجلة (آفاق عربية) ، ع٣/ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ٧٢.

(٢) أنظر : آيرلند ، العراق : دراسة في تطوره السياسي (ت : جعفر الخياط) ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص ٢١٢.

(٣) د. حسن صعب ، علم السياسة ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٤٦.

السياسية[٤].

وعلى ضوء ذلك سنتابع الفكر السياسي لثورة العشرين ، بقدر تعلقه بالظاهرة السياسية المقترنة بالسلطة السياسية.

إلا اننا لا نحاول أن نبرز الفكر السياسي للثورة أثناء اندلاع القتال المسلح حسب ، بل سنتابعه في المراحل الممهدة للثورة المسلحة ، على اعتبار ان الثورة ظاهرة إجتماعية معقدة ، تمتد جذورها الى ما قبل ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ، وان عوامل تمهيدية سبقت الثورة المسلحة التي نشبت في التاريخ المذكور ، فحركة الوعي الفكري التي بذرت بذورها قبل الحرب العظمى وبعدها ، والوسائل السلمية التي استخدمها المعنيون بالحركة الوطنية ، والحركات العسكرية التي قامت ضد الاحتلال البريطاني في دير الزور وتلعفر ، والنجف كلها عوامل مهدت للثورة الكبرى[٥].

وكان لا بد أن نعدّ الفترة الممهدة للثورة المسلحة ضمن الفعل الثوري ، لأن الحركات الثورية لا تحدد من خلال فوهة البندقية ، وكأن الرصاص وإراقة الدماء هي الأمور الوحيدة التي تحدد بداية الثورة ، فالثورة أبعد وأعمق من ذلك ، فهناك ثورات لا تراق فيها قطرة دم ، ولكن التغيير فيها كبير جداً ، وعلى هذا الأساس ، يمكننا القول ان الأحداث التي سبقت ٣٠ حزيران تدخل ضمن التحرك الفعلي الثوري ، والشعارات التي تبلورت يومذاك توضح هذا.

ونحاول أيضاً أن نتابع إمتدادات الفكر السياسي لثورة العشرين في أعقاب الثورة المسلحة ، وانعكاساته في بعض الصحف الوطنية لغاية تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢١ ، باعتداد أن تنصيب الملك فيصل لم يأتِ بشكل اعتباطي ، بل انه تم بقصد إرضاء طموح قطاعات واسعة من محركي ثورة العشرين ، إذ لولا الثورة لما كان قد نصب ملكاً على العراق بهذا الشكل السريع في الأقل ، وبالكيفية التي تم فيها.

كما ان أصوات البنادق حينما سكتت في ميادين القتال ، تواصلت العملية الثورية في الميادين الأخرى ، واستمرت ضد الاحتلال البريطاني ، لأن فشل الثورة المسلحة لا يعني انتهاء المقاومة ، وإنما يعني فشل أقوى

---

(٤) د. عبدالرضا الطعان ، محاضرات (الفكر السياسي الحديث) القيت على طلبة الصف الثالث ، قسم السياسة ـ كلية القانون والسياسة ـ جامعة بغداد ، للعام الدراسي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ (مطبوعة بالرونيو) ، ص ٨.

(٤) د. عبدالله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ، بغداد ١٩٧٥ ، ص ٢٦٧.

أسلحتها ، لذلك لجأت الى الاحتجاج الكلامي ، وعولجت بعض القضايا السياسية في الإجتماعات والخطب وفي ماكتبت بعض الصحف الوطنية ، في محاولة لجعل مطاليب ثورة العشرين شعارات تعبأ حولها المعارضة[٦].

وبذلك نرى ان هنالك تواصلاً فكرياً بين المرحلة الممهدة للثورة المسلحة ، والمرحلة اللاحقة لها ، إذ تم التمسك بالافكار السياسية نفسها من قبل محركي ثورة العشرين.

إن البحث في مثل هذا الموضوع لا يخلو من الصعوبة ، وذلك لان أية محاولة لاكتشاف واقع سياسي سابق لم تبق منه إلا أقاويل على صورة مؤلفات ، لابد من أن تحيط بها صعوبات كبيرة ، حيث ان البُعد الزمني واختلاف الظروف والأحوال بين الواقعة وبين الباحث قد لا تعطي التفسير الصحيح لها.

كما ان شعارات ثورة العشرين وأهدافها يشوبها قلة الوضوح ، وعدم التحديد والدقة في الصياغة من حيث المضمون ، والسبب في ذلك يعود الى تعدد القيادات الوطنية للثورة ، وعدم انتظامها في فكر واحد[٧].

لذلك اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التحليلي بشكل خاص ، لأنه يساعدنا الى حدٍ ما على اكتشاف الفكر السياسي لثورة العشرين ، كفكر يتمتع بوحدة نسبية ، بقدر ما يتضمن هذا المنهج القدرة على تجاوز الاعتبارات الخاصة التي يطرحها تعدد القيادات.

ومن أجل التعرف على الفكر السياسي لكل فرد أو طائفة أو أمة أو حزب ، لابد من الرجوع الى المصادر الأساسية لذلك الفكر ، والتي هي عبارة عن المؤلفات التي كتبها أصحاب ذلك الفكر بأنفسهم ، أو من خلال ما دوِّن نقلاً عنهم ، وكذلك من خلال ما قالوه أو كتبوه من الخطب والمقالات والأبحاث والخواطر والروايات والمسرحيات والقصائد[٨].

لذلك حاولنا من أجل اكتشاف الفكر السياسي لثورة العشرين ، الرجوع الى المصادر الأساسية لذلك الفكر ، والتي هي عبارة عن كتبه بعض مثقفي

---

(٦) رجاء حسين الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ، النجف ١٩٧٦ ، ص ٢٧.

(٧) أنظر : علي التلعفري (شعارات ثورة حزيران الكبرى) ، جريدة (البلد) ، ع٩٢٤/١٥ حزيران ١٩٦٧.

(٨) مارسيل بريلو ، علم السياسة (ت : أحمد حسيب عباس) ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٧٥.

الثورة ، أو ما دوّن نقلاً عنهم ، وكذلك رجعنا الى خطبهم ، ومقالاتهم الصحفية ، وأبحاثهم ، وخواطرهم ، وقصائدهم الشعرية.

وكذلك اعتمدنا على بعض الدراسات الاكاديمية ذات التوجهات الفكرية المختلفة ، وذلك لكي نحدد بدلالة هذا الإختلاف في التوجهات الفكر السياسي لثورة العشرين بالشمولية اللازمة وبالموضوعية الاكاديمية المطلوبة.

ولكن لا بد من الإشارة الى ان كل هذه المصادر لم تكن شافية في استشفاف الفكر السياسي لثورة العشرين ، لذا فأننا اعتمدنا الى حدٍ كبير الوقائع التاريخية لنستشف بعد تحليلها تحليلاً دقيقاً ، الفكر السياسي الكامن وراءها. وفي اتخاذنا لهذا السبيل كنا ننطلق من قاعدة نظرية هي ان الوقائع التاريخية ، هي في الاصل وقائع إنسانية ، أي ان ذاتها وموضوعها هو الإنسان ، فالإنسان ماثل في الوقائع التاريخية ، بقدر ما يمثل عنصرها المحرك ، والإنسان بقدر ما يصنع هذه الأحداث ، لا يصنعها وهو خالي الذهن ، فهو يصنع الأحداث بدلالة أفكار معينة ، فوراء الأحداث توجد بالضرورة أفكار ، وتتحدد طبيعة هذه الافكار بدلالة طبيعة هذه الأحداث ، فعندما تكون الأحداث سياسية ـ وهذا هو حال ثورة العشرين ـ فان الأفكار التي تقوم بدلالتها تكون هي الاخرى سياسية. وهكذا نرى ان أحداث ثورة العشرين تصلح بذاتها لأن تكون هي الاخرى مصدراً من مصادر الفكر السياسي لهذه الثورة.

بقي أن نشير الى انه من الملاحظ ان الفكر السياسي لثورة العشرين لم يقترن بأسماء أشخاص معينين ليبرزوا بوصفهم مفكري الثورة. إن هذه الحقيقة تجعل دراستنا ، بلا شك ، أكثر صعوبة ، ولكن هذه الصعوبة ينبغي أن لا تقوم عذراً لعدم البحث في تفسير لها.

إن ثورة العشرين حالها حال أية ثورة أخرى تمثل عملاً جماعياً ، فحول المشروع الثوري الذي تحتضنه يلتقي عدد من الناس الذين جرت العادة على تسميتهم بالثوريين ، ضمن إطار شبكة من العلاقات المتينة ، خصوصاً عندما يحاط تحقيق المشروع الثوري بنوع من التنظيم ، بكلمة أوضح ، ان الثورة بواقعها هذا تنتهي الى تشكيل مجموعة اجتماعية مادتها الاشخاص الثوريون. إن الثورة كمجموعة اجتماعية سوف تمتلك عقلها الجمعي الخاص بها ، الذي يستقل ، الى حدٍ كبير ، عن العقل الفردي للأشخاص الثوريين المسهمين فيها ، ويتأكد افتران الثورة بعقل جمعي خاص

بها قيام شخصيتها المستقلة عن الأشخاص المسهمين فيها ، وبالتالي تصرفها حتى بمعزل عنهم ، وهكذا يقال ، وفي الغالب : إن الثورة ترى !... قررت الثورة... باسم الثورة تقرر ما.... الخ.

إن تمتع الثورة بمثل هذا العقل الجمعي يزداد وضوحاً عندما تكون نتاج عمل عفوي أو شبه عفوي ، ففي الأحوال التي يضطلع فيها حزب معين بالثورة ، فان الحزب سيلعب دور الموجه لها في كل أمورها التنظيمية والفكرية .. الأمر الذي يحول دون أن تستقل الثورة بعقل جمعي خاص بها ، فعقلها في مثل هذه الحالة هو عقل الحزب.

إن ثورة العشرين ، حالها حال أية ثورة أخرى ، كانت قد تمتعت بعقلها الجمعي الخاص بها ، ومما ساعد على تكوين هذا العقل الجمعي الخاص بها عدم وجود قوة سياسية فاعلة فعلاً مباشراً في قيادتها. إن تمتع ثورة العشرين بعقلها الجمعي الخاص بها هو الذي يسر لها إمكانية التمتع بفكر سياسي يجسد هذا العقل الجمعي ، ويمثل انعكاساً له ، بكلمة أوضح ، بقدر ما ان العقل الجمعي لثورة العشرين لم يكن عقل هذا الشخص الثوري أو ذاك ممن أسهموا فيها، فان فكرها السياسي الذي هو تجسيد لهذا العقل الجمعي ، وانعكاساً له سوف لن يكون الفكر السياسي الخاص بهذا الشخص الثوري أو ذاك ممن أسهموا فيها ، انه سيكون بالأحرى فكراً سياسياً للثورة.

إن هذه الحقيقة تتأكد بوضوح أكثر عندما نعلم ان التاريخ يحدثنا عن ثورات كانت قد تجاوزت في أفكارها السياسية الأفكار السياسية الخاصة بالمنظمين لها ، وليس ببعيدة عن أذهاننا صورة الثورة الفلاحية التي اندلعت في ألمانيا في القرن السادس عشر بزعامة (لوثر) في بداية الأمر. إن هذه الثورة كانت قد استطاعت أن تمتلك في مجرى مسيرتها فكرها السياسي الخاص بها المستقل عن الفكر السياسي لـ (لوثر) ، الأمر الذي دفع بالأخير الى أن يهجرها ويتنكر لها.

وقد قسمنا البحث على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

حاولنا في الفصل الأول أن نعطي فكرة مختصرة عن بعض القضايا المتعلقة بثورة العشرين. ففي المبحث الأول نحاول أن نبين مقدمات الثورة وبعض أهدافها البارزة ، ومسبباتها الداخلية والخارجية. وفي المبحث الثاني نحاول أن نحدد القوى الإجتماعية المحركة للثورة ، وفي المبحث الثالث نحاول أن نحدد القوى السياسية المحركة للثورة.

ومعالجة مثل هذه الموضوعات تبدو ضرورية في متابعة الفكر السياسي لثورة العشرين ، بقدر ما تشكل القاعدة المادية لهذا الفكر ، التي كانت قد حكمته الى حدٍ بعيد في اتجاهاته وتطلعاته.

وفي الفصل الثاني نحاول أن نحدد الفكر السياسي لثورة العشرين لأصل السلطة السياسية ، وقد قسمنا هذا الفصل على مبحثين ، في المبحث الأول نحاول أن نتابع الفكر الذي فسر أصل السلطة السياسية تفسيراً دينياً. وفي المبحث الثاني نحاول أن نتابع الفكر الذي فسر أصل السلطة السياسية تفسيراً شعبياً ديمقراطياً.

وفي الفصل الثالث نحاول أن نحدد مفهوم الفكر السياسي لثورة العشرين بصدد شكل السلطة السياسية ، وقد قسمنا هذا الفصل على ثلاث مباحث ، في المبحث الأول نحاول أن نحدد الاتجاه الذي نادى بالشكل الملكي ، وفي المبحث الثاني نحاول أن نحدد الاتجاه الذي نادى بالشكل الجمهوري ، وفي المبحث الثالث نحاول أن نحدد بعض الاتجاهات المحدودة التي نادت بأشكال أخرى للحكم ، كالإمارة ، والخلافة أو الإمامة ، واللا حكومة.

وفي الفصل الرابع نحاول أن نحدد مفهوم الفكر السياسي لثورة العشرين بصدد كيفية ممارسة السلطة السياسية ، حيث تبنى هذا الفكر الاتجاه البرلماني دون سواه ، لذلك نحاول أن نتابع الاتجاه البرلماني في فكر الثورة فقط. بقدر تعلقه بموضوعنا.

وفي الفصل الخامس نحاول أن نحدد الفكر السياسي لثورة العشرين بصدد حقوق الشعب تجاه السلطة السياسية ، وقد قسمنا هذا الفصل على مبحثين ، في المبحث الأول نحاول أن نتابع الحقوق السياسية التي أكد عليها الفكر السياسي للثورة ، وفي المبحث الثاني نحاول أن نتابع مضمون الحقوق المدنية في الفكر السياسي للثورة.

وختاماً أرجو أن أوفق في اكتشاف جانب من الجوانب الغامضة في ثورة العشرين ، ألا وهو الفكر السياسي لهذه الثورة ، ليكون ذلك بعون الله إسهاماً متواضعاً في تاريخ الفكر السياسي العراقي الحديث.

الفصل الأول

بعض القضايا المتعلقة بثورة العشرين

المبحث الأول

حول ثورة العشرين

لقد تطرق الكثير من المؤرخين لأحداث ثورة العشرين بشكل مفصل، وتعرضوا لكثير من جوانبها ، وبما ان تفاصيل الثورة الدقيقة لا تخدم أغراض بحثنا بشكل كبير ، لذلك ارتأينا أن نعرج على أحداث الثورة بشكل سريع ، لكي تكون بمثابة تمهيد لطرح الأفكار السياسية للثورة ، لذلك سنحاول أولاً التعريف بثورة العشرين من حيث مقدماتها وانفجارها ، ومن ثم سنحاول عرض أهم الأسباب المؤدية الى انفجار الثورة الكبرى.

أولاً ـ التعريف بثورة العشرين :

إن ثورة العشرين لم تكن حدثاً طارئاً وإنما مهدت لها أحداث أخرى، كانت بمثابة مقدمات لها ، إلا ان هذه الأحداث كـانت ذات طبيعة عفوية ،وسنتطرق إليها فيما يأتي :

أ ـ مقدمات ثورة العشرين :

ومن أهمها (انتفاضة النجف) عام ١٩١٨ ، حيث كانت النجف منذ أعوام (١٩١٥ ـ ١٩١٧) تحكم نفسها بنفسها[٢]، الى أن تعين في آب ١٩١٧ (حميد خان) بوظيفة ممثل الحاكم السياسي في النجف[٣]، وقد ازدهرت (النجف) خلال تلك الفترة نتيجة لازدهار تجارتها مع البصرة[٤].

---

(١) كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق (ت : عبدالواحد كرم)، بغداد ، ١٩٧١ ، ص ١٧٥.

(٢) عبدالرزاق الحسني ، ثورة النجف ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٢ ، حسن الاسدي، ثورة النجف على الإنكليز ١٩٧٥ ، ص ٢٣٨.

(٣) الحسني ، ثورة النجف ، المصدر السابق ، ص ١٢.

(٤) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى، بغداد ١٩٧١ ، ص ١٨ ـ ٢٠.

ونتيجة لزيادة الحاصلات الزراعية القادمة لها من أصقاع أخرى ، والتي كانت تطلبها الأطراف المتحاربة الإنكليزية والتركية[٥].

ونتيجة لهذا الغنى ، وبدافع من العقلية البدوية ، فان أهالي النجف قد اشتروا الأسلحة للحفاظ على ثرائهم[٦].

كما ان أخبار أساليب الإحتلال الإنكليزي في البصرة[٧]، قد نقلها التجار النجفيون الى النجف بكل مساوئها[٨].

وقد بدأت (جمعية النهضة الإسلامية) تعمل على نشر الدعاية المناوئة للإنكليز بين القبائل المحيطة بالنجف ، وبين حملة السلاح في النجف من أجل تحرير العراق[٩].

وعندما اتضح أمر هذه الجمعية لدى سلطات الاحتلال ، قرر (نجم البقال)[*] ، القيام بمفاجأة السلطة ، وذلك بقتل الكابتن (مارشال) حاكم النجف السياسي ، وبالفعل شرعوا بقتله يوم ١٩ آذار ١٩١٨ في دار الحكومة[١٠].

ولقد تظاهر الأهالي بدفع التهمة عنهم ، وأبدى (بلفور) حاكم النجف والشامية تظاهره بالإقتناع بذلك ، وبذلك انتهى مقتل (مارشال) بسلام[١١].

إلا ان مقتل (شرطيين) من قبل أعضاء في جمعية النهضة الإسلامية ، أدى الى توتر الوضع ، وهروب (بلفور) الى الكوفة ، بعد أن جرت محاولة لاغتياله ، وبالتالي سيطر الثوار على المدينة[١٢]، وعلى أثر ذلك عاد

---

(٥) الاسدي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨.

(٦) المصدر السابق ، ص ٣٥٢.

(٧) للاطلاع على هذه الأساليب ، أنظر : حميد أحمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ٢٧٣ - ٤١١.

(٨) محمد علي كمال الدين ، المصدر السابق ، ص ١٨.

(٩) الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٢٥ - ٢٦.

(*) حكم بالاعدام بعد هذه الانتفاضة ، للتفصيل أنظر ، كريم وحيد صالح ، نجم البقال ، النجف ١٩٨٠.

(١٠) حميد عيسى حبيبان ، حقائق ناصعة عن ثورة النجف الكبرى ، النجف ١٩٧٠ ، ص ٧١.
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٩.

(١١) محمد علي كمال الدين ، مصدر سابق ، ص ٢٩ ، الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٢ - ٣٣.

(١٢) الاسدي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦.

(بلفور) على رأس قوة عسكرية ، وفرض حصاراً على النجف استمر (٤٥) يوماً[١٣]، وقد فرض على الثوار الشروط الآتية :

١ - تسليم كافة الثوار بلا قيد ولا شرط.

٢ - غرامة ألف بندقية ، وخمسين ألف روبية ، على كل الذين لهم يد في الانتفاضة.

٣ - تسليم مئة شخص من المحلات الثائرة الى الحكومة البريطانية لسوقهم من النجف بصفة أسرى حرب[١٤].

وفي أثناء الحصار فان الانكليز غيروا سياستهم مع عشائر الفرات الاوسط ، وذلك برفع الضرائب عنهم في ذلك الحين ، وتقربوا الى بعض الشيوخ وقدموا لهم الرشاوى[١٥]، وبثوا بذور التفرقة بين الاهالي والثوار ، فنجحوا في ذلك نجاحاً ملموساً[١٦].

كما ان معظم رجال الدين لم يؤيدوا هذه الانتفاضة ، خاصة (كاظم اليزدي)[١٧] الذي وصف الثوار بالأشقياء وليس بالثوار[١٨]، ولم يسهم بالانتفاضة إلا بعضهم بدافع الغيرة الدينية[١٩].

كما ان القبائل المحيطة بالنجف لم تقدم لهذه الانتفاضة أية مساعدات[٢٠]، ولهذا انتهت بالفشل ، وسلم الثوار بالشروط المفروضة عليهم ،

---

(١٣) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، القاهرة ، (بدون تاريخ) ج٢ ق٢ ، ص ٣٠ الحسني ، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ٩.

(١٤) ولسن ، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين (ت : فؤاد جميل) بغداد ١٩٧١ ج٢ ، ص ٢٦٨ ، الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٤٨ - ٤٩.

(١٥) محمد علي كمال الدين ، مصدر سابق ، ص ٣٨ ، عبدالله فهد النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٦٠.

(١٦) الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٥٨.

(١٧) حميد عيسى حبيبان ، مصدر سابق ، ص ٨٨ - ٨٩ ، النفيسي ، مصدر سابق ، ص ٦١ ، د. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ١٩٧٨ ، ج ٥ ق ٢ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(١٨) محمد رضا الشبيبي ، ثورة النجف ضد الاستعمار الإنكليزي ، مجلة (الثقافة الجديدة) ، ع ٩ ، تموز ١٩٦٩ ، ص ٢٩٨.

(١٩) محمد علي كمال الدين ، مصدر سابق ، ص ٢٥ ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ٢ ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢٠) الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٤ - ٣٥.

وبذلك فك الحصار عن المدينة[٢١].

وقد أحيل الثوار الى المحكمة التي قررت اعدام (١٣) شخصاً ، وسجن (٩) أشخاص ، ونفي (١٢٣) آخرين[٢٢].

وبفشل هذه الانتفاضة فان (جمعية النهضة الإسلامية) قد تلاشت بعد ذلك[٢٣]، إلا ان هذه الانتفاضة كانت مدعاة لتفكير أهالي الفرات بشكل خاص بالبحث في مصير البلاد ومستقبلها[٢٤]، وأسهمت بزيادة أحقاد النجفيين على الإنكليز ، وأججت الرغبة في الانتقام منهم[٢٥]، وأسهمت في رفع الوعي الوطني ، وتصعيد الحماس الشعبي المعادي للإنكليز ، وبالتالي تهيئة المناخ الملائم لتفجير الثورة الكبرى في ٣٠ حزيران ١٩٢٠[٢٦].

وكانت من مقدمات الثورة المسلحة حوادث (دير الزور وتلعفر) ، حيث كانت متصرفية (دير الزور) ملحقة بالاستانة ، ولما جلى الاتراك عنها بقيت تحكم وفقاً للأعراف القبلية ، وبعد تأسيس الحكومة الفيصلية ، طالب أهالي الدير بضم منطقتهم الى الشام ، ولذلك نظمت الحكومة الفيصلية عملية عسكرية ضمت بموجبها (دير الزور) إليها في ١٥ كانون الاول ١٩١٨ ، وعينت (مرعي باشا) متصرفاً عليها[٢٧]، إلا أن فقدان المنطقة لمكانتها التجارية ، بسبب انقطاع الطرق بين تركيا والعراق[٢٨]، ووصول أخبار مبالغ فيها عما حصل في العراق من ازدهار اقتصادي[٢٩]، جعل أهالي الدير يطلبون ضم منطقتهم للنفوذ البريطاني[٣٠]، ولذلك نظمت السلطات البريطانية حملة

---

(٢١) محمد علي كمال الدين ، مصدر سابق ، ص ٤٥.

(٢٢) الاسدي ، مصدر سابق ، ص ٤٣٤ ، الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٨٠.

(٢٣) الحسني ، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ٩.

(٢٤) محمد علي كمال الدين ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

(٢٥) الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٢٦) حميد عيسى حبيبان ، مصدر سابق ، ص ١٠ ـ ١١.

(٢٧) محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ج ٣ ، بغداد ١٩٢٤ ، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤. أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٢٨) عبدالرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٦٩.

(٢٩) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٣١.

(٣٠) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٧.

بقيادة الكابتن (جامبير) لاحتلال الدير في كانون الثاني ١٩١٩، وبعد مفاوضات مع المتصرف العربي تقرر فيما بعد ضم الدير الى منطقة النفوذ البريطاني ما عدا (الرقة) ريثما يبت فيها مؤتمر الصلح[٣١].

إلا ان (رمضان شلاش) استطاع الحصول على مضابط من أهالي (الدير) يطلبون فيها إلحاق (الدير) بالحكومة العربية مرة أخرى[٣٢]. وبالفعل زحف (شلاش) مع قبائل البادية يوم ١١ كانون الاول، ١٩١٩، واحتل (الدير) بتحريض من قبل جمعية (العهد العراقي) في الشام[٣٣]، على اثر قرارات (مؤتمر الصلح) التي عدّت (نهر الخابور) حداً فاصلاً بين العراق وسورية[٣٤]، والتي رفضها (شلاش) وطلب أن تكون الحدود على (وادي حوران)، واستأنف الهجوم على (ألبو كمال) واحتلها يوم ١١ كانون الثاني ١٩٢٠[٣٥]، وقد قدمت الحكومة العربية احتجاجاً للسلطات البريطانية على أساس ان هذه الحدود تقسم عشيرة (العكيدات) الى قسمين، وهذا ما تشمئز منه القبائل[٣٦].

وعند هذا الحد اضطرت الحكومة العربية الى عزل (شلاش) وتعيين (مولود مخلص) بدلاً منه، لتهدئة الحالة في (الدير)[٣٧] إلا ان مولود أيضاً طالب بتعديل الحدود كما فعل سلفه[٣٨]، وأخيراً اقترح الأمير فيصل تشكيل لجنة مشتركة من العرب والبريطانيين لتسوية مشكلة الحدود.

---

(٣١) الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ٦٩. أمين سعيد، الثورة العربية، مصدر سابق، ج ٢ ق ٢، ص ١١٥.

(٣٢) بيل، فصول من تاريخ العراق القريب (ت : جعفر الخياط) بيروت ١٩٧١، ص ٤٠٤، محمد طاهر العمري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣٣٨.

(٣٣) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد ١٩٢٤، ص ١٢٠. الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ٧٠.

(٣٤) أمين سعيد، الثورة العربية، مصدر سابق، ج ٢ ق ٢، ص ١١٥، محمد طاهر العمري، مصدر سابق ج ٣، ص ٣٤٥.

(٣٥) بيل، مصدر سابق، ص ٤١٣، القضية العراقية، مصدر سابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٣٦) محمد طاهر العمري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣٥٠، بيل، مصدر سابق، ص ٤١٢.

(٣٧) الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ٧٠، أمين سعيد، الثورة العربية، مصدر سابق، ج ٢ ق ٢، ص ١١٥.

(٣٨) البصير، القضية العراقية، مصدر سابق، ص ١٢٦، مصدر سابق، ص ٤١٤.

وقد قررت تلك اللجنة اضافة (ألبو كمال) الى لواء (الدير) تحت لواء الحكومة العربية في الشام ، وذلك في ٥ مايس ١٩٢٠[٣٩].

ويبدو ان حوادث دير الزور ، كانت أحد عوامل نمو الحركة الوطنية في العراق ، وقد عجلت في اندلاع الثورة الكبرى[٤٠]، بسبب وصول أخبار هذه الحوادث الى كربلاء والنجف[٤١]، وبسبب ما نشرته الصحافة السورية التي كانت تصل الى العراق حول تلك الأحداث ، إذ بالغت كثيراً في نشرها ، وكانت تقابل بالتصديق في العراق[٤٢].

وقد أكد (هولدن) ، ان (فهد بن هذال) رئيس العمارات الموالي للإنكليز ، قال لأحد الضباط الأركان في شباط ١٩٢٠ ما يأتي : (صدقوا أو لا تصدقوا... إن لم تعيدوا احتلال دير الزور ، فالثورة ستقوم في الفرات الأدنى خلال شهور ستة)[٤٣].

وبعد اعلان الانتداب البريطاني على العراق في ٥ ايار ١٩٢٠ ، تأكد الثوار ان الإنكليز لن يتخلوا عن العراق إلا بثورة مسلحة ، وبالفعل بدأوا يستعدون للهجوم على (تلعفر) متخذين من (دير الزور) منطلقاً لهم[٤٤]، وأوعزت جمعية العهد العراقي لضباطها في الجيش العربي بالاستقالة ، والالتحاق (بدير الزور) لإثارة الاضطرابات في (تلعفر) ، لحمل الإنكليز على تغيير سياستهم[٤٥].

وبدأ (جميل المدفعي) بالاستعداد للهجوم على (تلعفر) حيث بدأ يحرض القبائل للانضمام إليه ، وبالفعل انضمت إليه قبيلة (شمر) ، وأيدته قبائل الزيدية[٤٦]. وعندما بدأ (المدفعي) بالتحرك ، فانه وجه رسالة الى أهالي (تلعفر) ، يطلب منهم الانضمام الى قواته ، والقبض

---

(٣٩) المصادر السابقة على التوالي ، ص ١٢٨ ، وص ٤١٦ - ٤١٧.
(٤٠) أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٢.
(٤١) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤١٦.
(٤٢) مصدر سابق ، ص ٤١٨.
(٤٣) هولدن،ثورة العراق، ١٩٢٠ (ت:فؤاد جميل) بغداد ١٩٦٥ ، ص ٤٦ - ٤٧.
(٤٤) قحطان التلعفري ، ثورة تلعفر ١٩٢٠ ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٨٤ ، كاظم المظفر ، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠ ج ١ ، النجف ١٩٧٢ ، ص ١٣١.
(٤٥) أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ق ٢ ، ص ٣٢.
(٤٦) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٣.

على الموظفين البريطانيين[٤٧]، وبالفعل فقد حرر الاهالي المنطقة ومن ثم دخلها (المدفعي) على رأس قواته[٤٨].

وفي ٤ حزيران تقدم الثوار الى المدينة ، وقبضوا على معاون الحاكم السياسي (بارلو) ومن ثم قتلوه ، وكذلك قتل قائد الدرك (استوارت)[٤٩]. وبذلك أصبحت (تلعفر) تحت سيطرة الثوار[٥٠].

وأثناء ذلك كان أعضاء (جمعية العهد) في الموصل ، يحرضون الناس على الثورة بوساطة المناشير التي كانوا يعلقونها على الجدران[٥١].

وفي ٦ حزيران اتجه الثوار نحو الموصل لتحريرها[٥٢]، وفي ٨ حزيران حصلت المواجهة المسلحة بين الثوار والقوات البريطانية ، وانتهت باندحار الثوار وتقهقرهم الى دير الزور[٥٣]، وفي ٩ حزيران أعادت القوات البريطانية احتلال تلعفر مرة أخرى[٥٤].

وكانت أخبار تلك الانتفاضة ، تصل الى وسط وجنوب العراق عن طريق الصحف الحكومية ، وجمعية العهد في الموصل ، وما ينشره الزعماء العراقيون في الشام ، وما ينقله المسافرون من الموصل الى بغداد وبالعكس[٥٥]. وبذلك أسهمت بإيقاد الثورة الكبرى في وسط وجنوب العراق[٥٦].

وهكذا يبدو ان تلك الانتفاضات المتفرقة عجلت في نشوب الثورة الكبرى ، لأنها كانت تقوي اعتقاد العشائر بأن الوضع العسكري لقوات الاحتلال البريطاني يعاني من الضعف ، وانهم لن يستطيعوا الصمود بوجه العشائر فيما إذا ثارت.

---

(٤٧) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٣١.
(٤٨) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٣.
(٤٩) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٣١ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٣٣.
(٥٠) محمد يونس عبدالله السيد وهب ، أهمية تلعفر في ثورة العراق الكبرى ، الموصل ١٩٦٧ ، ص ٤٨.
(٥١) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٣٣.
(٥٢) السيد وهب ، مصدر سابق ، ص ٥٠.
(٥٣) مصدر سابق ، ص ٥١ ـ ٥٤.
(٥٤) مصدر سابق ، ص ٥٩.
(٥٥) قحطان التلعفري ، ثورة تلعفر ، مصدر سابق ، ص ٤١٧.
(٥٦) عبدالحميد الدبوني ، مقالات حول أحداث تلعفر ، جريدة الزمان ، ع ٥٠٢٣ ، ٢٨ نيسان ١٩٥٤.

ب ـ انفجار ثورة العشرين :

بعد سلسلة الانتفاضات المسلحة هذه ، لا بد من القول انه سرعان ما وقعت في (الرميثة) حادثة عجلت في إشعال نار الثورة ، ففي (٣٠ حزيران ١٩٢٠) اعتقلت السلطات المحتلة رئيس الظوالم (شعلان أبو الجون) ، فحرره رجاله من السجن بعد قتلهم لاثنين من الحرس . وقد تحولت هذه الحادثة الى السبب المباشر لاندلاع الثورة الكبرى ، حيث عدها معظم المؤرخين الشرارة الاولى في الثورة[٥٧].

كما اتفق معظم المؤرخين على ان الثورة المسلحة انتهت يوم (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠) على اثر الاتفاق الذي عقد بين قبائل بني حجيم والسلطات البريطانية[٥٨].

وقد كلفت الثورة القوات البريطانية ضحايا بشرية كبيرة ، بلغت حوالي (٢٢٦٩) بين قتيل وجريح وأسير ومفقود ، بينما بلغت خسائر الثوار حوالي (٨٤٥٠) شخصاً ما بين قتيل وجريح[٥٩].

ثانياً : أسباب ثورة العشرين :

هناك جملة من المسببات الداخلية تفاعلت مع العديد من المؤثرات الخارجية لكي تسهم بمجملها في إشعال نار الثورة ، وأهمها ما يأتي :

أ ـ المسببات الداخلية :

١ ـ الأسباب الاقتصادية

من أهم هذه الأسباب تدهور الاقتصاد العراقي ، حيث نلاحظ ان هنالك تدهوراً أصاب واقع الزراعة والصناعة والتجارة ، فقد تركت الحرب العظمى

---

(٥٧) ايرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ ، د. كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ٩٨ ، ولسن ، الثورة العراقية ، (ت : جعفر الخياط) ، بيروت ١٩٧١ ، ص ١٠١ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ص ١٥٤ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ ، فريق مزهر آل فرعون ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ، بغداد ١٩٥٢ ، ص ٤٥٠ وغيرهم من المؤرخين.

(٥٨) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٢١٣.

(٥٩) هولدن ، مصدر سابق ، ص ٣٩٢.

آثاراً سلبية على الحياة الاقتصادية في العراق ، إذ هبط انتاج الحبوب عام ١٩١٨ الى ربع ما كان عليه عام ١٩١٣ ، كما ان استمرار استهلاك الجيوش المحتلة للمواد الغذائية[٦٠]، سبب شحة في المواد ، أثرت في إستهلاك السكان ، كما ان بعض الصناعات التي أنشأها الولاة العثمانيون (أمثال داود باشا ، ومدحت باشا) لسد حاجات الجيش وأمور أخرى ، والمؤسسات التي أنشأها الإنكليز قبل دخولهم العراق ، وأثناء الحرب العظمى ، كان قد أسهم في خلق نواة الطبقة العاملة[٦١]، التي عاشت ظروفاً معيشية صعبة ، حيث استخدمت الادارة العسكرية (٤٠) ألف مواطن ـ بضمنهم العمال ـ في أعمال السخرة ، و (٥٠) ألف في نقل المعدات العسكرية وبناء خطوط مواصلات القوات البريطانية[٦٢]، وقد عاشوا في فقر واضح[٦٣]، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الضرورية ، حيث توفي في الموصل نتيجة للمجاعة عام ١٩١٧ ـ ١٩١٨ حوالي (١٠) آلاف شخص. كما انتشرت المجاعة والأمراض في بغداد والمدن الأخرى الخاضعة للاحتلال[٦٤]، كل ذلك أدى الى انخفاض الطاقة الانتاجية للعمال ، وبالتالي أدى الى تدهور الصناعة الحرفية البدائية بشكل ملموس ، كما ان نمو مستوردات العراق ـ خاصة المنسوجات ـ أسهم أيضاً بتدهور تلك الصناعة. إذ أكد القناصل البريطانيون ، إنه كان في بغداد وحدها حوالي (٣٥٠٠) حائك جومة عام ١٨٦٦، إلا انه لم يبق منهم إلا المئات قبل ثورة العشرين. أما الباقون فقد أتت عليهم الرأسمالية بمنسوجاتها الرخيصة[٦٥].

إن نمو التجارة الخارجية للعراق مع البلدان الرأسمالية ـ خاصة تجارة

---

(٦٠) د. محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية أو العامل الاقتصادي في ثورة العشرين ، بغداد ١٩٥٨ ، ص ١٤.

(٦١) علي التلعفري (حول طابع ثورة العشرين) ، مجلة دراسات عربية ، ع ٨/ حزيران ١٩٧٠ ، ص ١٢٥ ، (وسنشير لها لاحقا باسم مختصر للمؤلف والمقال).

(٦٢) رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق ١٩١٨ ـ ١٩٦٨ ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٨.

(٦٣) د. كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١١٨.

(٦٤) كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٦٥) د. محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة ، مصدر سابق ، ص ١٢ ، د. كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، مصدر سابق ، ص ٦٧.

الاستيراد - التي ارتفعت من حوالي ربع مليون دينار في السنة أواسط القرن التاسع عشر، الى حوالي (٦) ملايين دينار قبل ثورة العشرين، كان قد أدى الى نشوء طبقة برجوازية تجارية في العراق، خاصة في بغداد والبصرة والموصل[٦٦].

كما ان التضخم النقدي قد أغرى التجار على زيادة استيرادهم للبضائع، لاعتقادهم ان حالة الازدهار ستدوم، إلا انه عندما حل عام ١٩٢٠ اتضح لهم ان ما استوردوه كان أكثر مما يجب، وان الحكومة أخذت تقلص من نفقاتها على اثر تقليص جيوشها في العراق، الأمر الذي أدى الى افلاس الكثير من التجار[٦٧]، وهم بالأساس دفعوا رسوم استيراد قدرها ١١٪ مفروضة على جميع السلع المستوردة طبقاً للبيان رقم ١٩ لسنة ١٩١٩[٦٨]، ومما يؤكد ان تلك السياسة التجارية لم تكن في مصلحة العراق، انها لم تفرق في فرضها للرسم أعلاه بين سلع الاستهلاك وسلع الانتاج، أو بين السلع المصنوعة وغير المصنوعة[٦٩].

كما ان سيطرة الشركات البريطانية على تجارة العراق الخارجية، منذ احتلال العراق، أدى الى تحطيم الشركات التجارية الوطنية، وهذا ما أكده رئيس البنك الشرقي البريطاني في معرض رده على بعض الأوساط البريطانية المطالبة بالانسحاب من العراق عام ١٩٢١ م[٧٠]، ومما يؤكد تلك السيطرة تركز سلطة التشريع الكمركي منذ عام ١٩١٤ حتى ١٩٢٠، بيد القائد العام للحملة البريطانية[٧١]، وهو بالتأكيد يعطي تسهيلات كمركية للشركات التجارية البريطانية على حساب الشركات التجارية الوطنية.

كما ان تجارة التصدير لم تزد قيمتها بشكل ملحوظ، فعلى الرغم من ان السلع المصدرة من العراق خضعت لرسوم قيمية واحدة قدرها ١٪،

---

(٦٦) د. محمد سلمان حسن، مصدر سابق، ص ١٢.

(٦٧) الوردي، مصدر سابق ج ٥ ق ١، ص ٢٣.

Ghassan Atiyyah, IRAQ, 1908 — 1921, Beirut 1973, p. 222.

(٦٨) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٤٩.

(٦٩) مصدر سابق، ص ٥٥.

(٧٠) للتفصيل أنظر: د. محمد سلمان حسن، طلائع الثورة، مصدر سابق، ص ٢٣ - ٢٤، كوتلوف، مصدر سابق، ص ١١٩ - ١٢٠، ص ١٣٥.

(٧١) مظفر حسين جميل، مصدر سابق، ص ٣٧.

إلا ما كان يشكل أكبر صادرات العراق قيمة وهو (التمر) قد خضع لرسوم قيمية قدرها ٣٪ بموجب البيان رقم ٩ لسنة ١٩١٩[٧٢]، وهذا ما يوحي بأن السلطات البريطانية كانت تعرقل سياسة التصدير الوطني. وعموما فان الميزان التجاري كان غير ملائم ، لأن نسبة العجز فيه الى مجموع قيمة تجارتي الاستيراد والتصدير كانت في حدها الأدنى ، وهو ٥٦٪ عام ١٩٢٠[٧٣].

وفضلاً عن تدهور واقع الاقتصاد العراقي ، فان محصول الضرائب قد إزداد في عهد الاحتلال البريطاني الى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في العهد التركي[٧٤]. فقد إزدادت الضرائب على الرأس (الكونة) في المنتفك مثلاً من أقل من (خُمس الروبية) عام ١٩١٦ ، الى (٥) روبيات وعشر آنات عام ١٩١٩[٧٥]، وان حصيلة الدخل الحكومي المستحصل من المزارعين قد ارتفع عام ١٩١٩ الى (١,٣٠٠,٠٠٠) دينار، بينما لم يتعد قبل الحرب (٦٩٠,٠٠٠) دينار[٧٦]. وقد فرضت ضرائب جديدة تحت مبررات متعددة ، منها الضرائب التي جمعت على أساس انها تبرعات للصليب الأحمر ، والتي بلغت حوالي (٤٠,٠٠٠) جنيهاً[٧٧]. وقد بلغت واردات الادارة المدنية البريطانية في العراق خلال عامي ١٩١٧ - ١٩١٨ مبلغاً قدره (١٥٢,٥) لك[*]، جاء أكثر من نصفها أي (٧٩,٥) لك من الضرائب الزراعية ، و (٦٧,٥) لك من الرسوم[٧٨].

كما ان طريقة إستيفاء الضرائب كانت عامل تذمر جديد ، إذ كانت الغلة تخمن في العهد العثماني بمجرد النظر إليها ، وتستوفي الحكومة خُمسها ،

---

(٧٢) المصدر السابق ، ص ٨٩ - ٩٠.

(٧٣) المصدر السابق ، ص ١٤١.

(٧٤) هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث (ت : عبدالمسيح جويدة) بغداد ١٩٣٧ ، ص ١٦٣ ، د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٧٠ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ص ١.

(٧٥) ايرلند ، مصدر سابق ، ص ١٩١.

(٧٦) د. محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة ، مصدر سابق ، ص ٢١.

(٧٧) ولسن ، بلاد ما بين النهرين ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٩٢.

(*) اللك - مئة الف روبية.

(٧٨) د. كمال مظهر أحمد ، الشعب الكردي ، مصدر سابق ، ص ٢٤ - ٢٥.

بينما في عهد الاحتلال البريطاني أجري مسح لجميع الحاصلات الزراعية في بعض المناطق لكي تستوفى حصة الحكومة منها نقداً[٧٩]، أضف الى ذلك ان الزيادة في الضرائب لم تكن مبررة، إذ انها لم تقترن بخدمات مقدمة للشعب، فبينما بلغت الضرائب المجباة من المنتفك والديوانية والشامية عام ١٩٢٠ مبلغاً مقداره (٥,٥٣٣,١٠٠) روبية، فان المصروفات في تلك المناطق بلغت (١,٩٢٩,٤٤٠) روبية أي ١٨,٨٪ من مجموع مصروفات المناطق كافة[٨٠]، وان المصروفات السنوية منذ عام ١٩١٥ فصاعداً توضح لنا ان معظم الواردات كانت مخصصة كمصروفات إدارية أكثر منها لدوائر ذات نفع مباشر للشعب، وكانت هذه المصروفات تشهد زيادة حادة كل عام[٨١]، فمجموع نفقات السنة المالية ١٩١٩ - ١٩٢٠، كانت (٢٥,٢٠٠) روبية خصص حوالي نصفها للصرف على الجهاز الاداري، بينما خصص ١٢٪ للانفاق على الانتاج الزراعي، والقسم الأعظم خصص لدفع رواتب الموظفين الإنكليز، وخصص للتعليم ما يعاد (٧٠) ألف ليرة تركية لكافة أنحاء العراق، بينما في العهد البريطاني بلغت نفقات التعليم لولاية بغداد وحدها (٣٤) ألف ليرة عام ١٩١١ - ١٩١٢[٨٢].

كما ان أسعار المواد الضرورية قدارتفعت بشكل كبير، فلو قارنا أسعار المواد الضرورية بين أعوام ١٩١٣ - ١٩١٨، لوجدنا ان سعر الشعير قد ارتفع الى أكثر من ١٦٠٪، وسعر الحنطة الى أكثر من ٢٦٠٪، وسعر الرز الى أكثر من مرة ونصف، وسعر السكر الى أكثر من خمس مرات، والشاي الى أكثر من ثلاث مرات[٨٣].

كما ان تضخماً نقدياً ظهر في العراق، لأن الإنكليز كانوا يشترون المواد

---

(٧٩) هولدن، مصدر سابق، ص ٤٠، د. عبدالله الفياض، مصدر سابق، ص ٢٧١.

(٨٠) آيرلند، مصدر سابق، ص ١٩١.

(٨١) د. وميض جمال عمر نظمي، محاضرات (الحركة القومية في العراق) ألقيت على طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد - كلية القانون والسياسة - قسم العلوم السياسية، للعام الدراسي ١٩٨١ - ١٩٨٢ (مطبوعة بالروتيو)، ص ١٠١، أنظر الجدول الذي يوضح ذلك، ص ١٠٢.

(٨٢) عبدالرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، بغداد ١٩٧٥، ص ٢٠٦.

(٨٣) د. محمد سلمان حسن، طلائع الثورة، مصدر سابق، ص ١٥، كاظم المظفر، مصدر سابق ج ١، ص ٢٢ - ٢٣،

المحلية بأسعارها السائدة في السوق ، ويدفعون أثمانها نقداً[٨٤]، وقد انتفع من هذه الظاهرة أصحاب البساتين والتجار والمتعهدون والمضاربون، وبالمقابل تضرر الكثير من المواطنين بسبب ارتفاع أسعار الحبوب بشكل كبير[٨٥].

كما ان سد احتياجات الجيش المحلية ، أدى الى تذمر المواطنين ، لان السلطة من أجل سد تلك الاحتياجات أجبرت المواطنين على السخرة وجمع الطعام وإشغال العقارات ببدلات اسمية ، وغيرها من التقييدات[٨٦]، وهكذا يبدو ان تدهور الاقتصاد العراقي كان من أهم أسباب ثورة العشرين.

٢ ـ الأسباب الإدارية :

في مقدمة تلك الأسباب ، كان النظام المركزي الذي أقامته السلطة المحتلة ، إذ انها نصبت في كل مدينة من المدن الكبيرة والمتوسطة حاكماً سياسياً عسكرياً ، يرجع في شؤونه الى حاكم بغداد العام ، وهو عسكري أيضاً[٨٧].

كما ان التكوين الإجتماعي للإدارة المدنية في العراق كان أحد أسباب الثورة ، إذ كان يسيرها (٤٥٠) ضابطاً تنفيذياً بريطانياً ، من دون أن يكون معهم أي مسؤول عراقي واحد ، أما في أيام الأتراك فقد كان ٧٠٪ من العاملين في الخدمة المدنية من أهل البلاد[٨٨]، أما عدد موظفي الدرجة الأولى في الإدارة المدنية في ١١ آب ١٩٢٠ فقد بلغ (٥٣٤) موظفاً ، كان من بينهم (٥٠٧) بريطانياً ، و (٧) هنود ، و (٢٠) من أهل البلاد فقط[٨٩].

ولقد برر (ولسن) عدم استخدامه للموظفين العرب في الادارة ، على أساس عدم المقدرة على إيجاد العراقيين اللائقين الذين يرغبون الاشتراك في الادارة[٩٠]، ويبدو ان هذا ليس تبريراً كافياً ، لان الكفاءة الادارية

---

(٨٤) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٢ ـ ١٣.
(٨٥) كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٢٤.
(٨٦) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١١١.
(٨٧) أمين سعيد ، تاريخ الاستعمار الإنكليزي في بلاد العرب ج ١ ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٤١٢.
(٨٨) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٦١ ، هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٦٢.
(٨٩) د. زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، بغداد ١٩٥٣ ، ص ١٧.
(٩٠) آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٧٤.

العراقية لم تكن بمستوى واطىء جدا ، إذ كان الضباط العراقيون يديرون الخدمة المدنية السورية بكاملها في أعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠[٩١].

كما ان معظم الأعمال الادارية في بغداد كانت مناطة بموظفين من الخدمة المدنية الهندية بالدرجة الاولى ، الذين اعتادوا على النمط المركزي للادارة ، بينما عين أربعة ضباط من الخدمة المدنية السودانية الذين كانوا أكثر مرونة من زملائهم ، ويتكلمون العربية[٩٢].

٣ ـ الأسباب الإجتماعية :

إن النظام الاداري المركزي والعسكري الذي أنشاه الإنكليز ، كان من أهم عوامل التذمر الأخرى ، إذ ان المجتمع العراقي في غالبيته مجتمع قبلي ، وكان النظام القبلي متيناً في العهد العثماني ، إلا انه مع الاحتلال البريطاني جاءت سلطة مركزية ، لذلك ضعفت سلطة القبيلة على أفرادها ، وضعفت أكثر عندما فقد رؤساءها بعض هيبتهم لاضطرارهم للخضوع للسلطة المركزية ، فبينما نلاحظ ان أسلوب الحكم التركي اتصف (بالحكم السائب) ، بحيث لا يتدخل في شؤون الناس إلا فيما يخص الضرائب ، وكان الموظفون يتساهلون في تطبيق الأنظمة والقوانين تحت تأثير الرشوة والوساطة ، إلا انه في عهد الاحتلال البريطاني بدأت الصرامة في تطبيق الأنظمة والقوانين ، وقل تأثير الرشوة والوساطة ، وحلت محلها الخشونة وقلة المبالاة بمشاعر الناس ومكانتهم الإجتماعية[٩٣].

وكان معظم الحكام السياسيين من (الشبان) الذين لا تتجاوز أعمارهم الأربعين إلا نادراً[٩٤]، وقد اعتاد معظمهم على أسلوب في معاملة الناس لا يتلائم وطبيعة المجتمع العراقي ، حيث اعتادوا على إلقاء الأوامر كما هو شأنهم في الهند ، وهذا أدى الى تذمر المواطنين[٩٥]، وان أغلبهم كان لا يملك

---

(٩١) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ٧٥.

(٩٢) هولدن ، مصدر سابق ، ص ٢٦ ـ ٢٧ ، أيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٠٧.

(٩٣) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٨ ـ ١٩ ، د. محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة ، مصدر سابق ، ص ٩.

(٩٤) أيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٩٤ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٩.

(٩٥) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١١١ ـ ١١٢ ، الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٢٧ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ١٧.

الخبرة الكافية بأحوال العراق[٩٦]، وقد قال عنهم هولدن : « لم تكن لدى هؤلاء الضباط الخبرة اللازمة بالأعمال المطلوبة ، ولا أستثني منهم أحداً »[٩٧].

كما ان الحكام والجنود البريطانيين ، كانوا يسيئون التصرف مع الأهالي ، إذ ان الجنود كانوا أحياناً يعتدون على الناس في الأماكن العامة[٩٨]، كما ان الحكام أساءوا مع الأهالي ،واتبعوا طرقاً خشنة معهم ، وخاصة الميجر (ديلي) حاكم الديوانية[٩٩].

٤ ـ الأسباب الثقافية :

لقد عرف العراق في هذه الفترة صيغتين من الثقافة ، هما الثقافة الدينية ، والثقافة القومية ، وكلاهما كان يسير باتجاه مناوءة السلطة الاجنبية. فالثقافة الدينية التي حاول رجال الدين أن ينشروها بين أفراد القبائل كانت عاملاً مهماً في إثارة القبائل ضد السلطات البريطانية ، لانهم بنظر العراقيين (كفرة) بينما كان الاتراك مسلمين[١٠٠]، ومما يؤكد ذلك هو ما ورد في (الشعر الشعبي) أثناء القتال[١٠١]، حتى ان معظم رؤساء العشائر أصروا على أن تكون المفاوضات مع البريطانيين عن طريق رجال الدين ، الذين لا يلقون السلاح إلا باشارة منهم ، خاصة الشيخ عبدالواحد سكر ، ومرزوق العواد من الحميدات[١٠٢].

أما الثقافة القومية ، فقد عرفت طريقها الى المثقفين العراقيين الذين

---

(٩٦) تحسين قدري ، مذكراتي ج ٢ ، النجف ١٩٣٨ ، ص ٣٩ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٥ ، محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٥.

(٩٧) ثورة العراق ، مصدر سابق ، ص ٢٦.

(٩٨) علي البزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، بغداد ١٩٥٤ ، ص ١٥ ، عبدالعزيز القصاب ، من ذكرياتي ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٩٩) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٣ ، الوردي ، مصدر سابق ج ٥ ق ١ ، ص ٢٦ ـ ٢٢.

(١٠٠) علي الشرقي (النوادي العراقية) ، جريدة النهضة ، ع ٥/ ٥ تشرين الاول ١٩٢٧. هولدن ، مصدر سابق ، ص ١٢٠ ، فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

(١٠١) أنظر مجموعة من الشعر الشعبي بهذا المعنى في د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(١٠٢) النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٦٤ ، ايرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤

كونوا ثقافتهم في ظل العهد العثماني ، من خلال صراعهم من أجل القومية العربية[١٠٢]، أمثال (محمد رضا الشبيبي)[١٠٤]، و (محمد رؤوف الغلامي) و (ثابت عبدالنور)[١٠٥] وغيرهم ، وقد استمد هؤلاء ثقافتهم من مصادر متعددة ، ولعل في مقدمتها الثورة الفرنسية التي وصلت أهدافها الى الشرق العربي عموماً عبر فتح (نابليون) لمصر عام ١٧٩٨[١٠٦]، وعبر رجال البعثات الذين أرسلهم (محمد علي الكبير) الى فرنسا ، كالشيخ (رفاعة الطهطاوي)[١٠٧]، وقد تغلغلت مبادىء الثورة الفرنسية في الامبراطورية العثمانية نفسها ، وبدأ بعض المفكرين يوجهون نقدهم الى الحكم السلطاني ، ويطالبون بسن دستور ، وسرعان ما إزداد عددهم وتأثيرهم حتى حدثت حركة (مدحت باشا) ودستوره ، ثم الردة الحميدية ، ثم حركة تركيا الفتاة والانقلاب العثماني عام ١٩٠٨[١٠٨].

وبذلك وجد مفكرونا أنفسهم أمام قيم جديدة ، شاعت على الألسنة والأقلام إبان الثورة الفرنسية ، وتناولتها الأفواه في الشرق العربي ، حيث أخذ الناس يتحدثون عن الوطن والوطنية ، والأمة والقومية والحرية والمساواة والحقوق الطبيعية وشؤون أخرى[١٠٩]، إلا ان الأفكار التي تم التمسك بها هي الأفكار التي تتناسب واتجاهاتهم القومية ، وربما لهذا السبب كانوا قد خضعوا لتأثير (مبادىء ولسن) الأربعة عشر الصادرة في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ والتي أكد البند (الثاني عشر) منها على منح الشعوب غير التركية فرصة مطلقة لتطوير استقلالها الذاتي[١١٠]، وقد شبعت هذه المبادىء المثقفين العراقيين بروح الحرية والاستقلال ، إذ انها أثارت مشاعر رجال الدين

---

(١٠٣) طالب مشتاق ، أوراق أيامي ج ١ ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٨٩.

(١٠٤) قصي سالم علوان ، الشبيبي شاعراً ، بغداد ١٩٧٥ ، ص ٢٢٦ ، د. يوسف عزالدين ، فهمي المدرس من رواد الفكر الحديث ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٧١.

(١٠٥) ابراهيم خليل أحمد ، ولاية الموصل (رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد
كلية الآداب ـ قسم التاريخ) بغداد ١٩٧٥ (غير منشورة) ، ص ١٦١.

(١٠٦) رئيف خوري ، الفكر العربي الحديث ، بيروت ١٩٤٣ ، ص ٧٨.

(١٠٧) المصدر السابق ، ٨٩.

(١٠٨) المصدر السابق ،، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٠٩) المصدر السابق ، ص ١٢٦.

(١١٠) Hubert Young, The Independent Arab, London 1933, p. 276.

من الوجهة الدينية ، وخواطر الشباب الأحرار وحماسهم من الوجهة الوطنية[١١١]، وقد وصلت هذه البنود الى العراق نتيجة للدعاية الأمريكية الواسعة لها ، ونتيجة لاهتمام الصحافة والأوساط السياسية المختلفة بها[١١٢]، ومنها الصحافة العراقية الرسمية التي نشرتها في ١١ نشرين الثاني ١٩١٨[١١٣].

وبذلك يبدو ان الوعي الوطني والقومي كان أحد الدوافع المحركة للثورة، وقد عمل المثقفون العراقيون على إيصال هذا الوعي الى العشائر ، ولذلك برزت الدوافع الوطنية والقومية عند بعض رؤساء القبائل ، كالشيخ (شعلان أبو الجون) الذي كان يحضر احتفالات بغداد التي تنظمها جمعية (حرس الاستقلال) ، وقد طلب منه الميجر (ديلي) أن يمتنع عن مشاركة البغداديين في مطالبيهم الوطنية ، وعندما رفض الشيخ المذكور تلك الأوامر، فان (ديلي) أمر باعتقاله[١١٤].

وتحت تأثير هذا الوعي ، فان قبيلة (بني حجيم) مثلاً اشترطت في مفاوضات الصلح بينها وبين الإنكليز على ضرورة (أن يكون للعراق حكومة عربية مستقلة)[١١٥].

إلا ان الشعور الوطني والقومي لم تتأصل جذوره بين أبناء الشعائر ككل، لذلك فان الدعاية الوطنية كانت تركز على ما يكون أقرب الى قلوب رجال القبائل ومنافعهم الشخصية ، أكثر منه دعوة وطنية ، لهذا أصبح الاستقلال الوطني مقبولاً لدى القبائل[١١٦]، ولذلك اندفع قسم منهم لمقاتلة الإنكليز بدوافع وطنية وقومية ، حيث ورد في (شعرهم الشعبي) كلمات تعبّر عن ذلك مثل الوطن والعراق والعروبة[١١٧].

---

(١١١) فراتي ، على هامش الثورة العراقية الكبرى ، بغداد ١٩٥٢ ، ص ١٠٠.
(١١٢) د. كمال مظهر أحمد ، مصدر سابق ، ص ٧١.
(١١٣) هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٢٨.
(١١٤) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢.
(١١٥) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣ ، د. عبدالله الفياض، مصدر سابق ، ص ٣٥٦ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ج ٢ ق ٢ ، ص ٨٠ - ٨١.
(١١٦) آيرلند ، مصدر سابق ص ١٩٠.
(١١٧) للتفصيل أنظر د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٦١ - ٢٦٤.

ومما زاد من معارضة المثقفين العراقيين للادارة البريطانية ، انها كانت قد منعتهم من حرية التعبير ، من خلال القيود المختلفة المفروضة على السكان ، والتي كانت مثاراً للنقمة على السلطة المحتلة[١١٨]. ومن هذه القيود منع إصدار أية جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية[١١٩].

ب ـ المسببات الخارجية :

في مقدمة هذه المسببات كانت (الوعود البريطانية للعراقيين) ، ومن أهم هذه الوعود (بيان الجنرال مود) الصادر في ١١ آذار ١٩١٧ ، والذي أكد على ان الجيوش البريطانية لم تدخل العراق بمنزلة المحتلين ، بل بمنزلة المحررين[١٢٠]، وحتى ان (مود) عارض هذا البيان على أساس انه يشجع العراقيين على المطالبة بالاستقلال[١٢١].

ومن التصريحات الأخرى (التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي) الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ، والذي أكد على ان غاية الحلفاء من دخول الحرب ، هي تحرير الشعوب ، وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم[١٢٢].

وقد قوبل هذا التصريح بالتصديق أكثر من غيره ، لأنه قد صدر بعد انتصار الحلفاء في الحرب[١٢٣]، ولأن له نوعاً من صفة الالتزام الدولي لأنه صادر من جهة مسؤولة وهي وزارتا الخارجية في كلا البلدين[١٢٤].

وعموماً يبدو ان لهذه التصريحات وقع خطير في نفوس الطبقة المثقفة ، الذين استندوا عليها في أحيان كثيرة ، أثناء مطالبتهم بحقوقهم في تقرير

---

(١١٨) كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١١٩) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٨ ، محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ ، ايرلند ، مصدر سابق ، ص ١٨٥.

(١٢٠) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٦ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١پ ، رفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٥١.

(١٢١) عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، بغداد ١٩٦٧ ، ص ٧٤ ، آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(١٢٢) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٩.

(١٢٣) Young, op. cit. p. 278.
بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨٣ ، النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١١٤.

(١٢٤) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ١٩١.

المصير[١٢٥]، إلا ان مماطلة الإنكليز بتنفيذ تلك (الوعود)، أقنع الثوار أن لا طريق لهم للحصول على الاستقلال سوى الثورة المسلحة.

كذلك فان (الثورة العربية) التي أعلنها الشريف حسين في ١٠ حزيران ١٩١٦ على الأتراك، من أجل استقلال العرب[١٢٦]، كان لها صداها على الحركة التحررية في العراق، لأن معظم الضباط الذين التحقوا بهذه الثورة كانوا عراقيين، فكان طبيعياً أن تنتشر أخبار تلك الثورة وتذاع أهدافها في العراق[١٢٧].

وكانت منشورات الحكومة الشريفية في مكة تصل العراق باستمرار، مما أدى الى انتشار الوعي الوطني، فكان ذلك عاملاً من عوامل احتضار الثورة والتحضير لها[١٢٨].

كما ان قيام (الحكومة الفيصلية) في الشام في ٢٢ تشرين الأول ١٩١٨، وتقلد معظم الضباط العراقيين مراكز مهمة في دواوينها[١٢٩]، وازدياد الاتصالات بين سورية والعراق، إذ بدأت الصحف السورية مثل (العقاب) تصل الى العراق[١٣٠]، وزيادة نشاط جمعية (العهد العراقي) في دمشق، التي بدأت تعمل من أجل تأسيس حكومة عربية في العراق على غرار (الحكومة الفيصلية)[١٣١]، كل ذلك أوجد غلياناً سياسياً ضد السلطات البريطانية المحتلة في العراق.

كما ان نشوب (الثورة المصرية) عام ١٩١٩ ضد الاستعمار

---

(١٢٥) محمد رضا الشبيبي في تصديره للمصدر السابق، ص ٨.

(١٢٦) الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ١٠٨، محمد طاهر العمري، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٤٢.

(١٢٧) البصير، القضية العراقية، مصدر سابق، ص ٧٥، د. عبدالله الفياض، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

(١٢٨) محمد طاهر العمري، مصدر سابق، ج ١، ص ٣١، كاظم المظفر، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٤.

(١٢٩) البصير، القضية العراقية، مصدر سابق، ص ٧٥، الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ١٠٨ ـ ١٠٩، رفائيل بطي، الصحافة في العراق، مصدر سابق، ص ٥١.

(١٣٠) محمد طاهر العمري، مصدر سابق، ج ٣، ص ٩٧ ـ ٩٨، د. كمال مظهر أحمد، الشعب الكردي، مصدر سابق، ص ٥٠.

(١٣١) الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ١٠٨ ـ ١٠٩، الوردي، مصدر سابق، ج ٥ ق ١، ص ٤٥.

الإنكليزي ، والأعمال الخارقة التي قام بها المصريون في تلك الثورة ، ألهبت حماس المثقفين العراقيين ، وجعلتهم يفكرون في التخلص من الاحتلال[١٣٢]، وقد كانت أخبار تلك الثورة تصل العراق عن طريق الصحف المصرية التي تصل العراق[١٣٣]، وعن طريق جريدة (العقاب) السورية[١٣٤]، وهكذا أصبحت أخبار تلك الثورة حديث الخاص والعام في العراق ، وقلما خلا مجلس من ذكرها[١٣٥]، وبذلك ساهمت برفع الوعي الثوري في العراق.

كما ان اعلان (الدستور العثماني) عام ١٩٠٨ ، نبه الرأي العام المثقف في العراق الى ضرورة التخلص من أية هيمنة أجنبية[١٣٦]، لان بطل[٥] الدستور ينتمي الى عائلة عراقية مشهورة ، وقد أسهمت هذه الحركة في إنشاء الأحزاب السياسية ، وفسحت المجال لعدد من العراقيين للإسهام في إدارة شؤون الدولة العثمانية كنواب في مجلس المبعوثان ، وضباط في الجيش العثماني ، وقد أسهم هؤلاء في الحركة التحررية العراقية لاحقاً[١٣٧].

كما ان حركة (مصطفى كمال اتاتورك) عام ١٩١٩ ، والتي جاءت لانقاذ تركيا ، ورداً على هزيمتها العسكرية في الحرب العظمى ، كان لها دعاية رائجة في العراق[١٣٨]، بحكم القرب الجغرافي ، واهتمام الكماليين بولاية الموصل[١٣٩]، وقد كان لهذه الحركة تأثير خاص في الموصل[١٤٠]، كما جاء ذكر

---

(١٣٢) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ص ٩٩.

(١٣٣) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٦ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٢٥.

(١٣٤) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٩٩ ، الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٤٧.

(١٣٥) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٧.

(١٣٦) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ص ١٠٨.

(٥) هو رئيس الوزراء (محمود شوكت) ، أنظر : موسى علي الطيار ، أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي ، بغداد ١٩٨١ ، ص ١٣.

(١٣٧) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(١٣٨) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٤٨ - ٤٩.

(١٣٩) د. كمال مظهر أحمد ، الشعب الكردي ، مصدر سابق ، ص ٥١ ، وللتفصيل أنظر : د. فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٢٧١ - ٢٨٣.

(١٤٠) أيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢١٥.

للحركة الكمالية في العدد الثاني من جريدة (الفرات النجفية) ، إلا انه كان لهذه الحركة تأثير معنوي على الثورة العراقية[١٤١].

كما ان (الحرة الدستورية) الايرانية التي قادها رجال الدين ، اضطر الشاه الى ان يصدر في ٢٩ آب ١٩٠٦ إرادة ملكية بانتخاب مجلس نيابي لأول مرة ، وسن دستور للبلاد[١٤٢]، وقد اشتد في حينها الصراع بين حزب المشروطية وحزب المستبدة[١٤٣]، وقد امتد هذا الصراع الى العراق بحكم الجوار والصلة الدينية والإجتماعية[١٤٤]، ولأن قادة الرأي العام الإيراني هم علماء النجف[١٤٥]، وقد كانت أخبار تلك الحركة تصل عن طريق المطبوعات والزوار[١٤٦]، وكانت جريدة (الرقيب) البغدادية تنشر أخبار تلك الحركة بشكل مؤيد لها[١٤٧]، ويبدو ان تلك الحركة أسهمت برفع الوعي السياسي في العراق[١٤٨]، ونبهت المثقفين العراقيين الى ضرورة التخلص من الهيمنة الأجنبية[١٤٩].

أما تأثير (الثورة البلشفية) التي نشبت عام ١٩١٧ في روسيا ، فقد اختلف المؤرخون في مدى تأثيرها على الثورة العراقية ، فمنهم من أكد هذا التأثير[١٥٠]، ومنهم من أنكره[١٥١]، إلا انه لا يوجد دليل مادي لدى كلا الطرفين ، وبما ان هذا الموضوع ليس في صلب موضوعنا ، فاننا سنكتفي

---

(١٤١) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥.

(١٤٢) للتفصيل أنظر : عبدالفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، بغداد ١٩٣٥، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.

(١٤٣) علي الشرقي ، الاحلام ، بغداد ١٩٦٣ ، ص ٩٠.

(١٤٤) كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٧١.

(١٤٥) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ٩٠ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١١٦.

(١٤٦) الوردي ، مصدر سابق ج ٥ ق ١ ، ص ٥٠ ـ ٥١.

(١٤٧) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ١٣٨.

(١٤٨) كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٧٢.

(١٤٩) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٠٨.

(١٥٠) أنظر : هنري فوستر ، مصدر سابق ، د. كمال مظهر أحمد ، الشعب الكردي ، مصدر سابق ، الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ومعظم المصادر الإنكليزية.

(١٥١) أنظر : الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق.

بالقول ان تلك الثورة كانت أقوى ضربة وجهت الى النظام الرأسمالي الذي شكل عبئاً على الشعوب المختلفة ، وانها غيرت ميزان القوى على الصعيد الدولي ، وأجبرت الدول الإستعمارية على إعادة حساباتها[١٥٢] ، ومن ملاحظة الهجمات التي شنتها الصحافة العراقية الموالية للإنكليز ضدها ، يتضح للمثقف العراقي ان البلشفية عدوة للاستعمار الإنكليزي[١٥٣] ، ولذلك يبدو ان تأثيرها على الثورة العراقية كان عاماً باعتبارها ثورة عالمية ، وقد جاء في جريدة (الفرات) النجفية ما يؤكد ذلك إذ قالت (كالثورة البلشفية التي أصبح تأثيرها عاماً أهاج الشعوب لطلب حريتها...)[١٥٤] .

---

(١٥٢) د. كمال مظهر أحمد ، ثورة العشرين في الاستشراق السوفييتي ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٨٠ ، وللتفصيل أنظر : عبدالفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، مصدر سابق ، ص ٢٨٤ ـ ٣٠٩.

(١٥٣) د. كمال مظهر أحمد ، الشعب الكردي ، مصدر سابق ، ص ٦٢.

(١٥٤) ع ٢٨/٢ ذي القعدة ١٣٣٨هـ.

المبحث الثاني

القوى الاجتماعية المحركة لثورة العشرين

هنالك عدة قوى إجتماعية أسهمت بتحريك الثورة ، منتشرة في الأرياف والمدن ، وفيما يلي أهمها :

أولاً : القوى العشائرية :

يبدو ان مساهمة العشائر في الثورة وتحريكها من قبلها يرجع الى عدة اعتبارات أهمها :

١ ـ إن العشائر كانت تمثل كيانات مستقلة في العهد العثماني بسبب ضعف السلطة العثمانية ، بينما الإنكليز أقاموا سلطة مركزية منافسة لسلطة شيوخ العشائر ، وقد سهل إدخال المواصلات النهرية الى العراق منذ عام ١٨٥٧ للجيوش البريطانية مهمة اخضاع العشائر بالقوة المسلحة منذ احتلالهم للعراق ، والتدخل بشؤونها[٢] ، كما ان القوات البريطانية منذ احتلالها للعراق ، زحفت عن طريق البصرة ـ القرنة ، ومن ثم استمرت بالزحف على طول نهر دجلة الى أن وصلت بغداد ، وبقيت هذه المناطق تحت الادارة البريطانية المباشرة حتى قيام الثورة ، وقد وطدت هذه الادارة حكمها في هذه المناطق[٣] ، وبدأت تطبق السياسة العشائرية التي تؤمن لهم مصالحهم ومؤدى هذه السياسة اختيار شيخ واحد في كل منطقة ، ويفضل على غيره من الشيوخ ، وتحصر السلطة بيده ، وتخفف عنه الضرائب ، وبالمقابل يقوم بحماية المصالح البريطانية في منطقته ، لذلك خسر الإنكليز عدداً كبيراً

---

(١) Longrigg, IRAQ, 1900 — 1950, Beirut 1968, p. 122.

(٢) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ١٤ ـ ١٦.

(٣) كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١٧٤.

من الشيوخ ، الذين يرفضون أن يكون أحد مفضلاً عليهم[٤]، ولهذا فان كثيراً من الشيوخ الذين أسهموا بالثورة ، كانت خصومتهم موجهة نحو الشيوخ المقربين للإنكليز أكثر مما كانت موجهة للإنكليز أنفسهم[٥]، وهكذا يبدو ان رؤساء العشائر الذين شعروا بالخطر المحدق على استقلالية كياناتهم العشائرية ، والذين خسروا امتيازاتهم السابقة ، نتيجة لهيمنة السلطات البريطانية ، كانوا قد أسهموا بتحريك الثورة ، بمعاونة أفراد عشائرهم الذين يعتقدون ان سلطة الشيوخ مقدسة ، لذا كانوا يحاولون إرضاءهم باي شكل كان.

٢ ـ كما ان العشائر ذاتها لا تقبل وجود سلطة غريبة عليها ، بسبب الروح البدوية المتأصلة لديها[٦]، وخاصة عشائر (الفرات الأوسط) ، التي حافظت على الكثير من القيم البدوية ، لأن هذه المنطقة تعد المدخل الثاني للعراق بعد منطقة الجزيرة بالنسبة للقبائل البدوية القادمة من الصحراء[٧]، وبدافع من العقلية البدوية فان تلك العشائر امتلكت مقادير كبيرة من الأسلحة ، حصلوا عليها أثناء الحرب العظمى[٨]، وقلما يخلو بيت في الفرات من بنادق تدربوا على استعمالها[٩]، لأن القبيلة في العهد العثماني تمثل وحدة مستقلة عن السلطة ، وبالتالي فان ضرورات الدفاع عن نفسها من اعتداءات القبائل الأخرى ، وضد تدخل السلطة يقضي بحيازة السلاح.

---

(٤) مقدمة تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية في العراق ، بعنوان (العشائر والسياسة) (ت : عبدالجليل الطاهر) ، بغداد ١٩٥٨ ، ص ٨ ـ ١٠ ، (وسنرمز له لاحقاً باسم المترجم والعنوان). وللتفصيل : أنظر : عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٥.

(٥) أيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٩١ ، النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٥٣.

(٦) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٤.

(٧) علي الشرقي (النوادي العراقية) ، جريدة النهضة ، ع ١٢/٣٣ شباط ١٩٢٨ ، الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٦٠.

(٨) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٣٤٣.

(٩) هولدن ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٢٦.

كما أن تلك العشائر تملك خبرة كبيرة في الحروب نتيجة لما شهدته المنطقة من سلسلة انتفاضات مسلحة ضد السلطات العثمانية[١٠]، كما ان شق نهر الهندية في أواخر القرن الثامن عشر، حول مجرى الفرات من المجرى القديم المار بالحلة والديوانية الى المجرى الجديد، الامر الذي اضطر العشائر الساكنة على المجرى القديم الى الانتقال الى الاراضي الجديدة التي توفرت فيها المياه، وهذا أدى الى نزاع هائل بين العشائر من أجل الإستيلاء على الأراضي الجديدة بقوة السلاح، وقد أدى ذلك الى تنمية المقدرة القتالية لدى تلك العشائر[١١]، وقد عزز ذلك الثقة لدى العشائر، وأوحى لها بأنها قادرة على الانتصار على الجيوش البريطانية.

٢ - كما ان السلطات البريطانية مست القبائل في مصالحها عندما لجأت الى نظام الضرائب[١٢]، بالشكل الذي تم توضيحه سابقاً، فضلاً عن انها أعادت النظر في ملكيةالأرض الزراعية، بقصد مساعدة الشيوخ الموالين لها في بعض المناطق، ومكنتهم من الهيمنة على مقدرات عشائرهم، وسهلت لهم مهمة التصرف في تلك الأراضي، لذلك لم تسهم تلك العشائر في الثورة[١٣]، لأن العشائر عموماً تمتاز بائتمارها بأوامر رؤساءها[١٤]، بينما عشائر (الفرات الأوسط) الذين بقوا يحكمون أنفسهم حكماً محلياً حتى نهاية الحرب العظمى[١٥] شعروا بالخطر الذي يهدد مصالحهم، لذلك بادروا باشعال الثورة المسلحة وتحريكها.

٤ - كما ان (العامل الديني) قد لعب دوراً كبيراً في دفع العشائر للقيام بالثورة المسلحة، لأن أفراد العشائر يمتازون بانقيادهم الى رجال الدين[١٦]، وخاصة ان غالبية عشائر (الفرات الأوسط) تعتنق المذهب الشيعي الذي يفرض عليهم الخضوع الى المجتهدين، وهذا التأثير اتضح

---

(١٠) د. كمال مظهر أحمد، ثورة العشرين، مصدر سابق ص ٤٨، كوتلوف، مصدر سابق، ص ٧٣٣.
(١١) الوردي، مصدر سابق، ج ٥ ق ١، ص ١١٤.
(١٢) Longrigg, op. cit. p. 122.
(١٣) كاظم المظفر، مصدر سابق، ج ١، ص ١٧٤.
(١٤) الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ١٢٨.
(١٥) امين سعيد، الثورة العربية، مصدر سابق، ج ٢ ق ٢، ص ٢٦ - ٢٧.
(١٦) الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ١٢٨.

عندما نفت السلطة المحتلة (محمد رضا) نجل الشيرازي في ٢٢ حزيران ١٩٢٠ ، إذ تصاعدت حدة الموقف المناوىء للإنكليز لدى العشائر[١٧].

ثانياً : أهل المدن :

هنالك فئات إجتماعية متعددة في المدن أسهمت بتحريك الثورة ، إلا اننا سنقسمها الى فئتين هما :

أ ـ ذوو النشاطات الخاصة :

والتي تضم عدة فئات إجتماعية ، إلا ان أبرزها كان ما يأتي :

(١) التجار :

لقد أكد بعض المؤرخين على ان البرجوازية التجارية هي التي حركت الثورة وقادتها[١٨]، إلا انه يبدو ان البرجوازية التجارية كانت متباينة في مواقفها تبعاً لتباين مصالحها الطبقية ، فهي مع الثورة إذا كانت تهدف الى طرد المؤسسات البرجوازية الاجنبية من البلاد ، لكي تحل محلها ، وضد الثورة إذا مست مصالحها[١٩]، إذ وقف (التجار الصغار)[٠] في الموصل موقفاً مؤيداً للثورة ، لأن الموصل تعد ومنذ زمن طويل مركزاً ومحطة تجارية لتجارة الموصل والعراق عموماً الموجهة نحو تركيا وسورية ، لذلك كان من مصلحة الطبقة التجارية في الموصل الاحتفاظ بروابط سياسية مع تركيا وسوريا ، وحتى عندما بدأت التجارة العراقية تتحول تدريجياً من أسواق الشرق الأوسط الى أسواق أوروبا منذ عام ١٨٨٤ ، فأن أسواق تركية وسورية بقيت مستهلكاً لتجارة الموصل[٢٠].

بينما وقف بعض تجار بغداد الذين يقومون بشراء الذهب من سورية ونقله الى العراق بربح كبير ، موقفاً مناوئاً للثورة ، إذ انهم استنكروا حوادث (دير الزور) ، لأنهم كانوا يشعرون بالأمان عندما يصلون الى منطقة الحامية

---

(١٧) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٨) أنظر : سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ، بغداد ١٩٧٤ ، ص ٢٦ ، كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٢٥ ، د. كمال مظهر احمد ، ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٥٨.

(١٩) علي التلعفري ، (عوامل اخفاق الثورة العراقية الكبرى) ، مجلة دراسات عربية ع٣/ كانون الثاني ١٩٧١ ، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٠) ومنهم سعيد الحاج ثابت وابراهيم عطار باشي.

(٢٠) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ٩٦.

الإنكليزية في ألبو كمال[٢١].

إلا أنه يبدو عموماً ان الوضع العام كان ملائماً للتجار - لا سيما التجار الكبار - لأنه على الرغم من ان هذه الطبقة اضطرت الى زيادة ما تدفعه من ضرائب الكمارك ، إذ بلغ هذا الوارد (١,٦٥١,٨٠٠) باون عام ١٩١٩ ، إلا انه قد ارتفعت في الوقت نفسه قيمة البضائع المصدرة والمستوردة في السنة نفسها الى (١,٨٠٠,٠٠٠) باون ، وفي الوقت نفسه كانت أرباح التجار تزداد بنسبة تتعادل وربما تزيد عما كانوا يدفعونه[٢٢]، كما ان فتح الطريق التجاري المار الى بلاد فارس قد نال استحسان التجار[٢٣].

إلا ان هذا لا يعني ان الطبقة التجارية برمتها ، كانت تدفعها مصالحها الطبقية في اتخاذها لموقف من الثورة ، لأن بعض التجار أسهم بالثورة بدوافع وطنية وليست مصلحية[٢٤]، إلا ان نشاط البرجوازية المناوئة للإستعمار اقتصر على المدن بصورة رئيسة[٢٥].

أضف الى ذلك أنه لا يمكن الجزم بأن هذه الطبقة هي التي حركت الثورة ، رغم اسهام قطاعات منها في تحريك الثورة ، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يأتي :

١ - لأن البورجوازية التجارية لم تتبلور طبقياً آنذاك[٢٦]، حيث كانت تفتقد الوعي الطبقي[٢٧]، لذلك كان دورها في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ضعيفاً[٢٨].

٢ - كما ان معظم فئات البرجوازية التجارية الأثرياء ، كانوا من عناصر غير عربية ، لذلك كانوا يسندون التوسع الإستعماري في البلاد ،

---

(٢١) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٦.

(٢٢) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ - ١١٠.

(٢٣) ولسن ، بلاد ما بين النهرين ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٩١.

(٢٤) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١١٠ ، حسن الاسدي (حول ثورة العشرين في العراق) ، مجلة الثقافة ، ع ٨/ أيلول ١٩٧١ ، ص ١٠٣.

(٢٥) سعاد خيري ، مصدر سابق ، ص ٢٦ ، كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.

(٢٦) علي النوري (تعليق حول طابع ثورة العشرين) ، مجلة دراسات عربية ، ع ٤/ شباط ١٩٧٠ ، ص ٩٠.

(٢٧) حسن الاسدي ، حول ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ١٠٣.

(٢٨) سعاد خيري ، مصدر سابق ، ص ٣٤ ، كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٣٤.

ويهدفون الى جعل البلاد (محمية بريطانية) ، وهذا الدور لعبه تجار البصرة بشكل خاص[٢٩].

(٢) العمال :

نتيجة للتدهور الذي أصاب واقع الصناعة البدائية في العراق ، والذي انعكس بدوره على العمال ، إذ أصبحوا في ظروف معيشية صعبة كما أوضحنا ذلك سابقاً ، لذلك لم يكن غريباً أن تسهم الطبقة العاملة في الحركة الوطنية ، إذ انها أسهمت في إجتماعات بغداد التي تمثل إحدى أهم ذروات الوعي الوطني[٣٠]، كما قام عمال بغداد في ٢٣ أيلول ١٩٢٠ ، باحراق أحد الكراجات الخاصة بتصليح السيارات العسكرية ، والذي يحتوي على كميات كبيرة من البنزين وأدوات الغيار[٣١]، كما أضرب عمال البناء في النجف ، وعمال (الدوكيارد) ومعامل تصليح البواخر في البصرة عام ١٩١٨ ، وقاموا بمسيرة جماهيرية قمعتها السلطة المحتلة بالقوة[٣٢]، كما سقط أحد العمال الملقب (بالأخرس) شهيداً برصاص قوات الاحتلال أثناء عقد أحد الاجتماعات الجماهيرية في بغداد احتجاجاً على استمرار الاحتلال[٣٣].

إلا ان تلك الاسهامات كانت محدودة ، ولا يمكن القول أنها هي التي حركت الثورة ، رغم إسهامها بها ، وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ ـ لأن هذه الطبقة لم تتبلور طبقياً آنذاك[٣٤]، وكانت صغيرة الحجم حيث لا يتجاوز حجمها ٢٪ من حجم التركيب الاجتماعي[٣٥].

---

(٢٩) ولسن ، بلاد ما بين النهرين ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٩٧.

(٣٠) د.كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، مصدر سابق ، ص ١٢٢.

(٣١) رزاق ابراهيم حسن ، الطبقة العاملة ، مصدر سابق ، ص ١٠ ، زكي صالح ، مصدر سابق ، ص ٣٠ ، عبدالرحمن البزاز ، مصدر سابق ، ص ١٠٥.

(٣٢) د. كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، مصدر سابق ، ص ١٢١ ، د. محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة ، مصدر سابق ، ص ٢٤.

(٣٣) محمود العبطة ، بغداد وثورة العشرين ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ١٩ ، سعاد خيري ، مصدر سابق ، ص ٣١.

(٣٤) د. كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، مصدر سابق ، ص ١١٧ ، حكمت ريحاني في تصديره لكتاب كاظم الدجيلي ، أحداث ثورة العشرين ، بغداد ١٩٧٣ ، ص ٥.

(٣٥) د. محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة ، مصدر سابق ، ص ٢٤ ، علي التلعفري ، (الثورة العراقية الكبرى والتحليل العلمي) مجلة دراسات عربية ، ع ١٢/ تشرين الاول ١٩٦٩ ، ص ١٢٣.

٢ ـ كما ان نواة الطبقة العاملة لم تتح لها إمكانية التحشدات الطبقية ،نتيجة لتوزيع المشاريع الصناعية بأمكنة متفرقة ، ولسيادة العلاقات الفلاحية التقليدية بينهم[٣٦].

٣ ـ كما ان هذه الطبقة كانت تضم أيضاً (العمال الموسميين) الذين كانوا يعدون بالنسبة لمركزهم الاقتصادي وآرائهم جزءاً من الطبقة الفلاحية[٣٧].

(٣) الملاكون :

انضم بعض الملاكين الى الثورة ، لانهم وجدوا ان النظام الجديد يحول بينهم وبين استغلال الفلاحين ، الذين كانوا معتادين على استغلالهم في العهد العثماني ، عندما كانوا يتمتعون بامتيازاتهم في جميع واردات الالتزام من دون أن يجدوا أنفسهم مسؤولين تجاه الأرض أو ملتزمها[٣٨]، وقد شعروا بالقلق عندما أصدر القائد العسكري العام بياناً ، منح بموجبه الحكام السياسيين سلطة واسعة في إيجار واستثمار وتوزيع الأراضي الى العشائر والأهالي ، لأن هذا البيان قد يسلبهم أملاكهم[٣٩].

كما ان (الملاكين الصغار) تذمروا من الاحتلال لأنهم أجبروا على دفع رسم الطابع الذي يصل أحياناً الى ربع قيمة الأرض التي في حوزتهم[٤٠]، وبعض منهم شعروا بالتذمر لأن دورهم بقيت مستغلة من قبل جنود الاحتلال دون أن تدفع لهم أجور بمستوى الأجور السائدة حتى بعد الهدنة ، كما فرضت عليهم ضريبة الملك وقدرها ١٠٪[٤١].

إلا أن الملاكين الكبار ـ وأكثرهم من غير العرب ـ قد اندفعوا الى مساندة المحتلين رغبة منهم في استتباب الأمن في البلاد لأنه يخدمهم[٤٢]. لذلك فان (الملاكين الغائبين) قد استقبلوا أنباء الثورة في الفرات الأوسط

---

(٣٦) رزاق ابراهيم حسن ، الطبقة العاملة ، مصدر سابق ، ص ١٠ ، د. كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة ، مصدر سابق ، ص ١١٧.

(٣٧) كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٣٤.

(٣٨) هولدن ، مصدر سابق ، ص ٣٠ ـ ٣١ أيرلند، مصدر سابق، ص ١٩٣.

(٣٩) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٥.

(٤٠) كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٢١.

(٤١) هولدن ، مصدر سابق ، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٤٢) كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.

باستياء شديد[٤٣]، كما اعتبر الحاج (ملا رضا) وهو من ملاكي بغداد الكبار ، مسالة تأسيس حكومة وطنية في العراق أمراً سخيفاً[٤٤].

ب ـ المثقفون :

وقد مثلتهم عدة فئات إجتماعية ، إلا ان أهمها ما يأتي :

(١) رجال الدين :

لقد لعب رجال الدين [*] دوراً بارزاً في تحريك الثورة ، لما لهم من نفوذ معنوي في نفوس أتباعهم ، الذين يعتقدون ان علماءهم يتمتعون بصفة دينية متميزة ، لذلك فانهم لا يخالفون لهم أمراً ولا فتوى[٤٥]. وقد تحكمت الاعتبارات الدينية في أن يلعب هؤلاء مثل هذا الدور. وقد بقيت هذه الاعتبارات تحكم طبيعة تفكيرهم السياسي مثلما تحكم طبيعة سلوكهم السياسي ، إلا ان الذي لعب الدور الاكثر بروزاً في تحريك الثورة هو العلامة (الشيرازي) ، الذي استفاد منه رجال الحركة الوطنية كثيراً ، لأنه عمل على بعث الروح الوطنية بين صفوف الشعب[٤٦]، وان لهجة التحامل التي يكنها المسؤولون البريطانيون على العلماء الأعلام عموماً ، و (الشيرازي) خصوصاً ، ما هي إلا دليل على انهم كانوا حجر عثرة في طريق الخطط الاستعمارية التي كان يبيتها البريطانيون ضد البلاد[٤٧]، إذ وصم (ولسن) العلامة (الشيرازي) بانه يحمل مشاعر طائفية[٤٨]، كما وصفته المس (بيل) بأنه عجوز واقع تحت سيطرة ابنه الأكبر (محمد رضا)[٤٩].

لقد كان (الشيرازي) يؤيد الصلات الودية بين أبناء الطائفتين السنية

---

(٤٣) المصدر السابق ، ص ١٨٤.

(٤٤) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٦٦.

(*) منهم الشيرازي شيخ الشريعة ، مهدي الخالصي ، عبدالكريم الجزائري وغيرهم.

(٤٥) جعفر باقر محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ، جـ ١ ، صيدا ١٣٥٣هـ ، ص ٢٥٨.

(٤٦) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ ، الحسني ، الثورة العراقية ، ص ١٣٢.

(٤٧) من تعليقات (جعفر الخياط) على كتاب المس بيل ، مصدر سابق ، ص ١٢٨.

(٤٨) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤١.

(٤٩) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٤٠.

والشيعية ، وقد استعمل نفوذه الديني للتوفيق بينهما ، وقد نجح في ذلك ، إذ تضافرت جهود أبناء الطائفتين للعمل من أجل مصلحة البلاد[٥٠]، وقد ظهر هذا التوافق على المستوى العملي عام ١٩١٩ حينما حضر جماعة من السنـــة الى مناسبتين شيعيتين أقيمتـا في ذكرى وفـاة العلامة (اليزدي)[٥١].

وبما ان رابطة رؤساء القبائل الدينية (بالشيرزاي) قوية جداً ، فان جعلها ذات صبغة سياسية ، فبث الدعوة بينهم وحثهم على المطالبة باستقلال العراق[٥٢]، وعمل بكل جهده لإزالة الخلافات والنزاعات القبلية وقد استطاع أن يحد من تلك الظاهرة كثيراً[٥٣]، وعقد لرؤساء العشائر اجتماعاً مهماً في داره للتخطيط للثورة في ٤ ايار ١٩٢٠[٥٤].

وعندما قامت مظاهرات بغداد السلمية ، فقد أيدها برسالة موجهة الى عموم العراقيين ، دعاهم فيها الى مساندة حركة بغداد السلمية ، والمطالبة بحقوقهم على أن ترسل كل ناحية الى بغداد وفداً للمطالبة بحقها أسوة بأهالي بغداد والكاظمية[٥٥].

وعندما وجهت السلطة المحتلة أسئلة (الاستفتاء الثلاثة) للشعب العراقي ، لمعرفة رأيه في نوع الحكم الذي يريدونه[٥٦]، فان (ولسن) حاول أن يجعل الأجوبة متوافقة مع رغباته القاضية باختيار (برسي كوكس) حاكماً للعراق ، وقد أوصى الحكام السياسيين بذلك ، وعندما جرى

---

(٥٠) عبدالشهيد الياسري ، البطولة في ثورة العشرين ، النجف ١٩٦٦ ، ص ١٣٢ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٤.

(٥١) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٨ ، محمود العبطة ، مصدر سابق ، ص ١٤.

(٥٢) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٤.

(٥٣) عبدالشهيد الياسري ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ ، مصدر سابق ، ص ١٢٥.

(٥٤) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١١٠ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٩١.

(٥٥) م. و. ث. النجف ، ملفة ٧/وثيقة ١٢.

(٥٦) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٥٨ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ١٨.

(الاستفتاء) في الحلة ، فان حاكمها السياسي استفتى سبعة أشخاص من الموالين للإنكليز وقد جاءت أجوبتهم متوافقة مع رغبات (ولسن) ، وتم الضغط على بعض الناس للتوقيع على تلك المضبطة[٥٧].

وقد أحبط (الشيرازي) هذه الخطط الإستعمارية ، عندما أصدر فتوى أكد فيها عدم جواز انتخاب غير المسلم للإمارة على المسلمين[٥٨]، وقد طبعت الاف النسخ من هذه الفتوى لتوزع في مختلف أنحاء العراق[٥٩]، وكان لها أثر كبير في نفوس معظم العراقيين[٦٠]، وكانت عاملًا مهماً في تطوير الوعي السياسي في العراق ، لأنها جعلت الدين والوطنية في إطار واحد[٦١]، وقد نشط (رجال الدين) الآخرون بعد هذه الفتوى ، إذ هدد العلماء في الكاظمية أي شخص يصوت لصالح الاحتلال البريطاني بالطرد من الجوامع ، واتهامه بالمروق عن الدين[٦٢]،وعندما نظم أهالي كربلاء مضبطة مضادة لرغبات سلطات الاحتلال ، فان الأخيرة قامت بالقاء القبض على ستة من رجال الحركة الوطنية ، فاستنكر (الشيرازي) هذا الاضطهاد بكتاب أرسله الى ولسن[٦٣]، وعندما رفض الأخير اطلاق سراحهم ، استاء (الشيرازي) وقرر الهجرة الى إيران ، لكي يفتي من هناك بالجهاد ضد الإنكليز ، إلا انه عدل عن رأيه تحت ضغط الأهالي[٦٤]، وبعد أربعة أشهر قررت السلطة المحتلة ارجاع المبعدين الى بلادهم[٦٥].

وعندما نشبت الثورة المسلحة في الرميثة ، فان (الشيرازي) تفوه بكلمات أعرب فيها عن تأييده لها ، وانتقد العشائر التي لم تسندها[٦٦]،

---

(٥٧) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٩ ـ ٧١.
(٥٨) عبدالشهيد الياسري ، مصدر سابق ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ ، محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٣.
(٥٩) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٨١.
(٦٠) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٥٨ ، النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٢١ ـ ١٢٢.
(٦١) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٠٤.
(٦٢) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.
(٦٣) عبدالشهيد الياسري ، مصدر سابق ، ص ١٢١ ، الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٠٦.
(٦٤) عبدالرزاق آل وهاب ، كربلاء في التاريخ ج ٣ ، بغداد ١٩٣٥ ، ص ٨٥.
(٦٥) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٩٣.
(٦٦) عبدالشهيد الياسري ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

ومن ثم أفتى بشكل صريح بالجهاد ضد الإنكليز المحتلين[٦٧]، وكان لهذه الفتوى تأثير كبير على العراقيين ، لأنهم وجدوا أنفسهم مجبرين من الناحية الشرعية على القيام بالثورة ضد الاحتلال البريطاني[٦٨].

(٢) الضباط والموظفون :

لقد أسهم (ضباط وموظفو) العهد العثماني في الثورة[٦٩]، لانهم غير مقتنعين بمقدار التقاعد الذي كان يدفع لهم[٧٠]، وان بعضهم عاش في سورية وشاهد تأسيس الحكومة العربية فيها واشترك فيها ، لذا فانهم كانوا يصرحون دائماً بأن تأسيس الدولة السورية كان نتيجة لنجاح الثورة العربية ، وان الحصول على الشيء نفسه في العراق لا يمكن أن يتم إلا بالثورة المسلحة[٧١]، لذلك عندما عادوا الى بغداد شكلوا نواة للتذمر والعداء ضد الاحتلال[٧٢]، وبما انهم يملكون ثقافة لا بأس بها نتيجة لاطلاعهم على شؤون السياسة الدولية وعلى بعض المعلومات الجغرافية والتاريخية[٧٣]، وبما انهم بقوا عاطلين عن العمل[٧٤]، فانهم أصبحوا من رواد المقاهي واستطاعوا أن يبثوا الدعاية المناوئة للاحتلال فيها[٧٥].

وعندما نشبت الثورة المسلحة ، فقد انظم بعضهم اليها[٧٦]، وكانت لهم اسهامات في دير الزور ، وتلعفر ، والكوفة والسماوة[٧٧]، إذ كان لبعضهم دور

---

(٦٧) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ ، جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣ ، النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٣٧.

(٦٨) كامل سلمان الجبوري ، الكوفة في ثورة العشرين ، النجف ١٩٧٢ ، ص ١٤.

(٦٩) محمد صالح السهروردي ، لب الالباب ج ٢ ، بغداد ١٩٣٣ ، ٢٩٢.

(٧٠) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٧ ، ايرلند ، مصدر سابق ، ص ١٩٠.

(٧١) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٢٢.

(٧٢) هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٢٢.

(٧٣) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٣٥.

(٧٤) علي الشرقي ، (النوادي العراقية) ، جريدة النهضة ، ع ٢٥/ ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٧ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨٦.

(٧٥) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٠٧ ، الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٣٤.

(٧٦) كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤١.

(٧٧) أكد ذلك (عبدالرحمن خضر) أحد العاملين في تحريك الثورة ، أنظر : د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٥٨.

في معركة الرارنجية[٧٨]، كما أسهم بعضهم في جبهة كربلاء وعانة وهيت وتكريت[٧٩].

إلا ان دورهم لم يكن حاسماً في المعارك ، بل اقتصر على إعطاء المشورة للثوار[٨٠]، وبذلك يبدو انه كان لهم دور تحريكي للثورة المسلحة.

(٢) الشعراء والخطباء :

لقد كان للشعراء والخطباء دور بارز في تحريك الثورة ، إذ قام (الشعر) بواجباته أحسن قيام ، لأنه أثار المشاعر الوطنية في نفوس الجماهير ، ودفعهم نحو ساحات القتال[٨١]، لأن الشعر وسيلة إعلامية محركة لعواطف الجماهير[٨٢]، كما ان (الخطابة) حركت الجماهير ودفعتهم نحو الإسهام بالثورة ، لأن العربي حساس بصورة خاصة للخطابة[٨٣]، إذ انه على اثر اعلان الانتداب البريطاني على العراق ، فقد ارتقى (الخطباء والشعراء) المنابر في الاجتماعات الجماهيرية التي كانت تعقد في جوامع بغداد ، وناشدوا الحاضرين باسم القومية والدين للوقوف ضد الاحتلال البريطاني[٨٤]، وقد وصف (ولسن) تلك الاحتفالات قائلاً : « غير ان السمات البارزة لهذه الاجتماعات كانت في جميع الحالات الخطب السياسية والشعر الوطني الذي كان يعقب المراسيم الدينية »[٨٥]، وقد كانت تلك الخطب والقصائد تلهب حماس الجماهير وتحفزهم للثورة[٨٦]، وكان حديث الناس

---

(٧٨) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ ، علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٢١٨.

(٧٩) وهم : جميل رمزي ، ومحيي الدين السهروردي ، وعبدالكريم حسن ، ومحمد شكري ، أنظر : السهروردي ، لب الالباب ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٨٠) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤١.

(٨١) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٠١.

(٨٢) محمود العبطة ، بغداد ، مصدر سابق ، ص ٣٨.

(٨٣) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٩ ، هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ ، النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٥٥.

(٨٤) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٠١ ، أيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٦٤ ، محمود العبطة ، مصدر سابق ، ص ٣٨.

(٨٥) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٩.

(٨٦) سعاد خيري ، مصدر سابق ، ص ٢٦.

في المقاهي يدور أحياناً حول تلك القصائد والخطب[٨٧]، وقد كان (محمد مهدي البصير) أبرز شعراء وخطباء الثورة[٨٨]، إذ انه استنكر بقصيدة له ما فعله بعض وجهاء الحلة الذين رشحوا (برسي كوكس) حاكماً على العراق عام ١٩١٩[٨٩]، وكان لقصيدته التي ألقاها في (جامع الحيدرخانة) بعنوان (لبيك أيها الوطن) صدىً واسع في المحافل الجماهيرية[٩٠] وكان لخطاباته أثر كبير في هياج الناس، حتى سمي (خطيب الثورة)[٩١].

كما أسهم الشاعر (كاظم الدجيلي) بتغيير مضبطة النجف العوالين للإنكليز الى أخرى مناوئة لهم[٩٢].

كما ان للقصيدة التي ألقاها (محمد الباقر) في الاجتماع المنعقد بدار الشيخ (عبدالكاظم سكر) والذي حضره زعماء الشامية يوم ٢ تموز ١٩٢٠، أثر كبير بين أفراد القبائل الذين راحوا يتحدثون عن قصيدته ويرددون ما جاء فيها من الأبيات المليئة بالحماسة الوطنية[٩٣].

كما ألهب الشاعر (عيسى عبدالقادر) المشاعر الوطنية في قصيدته التي ألقاها في (جامع الحيدرخانة) يوم ٢١ ايار ١٩٢٠، الأمر الذي أدى الى اعتقاله ومن ثم نفيه الى البصرة، ودفع الجماهير البغدادية الى اعلان الاحتجاجات، والقيام بالمظاهرات وتعطيل الأسواق، وبذلك توترت الحالة في بغداد نتيجة لذلك[٩٤]، وقد قال (ولسن) عن تأثير هذه الحالة ما يأتي: (فقد أخطأت في تقدير التأثير الذي يمارسه الوطنيون، وفي مقدار تأثر الناس بدعايتهم)[٩٥].

وعندما أعلنت الثورة في الرميثة، فقد اهتزت مشاعر الخطباء والشعراء في بغداد، وأخذوا يشيدون بها[٩٦]، وقد التحق بعضهم بثوار ديالى، أمثال

---

(٨٧) محمود العبطة، بغداد، مصدر سابق، ص ٢٠.
(٨٨) منعم حميد حسن، البصير شاعراً، بغداد ١٩٨٠، ص ٣٥، علي البزركان، مصدر سابق، ص ٢٢٦، فريق مزهر آل فرعون، مصدر سابق، ص ٥٠١.
(٨٩) ابراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، بغداد ١٩٦٨، ص ٤٥.
(٩٠) المصدر السابق، ص ٥٢.
(٩١) فراتي، مصدر سابق، ص ٥٦.
(٩٢) ؟ ل، مصدر سابق، ص ٤٦٢.
(٩٣) محمد علي كمال الدين، مصدر سابق، ص ٩٩.
(٩٤) الحسني، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ٨٨ ـ ٨٩.
(٩٥) ولسن، الثورة العراقية، مصدر سابق، ص ٦٠.
(٩٦) محمود العبطة، بغداد، مصدر سابق، ص ٢٤.

الشاعر (عبدالكريم العلاف) ، الذي ألقى بعض القصائد في (جامع الحيدرخانة) ، وقد بقي هناك حتى نهاية الثورة ، وصدور العفو العام[٩٧].

(٤) الصحفيون :

لقد تجسد دور المثقفين أيضاً من خلال الدور المتميز الذي لعبته الصحافة ووسائل النشر الأخرى ، إذ لعبت صحافة ثورة العشرين دوراً بارزاً في تحريك الثورة ، ونشر مفاهيمها ، وبث الحماسة الثورية لدى الجماهير[٩٨]، إذ كانت تنمي الثقة في نفوس الجماهير قبل اعلان الثورة ، وتعدهم بصورة تدريجية لها[٩٩]، وقد استقطبت هذه الصحف الأقلام الحرة الشابة[١٠٠]، التي كان لها حصة كبيرة في تهييج الرأي العام وإثارة الشعور الوطني فيه عبر كتابتهم للمقالات الوطنية الحماسية[١٠١].

وكانت مجلة (اللسان) أول صحيفة دعت الى (الثورة) ونشرت مفاهيمها ، وكانت تنادي بالحرية والسيادة والاستقلال ، وعالجت منذ صدورها القضايا الوطنية والقومية بما كانت تنشره من مقالات وقصائد[١٠٢].

وقد انتشرت هذه (الصحيفة) أكثر من أية صحيفة أخرى ، لانها اهتمت بالقضية العربية بشكل خاص[١٠٣]، وكانت إدارتها بمثابة ندوة يلتقي فيها العاملون في السياسة الوطنية ، والعائدون من الثورة العربية ، والراجعون من المنافي والسجون ، وكانت ملتقى خاصاً للذين مهدوا للثورة وأشعلوها في الفرات الأوسط[١٠٤].

وعندما أعلنت الثورة المسلحة ، فان وسائل الدعاية والنشر التي استخدمها الثوار ، كانت في بداية الأمر عبارة عن منشورات يشرف عليها (محمد باقر الشبيبي) ، وكان يغلب عليها طابع المبالغة من أجل رفع

---

(٩٧) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٣٣١.

(٩٨) عبدالرسول حسين ، وعدنان حسين ، صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة ، بغداد ١٩٧٠ ، ص ٢٥.

(٩٩) محمود العبطة ، بغداد ، مصدر سابق ص ٤١.

(١٠٠) يعقوب يوسف كوريا ، صحافة ثورة العشرين ، بغداد ١٩٧٠ ، ص ٨.

(١٠١) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٠١ ـ ٥٠٢.

(١٠٢) يعقوب يوسف كوريا ، مصدر سابق ، ص ٧ ، ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ١٤.

(١٠٣) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، جـ ١ صيدا ١٩٧١ ، ص ٣٨.

(١٠٤) رفائيل بطي ، مصدر سابق ، ص ٥٦.

معنويات الثوار، وبقيت تلك المنشورات تصدر يومياً تقريباً[١٠٥].

إلا انه عندما توسعت الثورة، ظهرت الحاجة لإصدار صحيفة تغطي أخبارها، فأصدر (محمد باقر الشبيبي) جريدة (الفرات) النجفية، لتكون لسان حال الثورة، والتي قامت بنشر آراء رجال السياسة وشيوخ القبائل والعلماء الأعلام[١٠٦] وكانت تغطي أخبار الحركات الحربية في جبهات القتال[١٠٧]، وتكتب المقالات التحريضية، وتنشر الخطب التي كانت تلقى في محافل الثورة، وكان يقرأها الناس في سائر البلاد، لا سيما بين صفوف الثوار[١٠٨]، ولعبت دوراً مهماً في توحيد الصفوف، ونبذ الخلافات، من أجل الوقوف صفاً واحداً ضد المحتل، وقد نجحت في ائتلاف جماعتي (الزكرت والشمرت)[*]، وحثتهم على النهوض والوحدة طلباً للاستقلال[١٠٩].

كما أصدر (محمد عبدالحسين) جريدة (الاستقلال) النجفية في الأول من تشرين الأول ١٩٢٠[١١٠]، والتي لعبت دوراً بارزاً في تنمية الروح الثورية لدى الجماهير، إلا انه لم يمض على صدورها إلا فترة قليلة، حتى قامت السلطات العسكرية بتعطيلها، وأمرت بالقاء القبض على صاحبها، عندما أوشكت الثورة على نهايتها[١١١]، وذلك لأنها عرضت على الرأي العام مطالب الشعب العراقي في الحرية والاستقلال[١١٢]، إذ انها منذ صدورها رفعت شعار (لا حياة بلا استقلال)[١١٣].

ويبدو ان إصدار المثقفين لهاتين الصحيفتين باسم الثورة، كان بمثابة تجسيد لارادة فئة مؤثرة من المجتمع العراقي حاول المحتلون تجريدها

---

(١٠٥) عبدالرسول حسين، صحافة ثورة العشرين، مصدر سابق، ص ٢٥.
(١٠٦) رفائيل بطي، مصدر سابق، ص ٦٢.
(١٠٧) الحسني، تاريخ الصحافة، مصدر سابق، ص ٨١.
(١٠٨) رفائيل بطي، مصدر سابق، ص ٦٢ - ٦٤ (بتصرف).
(*) وهم جماعات متخاصمة في النجف.
(١٠٩) د. عباس الزيدي (دور الصحافة في التاريخ النضالي لثورة سنة ١٩٢٠)، مجلة آفاق عربية، ع ٧/ آذار ١٩٧٩، ص ٥٩.
(١١٠) الحسني، تاريخ الصحافة، مصدر سابق، ص ٨٢، رفائيل بطي، مصدر سابق، ص ٧٦.
(١١١) فائق بطي، الصحافة العراقية، بغداد ١٩٦١، ص ٢٧.
(١١٢) الحسني، تاريخ الصحافة، مصدر سابق، ص ٨٢.
(١١٣) عبدالرسول حسين، صحافة ثورة العشرين، مصدر سابق، ص ٤٠، ابراهيم الوائلي، ثورة العشرين، مصدر سابق، ص ١٦.

من وسائل العمل الفعال بين الجماهير.

وفي بغداد أصدر (عبدالغفور البدري) صحيفة (الاستقلال) البغدادية يوم ٢٨ أيلول ١٩٢٠ ،لتكون لسان حال الثورة في بغداد[١١٤]، والتي أسهمت في الدعوة لاستقلال العراق[١١٥]، ودعت الى التآخي والتكاتف بين أبناء الشعب ، وحذرت المواطنين من دسائس الاجنبي وأساليبه في بث التفرقة بينهم[١١٦]، ونشرت مفاهيم الثورة ، وأوضحت حق الشعب في السيادة والاستقلال ، وشنت حملات لاذعة ضد سلطات الاحتلال[١١٧]، وكانت إدارة هذه الصحيفة بمثابة نادٍ سياسي مكتظ بمثقفي الثورة[١١٨]، وقد غذت هذه (الصحيفة) حركة الثورة في العاصمة والمدن الاخرى ، وكانت مؤثرة في الافكار العامة[١١٩]، وقد طالبت باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإعادة جميع المنفيين من جزيرة (هنجام) ، وقد أفلحت في مسعاها هذا[١٢٠].

ويبدو ان الدور الثوري الذي لعبته تلك (الصحيفة) ، كان السبب الذي حدا بالسلطة المحتلة الى اغلاقها ، وإلقاء القبض على مديرها وأحد عشر من محرريها ، وذلك يوم ٩ شباط ١٩٢١[١٢١].

---

(١١٤) فائق بطي ، الصحافة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٦ ، محمود العبطة ، بغداد ، مصدر سابق ، ص ٤٢.

(١١٥) ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ١٥

(١١٦) يعقوب يوسف كوريا ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

(١١٧) المصدر السابق ، ص ٢٧.

(١١٨) رفائيل بطي ، مصدر سابق ، ص ٦٠.

(١١٩) عبدالرسول حسين ، صحافة ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٥٩.

(١٢٠) يعقوب يوسف كوريا ، مصدر سابق ، ص ٢٧.

(١٢١) رفائيل بطي ، مصدر سابق ، ص ٦٢ ، الحسني ، تاريخ الصحافة ، مصدر سابق ، ص ٨٢.

المبحث الثالث

القوى السياسية المحركة لثورة العشرين

لم تكن القوى السياسية المحركة للثورة متمثلة بأحزاب سياسية بالمعنى الحديث ، بل مثلتها بعض الجمعيات السياسية السرية ، والتي كان من أبرزها جمعية (حرس الاستقلال) ، التي تأسست في بغداد أواخر شباط ١٩١٩[١]، والتي كانت أكثر الجمعيات فعالية[٢].

وكذلك جمعية (العهد العراقي) التي تأسست عام ١٩١٩[٣]، ولها فروع في بغداد والموصل ، إلا ان الأخير كان أكثر نشاطاً من فرع بغداد ، بحكم القرب الجغرافي بينه وبين المركز العام في الشام[٤]، إذ كان ينشر المنشورات مرة أو مرتين في الاسبوع على أعضاء الجمعية ، يخبرهم فيها عما ورد من تعليقات وأخبار[٥]، وقد كان يوزع جريدة (العقاب) على الشعب[٦]، والتي تعد لسان حال جمعية (العهد العراقي) في الشام[٧]، كذلك أرسلت مضبطة مضادة للمضبطة التي حررها بعض الموالين للإنكليز التي طالبت

---

(١) فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ٤٩، محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٥٦.

(٢) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٦٨ ، سعاد خيري ، مصدر سابق ، ص ٢٦.

(٣) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨ ـ ٩ ، محمود العبطة ، بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٢ ـ ١٣.

(٤) فاروق صالح العمر ، الاحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص ٤٥ ، رفائيل بطي ، مصدر سابق ، ص ٥٦.

(٥) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٢.

(٦) عبدالجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٤٢.

(٧) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١١٤.

بالحماية البريطانية على العراق ، كما انها ناهضت انتخابات البلدية وأسهمت بفشلها ، وكانت تبث الدعاية المناوئة للاحتلال بواسطة النشرات العديدة التي تحررها[٨]، وقامت بتقديم المضابط للمؤتمرات الدولية ، كما اشتركت في الحركات العسكرية في الموصل عام ١٩٢٠[٩]، إذ التحق بعض (معلمي)[*] مدرسة دار النجاح بحركات دير الزور[١٠]، بينما لم يقم فرع بغداد بأعمال مهمة كهذه[١١]، أما جمعية (حرس الاستقلال) فانها أيضاً مارست دورها في تحريك الثورة ، إلا انه نتيجة لظروف الاحتلال القمعية فانها لجأت الى اقامة الاحتفالات الدينية في الجوامع لكي تحث الناس على الثورة[١٢] من خلالها ، كما نجحت في افتتاح (المدرسة الاهلية) في ١٤ أيلول ١٩١٩ ، لكي تجعلها نادياً سياسياً للثوار ، يتداولون فيها شؤون الوطن ، ويلقون فيها الخطب السياسية ، وأخذت تلك المدرسة تلقن الطلبة المبادىء القومية والوطنية ، وبذلك أصبحت مقراً للوطنيين[١٣].

إلا ان اشتداد الخلاف بين جمعيتي (العهد) و (حرس الاستقلال) ، أدى الى نهايتهما معاً[١٤]، وقد كان سبب الخلاف يتلخص في كون (العهديين) يريدون طلب المساعدة الفنية من إنكلترا دون سواها ، في حين ان (الحرس) يريدون طلب المساعدة من أية دولة كانت[١٥]، كما انهم رفضوا ربط القضية العراقية بجمعية (العهد العراقي) في الشام ، لبعد العراق

---

(٨) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٨.

(٩) عبدالمنعم الغلامي ، أسرار الكفاح الوطني في الموصل ، ج ١ ، بغداد ١٩٥٨ ، ص ٥٣.

(*) منهم مصطفى آل أمين اغا الصائغ ، ونوري المبارك ، أنظر : المصدر السابق ، ص ١٠٦.

(١٠) أنظر : المصدر السابق ، ص ٩١ ـ ١٠٦.

(١١) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٩.

(١٢) سعاد خيري ، مصدر سابق ، ص ٢٦.

(١٣) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٩٣ ـ ٩٤ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٢٤ ، ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٠.

(١٤) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٥٨ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٠.

(١٥) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٨١ ـ ١٨٢ ، العمر ، الاحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص ٤٩.

عن الشام ، ولان (العهديين) كانوا قد كافحوا الفرنسيين بمساعدة الإنكليز، بينما (الحرس) كافحوا الإنكليز في العراق[١٦]، وبذلك عاد السكون الى بغداد خلال بضعة شهور من جراء عدم نشاط الجمعيتين وخلافاتهما[١٧].

إلا ان جهود (العهد) قد تقلصت كثيراً على أثر نشوب الثورة المسلحة ، إذ بدأوا يطالبون بالمحافظة على الأمن ، وبعضهم دخل في مفاوضات مع المس (بيل) ، وطالبوا بتأسيس حكومة وطنية مع الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق[١٨]، بينما استأنف (حرس الاستقلال) نشاطه مرة ثانية في تشرين الأول ١٩١٩ ، واتخذ من المدرسة الأهلية مقراً له[١٩]، وقد انضمت إليه في هذه الفترة (جمعية الشبيبة) ، لان أعضاءها لم يكونوا مدربين على القيام بالأعمال السياسية[٢٠]، ومن ثم بدأ (حرس الاستقلال) بتأسيس فروع لها في الكاظمية والحلة والنجف والشامية وغيرها من المدن[٢١].

وقد كان (محمد باقر الشبيبي) همزة الوصل بين مقر الجمعية في بغداد وفروعها في الفرات الأوسط ، و (هادي زوين) همزة الوصل بين المقر وبين العلماء الأعلام في الفرات الأوسط[٢٢].

وقد ظلت هذه الجمعية تستغل الفرص من أجل تعبئة الرأي العام وإعداده للثورة ، وفعلًا استغلت الحفلة التأبينية المقامة في (جامع الحيدرخانة) يوم ١٩ ايار ١٩١٩ بمناسبة وفاة العلامة (اليزدي) ، في تهييج الرأي العام ، وبدأت تتوسع أعمالها الى إقامة حفلات سياسية

---

(١٦) الحسني ، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ٢١.

(١٧) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٥٩ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤١.

(١٨) كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ ، د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(١٩) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٥٩ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢٠) الحسني ، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ١٨.

(٢١) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ١٤٢ ، Atiyyah, op. cit., 277 — 278

(٢٢) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٥ ، محمود العبطة ، بغداد ، مصدر سابق ، ص ١٦ ـ ١٧.

تحت ستار المولد النبوي وقصة استشهاد الحسين ، إذ يقوم الخطباء والشعراء بعدها بتنبيه الرأي العام الى حقهم في الحرية والاستقلال[٢٣].

وقد بدأت (الجمعية) تتخذ طابعاً شعبياً أكثر من السابق ، إذ فتحت باب الإنتماء لكل مَنْ يريد الدخول فيها ، بعد أن كانت تقتصر على (الافندية) فقط[٢٤].

وفي ٢٢ نيسان ١٩٢٠ نظم (حرس الاستقلال) اجتماعاً في دار (حمدي بابان) حضره زعماء بغداد ومندوبو الفرات ، وقد قرروا فيه إرسال (جعفر أبو التمن) الى الفرات ، لمعرفة وجهة نظرهم ، وفعلًا حضر (أبو التمن) الاجتماع الخطير الذي عقد في دار (الشيرازي) يوم ٣ أيار ١٩٢٠ مع زعماء العشائر ، ثم عاد الى بغداد بعد ان اتضح له موقف العلماء والزعماء المؤيد للثورة[٢٥]، لذلك قررت الجمعية عقد اجتماع آخر في دار (حمدي بابان) يوم ١٠ أيار ١٩٢٠ لسماع أقواله ، وعندما بلغهم بما تم الاتفاق عليه في دار (الشيرازي) ، فانهم قرروا نشر الدعوة لإنشاء حكومة وطنية ، وانتهزوا حلول شهر رمضان فقرروا إقامة حفلات دينية كل يوم خميس في أحد الجوامع لنشر تلك الدعوة[٢٦].

وفي احتفال ديني كبير عقد في (جامع الحيدرخانة) ألقت السلطة المحتلة القبض على (عيسى عبدالقادر) الأمر الذي ، أدى الى حدوث مظاهرات واسعة في بغداد قادها (حرس الاستقلال) ، والتي انتهت بانتخاب خمسة عشر مندوباً لمفاوضة السلطة المحتلة حول مطاليب الحركة الوطنية[٢٧]، وقد اجتمع المندوبون مع السير (ولسن) يوم ٢ حزيران ١٩٢٠ ، بعد أن وحدوا وجهات نظرهم مع المندوبين (اليهود والمسيحيين) الذين رشحهم ولسن نفسه ، وقد انتهت تلك المفاوضات بالفشل ، نتيجة لمماطلة ولسن[٢٨]، لذلك استمرت المظاهرات بصورة أكثر حدة

---

(٢٣) Mohammed A. Tarbush, The role of the Military in Politics, London 1983, p. 15.
هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢٤) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٩٧.

(٢٥) Atiyyah, op. cit. p. 315.
البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٣.

(٢٦) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٦ ـ ٨٨ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ، ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٠.

(٢٧) كاظم الدجيلي ، أحداث ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٢١ ـ ٢٥ ، (بتصرف).

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٩ ـ ٣٠.

من السابق[٢٩]، وكانت الغاية من استمرارها ، إثارة المزيد من الغضب في جميع أنحاء العراق ضد السلطة[٣٠]، وقد كانت تلك المظاهرات تمثل تحدياً علنياً يدل على قرب انفجار الثورة[٣١]، كما انها هيأت فرصة مناسبة للتقارب ما بين الطائفتين الشيعية والسنية ، إذ أصبحت المواليد النبوية تحتفل في المساجد السنية والشيعية بالتناوب[٣٢]، وقد وصف (هولدن) هذه الظاهرة بقوله : (والجمع هذا بينهما يكاد ان يكون معجزة من المعجزات)[٣٣].

وفي سبيل كسب المزيد من الجماهير الى صفوف الحركة الوطنية فان أعضاء (حرس الاستقلال) حاولوا الاتصال برجال الدين والتنسيق معهم ، ليتم عن طريقهم كسب الجماهير وذلك بالعزف على أوتار الشعور الديني لديهم[٣٤]، لهذا كان (علي البزركان) يتردد على الكاظمية لزيارة بعض العلماء أمثال (محمد الصدر) وغيره ، كما انه زود (محمد رضا نجل الشيرازي ، و (محمد علي بحر العلوم) بالمعلومات حول نشاط الحركة الوطنية في بغداد[٣٥]، وعموماً كان أعضاء (حرس الاستقلال) يزودون (رجال الدين) بالمعلومات التي كانوا يلتقطونها من الصحف الداخلية والخارجية ، أو من مصادر أخرى ، ليقوم رجال الدين من جانبهم بنشرها في أوساط الجماهير ، لإثارتهم ضد السلطة المحتلة[٣٦]،وقد جاء التقرير (الشيرازي) من سامراء الى كربلاء ـ التي كانت وسطاً بين النجف وبغداد ـ عاملاً مساعداً على زيادة الاتصال بين قادة (الحرس) والعلماء

---

(٢٩) كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٦٥.

(٣٠) تقرير سرى لبوليس العاصمة ، مج ٢ ، رقم ٢٩/ بغداد ١٧ تموز ١٩٢٥ ، ترجمة وإعداد الدكتور صالح جواد كاظم ، والمنشور في جريدة العراق ، ع ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨ ، تحت عنوان (أيام من ثورة العشرين في بغداد) ونشير لها لاحقاً باسم المترجم والعنوان.

(٣١) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٣٥.

(٣٢) Trabush, op. cit. p. 9.

(٣٣) هولدن ، مصدر سابق ، ص ٤١.

(٣٤) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٢٤ ، د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٧٦.

(٣٥) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٣٦) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٤٠.

(الشيرازي) ، وقد لعب نجله (محمد رضا) دوراً ملموساً في توثيق العلاقة بينه وبين قادة الحركة الوطنية في بغداد[٣٧].

وقد كان لتلك الاتصالات والتحركات الجارية في بغداد أثرها في كربلاء ، إذ أصدر (الشيرازي) فتوى تضمنت تكفير أي شخص يصوت لصالح الاحتلال البريطاني[٣٨]، وقد ساعد هذا التعاون بين قادة (حرس الاستقلال) ورجال الدين ، على زيادة التقارب الطائفي الذي تم آنذاك[٣٩].

وعندما أعلنت الثورة المسلحة في الرميثة ، سارع أعضاء (حرس الاستقلال) الى الالتحاق بها ، فضلاً عن مواصلتهم قيادة الجماهير في بغداد[٤٠]، إذ كان (محمد الصدر) منظم الثورة في سامراء[٤١]، كما أسهم (السويدي) وجماعته في إسناد عشائر (ألبو محي) و (ألبو عامر) في جبهات المحمودية واليوسفية[٤٢]، كما أسهم أفراد من (الحرس) في تحريض العشائر على الثورة في ديالى[٤٣]، كما رفض (يوسف السويدي) و (محمد الصدر) الانضمام الى (الجمعية الشورية) التي أسستها السلطة المحتلة ، برئاسة (طالب النقيب) وحرضوا الناس ضدها ، وبذلك أسهموا باحباط هذا المشروع[٤٤].

وعندما أدركت سلطات الاحتلال ، شدة تأثير جمعية (حرس الاستقلال) ، فانها قررت وضع حد لنشاطاتها ، فأصدرت قراراً أنهت بموجبه عقد (المواليد) ، وحاولت القبض على بعض قادة الحركة الوطنية في بغداد ، إلا انها لم تقبض إلا على (أحمد الداود) . أما الباقون

---

(٣٧) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٨٦ - ٢٧٧.
(٣٨) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٦٣.
(٣٩) بيل ، مصدر سابق ، ٤٦٣.
(٣٩) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٣٩.
(٤٠) كوتلوف ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦.
(٤١) أكد ذلك (شويش العبد الحميد) رئيس عشيرة الجبور ، أنظر : فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٨٥ - ٥٨٦.
(٤٢) المصدر السابق ، ص ٥٥٨.
(٤٣) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣.
(٤٤) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٥٣ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٠٣.

فقد فروا الى مناطق الثورة المسلحة[٤٥]، وبهذه الضربة التي حدثت في ١٢ آب ١٩٢٠ ، فان جمعية (حرس الاستقلال) قد انتهى نشاطها المنظم[٤٦].

(٤٥) الحسني، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ٢٢ ، العمر ، الاحزاب السياسية مصدر سابق ، ص ٥٤.

(٤٦) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ ، محمد طاهر العمر مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٦٢.

الفصل الثاني

ثورة العشرين وأصل السلطة السياسية

لم يكن الفكر السياسي لثورة العشرين بعيداً عن طرح فكرة أصل السلطة السياسية على بساط البحث ، بل انه طرحها بشكل مباشر أحياناً ، وبشكل غير مباشر أحياناً أخرى.

وقد مثلت هذه الفكرة جزءاً أصيلًا من فكر الثورة ، الذي انقسم بصددها الى تيارين رئيسين ، التيار الأول تزعمه رجال الدين وبعض من أتباعهم ، الذين آمنوا بفكرة الأصل الديني للسلطة السياسية ، وهذا ما سنعالجه في المبحث الأول.

بينما تبنّى التيار الثاني فكرة الأصل الشعبي للسلطة السياسية ، وقد تزعم هذا التيار أغلب الثوار ، الذين لهم تطلعات قومية ، وهذا ما سنعرج عليه في المبحث الثاني.

ولا بد من الإشارة الى انه من الصعب وضع حدود فاصلة بين الاتجاهين ، وذلك لأن الكثير من الثوار الذين تمسكوا بالأصل الديني للسلطة ، كانوا في كثير من الأحيان يؤمنون بالأصل الشعبي للسلطة.

المبحث الأول
الأصل الديني للسلطة السياسية

لم تكن هذه الفكرة وليدة ثورة العشرين بالذات ، بل انها فكرة موغلة بالقدم ، ترجع في أصولها التاريخية الى ظهور الشريعة الإسلامية التي استوحى منها رجال الدين من محركي الثورة تلك الفكرة ، وأعادوا طرحها أثناء ثورة العشرين.

لذلك لا بد من إيضاح مختصر لأصل السلطة السياسية في الشريعة الإسلامية ، التي ورد فيها تفسير دقيق لأصل السلطة السياسية ، إذ انها فسرتها تفسيراً دينياً ، عندما أكدت على ان السلطة في أصلها ترجع لله وحده ، فهو الحاكم الحقيقي في واقع الأمر ، ولا يستحق أن يكون الحاكم الأصلي إلا هو وحده[1]، بوصفه خالق الكون ومالكه[2]، وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤكد ذلك (ان الحكم إلا لله)[3]، إلا ان الذين يقومون بتنفيذ القانون الإلهي في الأرض ، ليسوا إلا نواباً عن الله[4]، إلا ان هذه النيابة عن الله تكون نيابة تنفيذ فقط ، فهي محددة بتنفيذ شريعة جاهزة ، يتقيد فيها النائب عن الله[5].

وممتلو الله في الأرض هم الأنبياء والرُسُل ، إذ هم الوسيلة التي يعلم بها

---

(١) أبو الاعلى المودودي ، نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور ، دمشق ١٩٦٧ ، ص ٢٥٠ ، محسن مهدي مال الله ، كمال النظام في الإسلام ، النجف ١٩٦٦ ، ص ٥٢ ، عفيف عبدالفتاح طبارة ، روح الدين الإسلامي ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٢٩١.

(٢) عبدالقادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا السياسية ، ١٩٦٧ ، ص ٥٥.

(٣) سورة البقرة ، الآية ٤٥.

(٤) المودودي ، مصدر سابق ، ص ١٢٧.

(٥) منير حميد البياتي ، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ ، طه عبدالباقي سرور ، دولة القرآن ، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص ٦٤ - ٦٥.

الناس ما وضع الله لهم من تشريعات ، لذلك كلف الإسلام أتباعه باطاعة الرسول اطاعة تامة بوصفه منفذاً لشريعة الله[٦]، لان الله جعل ما أنزله على رسوله شريعة للمسلمين ، يجب الإلتزام بها ، وهذه الشريعة هي القرآن[٧]، يقضي الرسول بين الناس بمقتضى أحكامه[٨]. وقد أوجب الله على المسلمين بعد وفاة الرسول ، أن يقيموا بينهم حكومة تنفذ فيهم أمر الله[٩]، إلا انه اشترط أن لا يتولى الأمر في الدولة الإسلامية إلا المسلم المؤمن بكل ما جاء في الشريعة الإسلامية[١٠].

وقد اتفق المسلمون على تسمية النظام السياسي الذي أقيم بعد وفاة الرسول ، بنظام الخلافة ، إلا ان الخلافة أو الإمامة أو الملك التي وردت في القرآن ، لا يقصد منها إلا الرئاسة العامة بمعناها العام ، إذ لا يقصد منها الدلالة على نظام معين من أنظمة الحكم[١١].

ووظيفة الخليفة هي تطبيق ما أنزله الوحي على الرسول ، فهو خليفة الرسول في تنفيذ الشرع أيضاً[١٢]. لذلك أوجب الله على المسلمين اطاعة الحكام منهم ، (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)[١٣]، بشرط أن يطيع الحكام أمر الله[١٤]، كما ان الحاكم في الشريعة الإسلامية مسؤول أمام الله عن تصرفاته ، وهنالك الكثير من الأدلة التي تؤكد

---

(٦) محمد الصادق عرجون ، الموسوعة في سماحة الإسلام مج ٢ ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٥٥٥ ، د. رشدي عليان ، وقحطان عبدالرحمن الدوري ، أصول الدين الإسلامي ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ٢٠٧ وص ٢١١.

(٧) عليان والدوري ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣ ، عبدالقادر عودة ، مصدر سابق ، ص ٥٦.

(٨) عفيف عبدالفتاح طبارة ، مصدر سابق ، ص ٢٩١.

(٩) سعيد خوي ، الإسلام ، ج ٢ ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٣٧٦ ، طه عبدالباقي سرور ، مصدر سابق ، ص ٥١.

(١٠) المودودي ، مصدر سابق ، ص ٢٩٦ ، محمد الصادق عرجون ، مصدر سابق ، ص ٥٥٥ ، سعيد حوي ، مصدر سابق ، ص ٣٧٩.

(١١) عبدالقادر عودة ، مصدر سابق ، ص ٧٧ ، عفيف عبدالفتاح طبارة ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠.

(١٢) البياتي ، مصدر سابق ، ص ٣٤٣ ، طه عبدالباقي سرور ، مصدر سابق ، ص ٦٣.

(١٣) سورة النساء ، الآية ٥٨.

(١٤) عبدالقادر عودة ، مصدر سابق ، ص ٧٢ ، محمد الصادق عرجون ، مصدر سابق ، ص ٥٦٢.

هذه المسؤولية في القرآن والسنة[١٥].

وهكذا تبدو فكرة السلطة الدينية واضحة في الشريعة الإسلامية التي انتهل منها رجال الدين الذين حركوا ثورة العشرين ، وقد أعادوا طرح تلك الفكرة أثناء الثورة ، بتحقيقها في مناسبات متعددة من مسيرة ثورة العشرين وعبّروا عن إيمانهم بهذه الفكرة بطرق مختلفة كل حسب اعتقاده ، لذلك ظهر اتجاهان دينيان ، أحدهما نستطيع أن ندعوه بالاتجاه الديني الثيوقراطي ، والآخر نستطيع أن ندعوه بالاتجاه الديني التوفيقي.

آ ـ الاتجاه الثيوقراطي :

إن التمسك بالاصل الديني للسلطة لم يكن واحداً ، فقد كان هناك مَنْ يذهب الى ضرورة أن تكون السلطة ثيوقراطية ، أي أن تكون السلطة في الاصل لله ، وان مَنْ يمارسها إنما يمارسها عن طريق خلافته لرسول وبالتالي فان الحكم يتم بموجب القواعد الدينية المقررة شرعاً.

ويبدو ان الجانب المذهبي كان قد تحكّم في طبيعة هذه السلطة ، فهناك مَنْ يرى عدم الإكتفاء بالحكم من قبل حاكم يتصف بصفة دينية ، ويحكم بموجب الشريعة الإسلامية ، وإنما فوق هذا يجب أن يتم الحكم من قبل حاكم تكون صفته الدينية معينة على وجه الحصر ، وهي أن يتميز بانحداره من جهة النسب عن الرسول ، وهناك مَنْ يتشدد في الحصر ، ليجعل من الحكم اختصاصاً يختص به الإمام ، طبقاً لقواعد الإمامة لدى الشيعة الاثنا عشرية.

(١) لقد اعترفت المس (بيل) بحقيقة وجود الوجه الأول لهذا الإتجاه ، وعللت ظهوره بكون العراق الجنوبي منطقة شيعية مشهورة بحبها لآل البيت النبوي[١٦].

وأكد (محمد مهدي البصير) إيمانه بهذه الفكرة ، عندما اعترف بأن ملوك الحجاز يمثلون (البيت الهاشمي) الذين تحق لهم الطاعة ، وذلك في رسالته الموجهة الى (أنستاس الكرملي) في آذار ١٩١٨ ، حيث استفسر فيها عما يأتي (ما هي خطة الحكومة البريطانية تجاه مَنْ يريد مغادرة بلاده ، وينوي الإنضمام الى ظل العَلَم الهاشمي)[١٧].

---

(١٥) أنظر : البياتي : مصدر سابق ، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٨.

(١٦) بيل ، مصدر سابق ، ص ٨٧.

(١٧) رسالة خطية من (محمد مهدي البصير) الى الاب (انستاس الكرملي) ، مكتبة المتحف العراقي ، رقم (٣٤٧٤٣).

وقد برزت هذه الفكرة بشكل واضح في الإستفتاء الذي جرى عام ١٩١٨ - ١٩١٩ ، إذ بدأ بعض الثوار يميل الى تنصيب حاكم مسلم من البيت الهاشمي ، وقد ذكرت أسرة الشريف (حسين) بهذه المناسبة[١٨]، وهو ما يناسب ميول الطائفة الشيعية ، ويتناسب مع مفهومها لاصل السلطة ، لانه يعد إيمانها بأحقية آل البيت في الحكم من عقائدها الاساسية . ولذلك يناسبها تنصيب أحد أنجال الشريف حاكماً على العراق ، لانه ينحدر من السلالة الآتية :

الشريف حسين ← الحسن ← فاطمة (زوجة علي) ← الرسول محمد (ﷺ) ← عبدالله ← عبدالمطلب ← هاشم[١٩].

وأكد (عبدالواحد سكر) إيمانه بهذه الفكرة عبر تأكيده على أحقية البيت الهاشمي في الحكم ، وذلك في الإجتماع المنعقد في كانون الاول ١٩١٨ ، مع مجموعة من زعماء الثورة ، إذ قال : (... وحيث ان البيت الهاشمي في مكة أنبل بيت في العالم العربي ، وأكثر خدمة ، وأشد اخلاصاً للعرب ، وحيث اننا نرغب أن تكون لنا حكومة عربية مستقلة ، فيجب أن نختار لها أحد أنجال جلالة الملك حسين...)[٢٠].

واتخذ (محمد حسين الحائري) هذا الموقف نفسه ، في رسالته الموجهة الى الامير فيصل في مؤتمر الصلح ، إذ خاطبه قائلًا : (... ولا غرو فمنْ أولى منكم بالمدافعة ، وأحق منكم بالمطالبة ، أنتم أُولو الامر ، أنتم سادة العرب ، أنتم ملوك العرب ، أنتم فروع تلك الدوحة العربية ، أنتم نسل السلالة الهاشمية...)[٢١].

كما أبدى (محمد رضا) نجل الشيرازي ، تمسكه بهذه الفكرة ، في كتابه المرسل الى الأمير (علي) لترويج الدعاية للقضية العراقية ، إذ خاطبه قائلًا : (بعد الثناء على ذاتكم الكريمة المحترمة ، والدعاء لبقاء العرش الهاشمي واستمرار حياته ، فانه أصل حياة الأمة العربية ومادة

---

(١٨) بيل، مصدر سابق ، ص ٣٨٨.

(١٩) سليم طه التكريتي (المترجم) ، مذكرات سندرسن باشا ، بغداد ١٩٨٢ ، ص ٤١٣.

(٢٠) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٧٧ - ٧٨.

وجودها...)[٢٢].

وأكدت عشائر (سوق الشيوخ) إيمانها بهذه الفكرة ، عبر تاكيدها على انتخاب الأمير (عبدالله) لأن سليل النبوة والإمامة ، وذلك في رسالتهم الموجهة الى الحجاز ، والموقعة من قبل (٤٧) شخصاً من رؤساء عشائر حجام ، إذ جاء فيها (فقد انتخبنا حضرة السيد الأجل سليل النبوة والإمامة الشريف عبدالله الحجازي ، أيده الله ملكاً وسلطاناً على القطر العراقي...)[٢٣].

كما ان (محمد الصدر) كان يؤمن بأحقية آل البيت النبوي في الحكم ، كما ورد ذلك في الفكر السياسي الشيعي[٢٤]، وقد اختار أحد أنجال الحسين ليحكم العراق طبقاً لإيمانه بهذه الفكرة[٢٥].

وتمسك (الشهرستاني) بهذه الفكرة في رسالته الموجهة الى (عبدالمطلب الحلي) التي يحثه فيها على ضرورة اختيار الامير (علي) ليحكم العراق ، لأنه ينحدر من السلالة النبوية ، إذ قال له (... نختار سيدنا الشريف الفاطمي علي بن الحسين بن علي ، وسوف يكون إنشاء الله تعالى صلة متينة بين العراق وعامة مسلمي الآفاق... والسعي لمجد أسلافنا الأطهار...)[٢٦].

وفي أثناء مظاهرات بغداد السلمية ، تم التمسك بهذه الفكرة ، وقد قام الملا (عثمان الموصلي) بدور مهم في تلك الأيام لنشر هذه الفكرة ، إذ كان يتنقل بين حفلات بغداد والأعظمية والكاظمية ، فيترنم فيها بأماديح النبي وأهل بيته ، والمعروف عنه انه كان شديد الحب لآل البيت النبوي ، وينظم الشعر في مدحهم[٢٧].

وعبّر (محمد حبيب العبيدي) في الصرخة الأولى من قصيدته

---

(٢١) م.و.ث ، النجف ، ملفة ٥/وثيقة ١.
(٢٢) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٧٨ ، محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١٨٤.
(٢٣) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩١.
(٢٤) عباس علي ، زعيم الثورة ، مصدر سابق ، ص ٣.
(٢٥) المصدر السابق ، ص ١٣١.
(٢٦) م.و.ث. النجف ، ملفة ٥/وثيقة ٩.
(٢٧) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ١ ، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(صيحة السماء وصدى الضمير) ، عن تمسكه بهذه الفكرة ، لانه أكد فيها انه لا يقبل غير وصاية (آل البيت) على العراق ، وقد رفض صراحة الوصاية البريطانية عليه ، وقد قارن في هذه القصيدة بين وصاية الإمام علي وبين الوصاية البريطانية ومايز بينهما ، وقد أقسم انه سيرفض أية وصاية على العراق ، ما لم تكن هذه الوصاية للإمام علي وأبنائه وأحفاده من بعده ، إذ قال :

أيُّهـا الغـربُ جئت شيئـاً فـريـا
مـا عَلِمْنَـا غيـر الـوصيّ وصيًـا
قسمـاً بـالقـرآن والإنجيـل
لَسْنَـا نـرضى وصـايـة لقبيـل
أو تسيـل الـدمـاءُ مثـل السيـول
أفبعـد الـوصي زوج البتـول
نحنُ نـرضى بـالإنكليـز وصيًـا[٢٨]

وفي الصرخة الثالثة أكد على ان الإنكليز غرباء عن البلد ، لا تجمعهم مع أبنائه أية رابطة ، إذ انهم ليسوا علويين هاشميين ولا قرشيين ، بل وليسوا عرباً ولا مسلمين ، إذن فان بقاءهم في العراق وحكمهم له لا يوجد له أي مبرر شرعي من الناحية الدينية ، إذ قال :

لَسْتَ مِنَّـا ولم تكن منـك شيئـا
فلمـاذا تكـون فينـا وصيًـا
لم تكن يـا ابن لنـدن علـويـاً
هـاشميـاً ولم تكن قـرشيـا
لا ولا مسلمـاً ولا عـربيـاً
مِنْ بني قَـوْمِنَـا ولا شـرقيـا
فلمـاذا تكـون فينـا وصيًـا[٢٩]

(٢٨) د. رؤوف الواعظ ، الاتجاهات الوطنية في الشعر العراقي الحديث ، بغداد ١٩٧٤ ، ص ٩٧ ، خضر العباسي ، شعراء الثورة العراقية ، بغداد ١٩٥٧ ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٢٩) المصادر السابقة على التوالي ، ص ٩٩ ، و ص ١٠٦.

وقد فرح في بعض زعماء الشيعة بهذه القصيدة كثيراً ، وأخذوا يتداولونها ويقرأونها في مجالسهم ، إذ عدوها اعترافاً من أهل السنة بما ورد في الفكر السياسي الشيعي [٣٠]، وقد أعاد قراءة هذه القصيدة (توفيق المختار) في جامع الشيخ صندل ، يوم ١١ حزيران ١٩٢٠[٣١].

(٢) وهناك مَنْ يتشدد في الحصر ليجعل من الحكم اختصاصاً يختص به الإمام طبقاً لقواعد الإمامة لدى الشيعة الاثنا عشرية ، والتي تعد الإمامة ضرورة دينية ، وهي ركن من أركان الدين لديهم[٣٢]، كما تؤكد على أن الإمام أو الخليفة يتعين بنص من النبي (ﷺ) ، وبأمر من الله تعالى ، وليس للأمة أن تعينه ، لأنها لا تعرف مَنْ هو الحائز على شروط الإمامة أو الخلافة [٣٣].

وقد اتضح هذا الاتجاه ، أثناء اندلاع الثورة المسلحة ، إذ ان بعض المجتهدين أسهموا بتحريك الثورة ، من أجل تأسيس دولة ثيوقراطية قائمة بموجب قواعد الإمامة لدى الشيعة الاثنا عشرية ، والتي تعد مثلهم الأعلى [٣٤]، وخاصة بعض علماء النجف ، الذين كانوا يطالبون بإقامة حكم ديني ، يقوم على أساس (حكم الإمام) ، ولذلك فان بعضاً من أفراد الطوائف الإسلامية الأخرى لم يستسيغوا هذا الاتجاه[٣٥]، وخاصة ان بعض علماء الشيعة لا يعترفون بأية سلطة غير سلطتهم الدينية ، فضلاً عن نفورهم من كل حكومة مدنية[٣٦].

---

(٣٠) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٩٤.

(٣١) محمد خالص الملا حمادي ، الاخبار في سير الرجال ، بغداد ١٩٣١، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣٢) محمد مهدي الخالصي ، إحياء الشريعة في مذهب الشيعة ج ١ ، بغداد ١٩٦٥، ص ٧، ، عبدالكريم الخطيب ، الخلافة والإمامة ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٤٢٧ ، باقر شريف القرشي ، حياة الإمام محمد الباقر ج ٢ ، النجف ١٩٧٨ ، ص ١٠٧- ١٠٨ ، فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسي ج ١ ، مصر ١٩٧٤ ، ص ٢٤٠.

(٣٣) د. محمد عمارة ، الخلافة ونشأة الاحزاب الإسلامية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ١٥٢، عليان والدوري ، مصدر سابق ، ص ٥٢.

(٣٤) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٣٩.

(٣٥) النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٤٨.

(٣٦) المصدر السابق ، ص ١٩٨ ، وأنيس صيداوي (تاريخ الثورة العراقية) ، مجلة (الهلال) المصرية ج ٦ ، آذار ١٩٢٢ ، ص ٥١٩.

وقد قام بعض المجتهدين بإرسال رسالتين ، واحدة من الفرات الاوسط ، والاخرى من الغراف الى الحاكم السياسي ، وقد سبكت بالجمل والكلمات نفسها ، وتضمنت طلباً بتأسيس حكومة دينية ، تؤسس بموجب إحدى قواعد المذهب الشيعي[٣٧]. مع ذلك ، لا بد من الإشارة ، بأن هذا الإتجاه لم يكن واضح المعالم ، خصوصاً وانه جاء باهتاً لم تعززه المصادر الرصينة.

(٣) الى جانب هؤلاء نجد مَنْ يؤكد تمسكه بضرورة أن يكون الحكم من قبل حاكم يتصف بصفة دينية ، ويحكم بموجب الشريعة الإسلامية ، أي ان هذا الإتجاه يذهب الى ضرورة أن تكون السلطة ثيوقراطية ، بقدر ما يتمسك في الأصل بنظام الخلافة بشكله المعهود ، أي أن تكون السلطة في الأصل لله ، وأن مَنْ يمارسها إنما يمارسها عن طريق خلافته لرسوله ، وبالتالي فان الحكم يتم بموجب القواعد الدينية المقررة شرعاً ، وهذا الإتجاه يؤمن بأن الخليفة أو الإمام يتعين بالانتخاب وليس بالنص[٣٨].

وقد اتضح هذا الاتجاه قبل الثورة وأثناءها وفي أعقابها ، وقد تزعمه بعض أنصار الخلافة العثمانية بصورة خاصة ، وبدورنا سنرجىء الحديث عن هذا الاتجاه الى الفصل التالي حفاظاً على وحدة الموضوع ، إذ سنتناول هذا الاتجاه بوصفه شكلاً من أشكال السلطة السياسية التي طرحها بعض الثوار[٥].

ولا بد من الإشارة الى أن الاتجاه الثيوقراطي بمختلف تياراته ، لم يكن اتجاهاً مهيمناً ، وذلك لأسباب سنبينها في حينه.

ب ـ الإتجاه الديني التوفيقي :

إن ما يميز هذا الإتجاه ، هو الإكتفاء باشتراط أن يكون الحاكم مسلماً ، وبالتالي عدم اشتراطه أن يكون هذا الحاكم متميزاً بصفة دينية مهما كان شكلها.

إن هذا الاتجاه ، كان قد أخذ بنظر الإعتبار الواقع السياسي للقطر ، فمال الى نوع من التوفيق بين الاعتبارات الدينية وهذا الواقع السياسي. وقد عبّرت بعض الجمعيات السياسية السرية التي تشكلت في أعقاب

---

(٣٧) آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢١٢.
(٣٨) محمد جواد مغنية ، الشيعة والتشييع ، بيروت (بدون تاريخ) ، ص ٨٢.
(٥) انظر المبحث الثالث من الفصل الثالث.

الإحتلال عن تمسكها بهذه الفكرة ، ففي الكاظمية أخذت (الجمعية الإسلامية العربية) تطبع المنشورات وتوزعها في أنحاء القطر ، وكانت تطالب بتشكيل حكم وطني إسلامي[٣٩].

وفي كربلاء أسس (محمد رضا) نجل الشيرازي (الجمعية الوطنية الإسلامية) تحت إشراف والده ، وقد كان هدفها تحقيق إستقلال العراق تحت رعاية ملك مسلم[٤٠].

كما جاء في منهاج (الجمعية الإسلامية السرية) ما يؤكد إيمانها بهذه الفكرة ، إذ ورد فيه تأكيد على ضرورة (السعي لإعلاء كلمة الإسلام وسعادته وترقيته ، ومراعاة القانون الأعظم في ذلك ، ألا وهو الشرع الشريف المحمدي ، والعمل به ، طبقاً لقوله تعالى « وما جَعَلَ اللّهُ للكافرين على المُسْلِمِين مِنْ سَبِيْل ») ، وقد ورد فيه أيضاً ضرورة (تأييد وترويج جميع الحكومات الإسلامية عامة ، والحكومات العربية ولا سيما الحكومة العراقية خاصة..)[٤١]. وقد اتضح هذا الإتجاه أثناء إجراء الاستفتاء لعام ١٩١٨ - ١٩١٩ ، إذ أكد بعض الثوار تمسكهم بهذه الفكرة ، فعندما علم زعماء النجف بوصول (ولسن) لإجراء الإستفتاء بنفسه في النجف يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٨ ، فقد بدأ الزعماء بالإستعداد لهذا العمل الوطني ، وفي الإجتماع الذي عقده (ولسن) مع مندوبي النجف أكد (عبدالواحد سكر) تمسكه بهذه الفكرة عندما شدد على (ضرورة اختيار حكومة إسلامية عراقية...) ، وقد أيده حسين كمال الدين في ذلك ، وصفق له الحاضرون ، معبِّرين بذلك عن إيمانهم بهذه الفكرة.

وفي اجتماع آخر عقده زعماء النجف في دار (علي كاشف الغطاء) ، اقترح أحد الحضور تمليك الشيخ (خزعل) بوصفه ينتمي الى الطائفة الشيعية ، فرد عليه محمد العبطان (بأن القضية إسلامية ، وليست سنية ولا شيعية)[٤٢] وبذلك عبَّر عن تمسكه بالإتجاه الديني التوفيقي. وأخيراً تم الإتفاق في النجف على تنظيم ثلاثة مضابط ، الأولى موقعة من قبل رجال

---

(٣٩) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢.
(٤٠) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١١٩ - ١٢٠.
(٤١) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٦٦.
(٤٢) م.و.ث. النجف. ملفة ١٠/وثيقة ١ (حديث سعد جريو عن الثورة).

الدين ، والثانية موقعة من قبل زعماء القبائل ورؤساء العشائر ، والثالثة موقعة من قبل الشبان ، وخلاصة هذه المضابط المطالبة بضرورة تاسيس حكومة إسلامية عربية[٤٢]، وقد ورد في مضبطة رجال الدين ما يأتي (بعد ملاحظة الأصول الإسلامية الجعفرية ، فاننا قررنا أن تكون لنا حكومة عربية إسلامية)[٤٤].

ونتيجة للبلبلة التي حدثت أثناء الإستفتاء ، فقد لجات مجموعة من الوطنيين الى العلامة (الشيرازي) ، الذي كان معروفاً عنه انه يملك فكراً إسلامياً بحتاً ، بعيداً عن التفكير الطائفي[٤٥]، وقد استفتوه حول جواز انتخاب غير المسلم للإمارة على المسلمين ، فاجابهم انه (ليس لاحد من المسلمين أي ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين)[٤٦]، وهو بذلك أكد إيمانه بالاتجاه الديني التوفيقي ، وقد أيدت مجموعة من رجال الدين في كربلاء هذه الفتوى ، وأصدروا فتاوى بتحريم انتخاب غير المسلم لملوكية العراق[٤٧]، وقد جاءت هذه الفتاوى مطابقة لعدد من الآيات القرآنية الكريمة ، التي تنص على أن يطيع المسلمون أولي الأمر منهم ، لا أن يطيعوا السلطة الحاكمة إذا كانت من الكفار[٤٨].

وقد كانت الجماعة التي تدين بهذه الفكرة تعقد إجتماعات مستمرة ، برئاسة (محمد رضا) ، نجل الشيرازي ، من أجل وضع الحجر الأساس لبناء حكومة إسلامية[٤٩].

وفي الكاظمية أصدر علماء الدين فتاوى حرموا فيها على المسلمين أن يصوتوا لغير تشكيل حكومة إسلامية ، وقد هددوا جميع مَنْ يصوت

---

(٤٣) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٤٤) وثائق الثورة العراقية الكبرى ١٩١٤ ـ ١٩٢١ (إعداد وتحقيق كامل سلمان الجبوري) ج ٣.

(٤٥) م.و.ث. النجف. ملفة ١٠/ وثيقة/ وثيقة ١ (حديث هبة الدين الشهرستاني عن الثورة).

(٤٦) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٤.

(٤٧) ومن أشهرهم : محمد حسين المازندراني ، ومحمد صادق الطباطبائي ، ومحمد رضا القزويني ، ومحمد الموسوي الحائري ، وعلي الشهرستاني ، وهادي الخراساني وغيرهم. أنظر : م.و.ث. النجف. ملفة ٢٧/وثيقة ٤١.

(٤٨) النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٤٩) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٦.

للإحتلال البريطاني بالمروق عن الدين ، والطرد من الجوامع[٥٠]. وعلى هذا الأساس فقد نظم أهالي الكاظمية عدة مضابط مطابقة لتلك الفتاوى ، إذ ورد في المضبطة المؤرخة في ٨ كانون الثاني ١٩١٩ (... نطلب أن تكون للعراق.. حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم...)[٥١]. وجاء في المضبطة الاخرى المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني ١٩١٩ (... نختار تشكيل دولة عربية إسلامية جديدة ملكها مسلم...)[٥٢].

كما نظّم أهالي ديالى مضبطة مشابهة لذلك[٥٣].

وعندما أهمل شأن تلك المضابط ، فقد حاول بعض رجال الدين إيصال صوتهم الى الخارج ، لذلك كتب (الشيرازي) بالتضامن مع (شيخ الشريعة) رسالة الى الرئيس الأمريكي (ويلسن) يوم ١٣ شباط ١٩١٩ ، أعربا فيها عن إيمانهما بالإتجاه الديني التوفيقي ، إذ أكدا على ضرورة (... اختيار دولة جديدة عربية مستقلة إسلامية ، وملك مسلم...)[٥٤].

وقد كانت هنالك قطاعات أخرى من الثوار تؤمن بهذا الإتجاه ، هذا ما أكده كتاب (جمعية العهد) في الموصل ، المرسل الى المركز العام في دمشق يوم ٢٤ مايس ١٩١٩ ، إذ أخبروا المركز بما يأتي : (إن الكثير من أهالي تلعفر ودهوك وعقرة وكركوك وأربيل والسليمانية ، لا يرغبون بالحكم الإنكليزي ، وانهم يريدون حكومة إسلامية مهما كان نوعها...)[٥٥].

وعموماً يبدو ان معظم رجال الدين كانوا على الدوام ، يتعاطفون مع فكرة تأسيس حكومة إسلامية بحتة في العراق[٥٦]، وخاصة (الشيرازي) الذي

---

(٥٠) لودر ، القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق ، (ت : نزيه المؤيد العظم) ، دمشق ١٩٢٥ ، ص ٥٧ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨٨ وص ٤٦٤، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٤ ـ ٨٥ ، فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٧٠.

(٥١) م.و.ث. النجف. ملفة ٢/وثيقة ٧.

(٥٢) وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٢.

(٥٣) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٣٩٢ ، محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١٨٢.

(٥٤) سلسلة مقالات بقلم مؤرخ بعنوان (صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية) منشورة في جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١٨٠/١٧ تشرين الاول ١٩٥٢ ، (وسنشير لها لاحقاً باسم الجريدة وعددها وتاريخ صدورها).

(٥٦) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٧.

ساهم في تحريك الثورة ضمن حدود تعاليم الدين الإسلامي[٥٧]. وقد أكد إيمانه بهذه الفكرة في رسالته الموجهة الى عموم العراقيين في ٢٧ - ٢٨ ايار ١٩٢٠ ، والتي حثّهم فيها على المطالبة بتاسيس حكومة إسلامية ، إذ خاطبهم قائلاً : (فأن إخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء وغيرها من أنحاء العراق ، قد اتفقوا فيما بينهم على الإجتماع والقيام بمظاهرات سلمية ، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الامن ، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية ، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية الى عاصمة العراق وفدا للمطالبة بحقه ، متفقاً مع الذين سيتوجهون من أنحاء العراق عن قريب الى بغداد ، فالواجب عليكم بل على جميع المسلمين الاتفاق مع إخوانكم على هذا المبدأ الشريف...)[٥٨].

وقد اتضح موقفه هذا عندما وكل (رحوم الظالمي) للعمل من أجل تحريك الثورة في الرميثة ، إذ قال له : (أنت مخوّل من قبلي أن تشتغل بكل قواك لهذه القضية ، وأن تعمل بكل ما لديك من الوسائل ، بشرط أن لا تخرج عمّا هو موافق للشريعة الإسلامية ضمن نطاق العمل)[٥٩].

كما أعرب (محمد الخالصي) عن تمسكه بهذه الفكرة ، عبر تاكيده على ضرورة أن لا يخضع المسلم لسلطان غير المسلم ، وذلك في خطابه الذي ألقاه في صحن الإمام (العباس) يوم ٢١ حزيران ١٩٢٠ ، إذ قال : (نحن أيها السادة متمسكون بحبل الإسلام ، والإسلام لا يرضى بنا الذل ، فقد حصر العزة بنا ، إذ قال « إنَّ العِزَّةَ لِلّهِ ولِرَسُولِهِ ولِلْمُؤمنين » ، أيها المسلمون لا ترهبوا السلطان من غيركم... فكونوا ممنْ لا يخشى إلا الله...)[٦٠].

وفي أواسط عام ١٩٢٠ ، بدأت الحركة الوطنية تسلك طريق تاكيد وحدة الصفوف بين الطوائف الإسلامية المختلفة ، ومراعاة الوحدة الإسلامية ، إذ اتضح ذلك في الإجتماعات التي كانت تعقد في الجوامع المختلفة ، ويحضرها ممثلون من مختلف الطوائف الإسلامية ، وقد كثر التبشير الديني

---

(٥٧) المصدر السابق ، ص ١٤٠ ، فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٩١.
(٥٨) م.و.ث. النجف. ملفة ٧/وثيقة ١٢.
(٥٩) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧.
(٦٠) المصدر السابق ، ص ١٥١ ، محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩.

والسياسي في تلك الإجتماعات ، وألقيت القصائد الشعرية فيها ، وينطوي هذا في معظمه على فكرة (فليخرج الكافر)[٦١]، وكانت تلك الإجتماعات تغطي عملها السياسي بغطاء ديني ، وتصرح باسم الجامعة الإسلامية[٦٢].

وقد أكد تقرير لجنة (بونهام كارتر) لعام ١٩٢٠ ، على ان محركي الثورة كانوا يمارسون ضغطاً مستمراً على كل الذين يقبلون بالإدارة البريطانية ، ويتهمون كل من يقبل بوصاية دولة مسيحية بالخيانة للدين[٦٣]، وبدأوا بإرسال العديد من الرسائل الى مختلف القبائل ، يحرضونها على خلع نير الكفار البريطانيين[٦٤]، وبالفعل أخذت بعض العشائر تبدي شيئاً من التمرد ، نتيجة لتلك الدعاية الدينية[٦٥].

وقد أكد (سليمان) نجل الشيخ ضاري ، على أن والده كان يؤمن بالإتجاه الديني التوفيقي ، وهذا يبدو واضحاً من خلال المجادلة التي تمت بينه وبين (لجمن) ، فعندما تساءل الأخير قائلاً : نحن حائرون : هل نشكل حكومة شيعية أو سنية ؟

ردَّ عليه الشيخ ضاري قائلاً : (فليس في عراقنا سنة ولا شيعة ، وإنما هناك علماء أعلام نرجع إليهم في أمورنا).

وعندما عاد (لجمن) ليؤكد له بأنهم عشائر والأجدر بهم أن يكونوا مستقلين فان (ضاري) قد أبدى تمسكاً واضحاً بالإتجاه الديني التوفيقي ، عندما ردَّ عليه قائلاً : (إن علماءنا حكومتنا ، وقد أمرنا القرآن الكريم باطاعة الله والرسول وأولي الأمر منا...)[٦٦].

وقد اقتنعت معظم القبائل بأن الثورة تعد حرباً مقدسة ، لأن المجتهد الاكبر في كربلاء كان يقوم بالدعوة الفعالة للجهاد ، والذي أرسل مئات الدعاة بهذه المناسبة الى جميع أنحاء الفرات الأوسط ، وكانت تنطوي طلبات الثوار الموضوعة في هذا الصدد ، على طرد البريطانيين من العراق وتأسيس حكومة

---

(٦١) Elizabeth Burgoyne, Gertrude Bell from her personal papers 1914 — 1926, London 1961, p. 137 — 138.

(٦٢) الدجيلي ، أحداث ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٣١.

(٦٣) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٤٢.

(٦٤) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 140.

(٦٥) Ibid. p. 145.

(٦٦) عبدالحميد العلوجي ، وعزيز جاسم الحجية ، الشيخ ضاري ، بغداد ١٩٦٨ ، ص ٥٠.

إسلامية[٦٧].

ويبدو من كل ذلك ان إيمان رجال الدين ، بالسلطة الدينية ، كان أحد الدوافع المهمة التي دفعتهم لتحريك الثورة[٦٨] إذ أكد (عبدالكريم الجزائري) على أن الهدف من إشتراكهم في الثورة يتمثل بضرورة (تشكيل حكومة إسلامية)[٦٩]، كما أكد (الشهرستاني) إيمانه بهذه الفكرة في كتابه الموجه الى الثوار ، والذي جاء فيه تأكيده على ضرورة (... تفهيم الغافلين روح القصد في هذه النهضة ، وتجتهدوا مع مَنْ تعتمدون عليه في تثبيت الأمنية لتنظيم الحكومة الإسلامية...)[٧٠]. ومما عزز عملية ظهور الإتجاه الديني التوفيقي ، هو أن الشخص الذي كان قد رشح للسلطة وهو الامير فيصل ، يتمتع بأصل ديني لا تختلف حوله الطوائف الإسلامية الرئيسة ، وهذا ما أكدته جريدة (الاستقلال) البغدادية ، عندما قالت : (بأن جميع العراقيين لا تتفق كلمتهم على قبول أي شخص عراقي يتملك عليهم لاسباب لا تخفى ، وإن كان ذلك الشخص في حد ذاته أهلاً للملوكية ، فينبغي آنئذ أن يؤتى بملك عربي من خارج القطر ، يتفق الجميع على شرفه وطيب نسبه وكرم طباعه ، وقد فتش العراقيون على ذلك ، فلم يجدوا الخصال المذكورة إلا في العائلة الهاشمية الشريفة....)[٧١].

وقد سر معظم علماء الشيعة وأتباعهم التوفيقيون عندما سمعوا ان بريطانيا لا تمانع أن يكون فيصل ملكاً على العراق[٧٢]، لأن بريطانيا اعتقدت ان العراق في حاجة الى ملك عربي سني ، يستطيع أن يكسب الزعامات الشيعية الى جانبه ، وحيث ان البيت الهاشمي الذي ينتمي إليه فيصل ، بيت من سلالة الرسول ، فان هذا الأصل ، كان أكثر جذباً للشيعة من ملك يعتمد على الأصول الحديثة في الحكم[٧٣]، لأن ذلك ينسجم

---

(٦٧) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٣٩.

(٦٨) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٦٩) عبدالرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والإنتداب ، ج ١ ، صيدا ١٩٣٥ ، ص ١٧٦.

(٧٠) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، العلوجي والحجية ، مصدر سابق ، ص ٣٦.

(٧١) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٧/٤ تشرين الاول ١٩٢٠.

(٧٢) نعيم ابراهيم زبيدة ، ثورة العراق ، بغداد ١٩٣١ ، ص ٤٦.

(٧٣) د. عبدالعزيز نوار ، تاريخ العرب المعاصر ج ١ ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

مع مفهومهم لأصل السلطة ، وحتى ان الكثير من الشيعة ، قد ظن ان الامير فيصلاً كان شيعياً ، لكثرة ما كان يشير في خطبه الى مناقب الائمة من آل البيت ، ويصفهم بأنهم أجداده ، ويقسم بتربتهم[٧٤].

وقد أكد توماس ليل انه عندما سئل (عبدالواحد سكر) كيف جاز له وهو الرجل الذي ينتمي الى الطائفة الشيعية ، أن يطالب بفيصل ملكاً على العراق مع انه سني المذهب ، فأجابه (عبدالواحد) مؤكداً بأن فيصل في أعماق قلبه شيعي[٧٥].

وبايع العلامة (مهدي الخالصي) الأمير فيصل ملكاً على العراق على هذا الأساس ، إذ ورد في المقدمة التي كتبها لفتوى المبايعة الشرعية ما يأتي (وبعد فان أولى الناس بإمارة المسلمين هم أهل بيت رسول رب العالمين ، ما داموا... مجرين لأحكام السنة والكتاب... وهذا العراق قد جاهد جهاد الأبطال.... لإقامة دولة إسلامية تجري أحكام الله ، وتقيم سنن رسول رب العالمين ، وقد انتهى به الأمر الى أن يختار ملكاً صالحاً لتحقيق رغبات المسلمين الذين قاموا لنصرة الدين. وقد حضر الأمير فيصل... وعاهد الله أن يبذل كل ما يستطيع لإنقاذ العراق من كل شر وفساد وتدخل أي أجنبي مهما كان... وبعد أن عاهد الله على ذلك لم يبق مانع للعراقيين أن يبايعوه على هذه الشرائط والقيود ، وها أنا بهذه الوثيقة أعلن هذا الأمر للعراقيين ، وأوصيهم بالبيعة له على هذه الشروط والقيود...)[٧٦].

وتبين من خلال ذلك ان الاتجاه الديني التوفيقي طرح فكرة السلطة الدينية بشكل متميز عما طرحه الفكر السياسي الإسلامي الثيوقراطي ، الذي كان يدور حول فكرة (الخلافة والإمامة) ، وهو ما يمثل الصراع على السلطة العليا في الدولة[٧٧]، والسبب في ذلك يعود الى اعتبارات الواقع العملي التي فرضت عليهم أن يطرحوا مفهوماً متميزاً للسلطة الدينية ، إذ أن الوعي

---

(٧٤) نيجل داود سون ، العراق أو الدولة الجديدة ، القدس ١٩٣٢ ، ص ٢٠ ، د. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٦ ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ١٠٦ ، جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في العراق (ت : سليم طه التكريتي) ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٢٤.

(٧٥) Thomas Lyell, The ins and outs of Mesopotamia, London 1923, p. 206.

(٧٦) جريدة (اليقظة) ، ع ٢٨٣٤/٣٠ حزيران ١٩٥٧.

(٧٧) د. محمد عمارة ، الخلافة مصدر سابق ، ص ١٢٧ ، عبدالكريم الخطيب ، مصدر سابق ، ص ١٩٢ ، شبل ، الفكر السياسي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩.

الديني لم يكن بالمستوى الذي وصل إليه في صدر الإسلام ، ولعدم توفر الشخص المؤهل لتولي منصب الخلافة أو الإمامة أثناء الثورة ، كما ان فشل الخلافة العثمانية في الدفاع عن حياض الإسلام من تعديات الدول الغربية المسيحية ، كان بمثابة سبب إضافي لإستبعاد فكرة الخلافة أو الإمامة ، لثبوت عجزها في تلك الفترة على الأقل ، لذلك بقيت محصورة ضمن نطاق محدود ، لا يمثل اتجاهاً رئيساً في فكر الثورة ، بل ان كل الذي طرح فيما يخص السلطة الدينية هو إقامة حكومة ذات شكل ملكي يتولى رئاستها ملك مسلم(*) ، يطبق الخطوط العريضة للشريعة الإسلامية على أمور السياسة والمجتمع ، من دون أن يتقيد حرفياً بما جاء في الشريعة الإسلامية.

وقد أوضح (عبدالواحد سكر) المضمون المتميز للسلطة الدينية في فكر الثورة ، عندما أكد على انه قد اجتمع ببعض رجال الدين في النجف ومنهم (جواد صاحب الجواهر ، وعبدالكريم الجزائري) ، الذين أوصوه بكتابة مذكرة الى الأمير فيصل لكي يسند المناصب المهمة في الدولة لرجال متدينين مسلمين ، وهم بذلك أفصحوا عن مفهومهم المتميز للسلطة الدينية ، إذ ورد في المذكرة (... وقد أمروني أيضاً أن أعرض لحضرتكم انهم بعد أن إئتمنوك على ملوكية العراق فهم يأتمنوك أيضاً على تعيين الوزراء بنظرك العالي... إنهم يأملون من جلالتكم أن لا تجعل في هذه المناصب إلا المتدين المسلم الوطني خصوصاً رياسة الوزارة ، وأخص منها وزارة الداخلية..)(٧٨).

وقد كانت هنالك عدة أسباب وراء تبني الاتجاه الديني أثناء ثورة العشرين ، إلا ان أهمها ما يأتي :

١ - لأن الأوضاع السياسية ومنذ بداية القرن العشرين ، كانت مواتية للإيمان بالسلطة الدينية ، لأن الشعب كان لا يفهم مضمون السياسة ، وان كل الذي يعرفه يتلخص بأن فلاناً انتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني ، ولكنهم لا يعرفون شيئاً عن طبيعة انتخابه ، فلم يكونوا يشعرون ان لهم حقاً في سن القوانين وانتخاب الحكام ، وإنما هو السلطان (الخليفة) بصفته الدينية هذه يتصرف بأمور

(*) أنظر المبحث الاول من الفصل الثالث.

(٧٨) م.و.ح. بغداد. ملفات البلاط الملكي ، ملفة (عرائض وكتب خاصة مقدمة الى حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ١٩٢١ - ١٩٢٦) ملفة رقم ك/١١ ، وثيقة رقم ٢٦٤.

المسلمين كما يشاء ، وهو ظل الله في الأرض ، أما رضا الناس على أحكامه ، فذلك ما لم يخطر على بال الحكومة قط[٧٩].

٢ - كما ان الوعي السياسي في العراق ، عندما بدأت بوادره عام ١٩٠٦ ، كان قد نما تحت حضانة الدين ورعايته ، أي انه نما من خلال الوعي الديني ولم يكن قائماً بذاته ، فالناس عندما كانوا يتجادلون في قضية من قضايا السياسة (كالدستور مثلاً) ، لم يكونوا يريدون أن يعرفوا هل ان الدستور نافع للشعب أم ضار به ، بل كانوا يريدون أن يعرفوا هل هو حرام أم حلال ؟ وهل هو موافق للشريعة الإسلامية أم مخالف لها ؟ وقد ظل الناس كذلك طيلة الفترة التي كان فيها رجال الدين يشتغلون بالسياسة في العراق[٨٠].

فأثناء الحركة الدستورية الإيرانية عام ١٩٠٦ ، ظهر اتجاه فكري في النجف يتزعمه (كاظم اليزدي) مناوىء للمشروطية ، لانه يعتقد ان السلطة مقدسة ، وان السلطان ظل الله في الأرض ، فلا يجوز تقييده بالمشروطية[٨١]. كما واجهت الحركة الدستورية التركية عام ١٩٠٨ مقاومة عنيفة من قبل بعض رجال الدين وأتباعهم المحافظين ، إذ عدوا العهد الجديد مخالفاً للشريعة الإسلامية ، لانه يستمد دستوره من الفكر الغربي ، بينما الواجب أن يستمده من كلام الله ، وقد تأسست في بغداد جمعية باسم (المشور) للدفاع عن الشريعة الإسلامية ومقاومة الأفكار اللادينية[٨٢].

٣ - كما ان الرجوع الى الإسلام أثناء ثورة العشرين ، كان بمثابة رد فعل ضد القوة الأجنبية المحتلة ، بوصفه يقوم بدور وطني فعال أثناء النضال ضد الوجود الإستعماري ، لانه يجعل أتباعه متضامنين ومتآخين ،

---

(٧٩) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ١٤٩.
(٨٠) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٣١٤.
(٨١) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ٩١.
(٨٢) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٣٠٤.

ويمثل رابطاً مشتركاً مهماً لاكثرية السكان . كما انه يمثل إطاراً للتضامن تحت شعار القيم الدينية الداعية الى المحبة والاخاء والعدل في وجه القوة الأجنبية المستعمرة التي تحمل قيماً غربية أخرى[٨٣].

(٨٣) د. رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ١٦٧ - ١٦٨ ، د. محمد البهي ، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٧١ ، أنور الجندي ، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ٩١.

المبحث الثاني

الأصل الشعبي للسلطة السياسية

بالرغم من ان الوعي السياسي قد نما منذ مطلع القرن العشرين ضمن إطار الوعي الديني ، إلا أن ذلك لم يمنع الفكر السياسي لثورة العشرين من أن يؤكد في بعض اتجاهاته الفكرية إيمانه بفكرة الأصل الشعبي للسلطة السياسية ، والتي تعني ان السلطة تكون مستمدة أصولها من الشعب بصورة مباشرة ، وبذلك تتحقق فكرة السيادة الشعبية ، أو بصورة غير مباشرة عندما تستمد السلطة أصولها من البرلمان المنتخب من قبل الشعب ، وبذلك تتحقق سيادة الأمة.

وقد استمد دعاة هذا الاتجاه هذه الفكرة من مصادر متعددة أهمها ما يأتي :

١ ـ الثورة الفرنسية :

لقد وصلت مبادىء الثورة الفرنسية ، الى الشرق العربي عموماً عبر فتح (نابليون) لمصر عام ١٧٩٨م[١]، وعبر رجال البعثات الذين أرسلهم محمد علي الكبير الى فرنسا ، كالشيخ (رفاعة الطهطاوي)[٢].

ومن أهم الأفكار التي أعلنتها الثورة ، هو ما ورد في المرسوم الصادر من الجمعية الوطنية يوم ١٩ تشرين الثاني ١٨٩٢م ، والذي أكدت فيه بانها ستمنح العون للشعوب التي تريد استرجاع سيادتها وحريتها المغتصبة[٣]. وقد تغلغلت مبادىء الثورة الفرنسية في الامبراطورية العثمانية ذاتها ، وبدأ بعض المفكرين يوجهون نقدهم الى الحكم السلطاني ، ويطالبون بسن دستور

---

(١) رئيف خوري ، الفكر العربي ، مصدر سابق ، ص ٧٨.
(٢) المصدر السابق ، ص ٨٩.
(٣) زهير عطية ، مبدأ تقرير المصير والعرب ، بغداد ١٩٥٩ ، ص ٣٠.

للبلاد ، ويدافعون عن حقوق الشعب ، وسرعان ما إزداد عددهم وتأثيرهم حتى حدثت حركة مدحت باشا ودستوره ، ثم الردة الحميدية ، ثم حركة تركيا الفتاة والانقلاب العثماني عام ١٩٠٨[٤].

وبذلك وجد مفكرونا أنفسهم أمام قيم جديدة ، شاعت على الالسنة والأقلام إبان الثورة الفرنسية ، وتناقلتها الأفواه في الشرق العربي ، وقد أخذ الناس يتحدثون عن الوطن ، والوطنية ، والأمة ، والحرية ، والمساواة، والحقوق الطبيعية وغيرها من الأفكار[٥].

ومن الذين تأثروا بمبادىء الثورة الفرنسية (محمد رؤوف الغلامي) و (ثابت عبدالنور)[٦]، من الذين لعبوا دوراً بارزاً في ثورة العشرين.

وهكذا يبدو ان الثورة الفرنسية قد هيأت الأذهان في الشرق العربي عموماً ، ومنه العراق ، لتقبُّل فكرة (السيادة الشعبية) والمطالبة بتحقيقها في مناسبات عديدة.

٢ ـ مفكرو عصر النهضة العربية الحديثة :

ومن المفكرين الذين ساعدوا على تقبّل فكرة (السيادة الشعبية) أثناء ثورة العشرين ، هم المصلحون الذين ظهروا في أواخر العهد العثماني ، ومن أبرزهم الأفغاني ، ومحمد عبدة ، والكواكبي ، ورشيد رضا ، وشبلي الشميل وغيرهم[٧]، الذين دافعوا عن حقوق الشعب ، وكانوا متحمسين للدستور ، وقد أعربوا مراراً عن رغبتهم في قيام حكم دستوري عادل ، وعزوا التقدم الأوروبي الى غياب الحكم الدكتاتوري ، ولذلك دعوا الأمة الى التحرر من الحكم المطلق[٨]، كما انهم أكدوا على ضرورة استخدام العقل البشري بمزيد من الحرية والتفاعل[٩]، وقد ساعدوا على جعل الأفكار الغربية الجديدة ذات الضرورة الحيوية أكثر قبولاً[١٠]، ولذلك ، فقد لاقت أفكارهم رواجاً لدى

---

(٤) رئيف خوري ، مصدر سابق ، ص ٩٤ ـ ٩٥.
(٥) المصدر السابق ، ص ١٢٦.
(٦) ابراهيم خليل أحمد ، ولاية الموصل ، مصدر سابق ، ص ١٦١.
(٧) زهير عطية ، مصدر سابق ، ص ٧٠.
(٨) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٢.
(٩) أنظر : محمد عمارة ، نظرة جديدة الى التراث ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٤٦ ـ ٢٥٧.
(١٠) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٥.

العراقيين ، الذين بشروا بافكارهم ، ومن أبرز الذين تأثروا بأفكار المصلحين الشهرستاني ، ومحمد رضا الشبيبي[١١]، اللذان لعبا دوراً بارزاً في ثورة العشرين.

ومن ذلك يبدو ان أفكار المصلحين ، قد ساعدت على ترسيخ الطابع الفكرية الأساسية لفكرة (السيادة الشعبية) لدى العرب عموماً ، ومنهم عرب العراق[١٢].

٣ ـ تصريحات الحلفاء وبياناتهم :

لقد أصدر الحلفاء الكثير من التصريحات والبيانات ، التي استطاعت أن ترسخ في أذهان بعض مثقفي ثورة العشرين فكرة (السيادة الشعبية) وذلك عبر تأكيدها على مبدأ تقرير المصير[١٣]، الذي يشير الى حق كل أمة في اختيار الحكومة والنظام السياسي والحضاري الذي تراه متناسباً وحاجاتها ، إذن فهو محدد لنوع الحكم الداخلي ، الذي يشترط فيه أن تكون السيادة للشعب[١٤].

وقد سخّر الحلفاء هذا المبدأ كأداة للدعاية في الحرب العظمى ، وعدّوه جزءاً من برنامجهم ، الذي ادعوا فيه العمل على تحرير الشعوب المضطهدة ، وكان هدفهم من وراء ذلك ترجيح كفتهم في الحرب عن طريق كسب تأييد الشعوب المستعمَرة[١٥]، إلا انهم مع ذلك أسهموا في نمو فكرة (السيادة الشعبية) في الشرق العربي ومنه العراق ، وان أهم تلك التصريحات التي ساعدت على ترويج هذه الفكرة في العراق ، هو التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ ، والذي أكد على ان غاية الحلفاء من خوض غمار الحرب هي تحرير الشعوب ، وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم[١٦]، إذ كان لهذا

---

(١١) المصدر السابق ، ص ١١.
(١٢) زهير عطية ، مصدر سابق ، ص ٦٦.
(١٣) للتفصيل أنظر : جورج انطونيوس ، يقظة العرب (ت : د. ناصر الدين الاسد ، د. احسان عباس) ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٥.
(١٤) زهير عطية ، مصدر سابق ، ص ١١.
(١٥) المصدر السابق ، ص ١٢.
(١٦) Young, op. cit. p. 278.

التصريح وقع خطير في نفوس بعض مثقفي ثورة العشرين ، الذين استندوا إليه مراراً أثناء مطالبتهم بحقهم في تقرير المصير[١٧].

٤ - مبادىء الرئيس ولسن :

لقد كان لمبادىء الرئيس ولسن الأربعة عشر الصادرة في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، أثر كبير في تقبّل فكرة (السيادة الشعبية) لدى بعض مثقفي ثورة العشرين ، حيث كان البند الثاني عشر منها يؤكد على ضرورة منح الشعوب غير التركية فرصة مطلقة لتطوير استقلالها الذاتي[١٨]، وهو بذلك روّج لمبدأ حق تقرير المصير في العراق ، وقد كان مفهوم الرئيس (ولسن) لهذا المبدأ هو تحقيق (السيادة الشعبية) في جميع الدول في العالم ، لأنه يؤمن بأن الارادة العامة للشعوب ، إرادة خيرة دائماً[١٩].

وقد شجعت هذه العوامل بعض مثقفي ثورة العشرين بروح الحرية والاستقلال ، حيث انها أثارت مشاعرهم من الوجهه الوطنية[٢٠]. ولذلك استندوا إليها في مناسبات عديدة لدى مطالبتهم بحقهم في تقرير المصير ، وتاسيس الحكم الوطني القائم على أساس (**السيادة الشعبية**).

وتحت تأثير هذه العوامل فان بعض مثقفي ثورة العشرين ، قد تبنوا فكرة (الأصل الشعبي للسلطة السياسية) ، وقد عبّروا عن إيمانهم بهذه الفكرة بطرق مختلفة أهمها ما يأتي :

١ - عبر إيمانهم (بفكرة الجمهورية) ، إذ ان هذه الفكرة تصب في مجرى الاصل الشعبي للسلطة ، لأن رئيس الجمهورية يستمد سلطته من الشعب أما بصورة مباشرة عن طريق الانتخاب المباشر ، وبذلك تتجسد سيادة الشعب على السلطة ، وأما بصورة غير مباشرة عبر انتخابه من قبل ممثلي الشعب في البرلمان ، وبذلك تتحقق سيادة الامة.

وبالرغم من ان إيمان بعض الثوار بفكرة الجمهورية يعبر عن إيمانهم بفكرة الأصل الشعبي للسلطة ، إلا اننا سنرجيء البحث في هذا

---

(١٧) الشبيبي ، في تصديره لكتاب د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٨.
(١٨) Young, op. cit. p. 276.
(١٩) زهير عطية ، مصدر سابق ، ص ٣٣.
(٢٠) فراتي ، مصدر سابق ، ص ١٠٠.

الموضوع الى الفصل التالي ، إذ سنتناولها بشيء من التفصيل كشكل من أشكال السلطة السياسية ، وذلك حفاظاً على وحدة الموضوع.

٢ - كما عبَّرَ بعض الثوار عن إيمانهم بهذه الفكرة ، عبر تأكيدهم على ضرورة تأسيس حكومة وطنية منبثقة من الشعب ، وتستمد سلطتها من ، بحيث لا يصدر أي قرار أو قانون بدون موافقته ، وهم بذلك عبّروا عن إيمانهم الصريح بفكرة (السيادة الشعبية) ، وهذا ما نحاول متابعته في هذا البحث بقدر تعلقه بموضوعنا.

الاتجاه الشعبي قبل اندلاع الثورة المسلحة :

لقد كان الثوار المؤمنون بهذا الاتجاه ، لا يجرؤون على اعلان فكرتهم هذه ، نظراً لاستمرار سيطرة الوعي الديني على السياسة آنذاك ، فعندما احتلت بريطانيا (البصرة) ، أثناء الحرب العظمى ، وأصدر العلماء الفتاوى القاضية بالجهاد ضد بريطانيا الكافرة ، ومساندة تركيا المسلمة ، فان (محسن أبو طبيخ) وهو من القوميين العرب ، كان قد عبَّر عن التبلبل الفكري الحاصل لدى دعاة هذا الاتجاه ، بين إيمانهم بفكرة الأصل الشعبي للسلطة ، وبين استمرار تأثير الوعي الديني عليهم ، ولذلك ساندوا الحكومة التركية القائمة على أساس ديني[٢١] ، إلا ان فكرة (السيادة الشعبية) بقيت كامنة في فكر بعض الثوار ، وقد طرحت أثناء ثورة العشرين ، إذ أكد (محسن أبو طبيخ) على أن هدف الثورة هو (... أن يكون الحكم مشتركاً بين طبقات الأمة بدون تمييز ، وأن لا تكون طبقة حاكمة وطبقة محكومة)[٢٢] ، وهو بذلك أكد إيمانه بفكرة السيادة الشعبية.

كما أكد (محمد رضا الشبيبي) على أن منع الشعب من اختيار حكامه وحكومته ، بملء إرادته ، كان من الأسباب المهمة لإنضمام بعض المثقفين الى الحركة الوطنية[٢٣].

---

(٢١) محسن أبو طبيخ ، المبادىء والرجال ، دمشق ١٩٣٨ ، ص ٢٢ - ٢٤.
(٢٢) فريق مزهر ال فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٥٦.
(٢٣) محمد رضا الشبيبي ، (من أسرار الثورة العراقية الكبرى) ، جريدة الايام ، ع ٢٩/٦٥ حزيران ١٩٦٢ ، محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

وقد عبّر الثوار عن إيمانهم بهذه الفكرة ، وبشكل واضح ، بعد اعلان التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي ، الذي تضمن هذه الفكرة ، إذ كان لهذا التصريح وقع خطير في نفوس الطبقة المثقفة ، وقد استندوا إليه أثناء مطالبتهم بحقوقهم في تقرير المصير ، وتحقيق السيادة الشعبية[٢٤].

وقد أكد الشيخ (صاحب الجواهر) على ان مماطلة بريطانيا بتنفيذ مضمون هذا التصريح في العراق ، كان من أسباب الثورة القوية ، إذ بدأ الثوار يطالبون بتطبيق ما ورد في هذا التصريح[٢٥]، إذ كان هذا التصريح بمثابة بينة استند عليها بعض مثقفي الثورة في مطالبتهم بفكرة السيادة الشعبية ، في وقت انعدمت فيه كل القوانين والنظم التي يشم منها رائحة الديمقراطية أو الحكم الشعبي[٢٦].

ونظراً لشدة تأثير مضمون هذا التصريح ، فقد توهمت المس (بيل) عندما أكدت على أن الناس في العراق يريدوننا نحن ولا يريدون غيرنا ، على أساس ان البريطانيين سيحكمون حكماً مستمداً من رغبة السكان الأصليين أنفسهم[٢٧]، وقد فاتها أن بعض مثقفي الثورة قد أيدوا هذا التصريح لأنه ينسجم مع مفهومهم لأصل السلطة ، وليس بوصفه وسيلة للحكم البريطاني في العراق.

وقد فسر بعض الناس هذا التصريح بأنه اعتراف بمقدرة الشعب على الاضطلاع بمسؤولية الحكم من دون مساعدة أو سيطرة بريطانية ، فما مر أسبوع على ذلك التصريح في بغداد ، حتى كانت فكرة تنصيب ملك عربي في العراق يستمد سلطته من الشعب موضع بحث في كل مكان[٢٨]، إذ بدأ مثقفو بغداد يؤكدون على ضرورة استفتاء رأي الشعب قبل اتخاذ أي قرار يهمه ، وأن يرتكز ذلك الى فهم واضح يطمئن إليه أهل البلاد أنفسهم[٢٩].

وقد بدأت فكرة السيادة الشعبية تتضح في هذه الحقبة ، خاصة لدى الضباط البغداديين ، الذين لهم تطلعات قومية ، إذ انهم عبّروا عن إيمانهم

---

(٢٤) الشبيبي في تصديره لكتاب د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٨.
(٢٥) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٧٧.
(٢٦) محمود العبطة ، الديمقراطية في العراق ج ١ ، النجف ١٩٦٠ ، ص ١٦ ـ ١٧.
(٢٧) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 103.
(٢٨) بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨٤.
(٢٩) ولسن ، بلاد ما بين النهرين ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٣.

بهذه الفكرة في مذكرتهم المرسلة الى وزارة الخارجية البريطانية والتي أوضحوا فيها بأنهم يرحبون بالتصريح الإنكليزي - الفرنسي على اعتبار انه سيضمن تحقيق سلطة منبثقة من الشعب طبقاً لما صرحوا به.

وعبّر بعض الثوار عن إيمانهم بفكرة السيادة الشعبية في استفتاء عام ١٩١٨ - ١٩١٩ ، وذلك عبر كتابتهم لبعض المضابط التي تؤكد على ضرورة تأسيس حكومة عربية في العراق ، تستمد سلطتها من الشعب ، وفقاً لما جاء في التصريح الإنكليزي - الفرنسي ، فقد جاء في مضبطة بغداد المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ تأكيد على إيمانهم بهذه الفكرة ، إذ ورد فيها ما يأتي : (لما علم ان الغاية التي ترمي إليها كل من دولتي بريطانيا العظمى وفرانسة في الشرق هي تحرير الشعوب وإنشاء حكومات وإدارات وطنية ، وتأسيسها تأسيساً فعلياً بكل من سورية والعراق حسبما يختاره السكان الوطنيون ، فاننا... سكان مدينة بغداد وضواحيها ، بما اننا أمة عربية إسلامية ، قد اخترنا أن تكون لبلاد العراق.. دولة واحدة عربية يرأسها ملك...)[٣١].

كما نظّمَ أهالي النجف وكربلاء مضبطتين كلًا على حدة ، كرروا فيها ما ورد في مضبطة بغداد[٣٢].

وقد عبّر (البصير) عن إيمانه بفكرة (السيادة الشعبية) عندما استنكر سلوك بعض وجهاء الحلة الذين وقعوا عرائض يطلبون فيها تعيين (كوكس) حاكماً على العراق بدون موافقة الشعب ، إذ أكد على أن إرادة الشعب لا يمكن أن تسلب ، حيث قال في قصيدة له :

وقـــادوا شعبهم كي يسلمـــوه
ولكن مـــا لصـــوت الشعب خنق[٣٣]

وبعد أن أحبطت الحركة الوطنية استفتاء عام ١٩١٨ - ١٩١٩ ،

---

(٣٠) Young, op. cit. p. 281.

(٣١) البصير ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٦ ، علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٦٥ - ٦٦ ، أمين سعيد ، الثورة العربية ، ج ٢ ق ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

٣٢) أنظر نص هذه المضابط في وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٣.

٣٣) محمد مهدي البصير ، البركان ، بغداد ١٩٥٧ ، ص ٣٢.

فان (ولسن) رأى أن يجابه الحركة الوطنية بلعبة أخرى ، وهي اعلامه مختلف الحكام السياسيين في البلاد ، بضرورة ابلاغ رجال الحركة الوطنية بأن الحكومة البريطانية قد رشحت لإمارة العراق ثلاثة أشخاص وهم ، عبدالرحمن النقيب في بغداد ، وهادي العمري في الموصل ، وطالب النقيب في البصرة ، إلا ان الثوار قد رفضوا هذه الترشيحات لأنها لم تنبثق من إرادة الشعب ، وأكدوا انهم لن يتراجعوا عما اختاروه قيد شعرة ، وان إرادتهم من إرادة الشعب[٣٤].

وقد اتضح هذا الموقف بصورة أشد في النجف ، حينما أمر (ولسن) باحضار زعماء النجف لكي يجتمع بهم في الكوفة ، ويطلب منهم الموافقة على المقترح السابق ، إلا انهم أحبطوا خططه عندما أكدوا له تمسكهم بما ورد في المضابط المقدمة من قبلهم ، وأكدوا له ان إرادتهم هي إرادة الشعب ، والشعب لا يتنازل عن أي جزء من إرادته[٣٥]، وبذلك أكدوا تمسكهم بفكرة السيادة الشعبية.

وعندما أراد البريطانيون إقامة الدليل على حسن نواياهم تجاه الحركة الوطنية ، فانهم قد ابتدعوا فكرة تدريب العراقيين على الحكم الذاتي ، بواسطة المجالس البلدية التي يؤسسونها ، فتكون عربوناً للاستقلال ولسيادة الشعب اللذين وعدوا الشعب بتحقيقهما ، إلا ان هذه المجالس لم تتجسد من خلالها السيادة الشعبية ، بل انها كانت تقوم بوظائف هامشية ، كمراقبة وتنظيف الطرق ، وملاحظة الصحة العامة واسعاف اليتامى ، والاعتناء بالمسارح والمتنزهات ، وتخطيط الدور ، وقد قال (عبدالرزاق الحسني) عن ذلك : (فأين هذه الوظائف من إنشاء حكومة وطنية تستمد سلطتها من رغبة الأهلين ، وتسير على ضوء التشريع الذي يضعه السكان) ، ولذلك فقد واجه هذا المشروع معارضة شديدة في مدن الفرات الأوسط وبغداد ، أدت الى إقناع السلطة المحتلة بلزوم العدول عنه ، مع انه نفذ في أغلب ألوية العراق[٣٦].

ففي قضاء الشامية ، عندما بدأ الحاكم السياسي بتشكيل المجلس

---

(٣٤) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥.
(٣٥) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٨٧.
(٣٦) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٦٧ - ٦٨.

البلدي ، برئاسته ، وعضوية عدد من رجال الحركة الوطنية ، فقد استنكر هؤلاء الزعماء من هذا السلوك ، وقرروا عدم التعاون مع السلطة في هذا المشروع ، ورفضوا قبول العضوية في المجلس المذكور ، لأنه لا يحقق فكرة السيادة الشعبية الحقة ، إذ جاء في مذكرة الرفض الموجهة الى الحاكم السياسي ما يأتي : (ان هذا التعيين لا ينطبق على المبادىء الصحيحة للحكم الوطني ، فيجب أن يفسح المجال للشعب في مجالس كهذه لعقد اجتماعات عامة وبحرية تامة ، يقرر فيها ما يجب اتخاذه في قضية الحكم الوطني)[٣٧].

كما أخبر (نوري السعيد) المبعوث (يانغ) بان استقالة (ناجي السويدي) من مجلس بلدية بغداد ، أكدت للضباط العراقيين في سورية ، بأن بريطانيا لم تسمح لهم من أن يؤسسوا حكومة منبثقة من الشعب ، وهذا ما لا يرضاه هؤلاء الضباط[٣٨].

وعندما نشرت الصحف العراقية الرسمية بنود الرئيس (ولسن) الاربعة عشر ، يوم ١١ تشرين الأول ١٩١٩[٣٩]، فان آمال الحركة الوطنية قد انتعشت ، على أساس ان السلطة المحتلة سوف تسمح لهم بتشكيل حكومة وطنية في العراق ، تستمد سلطتها من الشعب عن طريق الانتخاب المباشر من قبل أهالي البلاد[٤٠]، لذلك فقد قام الثوار بدعاية واسعة لفكرة السيادة الشعبية ، مستندين في ذلك على مبادىء الرئيس ولسن ، إذ جاء في أحد مناشير الثورة ما يؤكد ذلك وكما يأتي : (... إن مبدأ الرئيس ولسن قد منح الشعوب أن تعيش حرة إن أرادت ، فإن لم تظهر رغائبنا ، ولم نعين ملكاً عربياً يقود زمامنا ، فنكون في تعداد أمم لم تنتبه من سباتها حتى الآن ، فيحق لاوروبا أن تحكمنا كما صرح به الرئيس ولسن...)[٤١].

---

(٣٧) أعضاء المجلس البلدي هم (نور الياسري ، وعلوان الياسري ، وعبدالمحسن شلاش ، وهادي زوين ، وعباس الكليدار ، وهادي نقيب الاشراف ، وعبدالواحد سكر ، ومحسن أبو طبيخ ، وعلوان الحاج سعدون ، وسلمان الظاهر ، ومحمد العبطان ، وعباس آل الحسين ، والحاج عبدالرحيم) ، انظر : كامل سلمان الجبوري ، الكوفة ، مصدر سابق ، ص ٢٣ ـ ٢٥.

(٣٨) تحسين العسكري ، مذكراتي ج ٢ ، النجف ١٩٣٨ ، ص ١٤.

(٣٩) بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨٢.

(٤٠) Trabush, op. cit. p. 9.

(٤١) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٥.

وقد كان (محمد رضا الشبيبي) من دعاة الحكم الديمقراطي ، ولذلك فانه حمل معه الى الحجاز بعض المضابط التي تؤيد تشكيل حكومة ديمقراطية تستمد سلطتها من الشعب[٤٢]، إذ ورد في إحدى هذه المضابط تأكيد على ضرورة تأسيس حكومة وطنية منبثقة من الشعب طبقاً لما ورد في تصريحات الحلفاء وبياناتهم[٤٣].

وفي دمشق التأم المؤتمر العراقي ، الذي ضم مجموعة من (القوميين العرب)[*]، وقد أصدر قراراً يوم ٨ آذار ١٩٢٠ عبّر فيه وبشكل صريح عن إيمان المؤتمرين بفكرة السيادة الشعبية ، إذ جاء في القرار : (... أعلنا انتهاء الحكم الاحتلالي العسكري الحاضر على أن تقوم مقامه حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب...)[٤٤].

وعندما صرح (لويد جورج) حول وضع يد الحكومة البريطانية على منابع الزيت في العراق ، لتخصيصها لسد نفقات الادارة البريطانية في العراق ، فان (المؤتمر العراقي) قدّم احتجاجاً الى الحكومة البريطانية والى سائر الدول الأخرى يوم ٢٩ حزيران ١٩٢٠ ، أكد فيه تمسكه بفكرة السيادة الشعبية عبر تأكيده على ان الأمة تمتلك كل موارد البلاد ، ولها حق التصرف بها وإعطاء امتياز استغلالها لمَنْ تشاء ، لأنها صاحبة السيادة العليا في البلد[٤٥].

---

(٤٢) طارق الخالصي (الشبيبي في ذكراه العاشرة) ، مجلة (البلاغ) ، الكاظمية ، ع ٩/١٩٧٥ ، ص ٤٤.

(٤٣) أنظر نص المضبطة في الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٧٧.

(*) وهم : مندوبو بغداد : جعفر العسكري ، وسعيد المدفعي ، وتحسين العسكري ، واسماعيل نامق ، وسامي الاورفلي ، وفرج عمارة ، وناجي السويدي ، وتوفيق السويدي ، ويونس وهبي ، وحمدي صدرالدين ، وأحمد رفيق ، ونوري القاضي ، ورشيد الهاشمي ، وصبيح نجيب ، ومحمد رضا الشبيبي ، ومحمود أديب ، وعزت الكرخي ، وعبداللطيف الفلاحي ، وتوفيق الهاشمي ، ومحمد البسام.

أما مندوبو الموصل : علي جودت ، وعبدالله الدليمي ، وجميل المدفعي ، ومكي الشربتي ، وابراهيم كمال ، وثابت عبدالنور ، ومحمد خيري ،

أنظر : توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٥٧ ، علي جودت ، ذكريات علي جودت ١٩٠٠ - ١٩٥٨ ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٨٩.

(٤٤) المصادر السابقة على التوالي ، ص ٥٦ - ٥٧ ، ص ٨٨ - ٨٩.

(٤٥) جريدة (الفرات) النجفية ، ع ٢٨/٢ ذي القعدة ١٣٣٨هـ.

وأثناء مظاهرات بغداد السلمية ، برزت دعوات يفهم منها ان
كانوا يؤمنون بفكرة السيادة الشعبية ، لأنه كان يتخلل تلك
استعراض لمبادىء الرئيس ولسن وتصريحات الحلفاء وبياناتهم ، الامر الذي
جعل المواطن العراقي يتحسس بحقوقه ، ويطالب بها ، ومنها
في تأسيس حكومة وطنية مستقلة[٤٦]، فعلى أثر مقتل (عبدالكريم الأعرجي
أقيمت في بغداد مظاهرات واسعة ، والتي على أثرها أرسل حاكم
العسكري يوم ٢٦ ايار ١٩٢٠ ، استدعاء لقادة هذه المظاهرات وهم (
أبو التمن ، وأحمد الداوود ، ومحمد مهدي البصير ، وعلي
لمقابلته ، وقد طلب منهم الكف عن إثارة تلك المظاهرات في بغداد ،
المدعوون مبدين تمسكهم بفكرة السيادة الشعبية ، عبر تأكيدهم على ضرورة
تأسيس حكومة وطنية طبقاً لما ورد في تصريحات الحلفاء وبياناتهم ،
أكدوا له (إن إنشاء الحكومة الوطنية التي وعدت بها الحكومة الإنكليزية
السبيل الوحيد لتهدئة الأفكار المضطربة) ، وقد انتهت تلك الجلسة
جدوى[٤٧].

وقد كان بعض مندوبي بغداد الخمسة عشر ، يؤمنون بفكرة السيا
الشعبية ، إذ انهم كانوا يؤكدون على ضرورة تأسيس حكومة منبثقة من الشع
وفقاً للتصريح الإنكليزي ـ الفرنسي[٤٨]، وقد عبَّروا عن إيمانهم بتلك الفكر
في الاجتماع الذي عقده (ولسن) معهم يوم ٢ حزيران ١٩٢٠ ، إذ
(محمد الصدر) تمسكه بهذه الفكرة ، عندما قال : (وجل مطلبنا هو تاسيس
حكومة وطنية تؤلف حسب تصريحات الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا وفرنسا
في تصريحهما الذي أذاعتاه في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨[٤٩].

ومن ثم دارت مفاوضات ومباحثات بين الوفد والحاكم العام ، استغرقت
ساعة ونصف من الزمن ، وقد استلم فيها زمام الكلام من جانب الوفد (يوسف
السويدي) ، الذي أكد تمسكه بفكرة السيادة الشعبية ، من خلال مطالبة

---

(٤٦) محمود العبطة ، الديمقراطيه ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٨ ـ ١٩.
(٤٧) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ ، الحسني ، العراق ، مصدر
سابق ، ج ١ ، ص ٨٣ ـ ٨٤.
(٤٨) لودر ، مصدر سابق ، ص ٩٧.
(٤٩) الحسني ، العراق ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٨٨ ، محمد علي كمال الدين
معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

بتأسيس حكومة وطنية طبقاً لما ورد في التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي[٥٠].

وعلى اثر ذلك تألف وقد يمثل أهالي النجف ، وقدم مذكرة الى الحاكم السياسي لمنطقة الشامية في ١٣ حزيران ١٩٢٠ ، عبّروا من خلالها عن إيمانهم بفكرة السيادة الشعبية ، إذ انهم أكدوا على ضرورة (الإسراع بجمع المؤتمر العراقي لتقرير شكل الحكم الذي ترغب فيه الأمة العراقية... افساح المجال للأمة لإظهار رغائبها المشروعة ، وذلك بعقد الاجتماعات...)[٥١].

وعندما دعا الحاكم السياسي مندوبي النجف لتهدئة الحال ، فانهم أكدوا تمسكهم بفكرة السيادة الشعبية ، إذ قالوا له : ان ذلك (يكون بقبول طلبات الشعب)[٥٢].

ويبدو ان الاتجاه الديمقراطي الذي تبناه بعض الثوار ، قد اتضح بصورة أبق أواخر حزيران ١٩٢٠ ، ولذلك جاء في مقترحات لجنة (بونهام كارتر) الدستورية ، تأكيد على ضرورة التجاوب مع هذا الاتجاه ، حيث ان تلك اللجنة اقترحت (.. أن يعين شكل الحكومة بارادة السكان الحرة...)[٥٣]، لأن بريطانيا بدأت تدرك بأن الشرق بما فيه العراق ، بدأ يرفض حق الدول الأوروبية في الحكم والسيطرة كما كان الأمر قبل الحرب ، بل حل محل ذلك النظرية الديمقراطية التي مؤداها ان الشعب يجب أن تؤخذ موافقته على نوع الحكم الذي يرتضيه ، وقد باتت هذه النظرية تفرض على الدول الكبرى إعطاء الحكم الذاتي للشعوب المستعمَرة ، وقد كانت هذه النظرية سبباً لنشوب عدة ثورات وطنية في الشرق ، ومنها ثورة العشرين في العراق[٥٤]، ثم أصدرت السلطة المحتلة منشوراً يوم ١٢ تموز ١٩٢٠ ، دعت فيه ممثلي البلاد الى التعاون مع الادارة البريطانية في وضع التدابير المؤدية الى تأليف الجمعية الوطنية ، التي ستضمن تحقيق سيادة الأمة ، وحصر المنشور ممثلي البلاد في النواب السابقين في مجلس المبعوثان العثماني ، على أن تنتخب هذه الهيأة عند

---

(٥٠) جريدة (الموصل) ، ع ٩/٢٣٠ حزيران ١٩٢٠.
(٥١) وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٣.
(٥٢) محمد علي كمال الدين ، مخطوط (المسالة العراقية) أو (الانتداب في النجف) ، ص ١٢.
(٥٣) أيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٥٤.
(٥٤) المصدر السابق ، ص ١٨٧.

اجتماعها رئيساً من أعضاءها ، وتدعو أشخاصاً يمثلون المناطق التي تولى نوابها السابقون[٥٥]، وفي الجلسة الافتتاحية لهذه الهيئة ، المنعقدة يوم ٦ آب ١٩٢٠ ، اعترف (سليمان فيضي) بفكرة السيادة الشعبية ، وأبدى تفهما واضحاً لها ، عندما أكد على أن الأمة هي مصدر كل السلطات ، ولها حق تفويضها لنوابها ، لذلك انتقد تركيب اللجنة الانتخابية على أساس انها لا تملك أية صفة شرعية أو قانونية ، لأن نواب الأمة الذين فوضتهم الأمة لمدة محددة ومكان معين ، قد انتهت مدة تفويضهم ، وتبدل المكان الذي يمثلون فيه الأمة ، لذلك يجب أن ترجع السلطة مرة أخرى الى الأمة لكي تفوضها لمَنْ تشاء[٥٦].

كما عارض مندوبو بغداد ، تشكيل هذه اللجنة ، وأصروا على إلغائها لأنها لا تحقق فكرة السيادة الشعبية ، وقد واجهوا أعضاءها ، وبلّغوهم بضرورة الانسحاب منها ، وطالبوا باجراء انتخاب عام لتأليف مجلس ينبثق من رغبة الشعب الحقة ، وليس من رغبة السلطة المحتلة ، وقد أكد (علي البزركان) على ان اتجاه مندوبي بغداد ، كان يميل الى جعل هذا المجلس منتخباً ليكون مجلساً تأسيسياً ، تتحقق سيادة الأمة من خلاله ، لأنه سيتألف وفقاً لرغبات الشعب ، وسيفوض السلطة الى مَنْ يريد[٥٧].

وفي الجلسة الثانية المنعقدة يوم ٧ آب ١٩٢٠ ، قرر المجلس دعوة أربعة أشخاص من مندوبي بغداد للإنضمام الى عضوية المجلس ، إلا ان يوسف السويدي ، ومحمد الصدر رفضا ذلك ، لأن تأليف هذه اللجنة وبهذا الشكل لا يحقق سيادة الأمة[٥٨]، ولذلك حاولت السلطة إلقاء القبض على أربعة أشخاص من مندوبي بغداد يوم ١٢ آب ١٩٢٠ ، إلا انها لم تقبض إلا على (أحمد الداوود) بينما هرب الآخرون الى مناطق الثورة المسلحة في الفرات الأوسط[٥٩].

---

(٥٥) انيس صيداوي (تاريخ الثورة العراقية) ، مجلة (الهلال) المصرية ج ٧ ، نيسان ١٩٢٢ ، ص ٦٤٥ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٦٩.
(٥٦) سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٤٤.
(٥٧) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٢٣.
(٥٨) انيس صيداوي ، مصدر سابق ، ص ٦٤٥.
(٥٩) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٠٣.

الاتجاه الشعبي أثناء اندلاع الثورة المسلحة :

لقد انتشرت أثناء اندلاع الثورة المسلحة ، فكرة السيادة الشعبية بشكل واضح في مختلف مناطق العراق ، إذ نجح القائمون على المكتبة الوطنية الموجودة في صحن الضريح العلوي الشريف في النجف ، في إفهام أهالي النجف لاهمية هذه الفكرة ، عبر إفهامهم لاهمية اختيار الشعوب المنسلخة من الدولة العثمانية لنوع الحكم والحكومة التي ترغب فيها[٦٠].

وتمسك (محمد علي كمال الدين) ، بهذه الفكرة ، عندما أكد على ضرورة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، مستنداً في ذلك الى مبادىء الرئيس ولسن ، إذ قال : انه (مبدأ حرية الشعوب الذي استندنا إليه في كل مطاليبنا وأعمالنا واجتماعاتنا في البلاد العراقية. وقد ساوى هذا المبدأ بين جميع الامم في الحقوق ، وأعطى لكل شعب حق تعيين مصيره بنفسه وحسب اختياره ، وبموجب هذا المبدأ أو القانون الدولي أصبحت كل الشعوب حرة فيما تطلب وتروم ، ولا يحق لأية أمة أو حكومة معارضتها أو منعها ، ومن المجاهرين بمبدأ حرية الشعوب الأستاذ الكبير ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد أن توقفت رحى الحرب الكونية ، فوافقه رسمياً على هذا المبدأ كل الحلفاء... فنحن يا حضرات الحضار المحترمين نطالب بحقوقنا الطبيعية التي يعضدها مبدأ حرية الشعوب ، فهل في ذلك مخالفة للقوانين الدولية ؟ وهل يمكن لشعبنا أن يترك المطالبة بحقوقه ؟...)[٦١].

كما تمسك بعض شعراء الثورة بهذه الفكرة ، إذ أبدى (عبدالرزاق الهاشمي) ، تمسكه بهذه الفكرة ، عندما أكد على ضرورة أن يكون زعيم الامة أوحاكمها منقاداً لشعبه ، حيث وصف الزعيم بما يأتي :

صعبُ المـــــراسِ على العــدا
وَلِشَعْبِـــــــهِ سلس القيـــــاد[٦٢].

---

(٦٠) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٧١.

(٦١) المصدر السابق ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٦٢) العباسي ، شعراء الثورة ، مصدر سابق ، ص ١٠١ ، كذلك تمسك بهذه الفكرة بعض الشعراء ومنهم (عبدالرحمن البناء) ، أنظر المصدر السابق ، ص ٩٥ ، كذلك (عطا الخطيب) ، أنظر عبدالحسين المبارك ، ثورة ١٩٢٠ في الشعر العراقي ، بغداد ١٩٧٠ ، ص ١٢٦.

وأعرب (البصير) عن تمسكه بهذه الفكرة عندما قال : (لا تستطيع الحكومة إنكار شعبها ، ولكنه ينكرها متى أراد)[٦٣].

وتمسكت جريدة (الاستقلال) النجفية ، بفكرة السيادة الشعبية عندما أكدت على أن هدف الثورة هو تحقيق الاستقلال التام (وتشكيل حكومة وطنية فيه حسب رغبة الشعب...)[٦٤].

ثم عادت لتؤكد تمسكها بهذه الفكرة وبشكل أدق ، عندما قالت (... ان الحكومات الديمقراطية الحالية سواء كانت ملوكية أو جمهورية لها مجلس مزدوج هو المؤتمر - البرلمان - ويدعى بالقوة التشريعية ، وهو الذي على حاكمية الشعب ، لأن القوانين التي يسنها تكون صدى إرادة الشعب المعزز بالاكثرية... فليس للأمراء والملوك على الشعب اليوم ذلك النفوذ السابق ، الذي كان كثيراً ما يضرّ به ولا ينفعه إلا قليلاً ، لأن الأمم الديمقراطية اليوم هي التي تدير شؤون الملك وتدبر أمره...)[٦٥].

كما تمسكت جريدة (الاستقلال) البغدادية ، بفكرة السيادة الشعبية عندما قالت : ان العراق يطلب الاستقلال (... ويروم تشكيل حكومته الوطنية وفق رغائب الشعب وإرادة الأمة...)[٦٦].

وقد عادت لتؤكد تمسكها بهذه الفكرة ، عندما قالت : (الكل يعلم ان الاستقلال الذي نشدناه ، هو لم يكن طلب إسناد بعض من الوظائف الكبيرة الوفيرة الى أفراد من رجالنا ، بل طلبنا تشكيل حكومة مستقلة ، يولّيها الشعب منه وإليه دون أي مداخلة أو نفوذ ذي سلطة أو مال...)[٦٧].

وعندما بدأت السلطة المحتلة تروج الدعاية لتأسيس الوزارة المؤقتة ، فان معظم الثوار ، قد وقفوا موقفاً سلبياً من تشكيل هذه الحكومة[٦٨]، وأصروا على ضرورة تأليف حكومة منتخبة من قبل الشعب ، لكي تحقق أمانيه في الحرية والاستقلال ، ولذلك قاطعوا حفلات تأليف الوزارة المؤقتة[٦٩].

---

(٦٣) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٣/٩ تشرين الثاني ١٩٢٠.
(٦٤) جريدة (الاستقلال) النجفية ، ع ١٢/٧ تشرين الاول ١٩٢٠.
(٦٥) المصدر السابق ، ع ١٣/٨ تشرين الاول ١٩٢٠.
(٦٦) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٧/٤ تشرين الاول ١٩٢٠.
(٦٧) المصدر السابق ، ع ٢٠/٥ تشرين الاول ١٩٢٠.
(٦٨) بيل ، خلق الملوك : (ت : عبدالكريم الناصري ، جمع وتحقيق بسام الناصري) ، بغداد ١٩٧٣ ، ص ٦٢.
(٦٩) كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٤.

وعلى هذا الأساس فقد انتقدت جريدة (الاستقلال) البغدادية ، تشكيل هذه الوزارة ، عندما قالت : (وكان الأولى أن يقرن نصبهم برضاء الامة ، ويراعى في تعيينهم رغائب الشعب لكي يصدق فيهم قول بونارلو « انهم يمثلون الأمة حق التمثيل » أو (انهم نصبوا وفقاً لرغائب الشعب)[٧٠].

وأبدت الجريدة شكوكها بخطط الحكومة ، التي تتذرع دائماً بأنها تعمل باسم الشعب ، وطالبت بدلاً من ذلك بضرورة أن تدير الأمة شؤونها بنفسها[٧١]، مؤكدة بذلك إيمانها الصريح بفكرة السيادة الشعبية.

وفي أثناء المفاوضات التي جرت بين الميجر (ديجبرن) وزعماء الثورة في السماوة حول توقيع الصلح بينهما ، فقد تساءل (ديجبرن) عن دوافع هؤلاء الزعماء للاشتراك في الثورة ، وقد أجابه (عزارة المعجون) رئيس عموم عشائر بني حجيم ، مبدياً تمسكه بفكرة السيادة الشعبية ، إذ قال : (اننا قمنا بهذا الواجب المقدس بناء على ما صرحت به حكومة بريطانيا بوعودها الكثيرة ، وهي انها ستجعلنا أحراراً ، ونحن ننتخب لنا ملكاً علينا ، وان تعطينا الاستقلال التام ، فنكون شعباً يحكم نفسه بنفسه دون سلطة أي أجنبي علينا ، ولكن الحكومة البريطانية نقضت تلك العهود والوعود...)[٧٢].

الاتجاه الشعبي في أعقاب الثورة المسلحة :

لقد استمر بعض مثقفي ثورة العشرين ، بالمناداة بفكرة السيادة الشعبية والترويج لها في أعقاب الثورة المسلحة ، إذ أن (محمد الباقر) عبّر عن تمسكه بهذه الفكرة ، عندما قال :

مِنْ بنَـا حكمـه بغيـر رضـا النَّـا
سِ وشيكـاً ينهـار ذاك البنـاء[٧٣]

كما قام (محمد رؤوف الغلامي) بفتح دار أدبيه باسم (مقهى الحمراء) في الموصل يوم ٢٩ حزيران ١٩٢١ ، لترويج فكرة السيادة الشعبية ، إذ قامت تلك الدار بأعمال كثيرة ، أهمها تنبيه الأهالي الى تصرفات

---

(٧٠) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٤/١٢ تشرين الثاني ١٩٢٠.
(٧١) المصدر السابق ، ع ١٧/١٣ تشرين الثاني ، ١٩٢٠.
(٧٢) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٤٩٢.
(٧٣) جريدة الاستقلال البغدادية ، ع ٢٦/٢٧ كانون الاول ١٩٢٠.

حكومة الاحتلال التي لا تتفق ورغبات الشعب[٧٤].

ويبدو ان فكرة السيادة الشعبية قد انتشرت بشكل واسع ، مما حدا بالأمير فيصل أن يرددها أمام الشعب لكسب ودهم ، إذ انه خاطب الوفد البغدادي المستقبل له قائلًا : (ليس عندنا اليوم سائد ومسود وآمر ومأمور، ولست أنا إلا أصغر خادم للشعب)[٧٥].

كما عبّر (داود الچلبي) ـ أحد أعضاء جمعية العهد في الموصل ـ عن تمسكه بفكرة السيادة الشعبية ، بعد أن استبعد قيام حكومات حديثة تستمد أصولها من أُسس دينية ، لأن مثل هذه الحكومات لا تنطبق على مزاج الشعوب ، وقد انتهى أوانها ، إذ قال : (لم يكن عهد الراشدين إلا حكومة دينية بحتة محصنة كغيرها من الحكومات الدينية ، فهي لا تعدم مثيلًا في التاريخ ، وهذا الطرز من الحكومات طبيعي عقب كل دعوة دينية كبرى ، هذا دور شيوخ بني إسرائيل هل نرى فيه ما لا ينطبق على حكومة الخلفاء الراشدين ، فهذه الحكومات الدينية تتشكل تحت تأثير النبوات ، وتزول عند تخفف ذلك التأثير... كلتا الحكومتين لم تدوما إلا في ظل تأثير النبوة ، وكلتاهما زالتا بعد حين لما خفَّ ذلك التأثير ، زالتا لأنهما لم تنطبقا على مزاج الإمتين العبرية والعربية ، زالتا ولم تعودا مرة أخرى...)[٧٦].

كما تمسك (محمد باقر الشبيبي) بهذه الفكرة ، عندما عدَّ الشعب هو الذي أجلس فيصلًا على العرش ، وذلك في كلمة له ألقاها في المدرسة الأهلية يوم ٨ تموز ١٩٢١ بحضور فيصل ، إذ خاطبه قائلا : (تدارك شعبك بالوحدة قبل أن يمزقه النزاع... تداركه بتدبيرك ، وتعهده بتجريبك ، فمَنْ أولى منك بالإشراف ، وقد اختصك للعرش واختارك للحكم...)[٧٧].

وفي يوم ١١ تموز ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء المؤقت ، المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق ، على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، وعندما وصل هذا القرار الى المندوب السامي للحصول على موافقته عليه ، فانه كان قد أدرك قوة التيار الوطني المؤمن بفكرة السيادة

---

(٧٤) الفلامي ، أسرار الكفاح الوطني ، مصدر سابق ، ص ١٥٠.
(٧٥) جريدة (الموصل) ، ع ٤/٣٩٣ تموز ١٩٢١.
(٧٦) المصدر السابق ، ع ٨/٣٩٥ تموز ١٩٢١.
(٧٧) عبدالرزاق الهلالي ، الشاعر الثائر ، بغداد ١٩٦٥ ، ص ٦٧ ـ ٦٨.

الشعبية ،والذي لن يرضى بأي حكومة غير منبثقة من الشعب ، ولذلك أوعز الى الحكومة المؤقتة بضرورة حصولها على تصريح مباشر من قبل الشعب ، قبل أن يوافي المجلس بموافقته على القرار المذكور ، وعليه طلب من مجلس الوزراء أن يوعز الى وزارة الداخلية ، لكي تتخذ الوسائل الادارية اللازمة للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب[٧٨].

وهكذا يبدو ان فكرة (الديمقراطية) ، التي تعني حكم الشعب لنفسه ، برزت كمبدأ معترف به من قبل الحكومة المؤقتة ، بعد أن كانت محصورة في فكر بعض قطاعات الشعب.

وبعد اغلاق جريدة (الاستقلال) البغدادية ، والحكم على بعض محرريها بالسجن ، فقد أعرب (عبدالغفور البدري) عن تمسكه بفكرة السيادة الشعبية ، وذلك عندما مرَّ عليه (طالب النقيب) وهو في السجن ، وقال له : أيعجبك هذا يا عبدالغفور ؟

فان البدري أبدى ثقته بقدرة الشعب على إسقاط تلك الحكومة الجائرة ، في معرض رده عليه ، إذ قال : (ليس أحب إلي من التعذيب في سبيل وطني وشعبي ، أمضوا في تعذيبكم ما شاء لكم الهوى ، والويل لكم من الشعب)[٧٩].

أما عن موقف الصحف الوطنية التي عبرت بشكل مباشر عن فكرة الثورة ، أو تلك التي لم تسهم بشكل فعال في الثورة ، إلا انها كانت قد تاثرت بأفكارها ، فيبدو ان معظمها قد تمسك بفكرة السيادة الشعبية ، إذ ان تلك الصحف كانت تتحدث باستمرار عن الحاجة الملحة للديمقراطية في العراق[٨٠].

فجريدة (الاستقلال) البغدادية ، التي مثلت الإمتداد الحقيقي المعبر عن فكر الثورة ، قد استمرت بتمسكها بفكرة السيادة الشعبية ، إذ أكدت ذلك بقولها : (... إن يد الأمة فوق يد الفرد ، بل وفوق يد الحكومة...)[٨١].

ثم عادت لتؤكد تمسكها بهذه الفكرة ، في معرض مطالبتها بارجاع المبعدين السياسيين ، إذ قالت : ان (إرادة الأمة فوق كل شيء...)[٨٢].

---

(٧٨) Longrigg, op. cit. p. 133.

(٧٩) فائق بطي ، اعلام في صحافة العراق ، بغداد ١٩٧١ ، ص ١٧٣.

(٨٠) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 253.

(٨١) جريدة الاستقلال البغدادية ، ع ٨/١٩ كانون الاول ١٩٢٠.

(٨٢) المصدر السابق ، ع ٥/٣١ كانون الثاني ١٩٢١، كما انها أكدت تمسكها بهذه الفكرة عدة مرات ، أنظر : ع ١/١٧ كانون الاول ١٩٢٠ ، ع ٣١/٢٩ كانون

كما ان جريدة (الفلاح) المتأثرة بفكر الثورة ، كانت قد جعلت من تحقيق فكرة السيادة الشعبية غرضاً من الأغراض التي تصدر من أجلها ، إذ قالت : إن خطتها متمثلة بضرورة (تشكيل حكومة دستورية ملوكية نيابية يكون الحكم فيها من الشعب وللشعب وعلى الشعب)(٨٣).

وقد تمسكت أيضاً جريدة (دجلة) ، المتأثرة بفكر الثورة ، بفكرة السيادة الشعبية ، وبشكل واضح ، وذلك لانها أكدت على سيادة الشعب في أكثر من مناسبة ، إذ أكدت ذلك عندما قالت : إن البلاد في حاجة الى (... تأسيس حكومة مستقرة يؤسسها الشعب ، ويسهر لأجل بقائها ، غير مستسلم الى سيطرة جماعة أو فرد مهما كانت منزلته...)(٨٤).

ثم عادت لتؤكد تمسكها بهذه الفكرة ، عندما قالت : (... ويمكن تأليف الادارة الديمقراطية مع الحكم الملكي والحكم الجمهوري على حدٍ سواء ، لان ممثل البلاد وحكومته يستمدان السلطة من الشعب ، ومتى زالت ثقة الشعب زال الحاكم والحكومة...)(٨٥).

وعدّت هذا النوع من السلطة أفضل من أية سلطة تستمد أصولها من أسس دينية أو إلهية ، إذ قالت :(... كان العرش وصاحب العرش في العصور الغابرة يستمد قوته من الشعب ، ويدعي انه يستمدها من الواحد القهار ، ويقول على الشعب أن يبذل ما في وسعه لخدمة العرش وصاحب العرش... كانت السلطة قبل اليوم تزود من قبل الملوك الى الوزراء ومنهم الى المأمورين ، وهؤلاء بما تسمح به نفوسهم الظالمة الى الشعب المهضوم الحقوق ، واليوم ظهر فساد هذه الخطة ، وأصبحت السلطة بيد الشعب ، يزودها للنواب وهم يسنون القوانين التي تستمد الحكومة منها سلطتها...).

وقد خلصت من كل ذلك الى التأكيد على ضرورة تأسيس حكومة وطنية في العراق تستمد أصولها من الشعب ، إذ قالت : (... أحب أن تكون حكومة العراق حكومة دستورية تستمد سلطتها من الشعب ، أنا أريد أن يعرف الشعب ان الملك والوزراء ما هم اليوم إلا موظفين ، تعطيهم الامة راتباً

الاول ١٩٢٠ ، ع ٢/٣٠ كانون الثاني ١٩٢١ ، ع ١٢/٣٤ كانون الثاني ١٩٢١.

(٨٣) جريدة (الفلاح) ، ع ٢٠/١ حزيران ١٩٢١.

(٨٤) جريدة (دجلة) ، ع ٢٧/٣ حزيران ١٩٢١.

(٨٥) المصدر السابق ، ع ٣٠/٦ حزيران ١٩٢١.

أو أجرة مقابل الأعمال التي يقومون بها خدمة للبلاد وأهل البلاد)[٨٦].

كما أكدت جريدة (لسان العرب) ، المتأثرة بفكر الثورة ، إيمانها بفكرة السيادة الشعبية ، وقد عدّت هذه الفكرة موغلة في القدم ، ولم تكن من ابتكارات العصر الحديث ، إذ قالت : (إن التصويت العام ليس معروفاً عند الأمم الحديثة أو هو من مبتكرات هذه العصور فقط ، بل كان متبعاً عند الامم القديمة كالرومان واليونان والفرس ، وكان العرب يحرصون على اتباعه حفظاً لارادة الأمة ، وصيانة لرأيها الصريح من عبث العابثين وسيطرة المسيطرين ، وأكثر خلفاء بني العباس والأمويين لم يتولوا زمام الملك إلا بهذه الطريقة الصحيحة... إن الأمة إذا أرادت أن تقلّد أسلافها فيما يفعلون ، وأن تحفظ لنفسها الحرية الكاملة في إبداء رأيها ، فليس لها إلا أن تختار هذه الأصول...)[٨٧].

وقد خلصت من كل ذلك لتؤكد على ضرورة تأسيس حكومة وطنية في العراق تستمد سلطتها من الشعب ، إذ قالت : (... نريد أن تكون حكومة البلاد من الشعب وإليه ، نريد من الذين يدعون ان الحكم أصبح بيد الأمة أن يبرهنوا على صدق دعواهم...)[٨٨].

الخلاصة :

وخلاصة للموضوع قد يثار سؤال مشروع ألا وهو هل وجد تناقض بين دعاة الاتجاه الشعبي ، ودعاة الاتجاه الديني ، على أساس اختلاف منطلقاتهما الفكرية في تفسير أصل السلطة السياسية أثناء ثورة العشرين ؟

وللإجابة على ذلك ، يمكن القول على ما يبدو انه رغم اختلاف المنطلقات الفكرية لكلا الاتجاهين ، إلا انه لا يوجد تناقض بينهما أثناء ثورة العشرين ، بسبب محاولات التوفيق التي جرت بينهما ، وبسبب وجود عدة أسس دينية ووطنية وقومية كانت بمثابة المحور لعملية التوافق بينهما ، وخاصة ان الترابط بين هذين التيارين كان قوياً ومتلازماً آنذاك ، بحيث لا يمكن عدّ أحد الوطنيين منتمياً الى أحد الاتجاهين دون أن يبدي تعاطفاً

---

(٨٦) المصدر السابق ، ع ١١/١٥ تموز ١٩٢١.
(٨٧) جريدة (لسان العرب) ، ع٩/١٤ تموز ١٩٢١.
(٨٨) المصدر السابق ، ع ٨/٣٥ آب ١٩٢١.

مع الاتجاه الآخر ، ويبدو ذلك جلياً لدى معظم شعراء الثورة[٨٩].

ويبدو ان دعاة الاتجاه الشعبي ، الذين كان أغلبهم ممَنْ لهم تطلعات قومية ، كانوا راغبين بالتعاون والوفاق مع دعاة الاتجاه الديني ، على اعتبار ان الرجوع الى الإسلام سيكون بمثابة حماية للقومية العربية من الغزو الإستعماري الغربي[٩٠]، وخاصة ان مصير الجمهور العراقي في تلك الفترة كان بيد رجال الدين ، الذين كانوا قادة الحركة السياسية في العراق آنذاك[٩١]، لذلك تحتم على دعاة الاتجاه الشعبي من القوميين العرب أن يكونوا على وفاق معهم.

أضف الى ذلك ، ان رجال الدين كان لديهم الإستعداد الفكري الواضح لعملية الوفاق مع دعاة الاتجاه الشعبي ، وذلك لأنهم لم يكونوا يتوجسون منهم ، وخاصة ان رجال الدين في النجف ومنذ مطلع القرن العشرين شعروا بضرورة اللحاق بركب التطور السريع ، واستخدام (الاجتهاد) للتوفيق بين روح الإسلام وبين مقتضيات العصر الحديث ، ولذلك أصبح رجل الدين المتحرر لا يرى ضرورة الجمع بين حكم الدين وحكم الدنيا ما دام ذلك متعذراً ، فحكم الدنيا يمكن أن يكون من قبل مَنْ ينتخبهم الشعب ، ليحكموا وفق دستور يقره الشعب نفسه[٩٢].

وكان رجال الدين قد خرجوا بنتيجة مهمة منذ النقاش الذي دار بينهم حول الدستورين الإيراني والتركي ، ألا وهي انهم عدوا كل أنواع الحكم وأشكاله ونظرياته من الأمور الوضعية ، ويحق لكل مسلم أن يأخذ بما يوافق منها تمشياً مع نظرية (حجية العقل) في كل الشؤون الدينية[٩٣]. وعلى رجال الدين أن لا يتدخلوا بجميع التنظيمات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تعد من مستلزمات حكم الدنيا ، إلا بقدر ما يتعلق بالمحافظة على الكيان الديني العام ، وتحقيق الحرية وعدم الاستقلال التي يحق لرجل الدين أن يعلن الجهاد من أجلها[٩٤].

---

(٨٩) عبدالحسين المبارك ، ثورة ١٩٢٠ ، مصدر سابق ، ص ٥٨.

(٩٠) المصدر السابق ، ص ١١٤.

(٩١) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ ، كاظم المظفر ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٨١.

(٩٢) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٧٥.

(٩٣) محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري في العراق ، بغداد ١٩٦٠ ، ص ٢٨.

(٩٤) الاسدي ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

وقد كان (الشيرازي) من أكثر رجال الدين إستعداداً للوفاق مع دعاة الاتجاه الشعبي ، لانه كان قد اعتقد ان نجاح هذا التيار في مسعاه ، يعني زوال حكم غير إسلامي وإحلال حكم إسلامي محله ، ولو بعد حين[٩٥] ، لذلك انضم للحركة الوطنية جنباً الى جنب مع دعاة الاتجاه الشعبي ، وقد رمى بثقله في ابتداع الحجج التي تكون مفهومة لدى عامة الناس ، وقد رمى عن الفرص السانحة ، فوجد ضالته في الإلتجاء الى الشعور الديني[٩٦].

كما ان نظرة كلا الاتجاهين الديني والشعبي ، للاحتلال البريطاني للعراق ، كان قد سهل عملية التوافق بين هذين الاتجاهين ، إذ كرههم رجال الدين لأنهم مغتصبون لبلاد إسلامية ، وهي العراق ، وهم لا يتصلون بالإسلام بشيء[٩٧] ، كما ان دعاة الاتجاه الشعبي من القوميين العرب ، كانوا ينظرون للبريطانيين بوصفهم من غير عنصرهم ، لذلك كانوا يبغون التحرر من كل سيطرة أجنبية وحكم أنفسهم بأنفسهم[٩٨].

وقد أكد الشيخ (علوان الحاج سعدون) في معرض حديثه عن دوافعه للاشتراك في الثورة على حقيقة تأثير هذين الاتجاهين عليه معاً ، إذ قال : (أما الدافع الذي دفعنا الى الاشتراك في الثورة المذكورة فهو ديني وطني...)[٩٩].

وقد اتضحت عملية الوفاق بين الاتجاهين الديني والشعبي ، في بعض المضابط التي قدمها رجال الحركة الوطنية للرد على أسئلة الاستفتاء الثلاثة عام ١٨١٨ - ١٩١٩.

وعلى سبيل المثال ، قدم أهالي النجف مضبطة ، أكدوا فيها على ضرورة تأسيس حكومة تستمد سلطتها من أسس شعبية ودينية معاً ، إذ انها استندت في مطلبها هذا على التصريح الإنكليزي - الفرنسي ، وعلى الأصول الإسلامية ، إذ جاء فيها : (بعد أن وقفنا على مقررات دولتي بريطانيا وفرنسا حول تحرير الشعوب ، وخلاصة قولها ان غرض الحكومتين في الشرق تحرير الشعوب تحريراً نهائياً ، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية في سورية والعراق ،

---

(٩٥) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ٢٣٧ ، الجبوري ، الكوفة ، مصدر سابق ، ص ١٣ - ١٤.

(٩٦) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٧ - ٥٨.

(٩٧) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٩٨) آيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٨٥.

(٩٩) الحسني ، العراق ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ١٨٣.

تقوم بها الشعوب بذاتها من خالص رغبتها ومحض اختيارها ، وبعد ملاحظة الأصول الإسلامية الجعفرية ، فاننا قررنا على أن تكون لنا حكومة عربية إسلامية ملكية دستورية مقيدة بقانون أساسي ، بشرط أن لا يخالف قواعدنا وعاداتنا وشعائرنا الدينية منها والوطنية...)[١٠٠].

كما ان جمعية (حرس الاستقلال) ، حاولت أن توفق بين الاتجاهين الشعبي والديني ، إذ انها بعد أن كانت في طور تأسيسها الأول ، مؤلفة من القوميين العرب وحدهم ، المؤمنين بالاتجاه الشعبي ، فانها في طور تأسيسها الثاني كانت قد فتحت باب الانتماء الى عضويتها لكل من يريد الدخول فيها ، وفعلًا قد انضم إليها (محمد الصدر) ، رغم انه من رجال الدين ، وقد كان لانضمامه لعضوية الجمعية الأثر البارز في توثيق العلاقة بين دعاة الاتجاه الشعبي من القوميين العرب ، وبين دعاة الاتجاه الديني من رجال الدين[١٠١].

ومن كل ذلك يتضح ان دعاة الاتجاه الشعبي من الذين لهم تطلعات قومية ، ودعاة الاتجاه الديني في العراق ، كانوا في حالة وفاق وتحالف أثناء ثورة العشرين وفي الفترة القصيرة التي تلتها ، ولكن هذا التحالف كان مؤقتاً ، وليس من طبيعته أن يدوم طويلًا ، لأن كلا الفئتين لها اتجاه فكري معاكس لاتجاه الأخرى، فرجال الدين يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية على أمور السياسة ، والآخرون يريدون إبعاد الدين عن السياسة ، وهم حين تحالفوا واتفقوا فترة قصيرة من الزمن ، كان ذلك من جراء وجود مصلحة مشتركة بينهما ، وما كادت تلك المصلحة تنقضي عندما نال القوميين العرب المناصب الرسمية ، حتى بدأ الاختلاف يظهر بين الفئتين ، وصار يشتد يوماً بعد يوم[١٠٢]، وخاصة عندما تأسست الحكومة العراقية الدائمة ، إذ جاء القوميون العرب الى رجال الدين يطلبون منهم أن يتركوا النضال ، لان الغاية منه قد حصلت ، وزال السبب الذي كانوا يناضلون من أجله ، إلا ان رجال

---

(١٠٠) وثائق الثورة العراقية الكبرى ، ج ٣ ، مصدر سابق (كما نظم أهالي كربلاء مضبطة مشابهة لهذه المضبطة في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩) ، أنظر نص المضبطة في ، فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٧١ ، الحسني ، العراق ، ج ١ ، مصدر سابق ، ٧٣.

(١٠١) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ٩٧.

(١٠٢) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٣١٥.

الدين أبوا أن يستجيبوا لذلك[١٠٣]، لانهم اعتقدوا في تلك الفترة بالذات، ان القوميين العرب إذا نجحوا في تأسيس دولة مستقلة، لها حكومة مستقرة تستمد سلطتها من الشعب، فانهم في مثل هذه الحالة سيحصلون على القوة الشعبية اللازمة، ويصبح بامكانهم أن يقفوا بوجه رجال الدين ويحدوا من سلطتهم ونفوذهم على المستوى الشعبي[١٠٤]، ومن هنا بدأ الخلاف بين هذين الاتجاهين، وهو الخلاف الذي انتهى بنفي المجتهدين من العراق عام ١٩٢٣[١٠٥].

---

(١٠٣) المصدر السابق، ج ق ١، ص ٤٠.

(١٠٤) Trabush, op. cit. p. 12.

(١٠٥) الوردي، مصدر سابق، ج ٥ ق ١، ص ٤٠.

الفصل الثالث

ثورة العشرين
وشكل السلطة السياسية

لم يكن الفكر السياسي لثورة العشرين ، بعيداً عن طرح ومناقشة شكل السلطة السياسية التي تطلعوا الى وجودها في العراق ، بل انه طرحها على بساط البحث ، وانقسم بصددها الى عدة أقسام ، إلا انه بشكل عام طرح شكلان رئيسان للسلطة ، أولهما الشكل الملكي ، وهذا ما سنعالجه في المبحث الأول ، وثانيهما الشكل الجمهوري ، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني ، كما انه طرحت أشكال أخرى للحكم ، منها الإمارة والخلافة أو الإمامة واللا حكومة أي رفض كل أشكال الحكومات ، وهذا ما سنعرج عليه في المبحث الثالث.

المبحث الأول

الشكل الملكي

فكرة الملكية قبل اندلاع الثورة المسلحة :

لم تكن فكرة الملكية ، كشكل من أشكال السلطة السياسية ، بعيدة عن الفكر السياسي لثورة العشرين ، إلا انها لم تكن وليدة الثورة بالذات ، بل انها ظهرت في العراق الحديث منذ الحرب العالمية الأولى[1]، لتشكل تمهيداً لفكرة الثورة بهذا الخصوص ، وقد كانت تدور في فكر الكثير من ثوار المستقبل ، إذ أكد الشيخ (كاطع العوادي) على انه قبل حرب الشعيبة قد تفاهم مع السيد محمد بن كاظم اليزدي على تكوين حكومة عراقية بالاتفاق مع البريطانيين على ترك العراق ، على أن يطردوا هم الأتراك من العراق ، وقد وافقه (محمد) على أن يكون أبوه ملكاً على العراق ، وبدأ يعمل من أجل ذلك ، إلا انه لم يتمكن من مصارحه زعماء العشائر ، غير انه خلق فيهم التذمر من الحرب وسوء النتيجة ، ثم عاد (محمد) الى النجف بحجة انه مريض ، وبعد أشهر انكسر جيش الشعيبة ، ثم انسحب جيش الحويزة[2]، وبذلك فشل مشروع إقامة الملكية في العراق في تلك الحقبة.

وفي أعقاب الحرب العظمى مباشرة ، تألفت جمعية سرية برئاسة محمد رضا نجل الشيرازي ، وباشراف والده ، تدعى (الجمعية الوطنية الإسلامية) ، وقد كان من أهدافها بث فكرة الملكية تحت ستار الدعوة لاحد أنجال الحسين ملك العرب[3].

وبعد صدور التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي ، انتشرت فكرة الملكية بشكل

---

(١) د. زكي صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٠.
(٢) م.و.ث. النجف ، ملفة ١١/وثيقة ١.
(٣) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

واسع[٤]، إذ بعد صدور ذلك التصريح بأسبوع واحد فقط ، اتخذت هذه الفكرة مداراً للبحث في معظم المجالس الاهلية في بغداد ، ولاقت تأييداً واسعاً في أوساط المجالس الدينية الإسلامية ، ولو انه لم يكن هناك اتفاق اجماعي حول الملك المرغوب فيه[٥].

واكد (سعيد كمال الدين) ، انه بعد أن قامت جريدة العرب بنشر التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي ، فانه قد تفاهم في وادي النجف مع السادة أحمد الصافي ، وحسين كمال الدين ، وسعد صالح ، ومحمد علي كمال الدين ، حول ضرورة الإستعداد لتأسيس حكومة ملكية في العراق ، وبدأوا يعملون لنشر هذه الفكرة ، واستطاعوا اقناع (محمد رضا الشبيبي) و (رضا الصافي) و (عبدالكريم الجزائري) ، وبذلك أصبح التفاهم واضحا بين عدة عائلات متنفذة في النجف ، وشرعوا ببث دعاية واسعة النطاق في النجف لهذه الفكرة[٧].

ولذلك ، فان فكرة الملكية قد وجدت صداها في النجف ، إذ تمخضت الندوات التي كانت تعقد في دور (آل الصافي ، وآل الجزائري ، وآل الشبيبي ، وآل كمال الدين) عن عدة أمور أهمها ، المطالبة بحكومة ملكية تحت التاج الهاشمي[٨].

وقد وصفت المس (بيل) الرأي العام في هذه الحقبة ، ومن ضمنه رأي الحركة الوطنية ، في رسالتها المؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٨ قائلة : (ان معظم البلد يريد ملكاً عربياً...)[٩].

ويبدو ان فكرة الملكية سيكبر حجمها كرد فعل لسياسة (ولسن) التي كانت تميل الى الإبقاء على الهيمنة البريطانية بشكلها السافر.

ففي أحد اجتماعات (لجنة الشؤون الشرقية) في مجلس الوزراء عام ١٩١٨ ، اقترح (لورنس) تشكيل ثلاث دول شريفية في سوريا والعراق

---

(٤) هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٣٠. Trabush, op. cit. p. 9.

(٥) برسي كوكس ، مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق (ت : بشير فرجو) ، الموصل ١٩٥١ ، ص ٣٥ ، لودر ، مصدر سابق ، ص ٥٢ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٧) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢٣/وثيقة ٣.

(٨) فراتي ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

(٩) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 101.

الأعلى والعراق الأسفل ، تحت رئاسة ثلاثة من أنجال الحسين ، وقد أبرقت (اللجنة) بهذا الاقتراح الى (ولسن) ليبدي رأيه عليه ، وقد كان رأيه مؤيداً لذلك ، على شرط أن تكون هناك دولة عراقية واحدة ، كما أكد على أن تنصيب أحد أنجال الحسين ملكاً على العراق سيلاقي ترحيباً وقبولاً في بغداد ، كما يحتمل قبوله خارج بغداد أيضاً[١٠].

وعلى هذا الأساس ، طلبت الحكومة البريطانية منه أن يستفتي أهل العراق في ثلاث مسائل هي : هل يرغبون في دولة عربية واحدة تحت الرعاية البريطانية ؟ وإذا قبلوا بذلك ، فهل يوضع على رأس الدولة شخص عربي ؟ وفي حالة قبولهم الحالة الثانية ، فمَنْ يفضلون أن يكون رئيساً للدولة ؟[١١].

وطلبت الحكومة البريطانية من (ولسن) أن يحصل على افصاح حقيقي للرأي العام العراقي ، وأن يتبع تعليماتها حرفياً ، إلا انه خالف إرادة حكومته ، حيث أراد أن يجعل نتائج الاستفتاء مطابقة لمقترحاته القاضية ببقاء الادارة البريطانية في العراق ، ورفض تأسيس ملكية مستقلة فيه ، حيث أكد ذلك في المذكرة التي أرسلها الى الحكام السياسيين في الألوية يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨[١٢].

وعمل بكل طاقته من أجل جعل نتائج الاستفتاء مطابقة لمقترحاته ، ولذلك فان معظم متقفي الثورة ابعدوا عن الاستفتاء عن قصد ، لكي لا يكون لهم تأثير مباشر للمطالبة بحكومة ملكية مستقلة[١٣]. ولهذا فقد اقتصر الاستفتاء على رؤساء العشائر ووجهاء المدن[١٤]، إذ كانوا يدعون للاجتماعات التي كانت تعقد لهذا الغرض ، ويصرحون فيها بآرائهم ، لذلك كانت نتيجة الاستفتاء هي طلب الحماية البريطانية ، ورفض تأسيس ملكية مستقلة بالنسبة للشيوخ الذين يعتمدون على الموازرة البريطانية في مركزهم من حيث الأراضي التي يملكونها ، كما حدث في العمارة ، أو بالنسبة للهبات التي كانوا يقبضونها[١٥].

---

(١٠) Young, op. cit. p. 279

(١١) Ibid, p. 280 — 281

(١٢) ايرلند ، مصدر سابق ، ص ١٢٠.

(١٣) عبدالغني الملاح ، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ، ج ١ ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ١٥.

(١٤) بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٨٧.

(١٥) ايرلند ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

وقد تطرق التقرير الذي رفعته البعثة المؤلفة وفقاً لقرار مجلس عصبة الامم في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ ، الى الطريقة التي تم بها الاستفتاء ، إذ ورد فيه ما يأتي : (ان الطريقة التي تم بها الاستفتاء بصورة عامة ، هي عبارة عن جمع الاشراف وشيوخ العشائر وممثلي الطوائف ، واستطلاع آرائهم ، ولم يستفسر عن أي رأي فردي أو سري)[١٦].

إلا ان هذا لا يعني ان الحركة الوطنية لم تطالب (بالملكية) أثناء هذا الاستفتاء ، بل هنالك أعمال كثيرة وعرائض متعددة لرجال الحركة الوطنية ، تدل على انهم طالبوا (بالملكية) في هذه الفترة.

إذ أكد (حسين كمال الدين) ، انه عندما علم أهالي النجف في ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٨ بوصول (ولسن) للنجف ، لاجراء الاستفتاء بنفسه هناك ، فكان هذا محرضاً للعمل من أجل نشر فكرة (الملكية) ، وتم الاتفاق على ذلك بين ثلاث عائلات متنفذة وهي (آل كمال الدين ، وآل الجزائري ، وآل الصافي).

وفي ٢٢ تشرين الثاني عقد اجتماع بين حسين كمال الدين ، وسعيد كمال الدين ، وأحمد الصافي في دار الأخير ، واتفقوا على ضرورة (... أن تكون الحكومة ملكية لا جمهورية...).

وفي ٢٥ تشرين الثاني عقد (ولسن) اجتماعاً مع زعماء النجف ، وفي هذا الاجتماع أبدى (عبدالواحد سكر) تمسكه بفكرة الملكية باسم الامير عبدالله ، وأيده المجتمعون ، معبّرين عن رضاهم بذلك[١٧].

وفي ٣٠ تشرين الثاني عقد (ولسن) معهم اجتماعاً آخر ، أكد فيه (محسن أبو طبيخ) تمسكه بفكرة الملكية ، وأيده الحاضرون في ذلك[١٨]، وخاصة (محمد رضا الشبيبي)[١٩].

وعندما فشل هذا الاجتماع في تحقيق أهداف الحركة الوطنية ، فقد قرر زعماء النجف عقد اجتماع عام ، تحضره جميع الطبقات في النجف ، ليتباحثوا حول أسئلة الاستفتاء ، وقد عقد هذا الاجتماع في أوائل كانون

---

(١٦) ابراهيم خليل أحمد ، ولاية الموصل ، مصدر سابق ، ص ٤٢٩.
(١٧) م.و.ث. النجف ، ملفة ١٠/وثيقة ١.
(١٨) محسن أبو طبيخ ، المبادىء والرجال ، مصدر سابق ، ص ٢٧.
(١٩) مقال (دراسة وترجمة لحياة الفقيد محمد رضا الشبيبي) ، جريدة النور ، ع ٣٥٣/٤٣ كانون الاول ١٩٦٩.

الأول ١٩١٨ في دار (جواد صاحب الجواهر) ، وفي هذا الاجتماع برزت اتجاهات سياسية مختلفة في إدراكها لشكل السلطة السياسية ، فمنهم مَنْ أراد الجمهورية ، ومنهم مَنْ طالب بالملكية ، إلا انهم اختلفوا حول تسمية الملك بالاسم[٢٠]، وهنا قام(عبدالواحد سكر) لكي يحسم الموقف ، إذ انه عبَّر عن تمسكه بفكرة الملكية باسم أحد أنجال الحسين ، مؤكداً في الوقت نفسه رفضه لفكرة الجمهورية[٢١]، ثم اتفق الجميع على رأيه[٢٢]، ونظَّموا مضبطة تضمنت المطالبة بفكرة الملكية ، وأرسلوها الى الحاكم السياسي[٢٣].

كما أكد (سعيد كمال الدين) ، بأنه قد نظِّمت في النجف عدة مضابط تطالب بفكرة الملكية ، إذ نظَّم الشباب الوطني واحدة ، ورجال الدين أخرى ، والتجار واحدة ، وزعماء العشائر واحدة ، إلا ان الحاكم السياسي رفض تسلم هذه المضابط ، بحجة انها تحمل آراء عناصر متعصبة ، وبعد مراجعات استمرت أسابيع عملت السلطة المحتلة على فصل العشائر المحيطة بالنجف عن مركز المدينة ، لتنتخب وحدها في الكوفة[٢٤].

وفي ٢٦ كانون الأول ١٩١٨ ، طلب الحاكم السياسي من مندوبي النجف الحضور الى الكوفة للاجتماع معهم ، وقد حثهم في هذا الاجتماع على ضرورة تأييد الحماية البريطانية ، إلا انهم أحبطوا خططه ، وأبدوا تمسكاً بأهدافهم المقدمة سابقاً ، ومن ضمنها الملكية التي طالبوا بها في مضابطهم السابقة الذكر[٢٥].

وفي كربلاء نظَّم رجال الحركة الوطنية مضبطة طالبوا فيها بفكرة الملكية وذلك في كانون الأول ١٩١٨ ، إذ جاء فيها : (... تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية ، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف ليكون ملكاً علينا...)[٢٦].

---

(٢٠) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٧٧.
(٢١) م.و.ث. النجف ، ملفة ١٦/وثيقة ١١ (حديث سعيد كمال الدين).
(٢٢) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق، ص ٧٨.
(٢٣) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٦٠ ، حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦.
(٢٤) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢٣/وثيقة ٣.
(٢٥) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٨٦ ـ ٨٧ ، الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٠.
(٢٦) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٨ ـ ٤٩ ، الحسني ، العراق ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٧٣.

وبذلك برز في الفرات اتجاه وطني استقلالي ، يدعو للفكرة الملكية باسم أحد أنجال الشريف حسين[٢٧].

وفي الكاظمية ، نظّم رجال الحركة الوطنية مضبطة في ٨ كانون الثاني ١٩١٩ ، تضمنت المطالبة بالملكية أيضاً[٢٨].

أما في بغداد ، فقد كان (ولسن) يعتقد انها أهم مراكز المعارضة في العراق ، لذلك أجّل اجراء الاستفتاء فيها حتى تتجلى مواقف الاهالي في سائر المناطق الأخرى ، وقد عهدت السلطة المحتلة الى نقيب الاشراف والى القاضي الجعفري ، أن ينتدب كل منهما خمسة وعشرين شخصاً من أبناء طائفته ، للاشتراك في اجتماع تعقده السلطة المحتلة في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ ، لاستطلاع رأي أهالي بغداد في مستقبل بلادهم ، كما طلب من الحاخام الاكبر أن ينتدب عشرين رجلاً من كبار اليهود ، ومن رؤساء الطوائف المسيحية أن ينتدبوا عشرة رجال من كبار المسيحيين ، ليشتركوا في الاجتماع المذكور.

وبدلاً من أن ينتخب القاضيان السني والجعفري وجهاء طائفتيهما فانهما طلبا من الشخصيات البارزة في الطائفتين أن ينتخبوا ممثلين منهم ، لحضور الاجتماع المذكور[٢٩].

وعندما عقد هذا الاجتماع ، فانه أسفر عن توقيع الثوار المسلمين لمضبطة تطالب بالملكية ، إذ جاء فيها (... قد اخترنا أن تكون لبلاد العراق... دولة واحدة عربية ، يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الشريف حسين...)[٣٠].

وهكذا يتبين ان رجال الحركة الوطنية ، وفي مقدمتهم الطبقة المفكرة وعلماء الدين ، كانوا راغبين بتأسيس حكومة ملكية مستقلة ، يرأسها أحد أنجال الشريف حسين.

وعندما رفض الحكام السياسيون تسلم المضابط المطالبة بتأسيس

---

(٢٧) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٧٣.

(٢٨) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢/وثيقة ٧.

(٢٩) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٣.

(٣٠) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٦٦ ، الحسني ، العراق ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٧٣ - ٧٤. كما نظّم أهالي ديالى مضبطة مشابهة لمضبطة بغداد ، انظر نص المضبطة في وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٢.

الملكية في العراق ، وأخذت السلطة المحتلة تماطل في الاستجابة لهذا المطلب الوطني[٣١]، فان (محمد رضا الشبيبي) كان قد فكّر بالقيام بمهمة تمثيل الثورة خارج العراق ، وإيضاح أهدافها هناك ، وخاصة في الحجاز وسورية ، لأن قادة الثورة العربية هناك يجهلون ما يحدث في العراق ، وقد فاتح جماعة من العلماء والرؤساء وأقنعهم بضرورة تنفيذ هذه الفكرة ، فوافقوا عليها[٣٢].

وعلى هذا الأساس ، اجتمع زعماء الفرات في دار (عبدالواحد سكر) ، وبعد المداولة قرروا ، اعلان استقلال العراق ، والمناداة بالأمير عبدالله ملكاً على العراق[٣٣]، وأن يقوم (الشبيبي) بحمل المضابط التي نظّمها أهالي الفرات الى الحجاز من أجل ترويج الدعاية لفكرة الملكية التي طالبوا فيها مراراً[٣٤].

وقد كتبت في النجف ثلاث مضابط أُرسلت مع (الشبيبي) الى الحجاز ، الأولى موقعة من قبل رجال الدين وأشهرهم الشيرازي وشيخ الشريعة ، والثانية موقعة من قبل زعماء القبائل ورؤساء العشائر وأهمهم ، عبدالواحد سكر ، ونور السيد عزيز ، ومحسن أبو طبيخ ، وعلوان الياسري ، والثالثة موقعة من الشبان ، وخلاصة هذه المضابط هي طلب أهالي الفرات من ملك الحجاز أن يساعدهم بتأسيس الملكية في العراق لكي يرأسها أحد أنجاله[٣٥].

ويبدو ان المضابط القليلة التي طالبت بفكرة الملكية أثناء الاستفتاء ، كانت قد لعبت دوراً بارزر في بلورة الرأي العام وتوجيهه نحو المطالبة بفكرة الملكية ، إذ ان عدم تنفيذ هذا المطلب من قبل السلطة المحتلة ، هيأ الجو

---

(٣١) النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٢٢.

(٣٢) مقابلة مع محمد رضا الشبيبي ، مجلة (بغداد) ، ع ٢٠ تموز ١٩٦٥ ، ص ١٤.

(٣٣) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٧٧.

(٣٤) علي الشرقي (النوادي العراقية) ، جريدة (النهضة) ، ع ٢٣/٢٠ أيلول ١٩٢٧.

(٣٥) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، كما أرسلت عشائر سوق الشيوخ مضبطة مشابهة مع الشبيبي الى الحجاز ، أنظر : عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٥٤ ، فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

الملائم لاندلاع الثورة المسلحة ، بالاضافة الى الاسباب الاخرى التي ذكرناها سابقاً ، وقد أكد د. علي الوردي ذلك بقوله : (ان الفئة القليلة التي طالبت بالحكم العربي في أثناء الاستفتاء تعتبر البذرة التي انبثقت منها ثورة العشرين ، فهي أخذت تنمو بمرور الأيام ، وصار ينضم إليها كل متذمر من الإنكليز ، أطلق الناس على هذه الفئة اسم الوطنيين ، أما المخالفون لها فكانوا في نظر الناس خونة وموالين للكفار ، وصار الشعراء ينظمون القصائد الحماسية في الامير عبدالله باعتباره مرشح الوطنيين لعرش العراق ، فيهتف الناس عند سماع اسمه ، ويصفقون له طويلاً)[٣٦].

وفي أعقاب الاستفتاء ، حاول بعض زعماء الحركة الوطنية التعريف بأهداف الثورة أمام الرأي العام العالمي ، ومن بين هؤلاء الزعماء كان (الشيرازي) الذي كتب بالتضامن مع (شيخ الشريعة) رسالة الى الرئيس الامريكي (ولسن) في ١٣ شباط ١٩١٩ ، أعربا فيها عن رغبتهما بالملكية ، إذ جاء في الرسالة ضرورة (... اختيار دولة جديدة عربية مستقلة إسلامية ، وملك مسلم...)[٣٧].

كما نظّم زعماء الفرات في حزيران ١٩١٩ ، وثيقة مهمة وزعوها على الشعب العراقي لترويج فكرة الملكية ، إذ ورد فيها : (... أن يكون لنا في العراق حكومة مدنية دستورية ملكية ، ويكون ملكها أحد أنجال ملك العرب الأمير عبدالله أو الأمير زيد) ، وقد أرسلت نسخ من هذا المنشور الى سورية وفلسطين ، وشرقي الأردن ، وإيران ، وتركيا ، وأفغانستان وغيرها لترويج هذه الفكرة[٣٨].

وعندما تأسست الجمعيات السياسية السرية المحركة للثورة ، فانها قد تبنت فكرة الملكية في مناهجها الرئيسة ، فقد أكدت وثيقة صادرة من المقر العام لقوات الحملة المصرية على أن (جمعية العهد العراقي) كانت تطالب بالاستقلال التام للعراق تحت ملوكية أحد أنجال الشريف حسين[٣٩].

---

(٣٦) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٣١.

(٣٧) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ ، عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٦٧.

(٣٨) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٣٠٢.

(٣٩) (وثائق تنشر لاول مرة) إعداد فؤاد قزانجي ، مجلة آفاق عربية ، ع ٦/شباط ١٩٨١ ، ص ١٠٣.

كما ان (جمعية حرس الاستقلال) ، كانت قد تبنت فكرة الملكية رغم وجود عناصر تقدمية فيها ، وذلك في المادة الثالثة من منهاجها ، والتي جاء فيها (تعترف الجمعية باسناد منصب الملوكية في هذه البلاد الى أحد أنجال الملك حسين...)[٤٠].

وقد علل (كوتلوف) هذه الظاهرة مؤكداً ان سيطرة العناصر الاقطاعية على مقدرات الجمعية ، كان قد أثر تأثيراً كبيراً فيما يتعلق ببرنامجها بشان نظام الحكم في الدولة المزمع اقامتها ، إذ انها لم تستطع الخروج عن المطالب التي تقدم بها العهديون بهذا الصدد[٤١].

وقد بذلت (جمعية العهد العراقي) جهوداً واضحة من أجل تاسيس الملكية في العراق ، فعندما قرر الحلفاء إرسال لجنة دولية باسم (لجنة الاستفتاء الأمريكية) لمعرفة آراء الشعوب المنسلخة عن الدولة العثمانية ، فان (جمعية العهد) كانت قد بذلت جهداً ملموساً من أجل تهيئة الرأي العام العراقي لتقبل فكرة الملكية والمطالبة بها من اللجنة المذكورة ، وتنفيذاً لهذه النوايا فان مركز الجمعية في الشام ، اتخذ بعض المقررات ، ونشرها في العراق ، ومن ضمن هذه القرارات ضرورة (تأليف حكومة ملكية وراثية في العراق...)[٤٢].

وحثت الجمعية في منشور لها بعنوان (حب الوطن من الإيمان) ، الشعب العراقي من أجل انتخاب ملك يتولى العرش في العراق[٤٣].

كما وزع (جميل المدفعي) منشوراً في الموصل يوم ٢ تموز ١٩١٩ ، حثَّ فيه الاهالي على ضرورة انتخاب الأمير عبدالله ملكاً على العراق[٤٤].

وقام معلمو مدرسة (دار النجاح) في الموصل ـ وهم أعضاء في جمعية العهد ـ بترويج فكرة الملكية عبر توزيع صور الملك حسين وأنجاله والدعوة لملوكية أحدهم[٤٥].

وقام فرع العهد في الموصل بتوزيع المنشورات في ٢ مايس ١٩١٩

---

(٤٠) العمر ، الاحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥١ ، الحسني ، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ١٩.
(٤١) كوتلوف ، ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ١٤٥.
(٤٢) ناسين العسكري ، مذكراتي ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٣.
(٤٣) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق، ج ٣ ، ص ٣٥.
(٤٤) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١٢/١٨٨ كانون الاول ١٩٥٢.
(٤٥) الغلامي ، أسرار الكفاح الوطني ، مصدر سابق ، ص ١٠٤.

على أهالي الموصل وأطرافها ، يحثونهم فيها على ضرورة المطالبة بالملكية أمام لجنة الاستفتاء الامريكية[٤٦].

وهكذا يبدو ان فكرة الملكية قد تبلورت بشكل واضح في الموصل ، ولذلك نظم الاهالي عدة مضابط تطالب بالملكية ، وقد أرسلت الى حلب ، وهذا ما أكده الكتاب المُرسَل من فرع الموصل الى المركز في حلب يوم ٢ حزيران ١٩١٩[٤٧].

وفي ١٩ تموز ١٩١٩ أكد معتمد العهد في دمشق (جميل لطفي) في رسالة موجهة الى معتمد العهد في الموصل (محمد رؤوف الغلامي) على ضرورة (أن يشكل في العراق حكومة مدنية ملكية...)[٤٨].

وعندما وصلت لجنة الاستفتاء الأمريكية الى سورية ، فانها قد التقت بوفد عربي في حلب ضم بعض أعضاء جمعية (العهد العراقي) ، أمثال جعفر العسكري ، ومولود مخلص ، وتحسين العسكري ، ورؤوف الشهواني[٤٩]. وقد قدّم هذا الوفد عدة مطالب الى اللجنة منها ضرورة (تأسيس حكومة دستورية مدنية ملكية في العراق على أن يكون ملكها سمو الأمير عبدالله أو شقيقه سمو الأمير زيد)[٥٠].

ويبدو من كل ذلك ان فكرة الملكية كانت قد انتشرت بشكل واسع بين أوساط الرأي العام العراقي ، وهذا ما أكدته لجنة الاستفتاء في توصياتها التي أعلنتها في سورية بعد الانتهاء من جولتها وذلك في ٢٨ آب ١٩١٩ ، إذ جاء فيها : (... فاننا نوصي بأن تكون حكومة العراق ، انسجاماً مع الرغبات السافرة لشعبها ، ملكيـة دستوريـة... كما ان الاتصـالات التي استطعنا تأمين عقدها مع العراقيين تدعم هذا الافتراض ، وتجر الى الاعتقاد بأن البرنامج الذي رفعه في حلب الممثلون العراقيون برئاسة جعفر العسكري... خليق بأن يؤيده الشعب العراقي بشكل عام)[٥١].

---

(٤٦) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١٩/١٧٦ أيلول ١٩٥٢.
(٤٧) المصدر السابق ، ع ١٤/١٨٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.
(٤٨) المصدر السابق ، ع ١٦/١٩٣ كانون الثاني ١٩٥٣.
(٤٩) Harry N. Howard, The King—Grane Commission, Beirut 1963, p. 138 — 139.
(٥٠) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٥٥ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ ، هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٧٢.
(٥١) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، مصدر سابق ، ص ٦١٨ ـ ٦١٩.

وبعد أن باءت جهود (العهد) بالفشل في تأسيس الملكية ، قرر المركز العام في دمشق تأليف مؤتمر عراقي في دمشق يتكون من خمسة وعشرين عضواً ، وهم على نوعين ، الصنف الأول يتألف بواسطة مضابط توكيل يقدمها العراقيون أنفسهم ، والصنف الثاني يتألف من رجال العراق الموجودين في سورية على أن ينتخبوا بالاكثرية[٥٢]، وفعلاً انعقد المؤتمر العراقي في دمشق يوم ٨ آذار ١٩٢٠ ، وقرر المناداة (... بحضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ملكاً دستورياً بلقب صاحب الجلالة ملك العراق...)[٥٣].

ولم ترق قرارات هذا المؤتمر ، لبريطانيا ، وقد صرح اللورد (كرزن) وزير خارجيتها في البرلمان حسب ما ذكرته جريدة التايمس اللندنية قائلاً : (ان الدعوة التى أرسلت الى سمو الأمير عبدالله حول انتخابه ملكاً على العراق تمت بغير علم منه ، وان هؤلاء الذوات ذوو شأن في نظر قومهم ولكن ليس لهم الحق أن ينطقوا باسم العراق)[٥٤].

إلا ان (يانغ) أكد أهمية المؤتمر العراقي باعتباره يضم ثلاثة من رؤساء الوزارات ووزير المالية ، الأمر الذي يدل على ان المجلس العراقي كان مجلساً يستحق الاهتمام[٥٥].

كما أيد فرع العهد في الموصل قرارات المؤتمر العراقي ، وأبدى ترحيبه بفكرة الملكية باسم الأمير عبدالله[٥٦]، كما أرسلت سلسلة من الرسائل المؤرخة في ١٢ نيسان ١٩٢٠ الى الأمير عبدالله ، وقد وقعت في أيدي السلطة المحتلة ، وفيها تهنئة له على انتخابه ملكاً على العراق وترحيباً به ، وكانت موقعة من قبل شيوخ وسادات الشامية والسماوة والرميثة والمنتفك والكوفة والنجف والحلة ، وكان كل الموقعين ما عدا اثنين منهم ممن قام بدور بارز في ثورة العشرين[٥٧]، وقد عثرنا على هذه الرسالة الموقعة من قبل سادات

---

(٥٢) تحسين العسكري ، مذكراتي ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٦٤.

(٥٣) توفيق السويدي ، مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٥٧ ، محمد طاهر العمري ، ج ٣ ، مصدر سابق ، ص ٤٠٩.

(٥٤) تحسين العسكري ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٦٥.

(٥٥) Young, op. cit. p. 307.

(٥٦) جريدة (البلاد) ،ع ٤٣٥٩/٣١ ايار ١٩٥٥ (وهي تكملة لما نشر في جريدة صدى الاحرار الموصلية من مقالات بقلم مؤرخ ، وبعنوان صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية).

(٥٧) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٤١ ، آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٠١.

وزعماء الشامية والسماوة ، وقد جاء فيها :(... يا صاحب الجلالة ان الامة العراقية التي هتفت بجلالتك ملكاً دستورياً عليها... ترحب بموكبك المفخم الجلوس على عرشك الرفيع...)[٥٨].

ثم قررت جمعية العهد في الشام ، تكثيف الدعاية للملكية في العراق ، لذلك قررت إرسال بعض الأشخاص ليقوموا بالدعوة لذلك بين أوساط الشعب العراقي ، وكان من أول هؤلاء الدعاة (عبدالغفور البدري) وذلك عندما طلب منه (جميل المدفعي) التهيؤ للسفر الى بغداد لترويج فكرة الملكية في العراق[٥٩].

وقد كانت حوادث تلعفر على ما يبدو ، بمثابة محاولة من العهد لتطبيق مقرراته بالقوة المسلحة ، واتضح ذلك عندما تم تحرير تلعفر يوم ٥ حزيران ١٩٢٠ ، إذ عقد (جميل المدفعي) اجتماعاً في دار رئيس البلدية ، حضره ضباط الحملة ورؤساء العشائر ، وبحثوا عدة أمور منها توسيع الحملة لتشمل الموصل ، ولذلك كتبوا الى الحاكم السياسي (نولدر) انذاراً جاء فيه (نحن باسم جميع أهالي العراق نخطركم بلزوم خروجكم من ديارنا ، وتسليم العراق لمليكنا صاحب الجلالة عبدالله الأول...)[٦٠].

وعندما انعقد مؤتمر الصلح فان (الجمعية العربية العراقية) قدمت مذكرة الى المؤتمر ، احتجت فيها على نتائج الاستفتاء ، وأكدت تمسكها بفكرة الملكية ، وذلك في ١٥ أيلول ١٩١٩ ، إذ جاء فيها :(اننا نرفض كل الرفض وثائق الانتخابات التي حملها حاكم العراق الملكي ولسن الى مؤتمر الصلح ، فانها أخذت من الأمة بدون استفتاء وتخيير ، بل بالقهر والإرغام... إننا نعترف بملوكية جلالة الملك حسين الأول ، نطلب ملكاً على العراق أحد أنجال الملك الامير عبدالله أو زيد...)[٦١].

وقد مثل العرب في مؤتمر الصلح الأمير (فيصل) ، الذي أرسلت له عدة ضابط توكيل من زعماء الثورة في العراق ، للمطالبة بحقوقهم ، وخاصة تأسيس الملكية في العراق ، ومن بين هذه المضابط ، هذه المضبطة الموقعة

---

(٥٨) م.و.ث. النجف ، ملفة ٤٢/وثيقة ١١.

(٥٩) مذكرات (عبدالغفور البدري) ، جريدة (الاستقلال) ، ع ٢٠/١٧٢٢. تموز ١٩٣٢.

(٦٠) وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٣.

(٦١) م.و.ث. النجف ، ملفة ٣/وثيقة ٨.

من قبل جعفر أبي التمن ، ومحمد الخالصي ،ومحمد جواد الجواهري وغيرهم ، وجاء فيها تأكيد على ضرورة (... تأمين استقلال العراق... تحت ظل ملوكية أحد أنجال سيدنا الشريف ملك العرب...)[٦٢].

وقد تحولت فكرة الملكية التي تمسك بها الثوار الى ميدان العمل ، لتبدو أكثر وضوحاً ، وذلك من خلال المظاهرات التي انطلقت في العراق والتي تطالب بها ، إذ أكد فرع العهد في بغداد في رسالة جوابية الى فرع الموصل في حزيران ١٩٢٠ ، على انه بعد ان ألقى (عيسى عبدالقادر) قصيدته الحماسية في أحد جوامع بغداد فانه قد هتف الحاضرون بحياة ملك العراق الأمير عبدالله[٦٣].

ونتيجة لاستمرار المظاهرات ، ومماطلة السلطة المحتلة ، فانه قد تشكل وفد يدعى (مندوبي بغداد الخمسة عشر) ، لمفاوضة السلطة المحتلة[٦٤]. وقد سعى المندوبون من أجل تأسيس الملكية بصورة سريعة ، إلا ان (ولسن) عارض هذا السعي في الاجتماع الذي عقده معهم يوم ٢ حزيران ١٩٢٠ ، إذ قال لهم : (اني أؤكد لحضراتكم ان الأفراد الذين يرمون الى تأسيس حكومة ملكية بصورة مستعجلة بالحض على استعمال العنف ، وبتهييج أفكار البسطاء من الأمة ، يجنون على وطنهم مهما كانوا مدفوعين الى أعمالهم هذه بدوافع وطنية أو بعوامل أخرى ، ولا يوجد أمل بتأسيس حكومة ملكية بالصورة التي تريدونها ، قبل أن يستتب الأمن...)[٦٥].

ولذلك استمرت المظاهرات في بغداد ، وقد جاء في معلومات سرية لبوليس العاصمة ، انه في ١٨ حزيران ١٩٢٠ ، أقيمت حفلة في جامع العدلية ، رفع فيها الجمهور صور الأمير عبدالله ، وكتب عليها (أيها الملك المتوج بجلائل الأعمال ، حرر عراقك ، وارفع علمك المنتصر)[٦٦].

---

(٦٢) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢/وثيقة ٩ ، كما نظم رجال وعلماء النجف مضبطة توكيل مشابهة في ٧ حزيران ١٩١٩ ، أنظر : ملفة ٥/وثيقة ٤ ، كما نظم رجال وعلماء الحلة مضبطة توكيل أخرى في ٢٧ تموز ١٩١٩ ، أنظر ملفة/٥ وثيقة ٣.

(٦٣) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١٤/٢٢٠ آب ١٩٥٣.

(٦٤) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ص ٨٩.

(٦٥) جريدة (العراق) ، ع ٣/٣ حزيران ١٩٢٠.

(٦٦) د. صالح جواد الكاظم (المترجم والمعد) ، أيام من ثورة العشرين في بغداد ، جريدة العراق ، ع ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨.

وعندما علم (الشيرازي) بمظاهرات بغداد ، فانه وجه كتاباً الى عموم العراقيين يوم ٢٧ ـ ٢٨ آذار ١٩٢٠ ، يطلب منهم تشكيل وفود لمطالبة السلطة المحتلة بحقوق العراقيين ، ومساندة مظاهرات بغداد السلمية[٦٧]، وقد انتخب أهالي النجف مندوبين عنهم ، ونظّموا مضبطة توكيل لهم يوم ٦ حزيران ١٩٢٠ ، وقد خولوهم (... أن يدافعوا عن حقوق الامة ، ويجهروا باستقرل البلاد العراقية... في ظل دولة وطنية يرأسها ملك..)[٦٨].

وفي الاجتماع الذي عقده مندوبو النجف مع الحاكم السياسي يوم ١٢ حزيران ١٩٢٠ ، قدموا له عدة مطالب منها ، ضرورة تاسيس حكومة ملكية في العراق[٦٩]، إلا ان الحاكم رفض ذلك ، ولهذا امتدت المظاهرات لتشمل كربلاء حيث أمر محمد رضا نجل الشيرازي باقامة مظاهرات في صحن الإمامين (الحسين والعباس) ، وذلك في ١٢ حزيران ١٩٢٠ ، وقد شكلت لجنة لتنظيم هذه المظاهرات[٧٠]، وكان قد عقد قبل هذا اجتماع في الحلة يوم ١٩ حزيران ١٩٢٠ في أحد الجوامع ، وألقيت الخطب والقصائد الحماسية من قبل ثوار الحلة ، الذين نادوا باسم الأمير عبدالله ملكاً على العراق[٧١].

ولذلك فان السلطة المحتلة ، اعتقلت نجل الشيرازي ومجموعة من أحرار كربلاء والحلة[٧٢]، ولهذا السبب عقد في الحلة اجتماع احتجاجي في الجامع الكبير ، وهتف المجتمعون باسم الأمير عبدالله ملكاً على العراق ، وعلى أثر ذلك قام الميجر (بولي) باعتقال ونفي مجموعة أخرى من الثوار[٧٣].

فكرة الملكية أثناء الثورة المسلحة :

ومع استمرار الثورة المسلحة ، فقد استمر الثوار بالتمسك بفكرة الملكية ، إلا انه في هذه المرة باسم الأمير فيصل ، وقد كان (محمد الصدر)

---

(٦٧) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٣٤.
(٦٨) محمد علي كمال الدين ، المسالة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٤.
(٦٩) المصدر السابق ، ص ١٢.
(٧٠) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٠.
(٧١) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٥٧.
(٧٢) مجموعة بيانات ونشرات عن الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ، وثيقة ٧ ، (المجمع العلمي العراقي).
(٧٣) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣ ، الحسني ، العراق ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

أول مَنْ نادى بذلك ، وقد كان لرأيه تأثير على مندوبي بغداد ، إذ انهم أيدوا فكرته هذه ، ومن ثم أخذته عنهم أندية العراق ومحافلها[٧٤]، لذلك اقترحت المس (بيل) على السر (برسي كوكس) أن يغتنم فرصة وجود فيصل في إنكلترا ، ويتوجه ملكاً على العراق ، وذلك في رسالتها المؤرخة في ١٦ آب ١٩٢٠[٧٥].

وعندما امتدت الثورة المسلحة الى (قلعة سكر) ، اجتمع الثوار هناك في موقع يسمى (المصيغي) ، ووقعوا على ميثاق تضمن المطالبة بفكرة الملكية ، باسم أحد أنجال الحسين[٧٦].

وقد روجت جريدة (الاستقلال) البغدادية المعبّرة عن فكر الثورة في بغداد ، لفكرة الملكية ، وانطلقت في تبنيها لهذه الفكرة من عدة منطلقات أهمها ما يأتي :

١ - لأنها تعتقد ان الملكية تتلائم مع أذواق الشعب العراقي وتاريخه ، إذ ان جميع الحكومات التي حكمت العراق منذ فجر التاريخ ، كانت ملوكية ، ولم يعهد لهم أحد حكومة جمهورية في وقت من الاوقات ، على حد قولها.

٢ - لأنها تعتقد ان العراق جزء من الوطن العربي ، وان سكانه لا يختلفون عن سكان سائر الأقطار العربية ، وبما ان الحكومات العربية في الحجاز ومصر ونجد ومسقط والكويت وغيرها ، كانت ملوكية ، فانه يجب تشكيل حكومة ملوكية في العراق أسوة بهذه الحكومات.

٣ - كما انها تعتقد ان العراق مهيأ لتأسيس الملكية ، على اعتبار انه من أغنى الدول ، ولذلك يستطيع الانفاق على البلاط الملكي مهما كانت تكاليفه.

٤ - كما انها تعتقد ، ان الملكية لا يمكن أن تكون إستبدادية بطبيعتها ، لأن نفوذ الملك لا يمكن أن يكون أكثر من نفوذ رئيس الجمهورية أو أقل ، وإنما ذلك تابع الى السلطة التي تخولها لهم الأمة وفقاً للقوانين ،

---

(٧٤) عباس علي ، زعيم الثورة ، مصدر سابق ، ص ١٢٩.

(٧٥) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 157.

(٧٦) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٠.

فموقع رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، لا يشابه موقع ملك بريطانيا ، ونفوذ الرئيس الفرنسي لا يقاس بسلطة السلطان العثماني ، كما انها تعتقد ان رئيس الجمهورية ليس إلا عبارة عن ملك يتقلد السلطة لمدة معلومة تنتهي ملوكيته بانتهاء تلك المدة ، ولذلك فانه لا يختلف كثيراً عن الملك[٧٧].

ويبدو ان هذه أول مرة يعبّر فيها الفكر السياسي لثورة العشرين عن تمسكه بفكرة الملكية عبر تاكيده على مزاياها ، بعد أن كان يعبّر عن تمسكه بها بالوقائع التاريخية ، والسبب في ذلك يرجع الى عدة أمور ، أهمها عدم وجود نشريات واسعة للثوار ، لكي يوضحوا من خلالها مزايا فكرة الملكية على المستوى الفكري ، كما ان المطالبة بفكرة الملكية من قبل الثوار أصبحت من الأشياء البديهية ، نتيجة لكثرة ترددها على الالسن ، أضف الى ذلك ان السلطات المحتلة بدأت أيضاً تروج لفكرة الملكية عبر الصحف الناطقة بلسان الحكومة ، ولكل ذلك كان الثوار لا يركزون على ذكر مزايا الملكية ، بل يعبرون عن تمسكهم بها عبر المطالبة بها شفاهاً أو عبر ذكرها في المضابط المقتضبة.

ونتيجة لاستمرار تمسك الفكر السياسي لثورة العشرين ، بفكرة الملكية ، فقد أكد أحد التقارير البريطانية على ضرورة أن تستجيب الحكومة البريطانية لمطالب الثوار ومنها تأسيس حكومة ملكية ، لأنها بدأت تتعرض لانتقادات شديدة في البرلمان والصحافة ، وبدأت تنفق الأموال ، الأمر الذي لا تستطيع الحكومة تحمله باستمرار ، لذلك بدأت عملية تأسيس الدولة العراقية[٧٨]، وقد خطت الحكومة البريطانية ، أول خطوة نحو الاستجابة لهذا المطلب ، عندما قامت بتأسيس الوزارة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ ، برئاسة عبدالرحمن النقيب[٧٩]، إلا ان إشتداد المعارضة الوطنية المتنامية لهذه الوزارة ، أكد لبريطانيا انها لا تستطيع أن تحتفظ بنفوذها في العراق ، إلا بعد أن تستجيب لمطلب الثوار المتمثل بتأسيس حكـومة ملكيـة في العراق[٨٠].

---

(٧٧) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٧/٤ تشرين الاول ١٩٢٠.

(٧٨) Tarbush, op. cit. p. 10.

(٧٩) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ج ١ ، صيدا ١٩٦٥ ، ص ٨.

(٨٠) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٥ ، (ت ٠ نبيه أمين فارس ، ومنير البعلبكي) ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ١٢٠.

Tarbush, op. cit. p. 11.

لذلك قام الميجر (كورنواليس) باقناع (فيصل)، ليرأس الدولة الملكية المزمع اقامتها في العراق ، بعد أن تعهد له فيصل ، بقبول الانتداب البريطاني ، وتجنب أي عمل عدائي ضد الوجود الفرنسي في سورية[٨١].

فكرة الملكية في أعقاب الثورة المسلحة :

وعند انتهاء الثورة المسلحة ، وهروب معظم زعمائها الى الحجاز، فقد اجتمعوا مع الملك حسين ، وأبلغوه ان العراقيين يرغبون بالملكية ، وهم يرشحون فيصل ليتولى العرش ، وقال (محسن أبو طبيخ) مخاطباً الملك : (وها انني أول مَنْ يبايع الأمير فيصل ملكاً على العراق) ، وقد حذى حذوه الآخرون[٨٢].

كما وصلت برقية من بعض زعماء الثورة في العراق الى الملك حسين ، طلبوا فيها إرسال الأمير فيصل ليكون ملكاً على العراق[٨٣]، وعندما سمحت الوزارة المؤقتة بعودة العراقيين الذين أشغلوا مناصب مدنية أو عسكرية في العهد العثماني الى وطنهم ، فانهم قاموا بترويج فكرة الملكية باسم الأمير فيصل[٨٤]، لذلك تعاظم نفوذ دعاة الملكية ، على الرغم من وجود اتجاهات سياسية متعددة تسير معه ، إلا انه كان الاتجاه الأكثر بروزاً في تلك الفترة ، وقد لقي هذا الاتجاه تأييداً واسعاً من ثوار العراق ، وخاصة من قبل القبائل[٨٥].

لذلك يبدو ان بريطانيا قد اضطرت الى عقد مؤتمر القاهرة في ٢٢ آذار ١٩٢١ ، لوضع الترتيبات اللازمة لتأسيس الملوكية في العراق ، باسم الأمير فيصل[٨٦]، إذ وضع في هذا المؤتمر جدول منتظم لوصول فيصل الى العراق ، لكي تضمن بريطانيا تأسيس الملكية في العراق باسمه[٨٧]، من أجل تحقيق

---

(٨١) د. فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ١٠٣.

Allyyah, op. cit. p. 366.

(٨٢) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٨٣) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠.

(٨٤) برسي كوكس ، مصدر سابق ، ص ٤٦ ، جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك ، مصدر سابق ، ص ٢٧.

(٨٥) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٥٨.

(٨٦) Longrigg, op. cit. p. 130

(٨٧) ايرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

مصالحها الأساسية ، والاستجابة لمطالب الثوار من جهة أخرى.

وفي أثناء عقد مؤتمر القاهرة ، عبر بعض قادة الثورة عن تمسكهم بفكرة الملكية ، إذ نلاحظ ان عدداً من زعماء الثورة البارزين أمثال (عبدالكريم الجزائري) و (علي كاشف الغطاء) ، قد أرسلا برقية يوم ٢٢ آذار ١٩٢١ ، الى الشيخ (خزعل) ، أكدوا فيها تمسكهم بالملكية باسمه[٨٨]، إلا انه في أعقاب مؤتمر القاهرة ، استمر رجال الثورة بالدعوة للملكية ، باسم أحد أنجال الحسين ، إذ تواترت البرقيات العديدة الى الحسين ، يطلبون منه أن يساعدهم في تأسيس الملكية في العراق ، وذلك بأن يرسل أحد أنجاله ليجلس على العرش[٨٩]، وأجدر أصحاب هذه البرقيات بالذكر السادة محمد الصدر ، وناجي السويدي ، وحمدي الباچه‌جي الذي أرسل برقيته باسم جمعية (العهد العراقي) ، وبهجت زين الدين الذي أبرق في هذا الصدد باسم جمعية (حرس الاستقلال)[٩٠].

ولذلك عندما عاد (كوكس) الى بغداد في أواسط نيسان ، فانه وجد ان فكرة الملكية تهيمن على الفكر السياسي العراقي ، وقد اضمحلت الى حدٍ ما الاتجاهات السياسية الأخرى[٩١]، وخاصة بعد نفي (طالب النقيب) ، الذي كان يساند الثوار المطالبين بفكرة الجمهورية ، وذلك في ١٦ نيسان ١٩٢١[٩٢].

وبذلك يبدو ان (كوكس) قد اضطر الى نشر بيان يوم ١٧ حزيران ١٩٢١ ، أكد فيه ان الحكومة البريطانية لن تضع عقبة أمام تأسيس الملكية في العراق ، باسم الأمير فيصل خاصة[٩٣].

ونتيجة لاستمرار مطالبة رجال الثورة بفكرة الملكية ، وميل بريطانيا في تلك الحقبة للملكية ، فانه عندما وصل فيصل الى العراق ، فقد أظهر الرأي العام العراقي ميلاً واضحاً نحو الملكية ، وبدأت رغبة واضحة في ترشيح

---

(٨٨) وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٥.

(٨٩) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 213.

(٩٠) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٣٤١.

(٩١) Longrigg, op. cit. p. 131

(٩٢) قلبي ، أيام قلبي في العراق (ت : جعفر الخياط) ، بيروت ١٩٥٠ ، ص ٥٣ ، فيضي ، في غمرة النضال ، مصدر سابق ، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

فيصل لها[٩٢].

وقد روجت لفكرة الملكية بعض الصحف الحكومية[*]، وبعض الصحف الوطنية، التي لم يكن لها إسهام فعال في الثورة، إلا انها كانت قد تأثرت بأفكارها الى حدٍ ما، فنلاحظ مثلاً جريدة (الفلاح) تروج لفكرة الملكية، إذ جعلتها غرضاً من الاغراض التي تصدر من أجلها، إذ قالت ان خطتها تتمثل بالسعي من أجل : (... تشكيل حكومة دستورية ملكية...)، وبررت موقفها هذا بالقول ان العراقيين كانوا قد : (... تعودوا منذ قرون طويلة على أن يروا لهم ملكاً يلتفون حوله... فماذا يضر الامة بعد هذا أن يكون لها ملك جل عمله أن يتصدر بينها في النادي، ويتقدمها في الأمور كالهادي...)[٩٤].

كما أكدت جريدة (لسان العرب) تمسكها بفكرة الملكية، منطلقة في ذلك من عدة منطلقات أهمها ما يأتي :

١ - لأن الشعب العراقي غير مؤهل للجمهورية، لأنه شعب لا يزال متخلفاً، ويحتاج في إدارته وسياسته الى معين أو نصير يأخذ بيده. لذلك يجب أن تكون ملوكية وليست جمهورية على حد قولها.

٢ - ولأن العراق تاريخياً اعتاد على الملكية، ولم يعتد على الجمهورية، إذ انه لم يألف هذا النوع من الحكم حتى في أرقى عصوره، بينما ألف الملكية منذ عهد البابليين والكلدانيين والفرس والعرب والأتراك، على حد قولها.

٣ - كما انها اعتقدت ان الحكم الجمهوري ليس مقياساً للتطور والحكم الراقي دائماً، إذ ان ذلك يعتمد على الظروف، فإذا كانت الجمهورية قد أفادت في سويسرا وأمريكا وفرنسا، فانها لن تفيد في ألمانيا وإنكلترا. أضف الى ذلك، توجد ملكيات أفضل من الجمهوريات

---

(٩٣) Longrigg, op. cit. p. 132.

(٩٣) Special report by his Majesty's government in the Council of the League of Nations on the progress of Iraq during the period 1920 — 1931, London 1931, p. 14.

(*) أنظر : (جريدة (العراق)، وخاصة ع ٢٥٤/٣٠ اذار ١٩٢١، ع ٢٨٤/٤ ايار ١٩٢١، ع ٣٢٨/١٧ حزيران ١٩٢١. كذلك جريدة (الموصل)، ع ٣٩٥/٨ تموز ١٩٢١.

(٩٤) جريدة (الفلاح)، ع ١/٢٠ حزيران ١٩٢١.

في بعض البلدان ، فبريطانيا الملكية الدستورية أرقى من فرنسا الجمهورية ، واليابان وألمانيا الامبراطوريتين ، لذلك يجب أن تكون الحكومة ملكية في العراق ، لانه بلد متخلف في ميدان الحضارة والمدنية على حد قولها.

٤ - كما انها تعتقد ضرورة أن يكون الحكم ملكياً ، لكي يتوافق العراق مع الممالك المجاورة ، والدول ذات العلاقة وخاصة بريطانيا[٩٥].

ويبدو ان الذي حسم الموقف لصالح فكرة الملكية ، واستبعد الاتجاهات السياسية الأخرى من الميدان ، هو القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢١ ، والقاضي بالاعتراف بالملكية في العراق ، باسم الامير فيصل[٩٦]، والذي أعطى دفعة قوية لهذا القرار على الصعيد الجماهيري ، هو الفتوى التي أصدرها الشيخ (مهدي الخالصي) ، والتي تؤيد فكرة الملكية باسم الأمير فيصل ، وذلك في ١٣ تموز ١٩٢١ ، إذ جاء فيها : (... فاحكموا بيعته ، وابرموا طاعته ، واهتفوا باسمه مذعنين لحكمه ، ونحن ممَنْ اقتفى هذا الأثر ، وبايعه في السر والجهر ، على أن يكون ملكاً على العراق...)[٩٧]. وقد لزمت هذه البيعة جميع مقلديه ، الذين أيدوا فكرة الملكية امتثالاً لاوامر مرجعهم الديني الأعلى[٩٨]، ولذلك عندما أجرى تصويت عام على قرار مجلس الوزراء ، فان الاغلبية ، كانت بجانب الملكية باسم الأمير فيصل ، الذي حصل على ٩٦٪ من مجموع الأصوات[٩٩].

وعلى هذا الأساس تم الاعلان وبشكل رسمي عن تأسيس الملكية في العراق يوم ٢٣ آب ١٩٢١[١٠٠]، وقد وصف (هنري فوستر) شعور الرأي العام العراقي ، بما فيه رأي الثوار آنذاك ، بقوله : (ان فيصل وإن كان غريباً عن العراقيين بنوعٍ ما ، فان عودة حياة الملكية كانت من الامور المحبوبة لديهم ، فكان سرورهم عظيماً بالحصول على هذا الملك الحازم[١٠١].

---

(٩٥) جريدة (لسان العرب) ، ع ٨/١٣ تموز.
(٩٦) الحسني ، تاريخ الوزارات ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٠.
(٩٧) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢٧/وثيقة ٦٣.
(٩٨) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٣٧٤.
(٩٩) Longrigg, op. cit. p. 133.
(١٠٠) د. محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، بغداد ١٩٥٤ ، ص ٦٧.
(١٠١) هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ٤٣٤.

الخـلاصـــة :

وكخلاصة للموضوع لا بد أن نطرح سؤالاً ، ألا وهو لماذا نجح دعاة الملكية سواء من الثوار أو من غيرهم ، في تأسيس الملكية في العراق، بينما فشلت الاتجاهات السياسية الأخرى في مسعاها ؟

وللاجابة على هذا التساؤل ، لا بد من الاعتراف بأن السبب هو كون فكرة الملكية كانت متوافقة مع المصالح والمثل البريطانية من جهة ، ومتوافقة مع اتجاهات الرأي العام العراقي بما فيه رأي الثوار من جهة أخرى.

فقد اتضح لبريطانيا ، ان حكم العراق بصورة مباشرة ، أصبح مستحيلاً بعد الثورة ، وأصبح واضحاً ان المصالح البريطانية الاساسية لا تتحقق إلا بالنظام الملكي ، وعن طريق أسرة مالكة معينة ، ترتبط مصالحها بالحكومة البريطانية ، أكثر مما يحققها نظام جمهوري لا تأتمن ما يأتي به في الغد ، عندما يمارس الشعب حقوقه في السيادة[١٠٢]، لذلك كان لا بد من استقرار الأوضاع في العراق ، وإيجاد وسيط بينهم وبين الشعب العراق ، يستطيعون بواسطته تحقيق مصالحهم الأساسية ، وتجنب الانتقادات ، وهذا لا يأتي عن طريق الحكم الجمهوري ، الذي يتطلب تجديد انتخاب رئيس الدولة في فترات معينة ، وقد يكون رئيس الجمهورية المتعلق مصيره بارادة الشعب ، أميل لرغباته ، وأقرب للعمل لمصالحه ، وقد يضيع هذا الوضع أهداف بريطانيا ، التي رسمتها في مؤتمر القاهرة ، حول إنشاء الدولة العراقية الجديدة[١٠٣]، والمتمثلة بتخفيف الأعباء المالية عن كاهل دافع الضريبة البريطاني[١٠٤]، وخاصة ان مؤتمر القاهرة أكد على ان العراق قد كلف دافعي الضريبة البريطانيين حوالي ٧٠ - ٨٠ مليون دينار ، خلال سنتي ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، وبأن ثورة العشرين كلفتهم حوالي ٢٠ مليون دينار[١٠٥]، وقد أكد الأمير فيصل في لندن ، على ان تأسيس الملكية في العراق يحقق الهدف أعلاه ، عندما قال عن هذا الإجراء ، انه : (يلبي مطالب الذين يتحملون

---

(١٠٢) حسين جميل (بداية فكرة الجمهورية في العراق) ، مجلة (الهلال) المصرية ، ع ٦/يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٠١ - ١٠٢ ، حسن العطار ، الوطن العربي ، بغداد ١٩٦٦ ، ص ٣٠.

(١٠٣) عبدالرحمن البزاز ، العراق ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(١٠٤) Longrigg, op. cit. p. 122.

(١٠٥) هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ - ١٨٠.

الضرائب في إنكلترة...)[١٠٦].

كما ان بريطانيا روجت فكرة الملكية في العراق ، بسبب تلاؤمها مع حضارتها ونظامها القائم في الوطن الام من جهة[١٠٧]، ومن جهة أخرى انهم أسسوا ملكيات في مناطق انتدابهم ، وقد أثبتت هذه الانظمة انها أكثر خضوعاً لبريطانيا ، وخاصة الملكية في مصر ، إذ ان الملك في سبيل المحافظة على عرشه يزيد من ارتباطه ببريطانيا[١٠٨]. والذي يؤكد مساهمة بريطانيا في ترويج فكرة الملكية في العراق ، هو ما ورد في إحدى رسائل المس (بيل) ، والتي قالت فيها بعد تأسيس الملكية في العراق : (لكنكم يجب أن تثقوا بشيء واحد ، وهو انني لن أشترك بعد هذا في خلق الملوك ، لان ذلك يتطلب جهداً عظيماً)[١٠٩]. كما ان الرأي العام العراقي عموماً ، بما فيه رأي الثوار ، كان يميل نحو الملكية ، فلو نظرنا للموضوع بحيادية ، لظهر لنا من دون شك ، ان فكرة الملكية ستطغى على باقي الاتجاهات السياسية الاخرى ، لا من وجهة نظر بريطانيا حسب ، بل من وجهة نظر العراقيين أنفسهم ، وان أي تصويت حر كان من غير المعقول أن يؤدي الى فوز نظام سياسي آخر سوى النظام الملكي[١١٠]، لأن الأكثرية الساحقة من العراقيين لا يألفون غير الشكل الملكي من الحكم[١١١]. ولأن الملكية أصبحت أسلوب الحكم الشائع في المنطقة ، فلقد أعلن فؤاد الأول ملكاً على مصر ، وأعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على الحجاز ، وأعلن عبدالعزيز سعود نفسه ملكاً على نجد[١١٢].

كما ان فكرة (البيت الواحد) ، استخدمت في ترويج فكرة الملكية ، ومن ثم نجاحها في العراق ، وكانت إحد الأسباب التي دفعت الفكر السياسي لثورة العشرين نحو تبني فكرة الملكية ، فنتيجة للدعايات الواسعة لفكرة (البيت الواحد) ، فانها كانت قد تركزت في عقول الكثير من الثوار ، لذلك

---

(١٠٦) مجلة (دار السلام) ، ع ١٧/٨ نيسان ١٩٢١ ، ص ١٢٦.
(١٠٧) حسن العطار ، مصدر سابق ، ص ٣٠.
(١٠٨) د. عبدالعزيز نوار ، تاريخ العرب ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٥٩.
(١٠٩) Burgoyne, Gertude Bell, op. cit. p. 225.
(١١٠) عبدالرحمن البزاز ، العراق ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ ، أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٣١.
(١١١) حسن الاسدي (حول ثورة العشرين) ، مصدر سابق ، ص ١٠٢.
(١١٢) د. عبدالعزيز نوار ، تاريخ العرب ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٥٩.

بدأوا يدعون الى ملوكية (بيت الملك حسين) ، وقد اتضحت هذه الفكرة وبشكل جلي في الحفلة التي أقيمت في (مسجد الهندي) في النجف ، إذ قال الشاعر (محمد الباقر) ما يأتي :

فليحيَ عبـــدالله فهـــو لشعبنـــا
ملـــك ووالـــده الشـــريف إمـــام[١١٣]

ولقد وردت هذه الفكرة في البرقية التي أرسلها بعض زعماء الثورة في ١٠ شباط ١٩٢١ ، الى الأمير عبدالله ، يوضحون له أسباب ترشيحهم له لملوكية العراق أثناء وجود فيصل على عرش سورية ، إذ جاء في البرقية (... فكانت الآمال معقودة في أن تنحصر ملوكية بلاد العرب ، الحجاز وسوريا والعراق ، في بيتكم ، فتكون للعرب جامعة كبيرة ، ومملكة واسعة غنية...)[١١٤].

كما كانت هناك أسباب نفسية ، دفعت الرأي العام العراقي بضمنه الثوار ، الى اختيار الملكية ، وذلك لأن الشعب العراقي عاش فوضى اجتماعية وسياسية منذ عهد طويل ، ومن أجل التخلص من هذه الحالة ، تقبّلوا فكرة الملكية عساها أن توفر لهم الأمن والاستقرار ، إلا ان هذا لم يكن له أي قدر من الارادة والتخطيط عند بعض الثوار ، وإنما هو مجرد إحساس نابع من متنفسات العقل الباطني[١١٥]، فالشعراء مثلاً أيدوا تأسيس الملكية لانهم أرادوا إنهاء مرحلة عاشها العراق تتسم بالتمزق الذي فرضه البريطانيون على الشعب في أواخر أيام الثورة ، وخاصة بعد أن استمالوا بعضاً من رؤساء العشائر والعوائل المعروفة في بغداد والبصرة والحلة ، وتحشيدهم ضد قوى الثورة ، وقد نجحوا في ذلك الى حد كبير ، مما جعل الثوار يقفون موقف دفاع ثم استسلام ، فكان لا بد من حل للأزمة ، لذلك سارع بعضهم نحو تأييد تأسيس الملكية ، علّهم يجدون فيها الأمن والاستقرار[١١٦]، ومما ساعد الثوار الداعين للملكية في نجاح مسعاهم في إقامة الملكية في العراق ، هو وجود

---

(١١٣) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠.
(١١٤) عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ، ودوره في الحركة الوطنية في العراق بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٤٨٦.
(١١٥) عبدالغني الملاح (، مخطوط (نوري السعيد كما لم نعرفه) بغداد ١٩٨٣ ، ص ٧٠.
(١١٦) عبدالحسين المبارك ، ثورة ١٩٢٠ ، مصدر سابق ، ص ١٨٤.

شخصية مؤهلة لتولي العرش في ذلك الوقت ، ألا وهو الامير فيصل ، إذ انه عندما ظهر في العراق ، فان شخصيته قد أكسبته التأييد حتى من لدن الانصار السابقين للنقيب ، وللسيد طالب ، لانه كان يظفر بمكانة وطيدة حيثما حل[١١٧] بسبب خبرته في الرجال ، وفي الاساليب الدبلوماسية التي التقطها منذ بداية حياته التي قضاها في استنبول ، ومن اقامته في البادية أيام السلم والحرب ضد الاتراك ، ومن اشتراكه في مؤتمر السلم في فرساي ، ومن أيام ملوكيته في الشام ، وبسبب كونه اشتغل في القضية العربية في سورية ، وقاد القوات العربية في الحجاز وسورية[١١٨] ، كما انه يمثل من الناحية الدينية ، الشخص الذي تلتقي عنده معظم الطوائف الإسلامية في العراق[١١٩] .

وخلاصة القول ، ان دعاة الملكية قد نجحوا في تأسيس نظام ملكي في العراق ، لكون هذا النظام كان عبارة عن تداخل وتوافق بين التقاليد والمثل والمصالح البريطانية من جهة ، وبين أحوال العراق المحلية من جهة أخرى[١٢٠] .

---

(١١٧) Longrigg, op. cit. p. 132.

(١١٨) جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك ، مصدر سابق ، ص ٣٩ ـ ٤٤ (بتصرف) ، Leyll, op. cit. p. 201 — 202.

(١١٩) نيجل داود سون ، العراق أو الدولة الجديدة (ت : عجاج نويهض) ، القدس ١٩٣٢ ، ص ٢٠.

(١٢٠) كوينسي رايت ، حكومة العراق (ت : أكرم الركابي) ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ٣.

المبحث الثاني

الشكل الجمهوري

لم تكن(فكرة الجمهورية) بعيدة عن مستوى التفكير السياسي لبعض مثقفي ثورة العشرين في تلك الحقبة ، إلا ان التعرف على هذا التيار مهمة صعبة ، لأن دعاة الجمهورية لم ينشر لهم رأي في الصحف أو في المدونات الأخرى ، التي صدرت آنذاك إلا نادراً ، إنما نشرت بعض الصحف ردوداً عليهم ، ومن فحوى تلك الردود يمكن استنتاج بعض ما أدلوا به من آراء ، وذلك لأن السلطة المحتلة قاومت الفكرة الجمهورية ، ولم تفسح لها المجال لتعبّر عن نفسها ، لذلك كانت أساليب دعاتها تقتصر على الاتصال بالناس والتبشير بآرائهم بالأحاديث أو الكتب الخاصة أو تنظيم مضابط يطلبون من الناس توقيعها لتقدم الى السلطة[1].

ويبدو ان بعض مثقفي الثورة كانوا قد اطلعوا على فكرة الجمهورية قبل ثورة العشرين ، لأنها لم تكن وليدة الثورة بالذات ، بل انها ظهرت في العراق منذا بداية القرن العشرين ، وخاصة أثناء المناقشات التي كانت تدور حول بعض المفاهيم الجديدة ، التي لم تكن معروفة سابقاً ، لكنها جوبهت بمعارضة قوية من قبل المفكرين المحافظين[2]، وقد اشتد النقاش بعد اعلان الدستور العثماني لعام ١٩٠٨ ، حول أشكال السلطة السياسية ، ونظرياتها الفلسفية والاجتماعية ، وكان من بينها فكرة الجمهورية[3].

---

(١) علي التلعفري (تاسيس عرش العراق في خضم التفاعلات السياسية) ، مجلة (الثقافة) ، ع ٢/شباط ١٩٧٦ ، ص ٧٤ ، حسين جميل ، بداية فكرة الجمهورية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٩٥.

(٢) د. يوسف عزالدين ، تطور الفكر الحديث في العراق ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٥٠.

(٣) عبدالإله أحمد ، نشأة القصة وتطورها في العراق (١٩٠٨ ـ ١٩٣٩) ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ١٨.

كما ان (معروف الرصافي) ، كان قد دعا للجمهورية من أجل اصلاح أحوال البلاد وتقدمها ، حتى في العهد العثماني ، إذ قال :

ان الحكـــومـــة وهي جمهـــوريـــة
كشفت عمـــايـــة قلب كـــل مضلـــلِ
مـــارت الى نجـــح العبـــادِ يسيـــرة
أبـــدت لهم حمق الـــزمـــانِ الاول

لذلك فان فكرة الجمهورية ، لم تكن غريبة عن الفكر السياسي العراقي عموماً ، والفكر السياسي لثورة العشرين خصوصاً، إلا ان تبني هذه الفكرة من قبل (قلبي) ، وإظهارها على لسان (طالب النقيب) ، ومعاداة بريطانيا لها من جهة ، وعدم إدراك هذا المفهوم الحديث من قبل معظم زعماء العشائر آنذاك من جهة أخرى ، جعل الثوار لا يعلنون عن آرائهم بهذا الصدد . فالسيد (ناجي شوكت) ـ وهو عضو في جمعية حرس الاستقلال ـ كان يملك فكراً جمهورياً ، منذ بداية حياته الادارية والسياسية ، واعتبر الجمهورية أفضل أنواع الحكم ، منذ ذلك الحين.

وعندما سئل من أين جاءته هذه الميول الجمهورية ؟ ومتى ؟ أجاب مؤكداً انها جاءته منذ الحركة الدستورية التركية عام ١٩٠٨ ، عندما كان في مدرسة (الحقوق العليا) ، إذ انه كان قد تأثر بآراء أحد أساتذته المدعو (مصطفى فوزي) ، الذي كان يمتدح النظام الجمهوري ، ويجاهر بأن النظام الملكي هو مصيبة العرب وسبب تخلفهم(٥).

كما أكد (حسين الرحال) انه عندما كان طالباً في الجامعة في ألمانيا ، أواخر الحرب العظمى ، كان (توفيق الخالدي) يجتمع بالطلاب العراقيين الآخرين ، ويحدثهم عن مستقبل العراق ، ويدعوهم الى تبني (فكرة الجمهورية) ، ويحدثهم عن مزاياها ، وعن مساوىء الملكية ، وعندما كانوا يحدثونه عن صعوبة اتفاق العراقيين على رئيس للجمهورية ، كان يقول لهم ان هذه الصعوبة مؤقتة ، وان بالإمكان اختيار (عبدالرحمن النقيب) ، الذي تتفق عليه الكلمة في الوقت الحاضر ، كأول رئيس للجمهورية ، وان الزمن كفيل

---

(٤) د. يوسف عزالدين ، الشعر العراقي الحديث ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٣٢.

(٥) أوراق ناجي شوكت : رسائل ووثائق (تقديم وتحقيق د. محمد أنيس ، د. محمد حسين الزبيدي) ، بغداد ١٩٧٧ ، ص ١٣.

بعد ذلك بابراز شخصيات جديرة بهذا المركز[٦].

وقد تمسك بعض مثقفي الثورة (بفكرة الجمهورية) ، وطرحوها في كل مناسبة اقتضت ذلك ، فبعد التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي فان الثوار قد أشغلوا أنفسهم في مختلف المشاريع لإنشاء حكومة عربية ، واختلفوا في طرحهم لشكل السلطة السياسية المزمع اقامتها في العراق ، رغم ان فكرة الملكية كانت هي الرائجة آنذاك ، إلا ان بعض مثقفي الثورة كان قد تمسك بفكرة الجمهورية وفضّلها على الملكية[٧]، حيث أكد (جعفر الخياط) على ان فكرة الجمهورية كانت قد طُرحت فعلاً في تلك الأيام[٨]، فبعد صدور ذلك التصريح بأسبوع واحد فقط ، اتخذت فكرة الجمهورية مداراً للبحث في بعض المجالس الأهلية ، وقد فضلتها بعض الأوساط الوطنية على فكرة الملكية ، على الرغم من ان المجالس الإسلامية لم ترحب بها[٩]، وأكد (سعيد كمال الدين) على انه بعد أن نشرت جريدة العرب البيان الإنكليزي ـ الفرنسي ، فقد تذاكر في وادي النجف مع أحمد الصافي ، وحسين كمال الدين ، وسعد صالح ، ومحمد علي كمال الدين ، واتفقوا على ضرورة الإستعداد للإستفتاء القادم ، الذي لا بد وأن يحدث في العراق عاجلاً أم آجلاً ، ورغم ان هؤلاء قد أكدوا تمسكهم بفكرة الملكية ، إلا انه قد طرحت في هذا الاجتماع (فكرة الجمهورية) ، بيد ان أغلبية المؤتمرين قد ردوا عليها بالقول (ان البلاد لا تستطيع أن تهضم الحكم الجمهوري)[١٠].

وعندما طرحت أسئلة الاستفتاء الثلاثة لمعرفة رأي العراقيين بشكل السلطة السياسية المزمع اقامتها في العراق ، فقد كان لهذا الاستفتاء إيجابيات واضحة على عموم الفكر السياسي العراقي بما فيه الفكر السياسي للثورة ، إذ جعل الناس يفكرون بالأحداث ، ويمارسون المناقشات في المجالس

---

(٦) حسين جميل ، بداية فكرة الجمهورية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٩٩ ، (مقابلة مع المؤلف) ، عامر حسين فياض ، جذور الفكر الاشتراكي في العراق (رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى جامعة بغداد ـ كلية القانون والسياسة ، قسم السياسة) عام ١٩٧٨ ، ص ١٦٥ ، (مقابلة مع الدكتور عبدالرضا الطعان).

(٧) لودر ، مصدر سابق ، ص ٥٣. Trabush, op. cit. p. 19

(٨) من تعليقات (جعفر الخياط) على كتاب بيل ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥.

(٩) برسي كوكس ، مصدر سابق ، ص ٣٥ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥.

(١٠) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢٣/وثيقة ٣.

العامة والخاصة ، وقد ترسخت في تلك الحقبة بعض الاصطلاحات الحديثة في الفكر العراقي ، ولازمت المناقشات العامة ، مثل مصطلح (الجمهورية) وغيره[١١]. وظهرت الاختلافات في الفكر السياسي للثورة أثناء الرد على هذه الأسئلة ، إلا انه قد أعرب بعض الثوار عن رغبتهم بالجمهورية[١٢]، وعندما واجه (ولسن) مقاومة متفاوتة في مختلف أنحاء العراق ، بالرد على هذه الأسئلة ، فانه اضطر الى عقد بعض الاجتماعات ، واجراء المناقشات حول أسئلة الاستفتاء ، وكان من جملة المقترحات المقدمة إليه في تلك الاجتماعات من قبل بعض الثوار ، هو إقامة جمهورية في العراق[١٣]، وقد توقف في بعض المحافل الوطنية أثناء إجراء الاستفتاء احتمال تأسيس جمهورية[١٤]، وخاصة عند أهالي الفرات ، الذين كانوا يملكون اتجاهات سياسية مختلفة في إدراكها لشكل السلطة السياسية ، ومن بينها من كانت تملك اتجاهاً جمهورياً[١٥]. فقبل وصول (ولسن) الى النجف لاجراء الاستفتاء بنفسه ، بدأت حركة سياسية وفكرية واضحة في النجف إستعداداً للرد على أسئلة الاستفتاء ، حيث عقد زعماء النجف اجتماعاً مهماً في دار (رضا الصافي) ، وكان حسين كمال الدين ، وسعيد كمال الدين ، وأحمد الصافي في غرفة أخرى من الدار ، وقد ناقشوا في هذا الاجتماع فكرة الجمهورية ، والتي يبدو ان أحدهم كان قد طرحها ، إلا ان أغلبية المؤتمرين قد رفضوها ، وردوا على القائلين بها بقولهم : (... أن تكون الحكومة ملكية لا جمهورية ، لأن هذه لا تصلح إلا لشعب راقٍ)[١٦]. وفي الاجتماع الذي عقد في النجف في كانون الأول ١٩١٨ ، في دار (جواد صاحب الجواهر) ، والذي ضم بعض الرؤساء والشخصيات البارزة في المجتمع ، وقادة الحركة الوطنية في النجف وأبي صخير والشامية ، للمداولة في شؤون الاستفتاء ، فقد اقترح البعض منهم الأخذ بالجمهورية ، فرد عليهم (عبدالواحد سكر) معرباً عن رفضه لهذه الفكرة ، بقوله : (لسنا أيها السادة أكفاء للجمهورية

---

(١١) عبدالغني الملاح ، الحركة الديمقراطية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٦.
(١٢) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٢.
(١٣) سعاد خيري ، مصدر سابق ، ص ٢٣.
(١٤) آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨.
(١٥) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٧٣.
(١٦) م.و.ث. النجف ، ملفة ١٠/وثيقة ١.

حتى نختار حكومة جمهورية...)[١٧].

وذهب البعض الى أن (محمد عبدالحسين) كان يؤمن بفكرة الجمهورية ، ويدعو لها منذ عام ١٩٢٠ ، من خلال تأثره بأفكار الثورة الفرنسية ، وبروسو بوجه خاص ، واستدل الكاتب على ذلك من خلال المقالات التي كان يكتبها في مجلة (اللسان) ، والتي مجّدَ من خلالها الثورة الفرنسية[١٨].

إلا ان الواقع يظهر لنا ان (محمد عبدالحسين) لم يكن مؤمناً بالجمهورية اطلاقاً ، ففي سؤال وجهته لزميله في العمل الصحفي السيد (عبدالرزاق الحسني) حول ميول (محمد عبدالحسين) نحو الجمهورية ، أجابني قائلاً : (لم أعرف عنه انه كانت له ميول جمهورية في يوم من الايام على الرغم من انه كتب في مجلة اللسان بعض المقالات التي مجّدَ فيها انجازات الجمهورية الفرنسية ، إلا ان هذا لا يعني انه كان يحبذ قيام جمهورية في العراق ، بل انه كسائر أفراد الشعب كان يميل نحو تأسيس الملكية ، ليتربع على عرشها أحد أنجال الحسين)[١٩].

كما انه بعد مدة من تأسيس الحكم الملكي في العراق ، ألف كتاباً تضمن تمجيداً للملكية من خلال تمجيده للملك فيصل[٢٠]. أما عن تمجيده للثورة الفرنسية ، فقد كان شيئاً طبيعياً ، لأن العالم قبل هذه الثورة ، كان يسوده حكم مضطرب ، وتتنازعه سلطات الملوك المستبدين ، الذين يتصرفون بمقدرات شعوبهم كيفما شاؤوا الى أن نشبت الثورة الفرنسية ، فأعلنت (حقوق الإنسان) ، التي تمثلت فيها المبادىء والمثل العليا ، فأصبحت نبراساً للدساتير في الدول الأخرى ، تأخذ عنها الممالك الحديثة والشعوب المتمدنة وكل الأمم التي كانت تعيش تحت السيطرة الإستعمارية ، والتي تتوق نحو الحرية وتقرير المصير[٢١]، لهذا مجّـدَ (محمد عبدالحسين) الثورة الفرنسية

---

(١٧) م.و.ث. النجف ، ملفة ١٦/وثيقة ١.

(١٨) أنظر : عامر حسن فياض ، مصدر سابق ، ص ١١٦ - ١٦٧.

(١٩) مقابلة مع السيد (عبدالرزاق الحسني) ، أجريتها في داره بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨.

(٢٠) أنظر : محمد عبدالحسين ، ذكرى فيصل الاول ، بغداد ١٩٣٣.

(٢١) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، بيروت ١٩٨٠، ج١، ص ٢٠٠.

بوصفها حاملة شعـار (حقوق الإنسان)، وليس بوصفها داعية للجمهورية).

إلا انه على العموم ، يبدو انه قد استطاع الثوار من دعاة الجمهورية ان يوصلوا صوتهم الى بعض الصحف الوطنية المعبّرة عن فكر الثورة ، إذ ان جريدة (الاستقلال) كانت قد أعربت عن تفضيلها لفكرة الجمهورية على الملكية ، على الرغم من تبنيها للملكية في خطها العام ، حيث قالت : (... ولو فكرت في كلا الطرفين لرأيت أن رئيس الجمهورية ليس إلا عبارة عن ملك يتقلّد الأمر لمدة معلومة ، فتنتهي ملوكيته بانتهاء تلك المدة ، ويصبح كأحد أفراد الأمة ، ويتسنم موقعه منتخب آخر ، وهذه « الملوكية المؤقتة » أحسن بكثير من « الملوكية الإرثية » لأن الأمة لا تنتخب إلا الذي تعتقد فيه الأهلية ، والطراز الآخر تابع لما تلد البطون)[٢٢].

وفي أثناء اندلاع الثورة المسلحة ، فقد امتد صوت دعاة الجمهورية ليصل الى لندن ، إذ قدم (برسي كوكس) مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية أكد فيها على انه (إذا كان من الضروري إيجاد رئيس للدولة العراقية ، فانه يجب إقامة جمهورية في العراق برئاسة رئيس منتخب)[٢٣]، وأكد في مناسبة أخرى ، على أن الشخص المؤهل لهذا المنصب هو (عبدالرحمن النقيب)[٢٤]، والملاحظ ان هذه النظرة هي نفس وجهة نظر (توفيق الخالدي) ، مما يؤكد لنا صحة ادعائنا بتأثير دعاة الجمهورية على بعض الأوساط البريطانية. إلا ان هذا لا يعني ان (كوكس) كان يؤمن بالجمهورية ، بل انه دعا إليها في هذه المرة ، من أجل إبعاد النفوذ الشريفي من العراق[٢٥]، أضف الى ذلك انه عندما عاد الى العراق فضّل الملكية باسم الأمير فيصل ، وذلك لأنه جاء الى العراق منفذاً لسياسة سبق الاتفاق عليها ، وليس واضعاً لسياسة جديدة ، حسب برقية حكومته المؤرخة في ٢٦ كانون الأول ١٩٢٠[٢٦].

---

(٢٢) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٧/٤ تشرين الأول ١٩٢٠.

(٢٣) Atiyyah, op. cit. p. 364.

(٢٤) د. فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية ، مصدر سابق ، ص ٤٦.

(٢٥) للتفصيل في الخلاف بين كوكس وبيت الشريف حسين أنظر : د. صالح جواد كاظم (محاولة استجلاء جديدة لتاريخ العراق الحديث) ، مجلة (المنقف العربي) ، ع ٤/حزيران ١٩٧٤ ، ص ١٤٨ - ١٥١.

(٢٦) Atiyyah, op. cit. p. 364.

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة ، فقد رغب بعض الثوار في حكومة جمهورية[٢٧]، إذ كان للجمهورية دعاة في هذه الفترة[٢٨]، بيرون ضرورة أن يكون نظام الحكم جمهورياً ، على أن يتولى رئاسة الجمهورية عراقي ، هو أحد ثلاثة إما هادي العمري ، أو طالب النقيب ، أو عبدالرحمن النقيب[٢٩]. وفي هذه الفترة ، شكّل دعاة الجمهورية من الثوار ، ومن الذين لم يقفوا مواقف ودية من الثورة ، كتلة مشتركة من أجل ترويج فكرة الجمهورية ، على نطاق واسع ، تحت شعار (العراق للعراقيين) ، فيجب أن يرأسه أحدهم ، وعلى هذا الأساس ، التف حول (فلبي) مستشار وزارة الداخلية ، توفيق الخالدي ، والشيخ سالم الخيون ، ومحمود النقيب ، وعبدالمجيد الشاوي ، وفخرالدين جميل وغيرهم[٣٠]، لأنهم وجدوا فيه الوسيلة التي يمكن من خلالها ترويج فكرة الجمهورية ، والحد من انتشار فكرة الملكية باسم الامير فيصل ، الذي كان يكن له العداء.

وقد أكد (فلبي) في حديث له مع السيد (عبدالرزاق الحسني) في لبنان يوم ١٧ تموز ١٩٥٦ ، حقيقة تأييده لدعاة الجمهورية ، إذ قال (ان الحكومة البريطانية كانت قد تركت للعراقيين حرية اختيار نوع الحكم الذي يرتضونه ، فشعرت ان الأكثرية المثقفة كانت تميل الى الحكم الجمهوري ، فأيدتها على أساس ان هذا التأييد يتفق وسياسة بريطانية المعلنة...)[٣١]، وهذا ما أكده (ناجي شوكت) عندما قال عن (فلبي) انه كان : (يؤيد فكرة الجمهورية ، ويساعد الجماعة التي تدين بها...)[٣٢].

ويبدو ان (فلبي) تعاون مع هذه الكتلة ، بسبب كرهه لعائلة الشريف حسين ، وانحيازه الى ابن سعود الذي قضى عنده حوالي عام قبل مجيئه الى العراق[٣٣]، ولأنه كان يعتقد ان تقوية ابن سعود أمر ضروري لخدمة

---

(٢٧) Special report. 1920 — 1931, op cit. p. 13.

(٢٨) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٠٣.

(٢٩) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ، مصدر سابق ، ص ٥٨.

(٣٠) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٣٥٢ ، الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٠٦ ، علي الشرقي (النوادي العراقية) ، جريدة (النهضة) ، ع ٢٣/٣٠ أيلول ١٩٢٧.

(٣١) الحسني ، تاريخ العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٧٠.

(٣٢) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ، مصدر سابق ، ص ٦٣.

(٣٣) من تعليقات (جعفر الخياط) على كتاب فلبي ، مصدر سابق ، ص ٩.

بريطانيا ، لانه سيقف بوجه الملك حسين ، الذي بدأ يتصلب في مواقفه مع بريطانيا ، بصدد مستقبل البلاد العربية عامة ، وقضية فلسطين خاصة ، مطالباً بتنفيذ وعود مكماهون ، ومؤملاً في دولة عربية قوية يقف هو على قمتها عن طريق ممثليه من أبنائه[٣٤]. وقد استفاد دعاة الجمهورية من (فلبي) في ترويج فكرة الجمهورية ، لانه أخذ يحث معارفه باستمرار على لزوم الاخذ بالحياة الجمهورية إذا أرادت البلاد أن ترتاح من الفتن والاضطرابات[٣٥].

ونتيجة للعلاقات الوطيدة بين (فلبي) و (طالب النقيب) ، فقد انساق الاخير نحو التيار الجمهوري ، وانضم الى كتلة دعاة الجمهورية ، مع انه لم يكن مؤمناً بالجمهورية ، بل انه جعلها جزءاً أصيلاً من هدفه نحو العرش ، وللقضاء على النفوذ الشريفي[٣٦]، لأن مدى ارتباطه بالفكر التحرري السياسي والاجتماعي لشعبه لا شك كان لا يتمشى مع الفكر الجمهوري التقدمي ، فارتباطاته هو نفسه ذات طابع عشائري[٣٧]، وكان كل الذي يهمه هو الاستحواذ على السلطة كاملة كما كان يتصور ، ولا يهمه إن كانت ملوكية أم جمهورية أم إمارة[٣٨]. وعلى أية حال ، سواء كان (طالب النقيب) مؤمناً بالجمهورية ، أو انه أراد اتخاذها سبيلاً للوصول الى العرش ، فانه قد خدم دعاة الجمهورية من الثوار أو من غيرهم ، لأنه روّج لفكرة الجمهورية في بعض المناسبات ، وخاصة بعد اتصاله بالسيد (فلبي) ، حيث شملت دعوته للجمهورية بعض أهالي البصرة والنجف ، ومَنْ مشايعيها في النجف السادة محمد السماوي ، وحسن الدخيل ، وعلي الشرقي[٣٩]، كما ورد اسم (سالم الخيون) في إحدى رسائل المس (بيل) ، والتي تؤكد على انه أيد فكرة الجمهورية لأنه اعتقد بأنه سيصبح رئيساً لها[٤٠].

وأثناء سفر المندوب السامي الى القاهرة ، قام (طالب النقيب) بجولة

---

(٣٤) خيري حماد ، عبدالله فلبي ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٨٢.

(٣٥) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٣٤٨.

(٣٦) علي ابراهيم (طالب النقيب) ، مجلة (آفاق عربية) ، ع ٣/تشرين الثاني ١٩٧٦ ، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٣٧) د. عبدالعزيز نوار ، تاريخ العرب ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٦.

(٣٨) محمود شبيب ، حكايات تاريخية عراقية ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ ، ايرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٣٧.

(٣٩) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٦١.

(٤٠) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 221.

في المناطق الواقعة على دجلة والفرات ، لبث الدعاية للسيد (عبدالرحمن النقيب) ليكون رئيساً للجمهورية ، ولم يبث الدعاية لنفسه ، بسبب انعدام شعبيته آنذاك ، بسبب اشتراكه في تأليف اللجنة الانتخابية[٤١]، وهو في التجائه الى (عبدالرحمن النقيب) ، فقد تظاهر بنصرة فكرة الجمهورية ، وهو في الباطن يبث الدعاية لنفسه ، لأنه يرى نفسه أحق من الامير فيصل بعرش العراق[٤٢]، وقد حاول أن يكسب أهالي وزعماء النجف الى التكتل الجمهوري ، لذلك أرسل (سالم الخيون) الى النجف ليقوم بذلك ، وقد حل ضيفاً في دار (حسن الدخيل) ، وفي اليوم التالي دعا جماعة من زعماء الثورة للحضور الى اجتماع يعقد في الدار المذكورة ، وكان من بين المدعوين صالح كمال الدين ، والشيخ جواد الشبيبي ، ومحمد رضا الشبيبي ، وسعيد كمال الدين ، وعندما عرض عليهم الفكرة ، فانهم قد رفضوها لعلمهم ان (فلبي) يعمل لها ، وكانت أيضاً حجتهم في الرفض متمثلة بضرورة جمع البلاد العربية تحت حكم بيت واحد ، هو بيت الملك حسين ، لتسهل عملية توحيدها في المستقبل هذا من جهة ، ولعدم معرفة العراقيين ، خاصة زعماء العشائر لهذا النوع من الحكم من جهة أخرى ، وكانت فكرة القوميين ، بالإضافة الى ساسة إسلاميين لهم اهتمامهم ، أما الرأي العام العراقي ، فقد كان وعيه السياسي ضعيفاً آنذاك ، لذلك كان واقعاً تحت نفوذ هاتين الفئتين[٤٣].

وبعد ان اتضح ان الحكومة البريطانية تنوي تأسيس الملكية في العراق ، فقد اتفق دعاة الجمهورية على مقاومة هذا الاتجاه ، واتفقوا على إصدار جريدة لتبث الدعاية لذلك ، على أن يتولى (معروف الرصافي) مهمة إصدارها ، فأبرق (طالب النقيب) تلغرافاً له بواسطة (حكمت سليمان) يدعوه من القدس الى العراق ، وبعد تردد استطاع (طالب) اقناعه بالمهمة التي كلف بها ، وبعد أن وصل (الرصافي) أيد فكرتهم ، وذلك في اجتماع تم بينه وبين طالب النقيب ، وعبدالرحمن النقيب ، وتوفيق الخالدي ، ثم اتفقوا

---

(٤١) أمين الريحاني ، فيصل الاول ، بيروت ١٩٥٨ ، ص ٨٣ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٤٢) لودر ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ ، الحسني ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٣٥٨.

(٤٣) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٧٩.

على عقد اجتماع آخر للتداول في هذا الامر ، إلا ان اعتقال (طالب النقيب) وإبعاده خارج العراق أحبط خططهم[٤٤]، وبذلك وجهت ضربة قوية لفكرة الجمهورية ودعاتها[٤٥]، إلا انه لم يقضِ عليهما لان (فلبي) بقي يروج لها[٤٦]، مع دعاتها الآخرين ، وقد حاول عرقلة تاسيس الملكية في العراق ، إذ حاول أن يجعل استقبال فيصل استقبالاً فاتراً ، نتيجة للترتيبات المعادية التي قام بها[٤٧]، وهذا الموقف يناقض ما جاء في قرار مجلس الوزراء ، الذي كان مشتركاً فيه بصفته وكيل وزارة الداخلية ، وذلك في جلسته المنعقدة يوم ١٦ حزيران ١٩٢١ ، والذي أكد على ضرورة الاحتفال بقدوم فيصل ، وتعيين لجنة لاختيار محل يليق بالامير ، ووضع منهاج لاستقباله ، على أن تتعهد وزارة المالية بصرف المبالغ اللازمة لذلك[٤٨]، وبسبب سلوكه هذا قرر (كوكس) إقالته من منصبه ، ليحل محله (طومسون)[٤٩]. ويبدو ان دعاة الجمهورية ، قد استفادوا فعلاً من (فلبي) و (طالب النقيب) ، في ترويج فكرة الجمهورية ، فجريدة (الشرق) التي تدعم السياسة البريطانية ، وتروج لزعامة طالب النقيب[٥٠]، وبتأثير منه على ما يبدو ، نشرت مقالاً عبّرت عن ميلها للجمهورية ، إذ قالت : ان (... الشعوب قد استثقلت وطأة الإمارات والملوكيات ، ولا يبعد أن ينقلبا في المستقبل القريب الى جمهوريات ، لان نظام الجمهوريات أرقى النظامات الحالية...)[٥١]. كما استطاع (معروف الرصافي) إيصال صوته الى جريدة (العراق) الرسمية ، التي نشرت له مقالاً تحت اسم مستتر هو (عراقي مفكّر) ، وقد حاول في هذا المقال أن يؤكد تمسكه بفكرة الجمهورية ، عبر تمسكه بفكرة (العراق للعراقيين) وتفنيده لاحقية البيت الحجازي في حكم العراق ، إذ قال : (... وعلى كل بما ان العراق

---

(٤٤) مخطوط (أحاديث السيد كامل الجادرجي مع المرحوم معروف الرصافي) اجراها معه عام ١٩٤٤ ، ص ٢٤ - ٢٦ (بتصرف).

(٤٥) خيري العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، مصر ١٩٦٩ ، ص ٤٨.

(٤٦) Longrigg, op. cit. p. 132.

(٤٧) آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٥٧ ، النفيسي ، مصدر سابق ، ص ١٨٠.

(٤٨) من تعليقات (جعفر الخياط) على كتاب فلبي ، مصدر سابق ، ص ٦٠ - ٦١.

(٤٩) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 224.

(٥٠) رفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، مصدر سابق ، ٥٤.

(٥١) جريدة (الشرق) ، ع ٧/٢٥ تشرين الاول ، ١٩٢٠.

للعراقيين ، يلزم أن يرأس هذا القطر المحبوب أحد أبنائه... وأما ما تفضل به أحد إخواننا العراقيين في إحدى تلك المقالات من ان النهضة العربية الاخيرة قد بزغت من القطر الحجازي وخصوصاً من بيت الشرفاء - ملك الحجاز - ولذلك يلزم أن يجلس على أريكة الملوكية العراقية أحدهم ، فانه لم يصب بذلك كبد الحقيقة ، لأن في النهضة المذكورة اشترك كثير من أبناء العراق ومنوريه.... ولذلك يمكننا أن نقول ان النهضة عينها ما قامت كما ينبغي إلا بهؤلاء العراقيين وأمثالهم من العرب ، وليس بالحجازيين فقط ، فلهذا ليس لامراء الحجاز ذلك الحق العظيم بعدما ملكوه عقب نهضتهم..)[٥٢].

وحتى عندما شاع خبر قدوم فيصل الى العراق قريباً ، فان دعاة الجمهورية من الثوار أو من غيرهم ، قد استمروا بترويج فكرة الجمهورية ، لذلك ردت عليهم جريدة (الفلاح) مؤكدة (... قلنا ملوكية لاننا نعتقد اعتقاداً جازماً بأن الجمهورية لا تنطبق في الوقت الحاضر على روح بلادنا معاشر العراقيين ، ولا سيما العرب الذين تعودوا منذ قرون طويلة على أن يروا لهم ملكاً يلتفون حوله...)[٥٣].

وعندما وصل فيصل الى العراق ، فقد استمرت فكرة الجمهورية مطروحة جنباً الى جنب مع فكرة الملكية ، وهذا يتضح من خلال ما نشرته جريدة (العراق) في مقال لها بعنوان (أجمهورية أم ملوكية) الذي أوضحت فيه أسباب تمسكها بالملكية ، وأوردت الحجج التي دفعتها الى تبني هذا الموقف ، وقد خلصت من ذلك ، لتؤكد على ان فكرة الجمهورية ، فكرة هامشية ، وحاولت التقليل من شأنها ، إذ قالت : (... وإذا كان هناك نفر قليل لا يزيد عددهم عدد أصابع اليد الواحدة ، ينشدون النظام الجمهوري ، فلاتأثير لهم وهو من مظاهر الحرية الفكرية...)[٥٤]، ويستنتج من ذلك ، ان فكرة الجمهورية كانت رائجة في هذه المدة الى حدٍ ما ، وان نشر هذا المقال ، بهذا التاريخ ، يوحي بأن السلطة كانت لا تزال بحاجة الى الرد عليها ، واقناع الناس بالعزوف عنها[٥٥]، وهذا يبدو صحيحاً لأن المس (بيل) أكدت في إحدى رسائلها

---

(٥٢) جريدة (العراق) ، ع ٥/٢٨٥ ايار ١٩٢١.
(٥٣) جريدة (الفلاح) ، ع ٢٠/١ حزيران ١٩٢١.
(٥٤) جريدة (العراق) ، ع ٢٧/٢٣٨ حزيران ١٩٢١.
(٥٥) حسين جميل ، بداية فكرة الجمهورية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٠٠-١٠١.

على ان (الوضع لم يكن سهلًا فيما بعد ، لان التقارير أخذت تصلنا مفيدة بان قبائل الفرات الاسفل تقوم بتنظيم عريضة طويلة يطالبون فيها بالحكم الجمهوري)[٥٦].

وقد وصلت هذه الفكرة الى الأمير فيصل على ما يبدو ، مما حدا به للرد على دعاتها ، في كلمة له ألقاها في المدرسة الجعفرية ، إذا قال : (.. إن الجمهورية لا توافق حالة البلاد الحاضرة..)[٥٧].

ويبدو ان فكرة المطالبة الجمهورية في هذا الوقت بالذات قد جعلت (فلبي) يبالغ في قوة هذا التيار ، عندما قال : ان (... الشعور العام في العراق كان يومذاك ميال بصورة جازمة الى الجمهورية وضد الملكية ، ما خلا عدد من الاتباع الذين كانوا يؤيدون الدعوة الشريفية)[٥٨].

وبعد تأسيس الملكية في العراق رسمياً ، فان دعاة الجمهورية من الثوار أو من غيرهم ، قد استمروا بترويج فكرة الجمهورية ، ورفض الملكية ، فالسيد (ناجي شوكت) لم يبايع فيصلًا ملكاً على العراق ، ولم يحضر حفل تتويجه[٥٩].

وان (معروف الرصافي) قد انتقد الملكية التي تأسست في العراق بقوله : (إنها ثمرة البغاء السياسي الإنكليزي ، أبوها الإنكليز ، وأمها الثورة العراقية)[٦٠].

كما استمر (توفيق الخالدي) يروج لفكرة الجمهورية ، وكان يدعي بان الملك فيصل وأعضاء البيت االشريفي غرباء عن العراق ، ولا حق لهم في حكمه ، وتجدر الإشارة الى انه كان من أهل الذكاء والفطنة ، وكاد أن يصل الى تحقيق غايته لولا اغتياله في ٢٢ شباط ١٩٢٤[٦١].

وقد احتار المؤرخون في تعليل حادث مقتل (الخالدي) إلا انه يبدو أنه كان شخصية قوية ، وذا كفاءة نادرة ، وكان خصومه السياسيون يخشون

---

(٥٦) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 222 — 223.

(٥٧) جريدة (دجلة) ، ع ١١/١٥ تموز ١٩٢١.

(٥٨) فلبي ، مصدر سابق ، ص ٤٥.

(٥٩) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ، مصدر سابق ، ص ٣.

(٦٠) د. رؤوف الواعظ ، الاتجاهات الوطنية ، مصدر سابق ، ص ١٢٤.

(٦١) محمد لطفي جمعة ، حياة الشرق ، مصر ١٩٣٢ ، ص ٢٨٢.

من صيرورته رئيساً للوزراء ، حيث انه سيقضي على طموحهم ، وقد يمهد الى قيـام حكم جمهـوري في العـراق[٦٢]، وقـد أكـد أحـد الساسة على أن (الخالدي) قتل في الوقت الذي أراد فيه طرح فكرة الجمهورية على المجلس التأسيسي[٦٣].

أما عن موقف (الصحافة) من فكرة الجمهورية ، فاننا لم نجد في الصحف التي ساهمت بالثورة بشكل فعال ميولًا جمهورية ، إلا اننا وجدنا هذه الميول في جريدة لم تساهم بشكل فعال في الثورة ، إلا انها قد تأثرت بأفكارها ، وهي جريدة (دجلة) التي كانت تروج للجمهورية ، مما عرضها الى نقد لاذع من قبل بعض الصحف التي تروج لفكرة الملكية[٦٤]، فصاحب الجريدة (داود السعدي) كان من الخطباء الذين ساهموا بمظاهرات بغداد السلمية قبل نشوب الثورة المسلحة[٦٥]، وهو من جماعة (توفيق الخالدي) و (عبدالمجيد الشاوي) رئيس بلدية بغداد ، الميالين للجمهورية[٦٦].

إلا ان الجريدة لم تفصح عن حقيقة ميولها بصراحة ، وذلك لأنها صدرت في وقت تعرضت فيه الاتجاهات السياسية المناوئة للملكية الى ضربات قوية ، أفقدتها أكبر أنصارها وهما (طالب النقيب) و (فلبي) ، ولذلك لجأت الى التلميح والتعريض والتشبث بحجج أخرى لمقاومة فكرة الملكية ، إذ انها كانت تروج للجمهورية عن طريق الحديث عما تنطوي عليه الملكية من إستبداد وظلم ، وأحياناً بالاستخفاف في وصف استقبال فيصل عند قدومه الى بغداد.

فعندما قدم فيصل الى بغداد مرشحاً للعرش ، فان الجريدة حاولت أن تسيء الى سمعته من خلال نشرها للأخبار التي تؤدي الى ذلك ، والتي تخص مراسم استقباله ، إذ نشرت خبراً قالت فيه : (اتصل بنا ان بلدية كركوك قد اعتذرت عن الاشتراك بمراسم استقبال سمو الامير

---

(٦٢) الحسني ، تاريخ الوزارات ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٥٥.

(٦٣) عامر حسن فياض ، مصدر سابق ، ص ١٦٧.

(٦٤) الحسني ، تاريخ الصحافة ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٨٤ـ ٨٥ ، رفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، مصدر سابق ، ص ٨٥ـ ٨٦ ، بيل ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥.

(٦٥) د. صالح جواد الكاظم (أيام من ثورة العشرين في بغداد) ، جريدة (العراق) ع ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨.

(٦٦) لقاء مع (سامي خوندة) ، جريدة الجمهورية ، ع ٣٠/٤٨٥ حزيران ١٩٦٩.

فيصل) ، وفي خبر آخر قالت فيه : (رصدت وزارة المالية في العراق خمسين الف روبية لتصرف على مراسم الاستقبال لسمو الامير فيصل ، وتهيأة أسباب الراحة لسموه...)[٦٧] ، وفي خبر آخر قالت فيه : (اتصل بنا ان المبالغ التي أرصدت لمراسم استقبال سمو الامير فيصل هي أكثر مما ذكرناه سابقاً)[٦٨].

وفي خبر آخر قالت فيه : (قد سافر الى النجف الاشرف وفد من الرؤساء بصحبة معالي الوزير سالم الخيون... والغرض الذي سافر من أجله الموما إليهم ، والغرض المذكور على ما نسمع هو أعمال ترمي الى تتويج سمو الامير فيصل ملكاً على العراق)[٦٩].

ويبدو ان الجريدة قصدت من وراء نشرها لهذه الاخبار ، أن توضح للشعب بأن (فيصلاً) لا يتمتع بالشعبية اللازمة ، وانه من صنع بريطانيا ، بدليل التسهيلات التي تقدمها له من أجل الفوز بعرش العراق ، وبالتالي أرادت إبعاده عن العرش ، وتأسيس جمهورية في العراق بعد ذلك.

وفي أحد المقالات حاولت الجريدة أن تروج للجمهورية من خلال إبراز بعض الصعوبات أمام الملكية ، إذ أكدت على ان الملك يجب أن يتمتع بارادة قوية ، وأن يكون ذا كفاءة ، ويكون فوق الاحزاب ، ويحب الحرية لنفسه ولامته ، ثم بثت همسة خاصة حول ملوكية فيصل ، في محاولة لترويج دعاية مضادة له ، عندما قالت : (... ويجب أن لا ننسى صداقة الملك للبلاد التي تؤج عليها لا البلاد التي ولد فيها...)[٧٠].

وعندما روّج دعاة الملكية ، الفكرة القائلة بأن الملكية المقيدة هي أسلوب الحكم الديمقراطي السليم ، فان الجريدة دافعت عن الجمهورية بشكل مبطن واعتبرتها إدارة ديمقراطية ، إذ قالت : (ويمكن تاليف الادارة الديمقراطية مع الحكم الملكي والحكم الجمهوري على حد سواء ، لان ممثل البلاد وحكومته يستمدان السلطةمن الشعب...)[٧١].

كما انها أشادت بخدمات (فلبي) ، وهي بذلك تنوه عن مساندته لدعاة

---

(٦٧) جريدة (دجلة) ، ع ٢٦/٢ حزيران ١٩٢١.
(٦٨) المصدر السابق ، ع ٢٨/٤ حزيران ١٩٢١.
(٦٩) المصدر السابق ، ع ٢٦/ ٢٤ تموز ١٩٢١.
(٧٠) المصدر السابق ، ع ٢٨/٤ حزيران ١٩٢١.
(٧١) المصدر السابق ، ع ٣٠/٦ حزيران ١٩٢١.

الجمهورية ، إذ قالت : (لا يعلم الى الآن وجه الانتفاع بخدمات المستر فلبي الجليلة في المستقبل)[٧٢]، ويبدو انها أرادت أن تؤكد من خلال ذلك ، على ان الجمهورية ستسود في العراق مستقبلاً.

وعندما بدأ خصوم الجريدة بشن حملة على جريدة (دجلة) واتهامها بالميول الجمهورية ، وانها ترمي الى تتويج عراقي على العراق ، وبأنها تنوي مقاومة الأمير فيصل ، فان الجريدة حاولت أن تبرىء نفسها من هذه التهم في أحد مقالاتها ، الذي تضمن في الوقت ذاته انتقاداً مبطناً للملكية ، وذلك عندما عبَّرت عن خشيتها من إستبداد الملك ، إذ قالت : (فإنّا نريد ملكاً يقبوا عرش العراق ، وفي الوقت نفسه نريد أن يكون الملك مقيداً بقيود يكون وضعها في صالح البلاد ، نريد أن نقيد العرش وصاحب العرش بقيود تمنعه من التطاول على الأمة ، واغتصاب حقوقها ، نريد أن نقيده قبل أن يستبد بالشعب..)[٧٣].

ونتيجة لاستمرار الانتقادات الموجهة ضدها ، فان الجريدة نشرت مقالاً حاولت فيه أن توضح موقفها المؤيد للملكية باسم الأمير فيصل ، وهذا تراجع واضح في خط الجريدة ، اتبعته نتيجة للضغوط المستمرة عليها ، إلا انها مع ذلك حاولت وبشكل مبطن أن تبث الشكوك حول ملوكية فيصل ، إذ قالت : (نحن نحب سمو الأمير فيصل وإخوانه الأمراء الأماجد ، ولكن حبنا إياهم لاعمالهم الجليلة التي قاموا بها إبان النهضة العربية لا ينسينا حب بلادنا أبداً ، نحن نرحب بالأمير ، ونكاتف الذين ينادون باسمه متى غلب الظن فينا ان الأمة العراقية أجمعت كلمتها عليه ، نحن واثقون من وطنية سمو الأمير ، ولكن صالح العراق يمنعنا من التسرع في الحكم...)[٧٤]

الخـلاصـــة :

وخلاصة للموضوع يمكن القول ان فكرة الجمهورية ، كانت تدور فعلاً في الفكر السياسي العراقي عموماً ، والفكر السياسي لثورة العشرين خصوصاً ، وكانت تسير جنباً الى جنب مع فكرة الملكية وإن كانت أضعف منها.

وربما يثار هنا سؤال مشروع ، ألا وهو لماذا لم ينجح دعاة الجمهورية

---

(٧٢) المصدر السابق ، ع ٧/١٢ تموز ١٩٢١.
(٧٣) المصدر السابق ، ع ٤/٩ تموز ١٩٢١.
(٧٤) المصدر السابق ، ع ٥/١٠ تموز ١٩٢١.

جمهورية عراقية عند تأسيس الدولة العراقية الحديثة ؟ وقد تصدى عدد من المسؤولين البريطانيين للإجابة على هذا التساؤل ، حيث أكدوا على ان فشل الفكرة الجمهورية يعود الى انها لم تقابل بالرضا من قبل معظم المسلمين ، لانها لا تنسجم مع التقاليد الإسلامية[٧٥].

والحقيقة لم يكن للإسلام أية صلة في فشل التيار الجمهوري ، لان الإسلام في روحه لا يقر غير الشكل الجمهوري للحكم[٧٦]، حتى ان حكومة الخلفاء الراشدين كانت أدنى الى الجمهورية منها الى الملكية ، أو انها كانت جمهورية بدائية بأصح الاقوال[٧٧].

إلا ان المصالح والمثل البريطانية هي التي استوجبت استبعاد فكرة الجمهورية من الساحة السياسية في العراق ، لان الحكومة البريطانية لا تأمن النظام الجمهوري ، وتخشى من المستقبل عندما يمارس الشعب حقوقه في السيادة[٧٨]، خاصة ان رئيس الجمهورية غير مضمون الولاء لبريطانيا ، ولا يمكن التكهن بهويته مقدماً[٧٩]، وانه قد ينحاز الى مصالح شعبه بشكل متطرف ، وبذلك سيضرب بالحتم كل المصالح البريطانية في العراق.

أضف الى ذلك ، ان العراق لم يكن مهيئاً للحكم الجمهوري ، نظراً لأوضاعه الإجتماعية والسياسية والدولية[٨٠]، إذ ان فكرة الجمهورية لم تكن مدعمة برأي عام يعززها ، لان هذه الفكرة كانت شيئاً جديداً على العراقيين ، وكانت غير معروفة لدى أغلبية السكان[٨١].

ومما أضعف فكرة الجمهورية ، وأسهم في فشلها آنذاك ، هو عدم وجود برشح عراقي مقبول لدى معظم الطوائف في العراق ليكون رئيساً للجمهورية ،

---

(٧٥) برسي كوكس ، مصدر سابق ، ص ٥١ ، هنري فوستر ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ ، لودر ، مصدر سابق ، ص ٥٣.

(٧٦) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦ ، حسين جميل ، بداية فكرة الجمهورية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٠١.

(٧٧) علي التلعفري ، تاسيس عرش العراق ، مصدر سابق ، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٧٨) صادق حسن السوداني ، لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٧٩) كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ٢٣.

(٨٠) عبدالرحمن البزاز ، مصدر سابق ، ص ١٣٢.

(٨١) Ernest Main, IRAQ from mandate to independent, London 1933, p. 79.

بل ان الفكرة وجدت لها مقاومة بسبب شخصيات بعض المرشحين لها، كالسيد (طالب النقيب) مثلاً[٨٢]، كما ان الايام كشفت زيف الدعوة للجمهورية، لان أكثر دعاتها من غير الثوار، كانوا من أعضاء (الحزب العراقي الحر) الذي كان يسند (عبدالرحمن النقيب) في وزارته[٨٣]، حيث كان (سالم الخيون) يدعو لها لاغراض عشائرية، و (طالب النقيب) لمصلحة ذاتية، ولم يبق متمسكاً بها إلا عدد ضئيل جداً من مثقفي الثورة، الذين يعرفون ماهية الحكم الجمهوري.

(٨٢) حسين جميل، بداية فكرة الجمهورية في العراق، مصدر سابق، ص ١٠٢.
(٨٣) محمود العبطة، الديمقراطية، مصدر سابق ج ١، ص ٢٦.

المبحث الثالث

أشكال أخرى للحكم

لم يكن الفكر السياسي لثورة العشرين منحصراً في مدى رؤيته لشكل السلطة السياسية بين الفكرتين الملكية والجمهورية ، بل طرح أشكالاً أخرى للحكم ، منها (الإمارة) التي تختلف عن المملكة بكون الامير لا يملك السلطة الكاملة على إمارته ، بحكم ارتباطه بحكومة مركزية بشكل من الأشكال ، كما انه طرح فكرة (الخلافة) ، كما طرحت بعض العشائر فكرة (اللا حكومة) أي رفض أي شكل من أشكال الحكومات.

كما طرح البعض فكرة (الإمامة) التي تحدثنا عنها في الفصل السابق فلا حاجة لذكرها مرة أخرى.

ولا بد من الإشارة الى أن هذه الأشكال لم تكن مهيمنة ، بل انها مثلت اتجاهات محدودة في الفكر السياسي لثورة العشرين.

١ ـ فكرة الإمارة :

برزت هذه الفكرة لدى الفكر السياسي للثورة ، أثناء استفتاء عام ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ، إذ رغب بعض الثوار بتأسيس (إمارة) على أن يكون أميرها (هادي العمري) ، وأظهر آخرون ميلهم نحو (الإمارة) على أن يكون أميرها أحد أفراد (الأسرة الاخدوية) في مصر[1]. وعندما عقد (مؤتمر الصلح) فان عدداً من زعماء العشائر أبرقوا عدة رسائل الى ممثل العرب في المؤتمر الأمير (فيصل) يفوضونه بالمطالبة باستقلال العراق ، ويذكرونه بأنهم طالبوا بتأسيس (إمارة) في العراق ، على أن يكون أميرها (عبدالله) ، ومن بين هذه الرسائل تلك التي نظّمها زعماء العشائر

---

(١) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٢.

في كربلاء ، يوم ١١ حزيران ١٩١٩ ، ومن أبرز الموقعين عليها الشيخ (عمر الحاج علوان) ، إذ جاء فيها : (... بأننا قد وكلناكم وفوضناكم تفويضاً مطلقاً في مطالبة مؤتمر السلام ووكلاء الدول العظام باستقلال العراق.. في ظل الوحدة العربية تحت إمارة سمو أخيكم الأمير عبدالله..)[٢].

وجاء في برنامج استقلال العراق الذي قررته جمعية (العهد العراقي) ، تاكيد على جعل العراق (إمارة) مرتبطة بالحكومة المركزية في الحجاز ، والتي يرأسها الملك حسين ، إذ جاء في البرنامج تاكيد على ضرورة (... تأمين استقلال العراق تحت إمارة أحد أنجال ملك العرب الحسين بن علي... تسن له قوانين وفقاً لمحيطه ورغائب أهله مع تامين ارتباطه بالحكومة الدستورية العامة التي يرأسها جلالة ملك العرب الاعظم)[٣].

ويبدو ان الدعوة لجعل (العراق) إمارة عربية ، قد وصلت لبعض المسؤولين البريطانيين في العراق ، لذلك عندما تقرر جعل الامير فيصل ملكاً على العراق ، فان بعضهم سعى لأن تكون لفيصل (إمارة العراق) لا الملوكية ، التي تدل على الاستقلال التام بخلاف الإمارة[٤].

٢ ـ فكرة الخلافة الإسلامية :

لقد عبّر الفكر السياسي لثورة العشرين في بعض اتجاهاته عن تمسكه بفكرة (الخلافة الإسلامية) ، ولم يكن هذا غريباً ، لأن العراق قد خضع للخلافة العثمانية فترة طويلة من الزمن ، لذلك استمرت هذه الفكرة مطروحة من قبل فكر الثورة السياسي.

حيث أكد (سليمان فيضي) انه عندما ذهب الى الموصل عام ١٩١٣ ، ليعمل لصالح القضية العربية ، فانه وجد (... النزعة الدينية التي يتميز بها أهل الموصل تقف حائلاً بينهم وبين التمرد على الدولة العثمانية ذات الصبغة الإسلامية والخلافة المقدسة). وقد قام مدير البوليس (خالد بك) بدعاية واسعة ضده ، واتهامه بالعمل من أجل نبذ التقاليد

---

(٢) م.و.ث. النجف ، ملفة ٥/وثيقة ٨ ، كما أرسل زعماء الشامية والمشخاب رسالة مشابهة الى الامير فيصل يوم ١٩ حزيران ١٩١٩ ، أنظر : نص الرسالة في ملفة ٥/وثيقة ٦.

(٣) م.و.ث. النجف ، ملفة ٤٢/وثيقة ٣٣.

(٤) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ١٦٠.

الدينية ، وعصيان خليفة رسول الله[٥].

وعندما بدأت الدول الاوروبية تعمل من أجل تقويض الدولة العثمانية في الحرب العظمى ، فان بعض مثقفي العراق ، ومنهم مَنْ لعب دوراً بارزاً في ثورة العشرين فيما بعد ، كانوا قد أيدوا الخلافة العثمانية ، ولم يعدوا الاتراك مستعمرين ، لاعتقادهم بأنه لا يمكن مقاومة الدول الاوروبية الطامعة في الشرق بدون دولة إسلامية قوية ، لذلك عملوا على تقوية الخلافة العثمانية ، وكان دعاة هذا الاتجاه يعقدون الندوات في البيوت ، ومنها دار (كاظم الخليلي) في العمارة ، ودار (محمد علي بحر العلوم) ، وكان من رواد هذه الندوات الشيخ محمد جواد الجزائري ، وجعفر الصائغ ، ومحمد الدهفري[٦].

كما ان رجال الدين المحافظين ، كانوا بطيئين في خلع ولائهم للخليفة العثماني ، الذي يعد رئيسا دينيا لهم بشكل من الاشكال[٧]. لذلك استمروا في تأييدهم للخلافة العثمانية.

وأكد (الشهرستاني) على انه لم يكن هو ولا رفاقه ، يعملون من أجل تقويض (الخلافة العثمانية) أثناء الحرب العظمى ، بل انهم أيدوا دولة الخلافة في قيامها بالدفاع عن العراق ، وانضموا الى صفوف المجاهدين للمحافظة على ثغور الدولة المهددة ، إلا انه بعد انسحاب الجيش التركي عن بغداد ، واحتلال الجيش البريطاني للعراق ، بدأ الشهرستاني يعمل مع رفاقه لتحرير بلدهم[٨]، لذلك ضعفت الاتجاهات المنادية (بالخلافة) . على الرغم من استمرارها . وعندما تم احتلال العراق بالكامل عام ١٩١٨ . فان بعض الثوار حبذ عودة دولة الخلافة العثمانية على الرغم من قسوتها وسوء إدارتها ، إلا انها دولة مسلمة على كل حال ، وكانت (النجف) المركز الديني الذي تنبعث منه هذه الروح ، وعلى هذا الأساس بنت جمعية (النهضة الإسلامية) اتصالها بالأتراك المنسحبين من العراق[٩]، كما أكد أحد التقارير

---

(٥) فيضي ، في غمرة النضال ، مصدر سابق ، ص ١٢٢.
(٦) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ١٢.
(٧) أيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٧٣.
(٨) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٥٣.
(٩) الحسني ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ٢٦ ، عبدالجبار حسن الجبوري ، الأحزاب والجمعيات ، مصدر سابق ، ص ٥٥.

البريطانية على أنه بما ان الادارة البريطانية في العراق كانت تابعة لدولة مسيحية ، فانها كانت موضع اعتراض لدى الكثيرين ، ومن ضمنهم (طائفة السنة) ، والتي كان من بينها مَنْ يتملكه الحنين الى الخلافة ، باعتبارها المصدر المشروع والوحيد للسلطة حتى في حالة اندحارها المؤقت[١٠]، وخاصة فريق من موظفي العهد التركي السابق من سنة بغداد ، الذين كانوا يفضلون دائماً ترشيح الأمير العثماني (برهان الدين) ليحكم العراق ، لان بتقديرهم سيكون أكثر خدمة لمصالحهم من مرشح محلي أو هاشمي[١١].

وقد كان لهذا الاتجاه نفوذ واضح في كركوك ، وخاصة في المناطق التي تسكنها أكثرية تركمانية ، ولهم بعض الأنصار في بغداد ، ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه (عزت الكركوكي)[١٢].

وفي الموصل تأسست جمعية سرية ، تعمل لحساب الأتراك ، وتهدف الى إعـادة (الخلافـة العثمانيـة) ، وكان من **مؤيديهـا** (مصطفى الصابونچي) ، الذي اشترى خمسمائة قطعة من السلاح إستعداداً ليوم الثورة على الاحتلال البريطاني[١٣]، وقد قال عن هذا الاتجاه (محمد رؤوف الغلامي) ما يلي : (وهناك وهو الأكثر عدداً والأشد على الوطنية صولة ، من يدعو الى الاتراك ، ويبشر بقرب عودتهم وهؤلاء مما كنا نطلق عليهم كلمة ـ كليورل ـ التركية أي سيئون ، حتى ان البعض من مروجي هذه الفكرة لم يتورعوا من الكيد للوطنيين والتشهير بهم ، وإن أدى ذلك الى الاتصال بالإنكليز والوشاية بهم ، وقد تمكنوا في الأخير من تشكيل حزب سري لهم تحت عنوان ـ الجمعية التركية..)[١٤].

وقد أكد فرع العهد في الموصل الى المركز العام في دمشق يوم ٢٤ مايس ١٩١٩ على انه قد تشكلت في بغداد جمعية تشتغل لحساب الأتراك ،

---

(١٠) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ص ٦٧.

(١١) آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٣٧.

(١٢) خيري العمري ، حكايات سياسية ، مصدر سابق ، ص ٦٨ ـ ٦٩ ، عبدالرحمن البزاز ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٣) التلعفري ، ثورة تلعفر ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤ ، عبدالجبار حسن الجبوري ، الاحزاب والجمعيات ، مصدر سابق ، ص ٤٩.

(١٤) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١٨/١٦٨ تموز ١٩٥٢ حول هذه الجمعية أنظر : عبدالجبار حسن الجبوري ، مصدر سابق ، ص ٤٨ ـ ٤٩.

وقد أرسلت (نوري أفندي) الى الموصل لكي يروج هذه الفكرة ، فتبعه بعض الضباط الاكراد والاتراك ، وبض العرب المتقاعدين والمعزولين وغيرهم ، وأخذوا يلفقون الأخبار الكاذبة ، ويذيعونها بين الناس ، من ذلك قولهم ان الالمان لا يزالون على قوتهم ، وانهم لم يندحروا بعد ، وان الاتراك باقون على الاتفاق معهم ، كما ان أمريكا قد اتفقت مع الاتراك ، وان الحكومة العربية في سوريا غير معترف بها من قبل الدول الاخرى حتى ان الحجاز فانها لم تحكم من قبل الشريف حسين ، وإنما تدار من قبل البريطانيين[١٥].

وعندما جاء (وفد هندي) الى الموصل ، يروج الدعاية للخلافة الإسلامية ، فان معتمد العهد في دمشق (جميل لطفي) أكد مناصرته لذلك الوفد ، في رسالة كتبها الى معتمد العهد في الموصل (محمد رؤوف الغلامي) ، يوم ١٩ تمـوز ١٩١٩ ، والتي جاء فيها : (نشكركم على المعلومات التي أعطيتموها إلينا عن الوفد الهندي للجمعية الهندية العاملة على إحياء الخلافة الإسلامية ، والذي قلتم عنه انه مرسل بصورة سرية من قبل الجمعية الهندية التي قتلت أمير الأفغان السابق لميله الى الإنكليز ، فنقول بالنظر الى ذلك ان العرب لا يعارضون الغاية التي ترمي إليها جمعيتهم... وان ملك العرب لم يعلن لحد الآن بأنه يريد حصر الخلافة بنفسه في الحال الحاضر ، كما ان العرب لا يريدون أن تبقى الخلافة بملك ضعيف تحت سيطرة الاجانب كملك الترك ، وانهم يريدون أن تسند الخلافة بملك إسلامي ، حائز على جميع الشرائط الشرعية التي تؤهله لها ، مع المحافظة في هذا الإسناد على نصوص الاحاديث الشريفة بهذا الخصوص ، ولذلك فان الشرع والعقل يقتضيان على الأمة الأسلامية بأن لا تتسرع بمسالة الخلافة ، لئلا تخل بشروطها الشرعية ريثما تستقر سياسة العالم على أساس معلوم ، وعندئذ يترتب عليها أن تختار لها خليفة ـ حائزاً على الشروط المطلوبة أكثر من سواه ـ لان العرب الذين كانوا منيراً للنور الإسلامي ، وأسسوا الخلافات الإسلامية الكبرى ، لا يريدون أبداً أن يروا الخلافة الإسلامية ضعيفة محتقرة تتلاعبها أيدي الأجانب...)[١٦].

واعترف (محمد رؤوف الغلامي) بوجود هذا التيار ، وذلك في رسالة

---

(١٥) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ٢٤/١٨١ تشرين الاول ١٩٥٢.
(١٦) المصدر السابق ، ع ٢٣/١٩٤ كانون الثاني ١٩٥٣.

كتبها الى معتمد العهد في حلب يوم ٧ آب ١٩١٩ ، حيث أكد على ان هذه الفكرة أخذت تنمو بين أناسٍ غير قليلين ، لأن (الجمعية التركية) بذلت في سبيل ذلك أموالاً طائلة ، وان البريطانيين أنفسهم قد وجدوا ارتياحاً الى هذه الفكرة ، بل انهم أخذوا يغذونها ، بقصد تشتيت آراء أبناء البلد ، وتفريق كلمتهم ، حتى ان البعض من مؤيدي أفكار (العهد العراقي) قد بدأوا بترويج هذه الفكرة[١٧].

وعند تأسيس الوزارة المؤقتة ، فان دعاة هذا الاتجاه لم يقفوا موقفاً ودياً من تشكيل هذه الوزارة ، بل انهم ناصبوها العداء[١٨]، واستمروا في نشاطهم ، من أجل إعادة تأسيس (الخلافة الإسلامية) ، وقد رشحوا أحد أفراد بني عثمان لهذا المنصب ، وقد كان معظم هؤلاء من ضباط وموظفي العهد العثماني السابق[١٩].

ويبدو ان هذه الفكرة بقيت مطروحة في أعقاب الثورة المسلحة ، إذ أكدت المس (بيل) في إحدى رسائلها المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢١ ، على ان هناك إشاعات مفادها ان بعض أعيان السنة في بغداد ، بدأوا ينظرون فيما إذا كان من مصلحتهم أن يكون للعراق حاكماً عثمانياً[٢٠].

وقد بقيت فكرة (الخلافة) مطروحة على الساحة السياسية حتى بعد انعقاد مؤتمر القاهرة . وهذا يتأكد من خلال رد جريدة (لسان العرب) على دعاة هذا التيار ، والتي قالت : (ومسألة ترشيح أمير تركي ليس إلا من المسائل الخيالية التي يتخيلها أفراد قلائل ، لم يسمع لهم صوت ، ولم يعرف لهم أثر في مجموع الأمة العراقية)[٢١]. ومن خلال هذا الرد ، يتبين الوجود السياسي لهذا التيار ، بيد انه وجود هامشي.

٣ ـ فكرة اللاحكومة :

لقد تبنت بعض العشائر وجهة نظر أخرى في إدراكها لشكل السلطة السياسية ، وهذا الشكل يمكن أن نسميه (اللا حكومة)أي رفض أي شكل

---

(١٧) المصدر السابق ، ع ١٩٥/٣٠ كانون الثاني ١٩٥٣.
(١٨) بيل ، خلق الملوك ، مصدر سابق ، ص ٦٧ ـ ٦٨.
(١٩) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ، مصدر سابق ، ص ٥٨. الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٠٣. أحمد رفيق البرقاوي ، مصدر سابق ، ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٢٠) بيل ، خلق الملوك ، مصدر سابق ، ص ٨٣ ـ ٨٤.
(٢١) جريدة (لسان العرب) ، ع ٨/١٣ تموز ١٩٢١.

من أشكال الحكومات.

والذي دفع تلك العشائر نحو تبني هذه الفكرة ، هو كون الحكومة العثمانية التي حكمت العراق طويلاً ، اتبعت أسلوباً في الحكم ، يمكن أن نسميه (بالحكم السائب) ، أي انها تركت الناس يفعلون ما يشاؤون ولا تتدخل في شؤونهم إلا فيما يخص الضرائب ، ولذلك فقد تأخرت البلاد عموماً ، وشاعت الغزوات والمعارك القبلية ، كما شاع قطع الطرق وفرض الاتاوات ، مما أدى الى انتشار قيم البداوة بين العشائر ، وذبول الحضارة لديهم ، وقد اعتادت تلك العشائر على هذه الحياة ، وأصبحت بنظرهم كانها هي الحياة الطبيعية ، فكانوا يحلون مشاكلهم بانفسهم دون اللجوء الى الحكومة ، فإذا قُتِلَ منهم أحد عمدوا الى الاخذ بثاره على الطريقة البدوية ، وإذا تنازع منهم أثنان ذهبا الى مختار المحلة أو عالمها الديني لكي يفصل بينهما ، وقد وصل الحال بالناس الى درجة انهم كانوا يستنكفون من الشكوى الى الحكومة عند وقوع اعتداء عليهم ، لأن الشكوى الى الحكومة بنظرهم دليل ضعف باعتبار ان القوي هو الذي ياخذ ثأره بنفسه ، ولا يعتمد على غيره[٢٢].

لذلك كانت معظم القبائل في العهد العثماني ، تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها ، حسب العرف والتقاليد القبلية ، فهي والحالة هذه لا تخضع إلا نادراً لقوانين الحكومة ، وقلما تدفع الضرائب المفروضة عليها بصورة كاملة.

وحتى بعد دخول القوات البريطانية العراق ، فقد تركت عشائر الفرات الأوسط خلال سنوات ١٩١٤ - ١٩١٨ وشانها ، لتتمتع بفترة طويلة من الحكم الذاتي ، خالية من الضرائب والواردات الحكومية أو الملاكية ، ولم تحاول القوات البريطانية إعادة سيطرة الادارة على تلك المنطقة إلا في عام ١٩١٨ ، وكان من المنطقي أن تجابه هذه الحالة بسخط شديد من قبل تلك العشائر ، وقد علل أحد التقارير البريطانية هذه الظاهرة بقوله : (توجد في الظاهر عدة أسباب لهذه الحالة النفسية القابلة للصفح - أي السخط على كافة أشكال الحكم - فاولاً : كانت هناك الحكومة السيئة للاتراك قبلنا ، وطغيان آل سعدون قبلهم ، وأخيراً كونها أي العشائر قد تمتعت

---

(٢٢) الوردي ، مصدر سابق ، ج ٥ ق ١ ، ص ١٨.

بحلاوة التحرر التام تقريباً من أي نوع من الضغط الحكومي)[٢٣].

كما جاء في تقرير آخر ، أنه لهذا الواقع أثر واضح بين الشبان من أفراد العشائر ، الذين أصبحوا يعتدون بأنفسهم ، وكانت حججهم الرافضة لأي نوع من أنواع الحكومات قائمة على النحو التالي : (أولًا : ان عبارة ـ لا حكومة ـ تعني اننا نحتفظ بحاصلات أو نقود يمكن أن تؤخذ منا في غير هذه الحالة على شكل واردات. وثانياً : إننا نحتفظ بأراضٍ أخرجنا منها مالكيها الشرعيين ، ولذلك لسنا مضطرين الى دفع الملاكية لاحد ، وأصبحنا نملك أراضي جيدة مقابل لا شيء. وثالثاً : إننا أحياء ومستعدون للدفاع عن أنفسنا بقوة سواعدنا...)[٢٤].

ومن بين العشائر التي لا تريد أية حكومة (عشائر المنتفك) ، لانها كانت محكومة في العهد العثماني لاستبداد سلطة من السلطتين ، فإما أن تضعف سلطة الحكومة ، فتظهر سلطة أمراء السعدون عليهم أو بالعكس ، وهم في كلتا الحالتين رازحون تحت إدارة إستبدادية ، فامراء السعدون كانوا لا يحسنون الظن برؤساء القبائل ، وكثيراً ما يأخذهم تيار الوشاية ، فينزلون ضرباتهم القاسية على الرؤساء ، وإذا ما وجدوا مالًا لدى أحدهم انتزعوه منه حالًا بشتى الوسائل ، وسلبوه ما يملكه بانواع الطرق ، وبهذه الوسيلة استطاعوا اغتصاب الكثير من الحقوق في أراضي هذا اللواء من أصحابها الحقيقيين ، أما موظفو الحكومة فان معظمهم كان يتقاضى الرشاوى لقلب الحقائق ، لذلك كانت (عشائر المنتفك) تضيق ذرعاً بأي شكل من أشكال الحكومات[٢٥].

وحتى بعد تأسيس الملكية ، والتي أسهموا في صنعها ، فانهم ندموا على تأسيسها فيما بعد ، لانهم كانوا يأملون منها أن تتركهم وشانهم وتخفف عنهم وطأة الضرائب ، ولكن بما ان الانظمة والقوانين تحتم التزام جانب الجد في تعيين حصة الخزينة ، فان هذا الجد غيّر ما كانوا يأملون ، ولذلك استمروا برفضهم لأية حكومة كانت[٢٦]. كما ان اشتراك بعض أفراد القبائل في الثورة ،

---

(٢٣) د.وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٢٩.

(٢٤) المصدر السابق ، ص ١٣٠.

(٢٥) م.و.ث. بغداد ، ملفات البلاط الملكي لسنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ ، ملفة د/٨ تقرير (خيري الهنداوي) المرفوع لوزارة الداخلية يوم ١٤ كانون الاول ١٩٣١، بعنوان (تقرير حول عشائر المنتفك وسكانه) ، ص ٤ ـ ٥.

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٨.

لم يكن من قبيل اعتقادهم بالحكم الوطني أو أملهم بالحصول على حكومة معينة ، وإنما كان ذلك طمعاً في التهرب من أي شكل حكومي ، وخاصة من حكومة تصر على جباية الضرائب منهم ، وكانت فكرتهم عن الحكومة المثالية هي تلك الحكومة التي تغدق عليهم النِعَم من دون أن يدفعوا لقاء ذلك أي شيء ، ولم يبرهن الأتراك بأية وجه من الوجوه على انهم كانوا ممَّنْ يؤيد هذه الفكرة ، وكان المرتجى من الادارة البريطانية أن تكون كذلك ، لكنها أضاعت صبغتها المثالية هذه بالتدريج ، حينما أجبرت المناطق العشائرية على دفع الضرائب بصورة لم يكن لها مثيل من قبل[٢٧].

ولم تكن فكرة (الاستقلال) بالنسبة لبعض رؤساء العشائر ، إلا ما يفيد ضمناً استقلال العشائر ، والاحتفاظ للشيوخ في المستقبل بسلطة تكاد تكون مطلقة يستخدمونها في التحكم بأرواح وممتلكات أفراد القبائل الذين يتحتم عليهم الارتباط بالأرض ، ونادراً ما يستطيعون تحويل ولائهم من دون أن يفقدوا كل ما يعدونه عزيزاً عليهم في الحياة مثل امتلاك الأرض وعلاقاتهم العائلية ، ووضعهم العشائري ، وكان يعني بالنسبة لهم كل ذلك ، وأكثر مما تعنيه الوطنية بالنسبة للأوروبي الاعتيادي[٢٨].

كما ان الأفكار التي بني عليها التصريح الإنكليزي ـ الفرنسي ، كانت جديدة لبعض المواطنين ، وتكاد تكون فوضوية بالنسبة لبعض الشيوخ[٢٩]، لذلك قالت المس (بيل) في إحدى رسائلها حول أثر هذا التصريح على العشائر ما يأتي : (أما اعتقادي فهو ان العشائر في المناطق الريفية لا تريد أي أمير عربي طالما كان في استطاعتها الحصول على السر برسي كوكس ، وأنا شخصياً أعتقد ان هذا هو أفضل شيء ، لأن تأسيس بلاط ودولة يعد عملاً جسيماً...)[٣٠].

وقد أكد بعض المسؤولين البريطانيين في العراق على أن بعض العشائر اشتركت في الثورة المسلحة ، بسبب شدة نفورها من أي شكل من أشكال الحكومات[٣١]، كما أكد الملك فيصل في أحد مذكراته على ذلك عندما قال :

---

(٢٧) آيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢٨) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.

(٢٩) المصدر السابق ، ص ١٣٤.

(٣٠) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 101.

(٣١) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤٩.

Longrigg, op. cit. p. 122.

(هناك كتل كبيرة... من العشائر.. لا يريدون إلا التخلي عن كل شكل حكومي بالنظر لمنافعهم ومطامح شيوخهم التي تتدافع بوجود الحكومة)[٣٢].

لذلك كتبت المس (بيل) في إحدى رسائلها حول مستقبل الدولة العراقية مؤكدة على (... إن مشكلتنا هي مشكلة المستقبل، فالقبائل لا ترغب أن تكون قسماً من الدولة الموحدة، وليس بوسع المدن أن تسير من دونها)[٣٣].

وفي الاجتماع الذي عقده الكابتن (مان) مع رؤساء عشائر الفرات يوم ٥ تموز ١٩٢٠، في مضيف (مرزوق العواد) القريب من أم البعرور، أكد (علوان الياسري)على أن العشائر كانوا لا يريدون الاستقلال في البداية، إلا ان البريطانيين هم الذين زرعوا هذا الأمر في رؤوسهم، وان كل الذي كانوا يريدونه هو أن يعيشوا بعيدين عن أي شكل من أشكال الحكومات[٣٤].

ويبدو ان فكرة (اللا حكومة) قد راقت لبعض الأوساط البريطانية، بقطع ما تعنيه من نظرة متخلفة، لذلك سمح لاحدى الصحف الرسمية بنشر مقال دعت فيه الى فكرة (اللا حكومة)، عندما قالت : (... الأجدر بالحكومة العراقية أن تكتفي بالتأسيسات الآنفة ـ وتقصد الوزارة المؤقتة ـ وتكون لا ملوكية ولا إمارة ولا جمهورية، وتقبل هذا الشكل المستلزم لرقي شعبها وتقدمه...)[٣٥].

وقد سخرت جريدة (الاستقلال) من هذا الموقف عندما قالت (... ولو نظرت الى الحكومات الأرضية لرأيتها إما ملوكية وأما جمهورية ولا ثالث لهما، وبعض الشغفين على الأمة يودون أن تكون الحكومة العراقية لا ملوكية ولا جمهورية ولا إمارة، فيفهم من كلامهم انهم يريدون حكومة كالعنقاء، أي لا يريدون حكومة مطلقاً، لأن الذي يريد المعدوم يعلم من إرادته انه لا يريد شيئاً، ولسنا ندري لعل في المريخ أو زحل حكومة كهذه، فهم يريدون الاقتداء بها....)[٣٦].

---

(٣٢) عبدالغني الملاح، الحركة الديمقراطية في العراق، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣.

(٣٣) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 162.

(٣٤) James Saumarez Mann, Administrator in the making, London 1921, p. 292.

(٣٥) جريدة (الشرق)، ع ٧/٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠.

(٣٦) جريدة (الاستقلال) البغدادية، ع ١٧/٤ تشرين الاول ١٩٢٠.

وقد استمر التمسك بفكرة (اللا حكومة) في أعقاب الثورة المسلحة ، إذ أكد أحد التقارير البريطانية لعام ١٩٢٠ على أن بعض رؤساء العشائر في المنتفك ، ساهموا بالثورة المسلحة من أجل صيانة مركزهم أمام الرأي العام العراقي ، إلا انهم بعد انتهاء الثورة المسلحة شعروا بأن لديهم القوة الكافية لتحدي الرأي العام ، ومساندة الحكومة البريطانية ، والاعتماد مقابل ذلك على دعمها لهم (ذلك لأن مطمح إنشاء مؤسسات حكومية عامة كان يسبب لهم القلق الملموس).

ورغم تأسيس الملكية في العراق ، إلا ان فكرة (اللا حكومة) بقيت تدور في فكر بعض أفراد العشائر ، لأن إيجاد هذا النظام لم ينتج عنه التماسك الاجتماعي الذي كان ضرورياً لبقاء ذلك النظام ، بسبب ان العشائر الذين كانوا يؤلفون أكثر من ثلثي عدد السكان ، كان لهم عداؤهم التقليدي تجاه أي شكل من أشكال الحكومات(٣٧).

كما ورد في تقرير للاستخبارات البريطانية في أواخر عام ١٩٣٠ ، تأكيد على أن كثير من شيوخ العشائر (يتأسفون على ثورة ١٩٢٠ ، لانها جاءت بالحكومة الى الحكم).

وقد أكدت إحدى الوثائق البريطانية لعام ١٩٢٦ على أنه بعد ثورة العشرين عادت بعض العشائر الثائرة الى الفوضى مرة أخرى ، وأخذت ترفض دفع الضرائب ، ونادراً ما كانت تعترف بالسلطة المركزية في بغداد(٣٨).

ومن خلال ذلك ، نخلص الى القول ، إن فكرة (اللا حكومة) وجدت لها أرضية صالحة في الأوساط العشائرية ، لانسجامها مع الحياة الاجتماعية والسياسية التي عاشتها هذه الأوساط إبان الحقب التاريخية التي مرت بها قبل اندلاع ثورة العشرين ، ثم تعزز هذا الاتجاه لتوافقه مع مصالح رؤساء العشائر ، ونمو القدرات العسكرية للعشائر ذاتها. ومع ذلك ، ظل هذا الاتجاه في مستوىً أدنى من أشكال الحكم الأخرى ، بسبب الوعي الفكري الذي أحدثته ثورة العشرين ، والذي تجاوز الى حدٍ ما مثل هذه الاتجاهات الفكرية.

---

(٣٧) Trabush op. cit. p. 11.

(٣٨) Ibid ., p. 12.

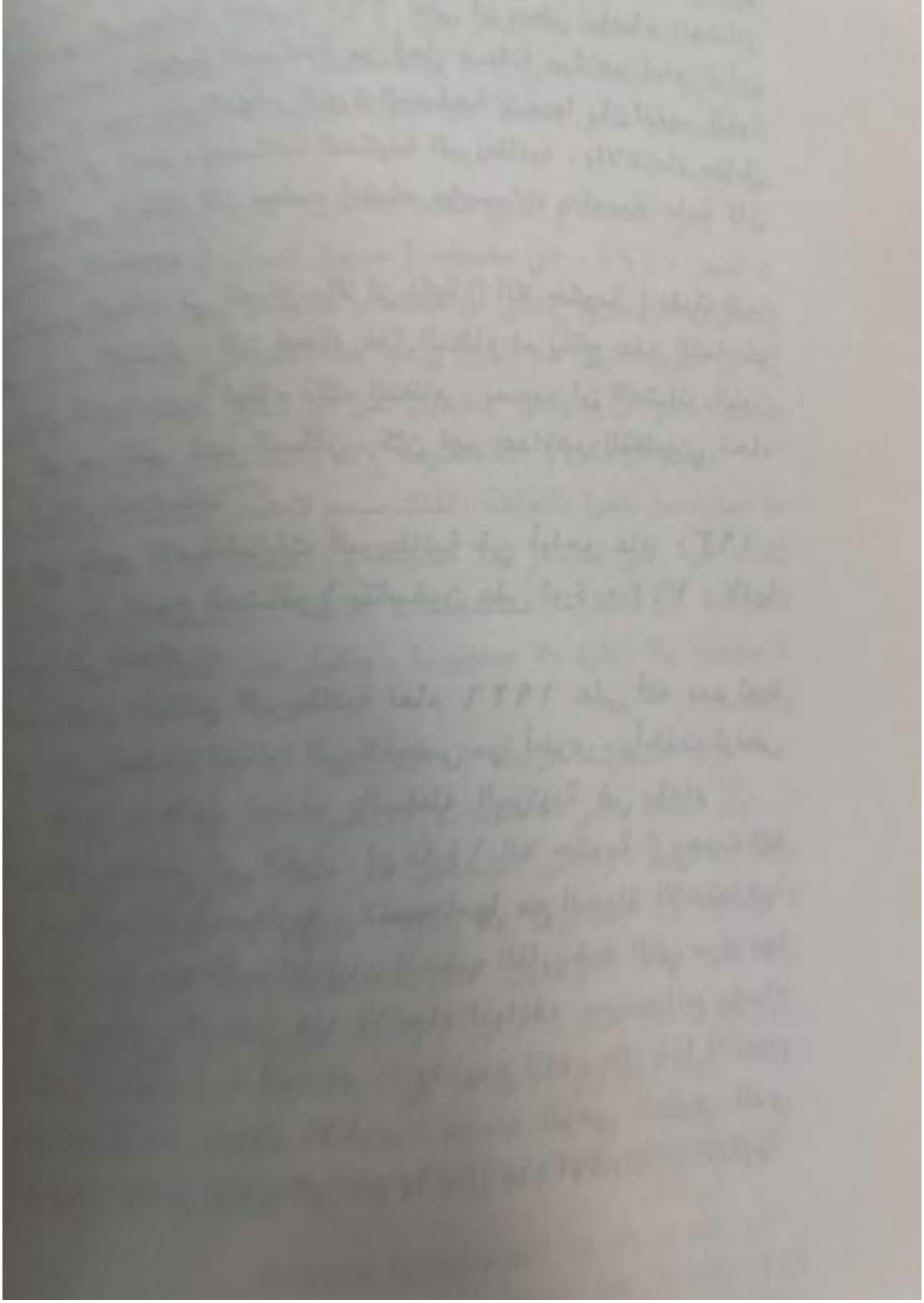

الفصل الرابع

ثورة العشرين
وكيفية ممارسة السلطة السياسية

لقد تناول الفكر السياسي العراقي عموماً ، مسألة كيفية ممارسة السلطة السياسية بالبحث والمناقشة ، وانقسم بصدد هذه المسألة أثناء ثورة العشرين وحتى قبلها ، الى قسمين ، القسم الأول تبنى الاتجاه البرلماني للحكم ، والقسم الثاني تبنى الاتجاه الفردي للحكم ، حيث آمن بالاتجاه الأول عموم الفكر السياسي لثورة العشرين ، بينما آمنت بالاتجاه الثاني بعض قطاعات الفكر السياسي العراقي الأخرى ، من الذين لم يقفوا مواقف ودية من ثورة العشرين.

بيد ان تمسكهم بالاتجاه الفردي في ممارسة السلطة السياسية لم يكن شيئاً طارئاً برز أثناء ثورة العشرين حسب ، بل انه اتجاه يرجع في جذوره الى الظروف التي أحاطت بالحركات الدستورية في إيران وتركيا ، ففي أثناء الحركة الدستورية في إيران ، كان هنالك اتجاه لرجال الدين تزعمه (كاظم اليزدي) يسمى (حزب المستبدة) ، يؤيدون الاتجاه الفردي في ممارسة السلطة ، لأنهم يعتقدون ان السلطة مقدسة ، وان السلطان ظل الله في الأرض ، وكانت هذه الفئة هي الفئة المسيطرة آنذاك ، بحكم تأييد العامة لهذا الاتجاه ، حتى انهم قاموا بالاعتداء على حاملي فكرة المشروطة لأنهم يعدون (المشروطة) كفراً وإلحاداً[٢].

وبعد صدور الدستور العثماني عام ١٩٠٨ ، استمر حزب المستبدة بزعامة اليزدي ، على العمل ضد حزب المشروطة[٣]، وقد انضم لهذا الاتجاه في هذه الفترة عدد من العوائل المتنفذة والشخصيات البارزة[×] ومنهم مَنْ شارك في ثورة العشرين ، وقد فرض هذا الاتجاه نفسه وبشكل واضح بعد وفاة (الخراساني) عام ١٩١١ ، وتسلم (اليزدي) للزعامة الدينية

---

(١) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ١٠.

(٣) محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري ، مصدر سابق ، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(×) أمثال : جميع أسرة آل كاشف الغطاء ، وآل سميسم ، وآل مطوك ، وآل محيي الدين ، وآل الدجيلي ، وآل محبوبة وغيرهم ، ومن الشخصيات صالح حجي ، وجواد حجي ، وحسن الحلي ، وحسين الحلي وأبوهما علي الحلي ، وحسين كمال الدين ، وعبدالحسين الحلي ، أنظر : حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ١٠ ـ ١١.

(٤) المصدر السابق ، ص ١١.

الذي كان غير مؤيد لفكرة البرلمانية ، ولا لحكم الشعب نفسه بنفسه[٥]. وعبّر في ١١ كانون الاول ١٩١٨ للسير (ولسن) في اجتماع عقده معه في الكوفة ، عن عدم إيمانه بقدرة الشعب على ممارسة السلطة ، مؤكداً في ذلك إيمانه بالاتجاه الفردي ، إذ قال : (إني أتكلم بالنيابة عن أولئك الذين لا يستطيعون أن يتكلموا عن أنفسهم ، ان الحكومة مهما فعلت فانها ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشيعة ، وخصوصاً الجماهير التي لا تحسن التعبير عن أنفسها ، والتي لا معين لها ، فهؤلاء الناس ليسوا متمدنين ، وإذا نصب عليهم موظفون عرب أدى ذلك الى الفوضى ، وانهم لم يتعلموا النزاهة بعد ، والى أن يحين الوقت الذي يتعلمون النزاهة فيه ، يجب أن يظلوا تحت سلطة الحكومة)[٦]. وفي أثناء مظاهرات بغداد السلمية ، فان جريدة (العراق) المناوئة للثورة ، نشرت مقالاً دعت فيه الى ممارسة السلطة بشكل فردي تحت ستار (المستبد العادل) ، وقد استندت في تبنيها لصلاحية هذا الحكم على ان ألمانيا المستبدة قد تطورت نتيجة لاتباعها هذا السلوك في ممارسة السلطة ، حيث قالت : (... المستبد العادل ينهض بالأمة أحسن من الحر الجائر ، والمؤثر هو مَنْ يطبق القانون ، لا القانون نفسه ، لأن القانون المستند الى دساتير الحرية وقواعد العدل لا يغني فتيلاً ، ولا يشفي عليلاً ، إذا كان مَنْ يطبقه يجعل إلهه هواه ، ويتخذ شريعته ميله وعواطفه ، وبالعكس إذا كان المطبق من المتصفين بالأخلاق الفاضلة ، وعلو الطبع ، وسمو الإدراك ، والعلم ، والمنطق ، يؤول القوانين المستندة الى أصول الإستبداد وفروع الإستبداد بأحسن التأويل ، ويوضحها بأجمل التعليل ، والتاريخ خير شاهد على ذلك . فان ألمانيا التي استندت إدارتها سنين الى إستبداد عنيف ، قد تنافست مع الدول الحرة العظيمة كفرنسة وبريطانيا في جميع أدوار الرقي وساحات التقدم...)[٧].

وفي أثناء الثورة المسلحة ، نجد ان مجلة (دار السلام) المناوئة للثورة ، تحذّر من خطورة ممارسة الامة ، للسلطة ومن محاولة تاثيرها على الحاكم المطلق ، لأن ذلك سيجر الى الفوضى ، وهي بذلك عبرت

---

(٥) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٥٩.

(٦) Atiyyah, op. cit. p. 273.

(٧) جريدة (العراق) ، ع ١٦/١٤ حزيران ١٩٢٠.

عن تمسكها بالاتجاه الفردي في ممارسة السلطة ، حيث قالت : (... أما إذا انقلبت الرعية راعية ، وأخذت الأمة تحدوا الراعي الى المرعى ، لم تعد الأماني تتحقق ، وغدا الذنب رأساً ، والهامة عقبا ، ومن ثم جاءت الويلات تترى ، وباتت النعم نقماً ، وعمت الفوضى ، وتمكنت من الناس البلوى...)[٨].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة برئاسة (عبدالرحمن النقيب) ، كان هنالك اتجاه في الفكر السياسي العراقي يدعو للملكية المطلقة[٩].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، استمر الاتجاه الفردي بالتواجد على الساحة السياسية ، ففي أثناء استقبال الامير فيصل في بغداد ، كان هنالك مَنْ يريد تأسيس ملكية مطلقة[١٠].

ويتضح من خلال ذلك ان الاتجاه الفردي في ممارسة السلطة ، كان اتجاهاً بارزاً في الفكر السياسي العراقي عموماً ، حيث يمتد في جذوره الى بعض التيارات التي تمخضت عنها الحركات الدستورية في إيران وتركيا . إلا انه في زمن الثورة تضاءل حجم هذا الاتجاه ، ولم يبق يروج سوى بعض الرجال والصحف المناوئة لثورة العشرين ، في حين ان الفكر السياسي لثورة العشرين كان قد تبنى الاتجاه البرلماني في إدراكه لمسالة كيفية ممارسة السلطة السياسية ، لذلك سنقصر هذا الفصل بقدر تعلقه بموضوع بحثنا . على دراسة الاتجاه البرلماني في فكر الثورة وبشيء من التفصيل ، ونستبعد الاتجاه الفردي ، لأنه قد تبنته فئات مناوئة للثورة ، كما أوضحنا ذلك.

الاتجاه البرلماني في فكر الثورة السياسي

لقد كان الفكر السياسي لثورة العشرين يؤمن في غالبيته (بفكرة البرلمانية) ، حيث شكلت هذه الفكرة إحدى الأهداف الرئيسة للثورة . وقد اكد بعض الساسة العراقيين على ان الثورة كانت تهدف الى تأسيس البرلمانية في العراق ، إذ أشار (عبدالرزاق الظاهر) الى ان الثورة كانت لها أهداف متعددة منها (تأسيس مجالس نيابية تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً)[١١].

---

(٨) مجلة (دار السلام) ، ع ٣١/٢٢ تشرين الاول ١٩٢٠ ، ص ٣٤٧.
(٩) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٢٠٣.
(١٠) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥٢٩.
(١١) جريدة (الزمان) ، ع ٢/٤٤٧٣ تموز ١٩٥٢.

كما أكد (محمد حديد) على ان الثورة كانت تهدف الى (... إيجاد حكم دستوري ديمقراطي نيابي يتمتع فيه الشعب بسيادة كاملة ...)[١٢].
وفيما يأتي محاولة لتتبع هذه الفكرة في الفكر السياسي لثورة العشرين.

الجذور التاريخية للاتجاه البرلماني في فكر الثورة السياسي :

يبدو ان الفكر السياسي للثورة ، لم يتبلور اتجاهه نحو البرلمانية أثناء ثورة العشرين حسب ، بل يمكن أن نرجع به الى جذره التاريخي في عام ١٩٠٦ ، عندما اشتدت الحركة الدستورية الإيرانية ، المطالبة بتأسيس مجلس نيابي ، وسن دستور في إيران[١٣]، وقد اشتد الصراع بين الايرانيين ، وانقسموا الى قسمين هما ، حزب المشروطة الذي يؤيد الحركة الدستورية ، وحزب المستبدة الذي يناوىء الحركة[١٤]، ثم امتد هذا الصراع الى العراق ، بحكم الجوار والصلة الدينية والاجتماعية مع إيران[١٥]، ولأن قادة الرأي العام الإيراني هم علماء النجف[١٦].

وقد أصبحت النجف محوراً لفكرة المشروطية ، وعليها كانت تدور رحى هذه المسألة ، لأن المرجعية الدينية العامة للأمة الإيرانية فيها[١٧]، وانقسم رجال الدين في النجف إزاء هذه المسألة الى حزبين هما ، (حزب المشروطة) الذي تزعمه (كاظم الخراساني) و (حزب المستبدة) الذي تزعمه (كاظم اليزدي) ، حيث انتشر الاتجاه الأول بين أوساط المثقفين ، بينما تمسكت العامة بالاتجاه الثاني[١٨]، إلا ان أغلب المجتهدين الكبار

---

(١٢) جريدة (الاهالي) ، ع ١/٢٤ تموز ١٩٥٢.
(١٣) للتفصيل أنظر : بروكلمان ، مصدر سابق ج ٥ ، ص ٣٧٥ ـ ٣٨٣ ، عبدالفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، مصدر سابق ، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.
(١٤) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ٩٠.
(١٥) كاظم المظفر ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٧١.
(١٦) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ٩٠. الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١١٦.
(١٧) مذكرات (هبة الدين الشهرستاني) ، المنشورة في كتاب علي الخاقاني ، شعراء الغري أو النجفيات ج ١٠ ، النجف ١٩٥٦ ، ص ٨١ (وسنشير لها لاحقاً بمذكرات الشهرستاني). جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ١٢٠.
(١٨) محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري ، مصدر سابق ، ص ٢٢ ـ ٢٣ ، علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ٩٠ ـ ٩١.

حبذوا الدستور ، ورأوا ضرورة تأسيس برلمان لانهما من أسس الإسلام
ومن النجف انتقل هذا الصراع الى المدن الاخرى ، ولا سيما المقدسة ، وصار الكثير من الناس هناك لا حديث لهم في مجالسهم ومقاهيهم سوى حديث الإستبداد والمشروطة ، والنزاع بين الخراساني واليزدي
وقام بعض علماء النجف ، من الذين لعبوا دوراً بارزاً في ثورة العشرين فيما بعد ، بإرسال عدة رسائل الى الشاه يطالبونه بتأسيس برلمان ودستور للبلاد ، حسب رغبات الشعب الإيراني[٢١].
وقد روج (لفكرة البرلمانية) في تلك الفترة (هبة الدين الشهرستاني) وكل الذين انضموا الى حلقته ، وحاولوا إيصالها الى أكبر عدد ممكن من الناس[٢٢]، وتجلى دور (الشهرستاني) هذا في خطبه أثناء حضور الاجتماعات العامة في النجف ، حيث نشرت مجلة (الروضة البغدادية) بعضها ، وكذلك نشرت مقالاته في بعض الصحف الفارسية الصادرة في إيران في المدة من ١٩٠٦ - ١٩١٣ ، والذي تظهر مدى اهتمامه بالحركة الدستورية ، وتوطيد أركان الحكومة النيابية[٢٣].
ومن الأشخاص الذين تعاون معهم (الشهرستاني) سراً حول من أنصار اليزدي هم جواد الجواهري ، ومحمد علي بحر العلوم ، ومحمد رضا الشبيبي ، وسعيد كمال الدين ، وأحمد الصافي ، وعبدالكريم الجزائري وغيرهم[٢٤]، والملاحظ ان هؤلاء كلهم قد لعبوا دوراً بارزاً في ثورة العشرين
وكان لـ (عبدالكريم الجزائري) رأيه في المحافل المؤيدة للحكم الدستورية البرلمانية ، وقلّما صدر حكم شرعي في هذا الشأن إلا وكان له رأي في إصداره[٢٥]، وله قصيدة قالها عندما توج السلطان أحمد القاجاري ، حيث قال فيها :

---

(١٩) د. يوسف عزالدين ، تطور الفكر الحديث في العراق ، مصدر سابق ، ص ٢٨. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.
(٢٠) الوردي ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ٣٠٣.
(٢١) مذكرات الشهرستاني ، مصدر سابق ، ص ٨١.
(٢٢) قصي سالم علوان ، الشبيبي شاعراً ، مصدر سابق ، ص ٤٠ - ٤١.
(٢٣) محمد مهدي العلوي ، هبة الدين الشهرستاني ، بغداد ١٩٢٩ ، ص ٣.
(٢٤) مذكرات الشهرستاني ، مصدر سابق ، ص ٨٨.
(٢٥) محمد رضا الشبيبي (فقيدنا الكبير) ، جريدة (الايام) ، ع ١٢٤/١٠ ايلول ١٩٦٢.

هيئوا إيران شورى حُكمها
بعد أن كان بحكم الجور مفردُ
خلعوا الشاه الذي حازبهُم
وأقاموا نجله الشاه المؤيدُ[٢٦]

أضف الى ذلك ، ان (محمد رضا الشبيبي) كان أيضاً من أشد المتحمسين للحركة الدستورية الإيرانية[٢٧].

وكان أيضاً للحجة (عبدالله المازندراني) ومن اتبعه أثر بارز في نشر فكرة البرلمانية في العراق آنذاك[٢٨].

وعندما حاول (الشاه) عرقلة افتتاح (البرلمان) الإيراني ، الذي وعد الشعب بافتتاحه ، فان علماء الدين في النجف ، ممَّنْ لعبوا دوراً بارزاً في ثورة العشرين ، أفتوا بضرورة الثورة عليه ، باعتباره حاكماً مستبداً ، وقد وجدت عدة فتاوى تؤكد دفاعهم عن المجلس النيابي والدستور في تلك الفترة[٢٩]، وخاصة عندما نشر (الشاه) بياناً في تشرين الثاني ١٩٠٨ تضمن اعتذاره عن افتتاح المجلس النيابي ، الذي وعد الشعب بافتتاحه يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٠٨ ، لأنه اعتقد ان أكثرية الاهالي لا يريدون المجلس ، ولأنه يتعارض مع روح الإسلام من جهة ، وقد ردَّ عليه بعض مجتهدي النجف مؤكدين تمسكهم بفكرة البرلمانية ، إذ أكدوا على عدم مخالفتها للدين الإسلامي ، حيث قالوا : (ليس في المشروطة نقطة تخالف الدين الإسلامي ، بل انها تتفق مع أحكام الدين وأوامر الأنبياء ، بخصوص العدالة ورفع الظلم عن الناس...)[٣٠].

وعندما استفتى عدد من أحرار إيران ، رجال الدين في النجف ، حول العمل الذي يقومون به لأن بعض أنصار المستبدة أخذوا يعملون من أجل غلق (المجلس النيابي) في إيران ، فقد كان جواب المجتهدين أمثال الشيرازي ، وشيخ الشريعة ، وعبدالله المازندراني ، وحسين النائيني وغيرهم ، متضمناً

---

(٢٦) علي الخاقاني ، شعراء الغري أو النجفيات ، النجف ١٩٥٤ ج ٥ ، ص ٥١٤
(٢٧) قصي سالم علوان ، الشبيبي شاعراً ، مصدر سابق ، ص ٤١.
(٢٨) مذكرات الشهرستاني ، مصدر سابق ، ص ٨٢.
(٢٩) د. يوسف عزالدين ، تطور الفكر الحديث في العراق ، مصدر سابق ، ص ٢٨.
(٣٠) محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

التمسك بفكرة البرلمانية ، وأكدوا مطابقتها للدين الإسلامي ، حيث قالوا : (إن قوانين المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه ، هي قوانين مقدسة ومحترمة ، وهي فرض على جميع المسلمين أن يقبلوا هذه القوانين وينفذوها ، وعليه نكرر قولنا : إن الإقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الإقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف ، فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس)[٣١].

كما أرسل مجتهدو النجف رسالة أخرى الى أهالي (تبريز) حثوا فيها الشعب والشاه على طرد كل أعداء المجلس النيابي ، ثم أكدوا قائلين : (... إن هذا المجلس يساعد على محو الإستبداد ، وإزالة العادات الرذيلة ، ونشر القانون في البلاد... والخلاصة : المسلمون ملزمون أن يتبعوا الأصول الجديدة ، وعلى الملك أن يبادر لإتمام هذا الأمر بطرد الخائنين وأعداء المجلس المحترم ، لأن ذلك من وظائفه الخاصة)[٣٢].

وعندما نقض (الشاه محمد علي) فعلًا عهد الدستورية ، فقد أجاز بعض رجال الدين كالشيرازي ، وعبدالله المازندراني محاربته ، وذلك في رسالتهم الموجهة الى (الاستانة) لحث الخليفة العثماني على عدم الإصغاء لأعداء المشروطة ، إذ جاء فيها : (فهل يمكن قيام الأحكام الشرعية بغير المشروطة ، وهل يمكن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، إلا بقطع عرق الإستبداد ، ومتى عارض القانون الأساسي الأحكام الشرعية ، وفي أي مادة عارض الصوم والصلوة والحج والزكاة)[٣٣].

وقد اشتد الصراع بين أنصار المشروطة وأنصار المستبدة عام ١٩١٠ ، إذ وصل ذروته ، وكان قائممقام النجف آنذاك (ناجي السويدي) الذي وقف الى جانب الحركة الدستورية ، وساعد أنصارها بشكل رسمي[٣٤]. وحتى بعد تسنم (اليزدي) للزعامة الدينية ، فان أنصار (الخراساني) ، ممَّنْ لعبوا دوراً بارزاً في ثورة العشرين ، استمروا في حمل فكرة البرلمانية ، وعملوا على تحقيقها ، وفي مقدمتهم (الشيرازي) و (شيخ الشريعة) ،

---

(٣١) المصدر السابق ، ص ٢٣.
(٣٢) المصدر السابق ، ص ٢٥.
(٣٣) مجلة (العرفان) ، مج ١/ج ٢٩/٥ مايو ١٩٠٩ ، ص ٢٤١.
(٣٤) مذكرات الشهرستاني ، مصدر سابق ، ص ٩٠ ، د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

حيث ظل هؤلاء نشطين في هذا الاتجاه على الرغم من ان زعامة (اليزدي) كانت تحد من نشاطهم ، إذ تحركوا بين الجماهير ، وكونوا طبقة نشطة تدعى (طبقة الاحرار) ، التي كانت تعقد النـدوات السياسية والتثقيفية في المدارس الدينية والبيوت[٣٥].

وهكذا فان تأييد العلماء وبعض المثقفين للحركة الدستورية الإيرانية أيقظ على ما يبدو الكثير من العراقيين ، وجعلهم يتقبلون فكرة البرلمانية لاحقاً ، لأنهم اعتقدوا ان فكرة قيام حكومة برلمانية دستورية حديثة لا يتعارض مع تعاليم الإسلام ، منذ ذلك الحين[٣٦]، وبذلك دبت في نفوس بعض أبناء البلد روح المدنية وخاصة لدى الفئات المحركة لثورة العشرين[٣٧]،وبدأوا يعملون من أجل الاستقلال التام ، وتحقيق مجموعة من الاهداف ، أهمها تحقيق البرلمانية في العراق.

ويبدو ان (فكرة البرلمانية) كانت قد ترسخت بشكل أوضح لدى مثقفي ثورة العشرين خصوصاً ، ولدى بعض مثقفي العراق عموماً ، أثناء الحركة الدستورية التركية ، إلا انها لم تنتشر على نطاق شعبي واسع[٣٨]، إذ وصلت هذه الحركة الى العراق لأن بطل الحركة الدستورية السيد (محمود شوكت) ينتمي الى عائلة عراقية مشهورة[٣٩] ولأن العراق كان جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية ، لذلك اهتز العراق عند سماعه بانتصار جمعية (الاتحاد والترقي) وانتشرت معالم الزينة والفرح في كل مكان ، وظهر على الجدران شعار الجمعية ، وبدأت فروعها تفتح في بغداد والمدن الأخرى ، حيث انتمى إليها الأفندية والوجهاء والرؤساء ممّنْ لعبوا دوراً بارزاً في ثورة العشرين ، وظهرت صحف عديدة وهي تبشر بعهد جديد تسود فيه الحرية والمساواة[٤٠]، وبذلك انتشرت فكرة البرلمانية في مختلف مناطق العراق آنذاك ، وانقسم المثقفون في النجف بصدد الحركة الدستورية الى قسمين ، قسم أيد المستبدة ، والقسم

---

(٣٥) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ١١.
(٣٦) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ١٣٨.
(٣٧) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ١٢٠.
(٣٨) Special report 1920 — 1931, op. cit. p. 13.
(٣٩) موسى علي الطيار ، مصدر سابق ، ص ٣١.
(٤٠) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٠٩. توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٧٥ ـ ٨٠.

الآخر أيد المشروطة[٤٢].

وتزعم (الخراساني) حزب المشروطة ، والتف حوله أكثرية العلماء والمثقفين ممن لعبوا دوراً بارزاً في ثورة العشرين[٤٣].

وعندما شعر أحرار تركيا بأن السلطان (عبدالحميد) سيفتك بهم ، فقد أبرقوا الى (الخراساني) وأنصاره ، لكي يقوموا بارسال برقية الى السلطان يحثونه فيها على الاستجابة لفكرتهم ، وبالفعل أرسل علماء النجف برقية مطولة مليئة بالتهديد والنصائح للسلطان ، لكي يرضخ لفكرة الأحرار ، وقد قام بارسال البرقية (الشهرستاني) ، إلا انه قبل أن تصل كان أحرار تركيا قد أجهزوا على السلطان عبدالحميد ونصبوا محمد رشاد بدلاً منه[٤٤].

وعندما أعلن الدستور العثماني عام ١٩٠٨ ، أرسل علماء النجف برقية الى السلطان ، أفتوا فيها بوجوب تنفيذ الدستور ، وتأسيس مجلس نيابي ، ثم أعلنت فتاواهم ، وأصبحت اجتماعاتهم تقام بشكل علني في النجف ، وقد عمَّ الجدل معظم أنحاء العراق بين مقلدي أولئك المجتهدين[٤٥].

ومما ساعد على انتشار فكرة البرلمانية في النجف آنذاك ، ان قائمقام البلدة هو (ناجي السويدي) ، الذي كان من الاحرار الذين ساندوا الحركة الدستورية التركية[٤٥].

أضف الى ذلك ، ان (محمد رضا الشبيبي) كان من مؤيدي الحركة الدستورية التركية ، حيث سارع الى الانضمام الى جمعية (الاتحاد والترقي) عندما فتحت لها فرعاً في النجف ، وكانت له قصيدة حول اعلان الدستور بعنوان (الحرية والشعر) ، عدَّ فيها اعلان الدستور ، وتأسيس المجلس النيابي بمثابة عهد جديد للبلاد العثمانية ، تسود فيه الحرية

---

(٤١) محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري ، مصدر سابق ، ص ٢٣.

(٤٢) منهم جميع آل الجواهري ـ عدا علي باقر ، وحسن محمد حسين ـ وآل الشبيبي ، وآل كمال الدين ـ عدا حسين كمال الدين ـ ومن الأفراد هاشم الهندي ، وحسن الدخيل ، وعلي مانع ، ومسلم زوين ، ومحمد حسين شلية ، أنظر : حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ١٠.

(٤٣) مذكرات الشهرستاني ، مصدر سابق ص ٨٩.

(٤٤) محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري ، مصدر سابق ، ص ٢٧.

(٤٥) مذكرات الشهرستاني ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ ، د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

والعدالة والمساواة[٤٦].

كما ان (علي الشرقي) كان من مؤيدي هذه الحركة ، التي أثرت على شخصيته ، وصقلت ذهنيته السياسية[٤٧].

كما ان معظم شعراء ثورة العشرين كانوا قد أسهموا في تأييد الحركة الدستورية التركية ، ودعوا الى الحرية ، ونددوا بالحكم الإستبدادي[٤٨].

ومما ساعد على ترسيخ فكرة البرلمانية في أذهان مثقفي الثورة ، انه قد برزت فكرة الانتخابات للمجلس النيابي في العراق ، بعد نجاح الثورة في استنبول ، وقد أجريت أول انتخابات في العراق عام ١٩٠٨ ، تمخضت عن انتخاب نواب إما من مؤيدي جمعية (الاتحاد والترقي) أو من أعضائها الرسميين في جميع أرجاء العراق[٤٨أ]، وقد مثّل العراق في مجلس المبعوثان العثماني (١٧) نائباً موزعين على مختلف مدن العراق[٤٩].

وظل نظام الانتخابات معمولاً به في العراق حتى عام ١٩١٤ ، إذ بعد نشوب الحرب العظمى ، واحتلال العراق من قبل بريطانيا ، أوقف العمل بقانون الانتخابات العثماني[٥٠]، ورغم ذلك استمر بعض مثقفي ثورة العشرين بتمسكهم بفكرة البرلمانية التي طرحوها أثناء ثورة العشرين.

الاتجاه البرلماني قبل اندلاع الثورة المسلحة :

يبدو ان الحركة الوطنية الاستقلالية في العراق ، كانت واعية منذ بداية الاحتلال البريطاني للعراق ، بأن سيادة الأمة لا تتحقق في التخلص من الحكم الأجنبي ، وقيام العراقيون بشؤون الحكم حسب ، وإنما تتم بتحقيق شرط آخر ، وهو أن تمارس الأمة شؤونها بنفسها عن طريق نوابها المنتخبين من قبلها دون وصاية أو تحكم من أى فرد أو فئة ، ولذلك عملت

---

(٤٦) قصي سالم علوان ، الشبيبي شاعراً ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ ، أنظر : النص الكامل للقصيدة في ديوان الشبيبي ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٥٢.

(٤٧) عبدالحسين مهدي عواد ، الشيخ علي الشرقي ، حياته وأدبه ، بغداد ١٩٨١ ، ص ٣٦.

(٤٨) ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٢١.

(٤٨أ) حسين هادي الشلاه ، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث (رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى جامعة القاهرة) ص ١١٧.

(٤٩) المصدر السابق ، ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٥٠) المصدر السابق ، ص ١١٨.

من أجل الهدفين معاً ، وحرصت على تحقيقهما سوية[٥١]، ولهذا اختارت النظام البرلماني أسلوباً لممارسة السلطة . وقد عبّرت الثورة عن تمسكها بذلك عبر المضابط التي نظّمها الثوار ، أو عبر الكثير من الأعمال التي تصب في هذا الاتجاه[٥٢]. فبعد أن نشرت جريدة (العرب) نص الاعلان الإنكليزي ـ الفرنسي ، تذاكر في وادي النجف ، سعيد كمال الدين ، وأحمد الصافي ، وحسين كمال الدين ، وسعد صالح ، ومحمد علي كمال الدين ، واتفقوا على ضرورة العمل إستعداداً لهذا الإستفتاء ، الذي لا بد وأن يقع في العراق عاجلاً أم آجلاً ، وانه يجب أن يكون اختيارهم (لحكومة عراقية عربية ملكية نيابية ديمقراطية).

وبدأوا فعلاً يعملون لنشر فكرة البرلمانية ، واستطاعوا اقناع محمد رضا الشبيبي ، ورضا الصافي ، وعبدالكريم الجزائري للعمل معهم ، فاصبح التفاهم واضحاً بين عدة عائلات متنفذة منها آل كمال الدين ، وآل الصافي ، وآل الجزائري ، وآل الشبيبي ، ومَنْ يحضر مجالسهم وشرعوا ببث دعاية واسعة النطاق لهذه الفكرة في النجف[٥٣].

ولذلك فان الفكر السياسي لثورة العشرين كان مهيئاً للمطالبة (بفكرة البرلمانية) أثناء إجراء استفتاء عام ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ، عبر تمسكه بهذه الفكرة فعلاً ، عبر المضابط التي قدّمها الثوار الى السلطة المحتلة.

إذ قدّم زعماء الثورة في النجف عدة مضابط ، طالبوا فيها (بالبرلمانية) ، حيث نظّم الحزب الوطني واحدة ، ورجال الدين ثانية ، والتجار ثالثة ، وزعماء العشائر رابعة ، وكلها تطالب بحكومة عربية نيابية دستورية ديمقراطية[٥٤].

وقد ورد في مضبطة رجال الدين مطالبة السلطة المحتلة بحكومة مستقلة برئاسة ملك (... مقيد بدستور ومجلس تشريعي منتخب)[٥٥]. وهذه المضبطة تعتبر بينة كتابية على رغبة العلماء الاعلام بحكومة عربية

---

(٥١) حسين جميل (من التراث الديمقراطي العراقي) ، مجلة (الهلال) المصرية ، ع ١٠/اكتوبر ١٩٦٦ ، ج ١ ، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٥٢) العمر ، الاحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥ ـ ٦.

(٥٣) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢٣/وثيقة ٣.

(٥٤) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠.

(٥٥) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦.

نيابية[٥٦].

وعندما حاول حاكم الكوفة دعوة زعماء النجف للإدلاء باصواتهم في الكوفة بدلاً من النجف ، في محاولة للتأثير على أصواتهم ، فانهم خيبوا آماله ، عندما نظّموا مضبطة طالبوا فيها أيضا بحكومة عربية مستقلة ، يرأسها ملك (... على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي)[٥٧].

كما نظّم ثوار بغداد مضبطة في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ ، طالبوا فيها بحكومة عربية مستقلة ، يرأسها ملك على أن يكون (... مقيدا بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد)[٥٨].

وعندما رفضت السلطة المحتلة تسلم المضابط المقدمة من قبل الثوار ، والتي تطالب بفكرة البرلمانية ، فان بعض زعماء الثورة فكّر في ايصال صوت الثورة الى خارج البلد ، ولذلك كتب الشيرازي بالتضامن مع شيخ الشريعة ، رسالة الى الرئيس الأمريكي (ولسن) في ١٢ شباط ١٩١٩ ، أكدوا فيها ضرورة تأسيس حكومة عربية مستقلة ، يرأسها ملك على أن يكون (... مقيداً بمجلس وطني ، وأما الكلام في أمر الحماية ، فان رفضها أو الموافقة عليها يعود الى رأي المجلس الوطني بعد الانتهاء من مؤتمر الصلح...)[٥٩].

وعندما انعقد (مؤتمر الصلح) ، حاول الثوار أن يوصلوا صوتهم المطالب (بفكرة البرلمانية) الى المؤتمر ، عبر ممثل العرب الأمير فيصل ، إذ

---

(٥٦) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق، ص ٨٥.

(٥٧) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٠. كما نظم ثوار كربلاء مضبطة مشابهة في كانون الاول ١٩١٨ ، أنظر : عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٨ ـ ٤٩. الحسني ، العراق ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٧٣. كما نظم ثوار الكاظمية مضبطة أخرى في ٨ كانون الثاني ١٩١٩ ، انظر : وثائق النجف ملفة ٢/وثيقة ٧.

(٥٨) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ٦٥ ـ ٦٦. البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٦. كما نظم ثوار بغداد مضبطة اخرى مشابهة في ١٧ كانون الثاني ١٩١٩ ، ونظم ثوار ديالى مضبطة اخرى ايضا مشابهة ، انظر : وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٢.

(٥٩) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١٨٢. عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ٦٧. فريق مزهر ال فرعون ، مصدر سابق ، ص ٣٩٢.

أرسل زعماء الثورة عدة مضابط توكيل للامير فيصل، يفوضونه المطالبة بأهداف الثورة، ومنها تحقيق الاستقلال التام، وتأسيس نظام برلماني ديمقراطي في العراق.

فقد أرسل مجموعة من الزعماء مضبطة توكيل للامير فيصل ليمثلهم في المؤتمر، ومن أبرز الموقعين على هذه المضبطة، محمد مهدي الخالصي، وجعفر أبو التمن، ومحمد جواد الجواهري وغيرهم، وفوضوه بمطالبة المؤتمر بتأمين استقلال العراق، وتأسيس حكومة عربية مستقلة يرأسها ملك (... على أن يكون مقيداً بمجلس وطني تشريعي)[٦٠].

وأكد الثوار تمسكهم بالحكم البرلماني من خلال رفضهم للمقترحات الدستورية البريطانية، إذ رفضت الحركة الوطنية كل المشاريع والمقترحات التي وضعتها السلطة المحتلة، لانها لا تحقق لهم الاستقلال التام، ولا تؤسس لهم النظام البرلماني الحقيقي، الذي عملوا من أجله الكثير.

فعندما نشرت السلطة المحتلة في جريدة (العرب) يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩١٨، البيان القاضي بتأسيس مجالس بلدية في بغداد وألوية العراق الأخرى[٦١]، رفضت الحركة الوطنية هذه التشكيلات المقترحة لعدة أسباب أهمها :

١ - التركيب الاجتماعي للمجلس، حيث أكدت المادة الثانية من قانون مجلس البلدية، على أن المجلس يتكون من رئيس ومعاونين وكاتم أسرار، والمعاونين يكونان من موظفي الحكومة، ويعينان رسمياً، وعشرة أعضاء يختارهم الرئيس من نخبة الاهالي، ويلتمس منهم أن يفوا بوظيفة العضوية[٦٢]، ورغم ان مواد القانون لم تعين جنسية رئيس هذه المجالس، إلا ان (ولسن) كان قد أوضح ذلك في خطابه الذي ألقاه ليلة الاحتفال بمولد الملك جورج الخامس عام ١٩١٩، حيث أكد على ان الحكام السياسيين في الالوية هم الذين يرأسون هذه

---

(٦٠) م.و.ب. النجف. ملفة ٢/وثيقة ٩، كما نظم زعماء كربلاء مضبطة توكيل مشابهة في ١١ حزيران ١٩١٩، انظر: ملفة ٥/مضبطة ٨، كما نظم زعماء الحلة مضبطة توكيل اخرى مشابهة في ٢٧ تموز ١٩١٩، انظر: ملفة ٥/وثيقة ٣.

(٦١) الحسني، تاريخ العراق، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٦٢) البصير، القضية العراقية، مصدر سابق، ص ٩٢.

المجالس ، وان كتّابها يكونون من الوطنيين ، ليدخل الاهالي في طور جديد من الحكم[٦٣].

٢ - كما أن الصلاحيات التي أعطيت لرؤساء هذه المجالس ، كانت سبباً اضافياً في رفض الحركة الوطنية لهذه المجالس ، حيث أجازت المادة (١٨) من قانون المجلس للرئيس أن يسقط من لائحة الاقتراحات أي اقتراح شاء ، لأسباب يقررها بنفسه ، ويجوز له أن يؤجل تنفيذ أي قرار أعطي باكثرية الآراء ، ويعلقه على مراجعة الحكومة المحلية ، التي يسوغ لها باشارة من الرئيس أن تعطل أي عضو من الاعضاء ، حسب المادة (٢٨) من القانون[٦٤].

٣ - كما رفضت هذه المجالس لانها لا تمتلك أي شيء من النفوذ والسلطة[٦٥]، فوظائفها كانت مقتصرة على العناية بالنظافة ، والصحة العامة ، والمستشفيات ، وإسعاف الفقراء ، والطرق والمتنزهات ، والأسواق والحرف ، وتخطيط الدور والأبنية ، والتجارة النهرية ، والامور الأخرى العائدة الى إدارة البلدية ، وطبيعي ان العناية بهذه الشؤون ، لا تحقق سيادة الأمة والاستقلال الوطني[٦٦].

٤ - أضف الى ذلك ، وهذا هو المهم ، ان المجالس البلدية لم تكن تمثل مجالس تشريعية حقيقية كما طالبت بها الحركة الوطنية ، بل هي لا تعدو أن تكون أكثر من هيئات استشارية. وهذا ما أكده (ولسن) في برقيته المرسلة الى (اللجنة الشرقية) عام ١٩١٩ ، إذ قال فيها : (إن المجالس الإدارية الوارد ذكرها في برقيتي المؤرخة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ، يجب أن يستفاد منها الى أتم وجه باعتدادها هيئات إستشارية ناصحة ، غير تشريعية)[٦٧]. لذلك عندما باشرت السلطة المحتلة بتأسيس المجالس البلدية في بعض المناطق ، فانها قد جابهت معارضة وطنية واضحة ، إذ انه عندما باشر الحاكم

---

(٦٣) المصدر السابق ، ص ٩٥.
(٦٤) المصدر السابق ، ص ٩٣ - ٩٤.
(٦٥) المصدر السابق ، ص ٦٧ - ٦٨.
(٦٦) الحسني ، تاريخ العراق ، مصدر سابق ج ١ ، ص ١٠٣.
(٦٧) ولسن ، بلاد ما بين النهرين ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ٣٢٨.

السياسي للشامية بتشكيل مجلس بلدية لواء الشامية برئاسته ، وعضوية عدد من رجال الحركة الوطنية[*]، فقد استغرب هؤلاء الثوار من هذا التصرف ، وقرروا عدم التعاون مع السلطة ، ورفض قبول العضوية ، وأرسلوا كتاباً الى الحاكم السياسي أكدوا فيه (ان هذا التعيين لا ينطبق على المبادىء الصحيحة للحكم الوطني ، فيجب أن يفسح المجال للشعب في مجالس كهذه لعقد اجتماعات عامة ، وبحرية تامة ، يقرر فيها مـا يجب اتخاذه في قضية الحكم الوطني)[٦٨].

وعندما حان موعد تكوين مجلس بلدية بغداد ، انتقد (جعفر أبو التمن) ـ وهو من الثوار ، وأحد أعضاء المجلس ـ بعض نصوص هذا القانون عند عرضه على المجلس البلدي لإبداء رأيه فيه ، ودارت بينه وبين (بلفور) مجادلة عنيفة بهذا الصدد ، أدت الى عدم تنفيذ ذلك المشروع في بغداد مع انه نفذ في أغلب ألوية العراق الاخرى[٦٩].

كما ان (ولسن) كان قد أجرى محادثات مع الضباط البغداديين في الشام ، من أجل إشراكهم في عضوية المجالس البلدية ، وعلى هذا الأساس ، أرسل (ناجي السويدي) الى بغداد ، ليقوم بوظيفة مساعد الحاكم العسكري ، ورئيس بلدية بغداد ، وقد قبل العضوية ، إلا انه سرعان ما استقال منها[٧٠]، لأنه رفع خطة في ٧ تموز ١٩١٩ مختلفة عن خطط السلطات المحتلة ، وكان وجه الاختلاف مع السلطة المحتلة ، هو إصراره على أن يُنتخب المجلس البلدي انتخاباً حراً عاماً ، وأن لا يكون من ضمن أعضائه أي ضابط بريطاني ، فيما عدا الضابط الصحي ومهندس البلدية[٧١].

(*) منهم : نور الياسري ، وعلوان الياسري ، وعبدالمحسن شلاش ، وهادي زوين ، وعبدالواحد سكر ، ومحسن أبو طبيخ ، وعلوان الحاج سعدون ، ومحمد العبطان وغيرهم. أنظر : البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٦٨) كامل سلمان الجبوري ، الكوفة ، مصدر سابق ، ص ٢٤ ـ ٢٥. أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ج ٢ ق ٢ ، ص ٢٩.

(٦٩) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٤١ ، البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٩٤.

(٧٠) Young, op. cit. p. 292 — 293

(٧١) بيل ، مصدر سابق ، ص ٣٩٨.

والملاحظ هنا ، ان مطالب (ناجي السويدي) بالانتخاب الحر العام للمجلس البلدي ، وهو تشكيل صغير ، لكنه أساسي في الوقت نفسه ، بحكم عدم وجود تنظيمات حكومية دستورية مستقرة في البلاد ، تعطي للمجالس البلدية أهمية بارزة لإيجاد وسيلة يشارك فيها العراقيون في الحكم مع البريطانيين ، وقد عدّها (ولسن) أحد الأعمال التمهيدية لتاسيس نظام الحكم في العراق[٧٢].

وطبيعي ان ورود فكرة الانتخاب الحر العام عند (ناجي السويدي) تمثل وجهة نظر الضباط العراقيين الموفد من قبلهم ، والمتفهمين لاوضاع العراق أكثر من غيرهم ، ولهذا يبدو ان هذه الفكرة هي انعكاس للانطباع الذي كان سائداً في بغداد ، بأن الانتخاب العام أصلح طريق لتقرير الكيفية التي يتم بموجبها ممارسة السلطة السياسية[٧٣].

ويتضح من هذا ، ان محاولة ممارسة شكل من أشكال الانتخاب ، كانت تسيطر على الأجواء السياسية في العراق خلال تلك الفترة ، ولا شك ان طرح مثل هذه الأفكار أمام الناس ومنهم الثوار ، وتقبلهم لها ، حتى وإن لم تكن لها علاقة بمجلس تشريعي ، يدل على استمرارية التأثر والتمسك بالمفاهيم الانتخابية التي انتشرت في أواخر العهد العثماني ، وديمومة أهميتها عند الناس ، بحيث ان المناخ السياسي العام كان مهيئاً دائماً لاستيعاب فكرة انتخاب مجلس تشريعي ، فيما إذا طالبت بها الحركة الوطنية ، الى جانب مطالبتها بالاستقلال ، أو إذا أرادت السلطة المحتلة تطبيقها[٧٤].

وقد بدأ الرأي العام العراقي ، وبتأثير من نشاطات الحركة الوطنية ، يقترب تدريجياً نحو الثورة في أواخر عام ١٩١٩ ، وأوائل عام ١٩٢٠ ، وبدأت تتضح أهدافه السياسية ومنها المطالبة (بفكرة البرلمانية) ، وخاصة ان هناك هيئة عراقية في سوريا كانت تروج أهداف الحركة الوطنية وفكرها السياسي على الصعيد الدولي ، إذ أكدت لجنة (كنك كراين) على ان هنالك هيئة عراقية في حلب قدمت لها بياناً تضمن المطالبة بتشكيل حكومة

---

(٧٢) محمد مظفر الادهمي ، المجلس التاسيسي العراقي ، بغداد ١٩٧٦ ، ص ٣٢ - ٣٣.

(٧٣) المصدر السابق ، ص ٣٣.

(٧٤) المصدر السابق ، ص ٢٩.

(دستورية نيابية)[٧٥].

كما ان ثوار العراق بدأوا بإرسال المضابط الى الحجاز لترويج فكرهم السياسي وأهدافهم الوطنية ، ومن بين هذه المضابط ، واحدة لزعماء سوق الشيوخ (في المنتفك) ، والتي تمسكت بفكرة البرلمانية عندما قالت : (... وأما أمر الوصاية والإشراف علينا ، فنكل أمره الى الجمعية الوطنية التشريعية التي سينتخبها العراقيون الوطنيون ، فان هذه الجمعية بيدها أن تعين الوصاية والإشراف على البلاد ، وتختار من الدول والحكومات ، وليس لأي شخص ولا لأي جمعية ولا لأي حكومة أن تعين وصياً علينا وعلى بلادنا من تلقاء نفسها بلا رضا منا)[٧٦].

كما ان (الشهرستاني) كان قد أكد تمسكه (بفكرة البرلمانية) ، واعتقد انها ستسود العالم كله ، وذلك في رسالته الموجهة الى (عبدالمطلب الحلي) ، إذ أكد له ضرورة انتخاب ملك على العراق ، على أن يكون (... مقيداً بمجلس منتخب من الأهالي ، ويكون ذلك المجلس حراً في سن القوانين وتنفيذها.... حيث اننا على يقين من أن هذا الدين سيكون في المستقبل هو دين الأمم في جميع العالم)[٧٧].

ونتيجة لذلك ، فقد قدمت لجنة (بونهام كارتر) مقترحات دستورية أيدها (ولسن) ، لامتصاص المطالب المستمرة بفكرة البرلمانية من قبل رجال الحركة الوطنية ، وتضمنت تلك المقترحات تشكيل مجلس دولة ، يكون بمثابة السلطة التنفيذية الرئيسة في الدولة ، ويتألف من رئيس عربي وأحد عشر عضواً ، يعينهم ويقصيهم المندوب السامي ، وأن لا يصوت رئيس المجلس إلا عندما تتعادل الأصوات ، وللمندوب السامي صلاحية نقض قرار أكثرية المجلس[٧٨].

كما تضمنت المقترحات تشكيل (مجلس تشريعي) ينتخب أو تعينه هيئات محلية هي نفسها هيئات منتخبة ، إلا ان أعضاء مجلس الدولة يكونون

---

(٧٥) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٤٠٢ ، امين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ج ٢ ق ٢ ، ص ٢٣.

(٧٦) فريق مزهر ال فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ ، عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٥٤.

(٧٧) م.و.ث. النجف ، ملفة ٥/وثيقة ٥.

(٧٨) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٤٥ ـ ٤٦.

أعضاء دائميين في المجلس التشريعي ، ويجب أن يمثل هذا المجلس أعضاء منتخبين عن المناطق الريفية على أساس عضو واحد لكل خمسين ألف نسمة ، وكذلك أعضاء منتخبين يمثلون الطوائف اليهودية والمسيحية ، وعموماً يكون عدد الأعضاء خمسين عضواً ، ورئيس المجلس التشريعي يجب أن يكون عربياً يرشحه مجلس الدولة ، وليس من الضروري أن يكون عضواً منتخباً ، ويجب أن يكون هناك سكرتير مشترك بريطاني للمجلس[٧٩].

ويكون لمجلس الدولة حق إصدار القوانين ، وفرض الضرائب بالتداول مع المجلس التشريعي ، وإذا رفض الأخير المصادقة عليها ، فان لمجلس الدولة حق إصدار تلك القوانين بدون موافقة المجلس التشريعي ، كما انه مخول بإصدار الميزانية بمرسوم منه ، بعد ان تكون قد عرضت على المجلس التشريعي لإبداء المشورة ، إلا انه على مجلس الدولة إذا لم يقبل بالمشورة المقدمة إليه ، أن يعطي الأسباب الداعية لذلك[٨٠].

ويبدو ان (ولسن) كان يريد من وراء مقترحاته هذه تطويق الحركة الوطنية ، وأخذ المبادرة منها ، وذلك بتأسيس مجلس تشريعي ، ولكن بشكل مغاير لما أراده الثوار[٨١]، لأنه يتضح من خلال مواد هذا الدستور ، بأن المجلس التشريعي المقترح جرد من أهم صلاحياته وهي حق رفض القوانين ، والاعتراض على الميزانية السنوية اللتين تقدمهما السلطة التنفيذية لأخذ موافقته عليهما ، وبذلك تكون فعالية المجلس التشريعي ، وتأثيره معدومة تماماً ، فلا فرق بين وجوده أو عدم وجوده من هذه الناحية ، كما ان تحديد صلاحيات المجلس التشريعي بهذا الشكل يضمن للسلطة المحتلة السيطرة عليه ، حتى لو جرت الانتخابات لتكوينه من دون تدخل هذه السلطة[٨٢].

لذلك فان الحركة الوطنية كانت قد تأثرت بهذا الدستور المقترح ، بعد أن تسربت أخباره إليها ، وأكدت المس (بيل) ذلك عندما قالت : (لكن هذه الخطة وإن لم تعلن رسمياً ، فان تفاصيلها قد عرفها الجميع قبيل منتصف رمضان ، ولم يخل الوضع من وجود المعارضة التي تكهن بها

---

(٧٩) المصدر السابق ، ص ٤٧.
(٨٠) المصدر السابق ، ص ٤٨.
(٨١) الادهمي ، المجلس التاسيسي ، مصدر سابق ، ص ٤٥.
(٨٢) المصدر السابق ، ص ٤٦.

المسؤولون ، فتألفت لجنة مندوبي بغداد من أجل مقاومة هذا المشروع)[٨٣].

ولهذا كان على الفكر السياسي لثورة العشرين اتخاذ موقف جديد ، فهو ان أكد على مطالبيه السابقة ، ومنها المطالبة بمجلس نيابي ، فان هذا كان يعني تأييداً لجزء مهم من دستور (ولسن) المقترح ، وقد يستغل (ولسن) هذه المطالبة بإفهام حكومته بأنه من الواجب عليها إيجاد مجلس تشريعي كما أراد هو ، ليكون هذا المجلس مغلول اليدين أمام السلطة التنفيذية[٨٤].

ولهذا السبب فقد تبلورت مطاليب الحركة الوطنية بشكل جديد ، فرفعت شعار المطالبة بالمؤتمر العراقي العام[٨٥].

ففي الاجتماع الذي عقده (ولسن) مع مندوبي بغداد الخمسة عشر يوم ٢ حزيران ١٩٢٠ ، أكد (محمد الصدر) تمسكه بتأسيس المؤتمر العام إذ قال اننا نطلب الآن (عقد مؤتمر وطني يمثل الأمة ، ينتخب أعضاؤه من كافة أهالي البلاد العراقية وفقاً لأصول تأليف المؤتمرات ، وتكون مهمته المفاوضة مع حكومة الاحتلال للبت في صورة تأليف الحكومة...)[٨٦].

ثم قدّم الوفد مذكرة الى الحاكم العام تضمنت تأكيدهم على ضرورة (الإسراع في تأليف مؤتمر يمثل الأمة العراقية ليعين مصيرها ، فيقرر شكل إدارتها مع الداخل ونوع علاقتها بالخارج)[٨٧].

وبعد أن تسلم الحاكم العام هذه المذكرة ، دارت المفاوضات بينه وبين المندوبين ، واستغرقت حوالي ساعتين ، جرى خلالها البحث عن المجلس التشريعي الذي أشار إليه الحاكم العام في خطابه الذي ألقاه في هذا الاجتماع ، إذ أكد انه سينتخب وفقاً للقواعد الانتخابية التي تتألف بمقتضاها مجالس التشريع[٨٨].

وعلى أثر كتاب (الشيرازي) الموجه الى عموم العراقيين ، لكي ينتخبوا

---

(٨٣) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

(٨٤) الادهمي ، المجلس التأسيسي ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

(٨٥) المصدر السابق ، ص ٤٨.

(٨٦) جريدة (العراق) ، ع ٣/٣ حزيران ١٩٢٠ ، جريدة (الموصل) ع ٩/٢٢٠ حزيران ١٩٢٠.

(٨٧) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١١٩. ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٥. الدجيلي ، أحداث ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٣٠.

(٨٨) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٧١. أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ج ٢ ق ٢ ، ص ٤٦.

مندوبين عنهم لمفاوضة السلطة المحتلة ، ومساندة حركة مندوبي بغداد ، فان معظم المدن قامت بانتخاب ممثلين عنها ، حيث قام أهالي النجف بانتخاب مندوبين عنهم لمفاوضة السلطة المحتلة نيابة عنهم ، وخولوهم المطالبة بالاستقلال وتأسيس دولة عربية يرأسها ملك على أن يكون (... مقيداً بمجلس تشريعي وطني)[٨٩].

وعندما قرر حاكم الشامية ملاقاة مندوبي النجف ، فان هؤلاء المندوبين قد اجتمعوا في دار (جواد الجواهري) يوم ١٠ حزيران ١٩٢٠ ، وافتتح الجلسة (عبدالكريم الجزائري) ، الذي قدّم عدة أسئلة منتظمة على أحدث طرق للمجالس النيابية الراقية ، وليس هذا بغريب وخاصة انه يعرف ماهية المجالس النيابية وأهميتها[٩٠].

ثم اتفق الجميع في نهاية الاجتماع على تقديم مذكرة خطية الى الحاكم يطالبونه بضرورة (الإسراع في تشكيل مجلس من خيرة الرجال العراقيين ليعين مصير الأمة العراقية ، وشكل حكومتها ، ويختار مليكها ، ونوع علاقتها الداخلية والخارجية)[٩١].

وعندما لم يستجب الحاكم لهذه المذكرة ، قدم مندوبو النجف مذكرة أخرى يوم ١٣ حزيران ١٩٢٠ ، أكدوا فيها تمسكهم مرة أخرى بفكرة المؤتمر العام[٩٢].

ويبدو من هذا انهم كانوا قد أدركوا ان المؤتمر العام سيحل محل المجلس التشريعي باعتباره سيسن دستوراً للبلاد ، ويقوم بتأسيس المجلس النيابي من دون تدخل السلطة المحتلة ، ولهذا لم يرد ذكر المجلس التشريعي حين تم تحديدهم لمهمة المؤتمر العام ، وهذه نفس مطالب الوفد البغدادي.

وان المطالبة (بالمؤتمر العراقي العام) من قبل مندوبي بغداد ومندوبي النجف ، لا تعني تخلي الفكر السياسي لثورة العشرين عن المطالبة بدولة عربية مستقلة يرأسها ملك مقيد بمجلس تشريعي وطني ، بل ان المؤتمر العام يمثل احتواء لجميع هذه المطالب ، إذ سيتمكن المؤتمر العام في حالة

---

(٨٩) محمد علي كمال الدين ، المسالة العراقية ، ص ٤.
(٩٠) المصدر السابق ، ص ٨.
(٩١) وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ، ج ٣.
(٩٢) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٦١. فريق مزهر ال فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٦٨.

تأسيسه أن يقرر ما يريده الوطنيون دون الحاجة الى مطالبة السلطة المحتلة بتحقيق ذلك ، وبذلك يمكن التخلص من محاولات (ولسن) القاضية بتطبيق دستوره المقترح ، والذي ينص على تأليف مجلس تشريعي من قبل السلطات المحتلة ، وخاصة ان محركي الثورة في العراق على اطلاع بمجريات الامور في سورية ، حيث ان المؤتمر العام السوري الذي تشكل في دمشق ، قد ألف لجنة لوضع قانون أساسي للبلاد ، وقد قدمت هذه اللجنة مشروع القانون الاساسي السوري للمؤتمر ، وعرض على هيئته العامة ، اضافة الى اعلان المؤتمر بعد ذلك استقلال سورية وتنصيب فيصل ملكاً عليها[٩٢].

ومما يؤكد وجود مفهوم احتواء المؤتمر العراقي العام للمطالب السابقة ، هو ان أغلبية أعضاء الوفد البغدادي كانوا يعون ماهية المجلس التشريعي ، ويفرقونه عن المجالس المشابهة له (كالمؤتمر العام مثلاً) ، لأن الوفد كان يضم عناصر ذات خبرة قانونية وتشريعية ، وقد أشغل بعضهم مناصب قضائية وحكومية خلال العهدين العثماني والبريطاني[٩٤]. كما ان سبعة من أعضاء الوفد كانوا قد وقعوا في بغداد على عريضة ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ ، والتي تطالب بمجلس تشريعي وطني مقره بغداد[٩٥].

كما انه حتى في هذه الفترة ، أبدى بعض الثوار صراحة تمسكهم بالمجلس النيابي ، وذلك في بعض المناسبات ، إذ أكد تقرير سري لبوليس العاصمة ، انه في ١٥ حزيران ١٩٢٠ ، ألقى (داود السعدي) خطبة في جامع الخلاني ، حثَّ الناس فيها على ضرورة تمسكهم بعدة أهداف وطنية ، منها ضرورة تأسيس (المجلس النيابي)[٩٦].

وبذلك يبدو ان الفكر السياسي للثورة ، قد تمسك بالمجلس التشريعي من خلال مطالبته بتأسيس المؤتمر العراقي العام ، وهذا ما أكده (البصير) بشكل صريح في كلمة له ألقاها بمناسبة الذكرى الاولى لعيد العرش باسم الحزب الوطني ، حيث قال : (طلبنا المجلس التأسيس ليتالف على أثره البرلمان ، ولتكون حكومة جلالة الملك مسؤولة أمامه بكل ما تنقض

---

(٩٣) الادهمي ، المجلس التأسيسي ، مصدر سابق ، ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٩٤) المصدر السابق ، ص ٦٤.
(٩٥) المصدر السابق ، ص ٦٢ ـ ٦٣.
(٩٦) د. صالح جواد الكاظم (أيام من ثورة العشرين في بغداد) ، جريدة (العراق) ع ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨.

أو تبدم)[٩٧].

إلا ان السلطة المحتلة قد رفضت مطالب الوفد البغدادي بتأسيس (مؤتمر عام) ، وذلك في المنشور الذي أذاعه الحاكم العام في ١٧ حزيران ١٩٢٠[٩٨]، حيث أعلن عن تأجيل تأليف المؤتمر حتى الخريف القادم ، والى أن يصل (كوكس) الى بغداد[٩٩].

عد الثوار هذا البيان نوعاً من المماطلة والتسويف ، ولذلك ردَّ مندوبو بغداد على ذلك في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ ، مكررين طلبهم السابق القاضي بضرورة تأليف مؤتمر عراقي عام حالاً[١٠٠].

ولذلك اضطر (ولسن) على الموافقة على تأسيس المؤتمر العام ، حيث دعا الى تأسيس (لجنة انتخابية) لوضع لائحة قانون المجلس التأسيسي (المؤتمر العام) ، وذلك في منشور له مؤرخ في ٩ تموز ١٩٢٠[١٠١]. وقد رحب مندوبو بغداد بهذا الاعلان ، وأرسلوا مذكرة يوم ١٢ تموز ١٩٢٠ موقعة من قبل (محمد الصدر ، ويوسف السويدي) ، أعربوا فيها عن قبولهم بهذه الخطوة من الناحية المبدئية ، إلا انهم أبدوا بعض الملاحظات ، أهمها تأكيدهم على وجوب أن تكون أحكام القوانين العثمانية نافذة في العراق الى أن يبت في مصير البلاد نهائياً ، لذلك يجب أن ينفذ قانون انتخاب المجالس العمومية في تأسيس لجنة تمهيدية يكون رئيسها منها كما ورد في المنشور المذكور ، لتقوم بالمشاريع المدرجة فيه ، وأن ينفذ ما هو ملائم من أحكام قانون مجلس النواب العثماني في تأليف المؤتمر العراقي[١٠٢].

وبعد أن تشكلت (اللجنة الانتخابية) برئاسة طالب النقيب ، وعضوية أعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق ، وذلك في ٦ آب ١٩٢٠[١٠٣]،

---

(٩٧) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٤١٨.

(٩٨) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٩. فريق مزهر ال فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٣٣.

(٩٩) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٩١.

(١٠٠) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٣٢ ، ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٩.

(١٠١) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٨١.

(١٠٢) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٠٢. أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ج ٢ ق ٢ ، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٠٣) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٢٣. ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨٠.

عارضها مندوبو بغداد بشدة ، وطالبوا بالغائها ، واجراء انتخاب عام لتأليف مجلس ينبثق من رغبة الشعب ، وليس من رغبة السلطة المحتلة[١٠٤].

وقد عدَّ رجال الحركة الوطنية هذه الاجراءات محاولة من قبل السلطات المحتلة لهدم الأرض من تحت أقدامهم ، حيث انهم كانوا يريدون أن يشكل مؤتمر عام ـ كما ورد في بيانهم المؤرخ في ١٢ تموز ١٩٢٠ ـ يختارونه بأنفسهم ، بعد أن يطردوا منه كل مَنْ لا يتفق معهم في فكرهم السياسي . والعذر الذي تمسكوا به هو ان تعيين النواب السابقين في مجلس المبعوثان العثماني في عضوية (اللجنة الانتخابية) ، هو تعيين غير شرعي ، لان تعيين النواب في العهد العثماني كان يتم بواسطة جمعية (الاتحاد والترقي) ، ولذلك فان هؤلاء النواب لا يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً لا في الماضي ولا في الحاضر[١٠٥].

وقد حاول مندوبو بغداد اقناع المبعوثين السابقين ، بضرورة مقاطعة أعمال اللجنة ، ونظّموا اجتماعاً في دار (عبدالرحمن الحيدري) من أجل ذلك ، إلا ان محاولتهم باءت بالفشل ، إذ تمسك المبعوثون السابقون برأيهم المتضمن ان طريق إيجاد مجلس تأسيسي ـ بأي شكل كان ـ هو الوسيلة الوحيدة لتعيين شكل السلطة ، وكيفية ممارستها ، وان عدم وجود مثل هذا المجلس ، سيساعد السلطة المحتلة على المماطلة والتسويف في آراء الأمة[١٠٦].

ثم حاول (جعفر أبو التمن) اقناع (سليمان فيضي) بمقاطعة أعمال اللجنة ، لكنه رفض ذلك ، لانه كان يعتقد بأن (المؤتمر العام) سيطلع الشعب على الحقائق فيما اذا ماطلت السلطة المحتلة ، وان الثورة ستكون حينذاك أشد خطورة وتأثيراً[١٠٧].

كما قام (محمد الصدر) بمحاولة لإقناع (طالب النقيب) بمقاطعة أعمال اللجنة ، إلا ان جهوده باءت بالفشل أيضاً[١٠٨].

---

(١٠٤) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٧٦. الشلاه ، طالب النقيب ودوره ، مصدر سابق ، ص ٣١١.

(١٠٥) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 149.

(١٠٦) فيضي ، في غمرة النضال ، مصدر سابق ، ص ٢٤٨.

(١٠٧) المصدر السابق ، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(١٠٨) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ص ٢٨٢.

وفي الجلسة الثانية المنعقدة يوم ٧ آب ١٩٢٠ ، تقرر دعوة أربعة أعضاء من مندوبي بغداد للانضمام الى عضوية اللجنة ، إلا ان (يوسف السويدي ، ومحمد الصدر) رفضا قبول الدعوة ، وعزما على الإلتجاء الى الشعب عبر عقد حفلة في أحد الجوامع يعقبها القيام بمظاهرة ، لتكرار مطالبهم السابقة ، ولذلك صدر أمر بتوقيف يوسف السويدي وأحمد الداود ، وجعفر أبو التمن ، وعلي البزركان[١٠٩].

وقد كان (**محمد مهدي البصير**) **انتقد تشكيل هذه اللجنة ، لانه** اعتقد ان أعضاءها لم يبق لهم صفة النيابة ، لانقضاء الفترة التي انتخبوا فيها نواباً ، وتغير المكان ، حيث انهم كانوا نواباً في المجلس النيابي العثماني ، والآن يجب أن تتغير الصورة لانهم سيكونون نواباً للعراق فقط ، وبذلك أدرك (البصير) ماهية فكرة البرلمانية ، وحدد مهمة النائب بالزمان ، والمكان ، حيث قال عن أعضاء اللجنة الانتخابية ما يأتي :

لا حقَّ للقـــوم في تـــأليفهـــا أبـــداً
وهم بـــذاكَ أقـــرُوا عنـــدمـــا خطبـــوا
قـالـوا الـزمـان عـــــدانـا والمكـــان معـاً
وألفـــوهـــا ألا هـــذا هـــو العجبُ[١١٠]

وبالرغم من ذلك ، فان أثنين من مندوبي بغداد قد انضموا الى عضوية اللجنة ، وقد أكد أحد التقارير البريطانية عن الأشخاص ، ان (فؤاد الدفتري) أصبح عضواً في اللجنة بحكم كونه عضواً سابقاً في مجلس المبعوثان العثماني ، وانه قبل أن يكون عضواً في اللجنة بتكليف من جماعته (مندوبي بغداد) لكي يطلعوا بواسطته على ما يدور حول (اللجنة الانتخابية) ، ولذلك فانه استمر بحضور اجتماعات اللجنة ، ولكنه استمر على علاقته مع محركي الثورة ، وقد ألقي القبض عليه ونفي الى (استنبول) في نهاية آب ١٩٢٠ ، وكانت آخر جلسة حضرها ، هي الجلسة السابعة التي عقدت في نهاية آب ١٩٢٠[١١١].

---

(١٠٩) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٣٥. ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٨١. فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٣٥.
(١١٠) البصير ، البركان ، مصدر سابق ، ص ٦٢.
(١١١) الادهمي ، المجلس التاسيسي ، مصدر سابق ، ص ١١٢.

ومع ذلك فقد استمرت أعمال اللجنة ، وضمت عدداً من رجال الحركة الوطنية.

ويبدو ان أعمال مندوبي بغداد قد وصلت في تلك الفترة الى الموصل، حيث أكد تقرير بريطاني عام ١٩٢٠ ، عن (جمعية العهد) في الموصل، بأنه قد وصلت رسائل عديدة من بغداد ، توضح لاهالي الموصل ما قام به مندوبو بغداد ، ويلحون على ثوار الموصل من أجل العمل لاستنادهم. وقد عثرت السلطة على نسخة من هذه الرسائل[١١٢]، واتضحت هذه الحركة في الموصل يوم ٦ آب ١٩٢٠ ، عندما أقيم احتفال المولد النبوي في جامع (النبي جرجيس) حيث تم انتخاب أربعين مندوباً عن أهالي الموصل. وقد قدّم هؤلاء المندوبون مذكرة الى الحكومة يطالبون فيها بضرورة (الإسراع الى تاليف المجلس التأسيسي العراقي الذي يجب أن تكون انتخابات وفق المبادىء المسطورة في القانون التركي)[١١٣].

الاتجاه البرلماني أثناء اندلاع الثورة المسلحة :

وبالرغم من ان هذه الاجراءات السلمية كانت جارية في بغداد وبعض المدن الأخرى ، إلا ان الثورة المسلحة كانت قد اندلعت في الثلاثين من حزيران في الفرات الأوسط كما تطرقنا لذلك سابقاً.

ويبدو ان اندلاع الثورة المسلحة لم يشغل الفكر السياسي للثورة عن تمسكه (بفكرة البرلمانية) ، ففي المفاوضات التي جرت في ١٦ تموز ١٩٢٠ بين زعماء الثورة في الشامية والمشخاب والحاكم السياسي للمنطقة ، فان (علوان الياسري) أبدى تمسكه بالبرلمانية عبر مطالبته بتشكيل المؤتمر العراقي العام ، إذ قال : (نحن نريد من حكومة بريطانيا تشكيل مؤتمر عراقي عام ، ونريد منها أيضاً أن لا تقف دون أعمال أعضائه ، كما صنعت مع المندوبين والمرشحين للانتداب...)[١١٤].

وعلى هذا الأساس ، جاء في الهدنة التي حررها (عبدالكريم

---

(١١٢) تحسين العسكري ، مذكراتي ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ١٣٤. ابراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل ، مصدر سابق ، ص ٦٢٩ـ ٦٣٠.

(١١٣) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٥٨. ايرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠.

(١١٤) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١١١.

الجزائري) وصادق عليها الحاكم السياسي في ١٧ تموز ١٩٢٠ . تأكيد هؤلاء الزعماء على طلبهم القاضي بضرورة (تشكيل المؤتمر العراقي)[١١٥].

وعندما تم تحرير (النجف) ظهرت الحاجة الى تأليف مجلسين تشريعي وتنفيذي ، وتألفت لهذا الغرض في البداية لجنة ضمت (عبدالكريم الجزائري ، وجواد الجواهري ، وآل النقيب ، ومهدي الخراساني ، وجعفر أبو التمن ، وعبدالمحسن شلاش) ، وقد قررت هذه اللجنة أن يكون عدد أعضاء المجلس التشريعي ثمانية ، ينتخب عن كل محلة في النجف أثنان ، أما عدد أعضاء المجلس التنفيذي فأربعة ، وهم رؤساء المحلات الاربع في المدينة ، على أن يكون أعضاء المجلس التشريعي من غير رؤساء المحلات المذكورين.

ثم وضعت في رؤوس الأسواق صناديق الاقتراع ، ليضع المقترعون فيها أوراق الانتخاب ، وقد جرى الانتخاب فعلًا يوم ٢٥ آب ١٩٢٠ ، وفتحت الصناديق في اليوم التالي ، ففاز نتيجة للانتخاب ، عن محلة الحويش (سعيد كمال الدين) وحده ، ثم وضع معه (ضياء الخرسان) ، وعن محلة اليراق (عبدالجليل ناجي ، ومحمد جواد عجينة) ، وعن محلة المشراق (حمود شبيل ، وعباس شمسة) ، وعن محلة العمارة (عباس النقيب ، وعلوان الخرسان)[١١٦].

وبذلك نقل الثوار (فكرة البرلمانية) الى الواقع العملي في أول فرصة سنحت لهم لتطبيق فكرهم السياسي.

وفي اليوم نفسه عقد أعضاء (المجلس التشريعي) اجتماعهم الأول في دار (عباس الكليدار) ، وقرروا أن يكون محلهم الرسمي الدار الملاصقة لباب النجف الكبيرة ، حيث عقدوا في اليوم التالي اجتماعهم الثاني الذي قرروا فيه تأليف الحرس الوطني المؤلف من ستين شخصاً ليتولى المحافظة على الأمن والنظام.

ثم توالت اجتماعات المجلس ، وبذلك تم تنظيم المدينة وتطمين حاجاتها ، والإشراف على شؤونها العامة ، ولكن عدم حضور (عبدالجليل ناجي) ، وقلة وجود الأعضاء الأحرار العاملين في المجلس ، أوجبت استقالة

---

(١١٥) المصدر السابق ، ص ١١٤.

(١١٦) محمد علي كمال الدين ، المسالة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧.

(سعيد كمال الدين) و (ضياء الخرسان) ، اللذين سعيا من أجل تنظيم المجلس ، واصلاح أحوال المدينة ، وعلى الأخص (سعيد كمال الدين) الذي كان محل ثقة الأهالي لما يتميز به من حماسة واخلاص في العمل ، ولما لم يستطع تحقيق غايته في الاصلاح ، لأن الاكثرية من الاعضاء كانوا يعارضونه ، ولا سيما أعضاء المجلس التنفيذي ، الذين كانوا يعرقلون أعماله ، قرر الاستقالة من المجلس ، وبهذه الاستقالة التي تمت في ٩ أيلول ١٩٢٠ ، انحل المجلس تماماً ، ولم تعد له فعالية تذكر[١١٧].

وفي كربلاء قرر الثوار يوم ٢ أيلول ١٩٢٠ ، في اجتماع لهم ، من أجل تنظيم شؤون المدن والمراكز المحررة ، أن يكون هنالك متصرف لكل منطقة ليقوم بتعيين الموظفين لمنطقته ، على أن تبقى هذه التنظيمات مؤقتة حتى تسن القوانين من قبل مجلس الأمة التشريعي الذي سيؤسس بعد تحرير البلاد.

ويقوم المتصرف بأعمال الادارة ، وتكون وظائفه مقررة حسبما ينص به النظام الذي سيكون معمولاً به حتى يجتمع المجلس التأسيسي في بغداد والذي سيشترك فيه عموم أهالي العراق ، بطريقة الانتخاب الحر[١١٨] ، وبذلك تمسك ثوار كربلاء (بفكرة البرلمانية) لانهم اعتبروا كل التنظيمات الادارية التي تعمل قبل تأسيس (المجلس التشريعي) عبارة عن اجراءات مؤقتة يؤخذ بها الى أن يتم تأسيس المجلس المذكور.

وفي اللجنة الخامسة عشرة للجنة الانتخابات العراقية ، المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ ، أثار (ناجي شوكت) تعبير (مجلس النواب) الذي ورد في عدة مواد سابقة ، واقترح إبداله بتعبير (مجلس المؤسسين) ، واستند في ذلك الى ان التعبير الأخير يقابله باللغة الفرنسية تعبير (Assemblee Constituant) وهو لا يعني (مجلس النواب) ، لذلك لا يجوز استعمال تعبيرين مختلفين في معنى واحد على حد قوله.

وقد أيده (سليمان فيضي ، وعبدالله الزهير) ، وأضافا (ان المجلس يضع قانوناً ، ويكون حكومة ، وينسحب ، ثم يتكون المجلس النيابي) وبذلك أبدوا معرفة دقيقة بماهية (فكرة البرلمانية) ، إلا ان هذا المقترح جانبه

---

(١١٧) المصدر السابق ، ص ١٠ ـ ١١.

(١١٨) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٣٧٧.

معارضة من قبل الأعضاء الآخـرين ، ولم يؤيـده سوى أربعـة فقط من المؤتمرين[١١٩].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة ، فان الثوار تمسكوا (بفكرة البرلمانية) ، واستطاعوا إيصالها الى عموم الاهالي ، بحيث أصبح الرأي العام العراقي يميل بشكل واضح نحو تأسيس حكومة ديمقراطية دستورية ، وكان معظمهم متفقين على أن يحكموا من قبل (برلمان) منتخب ، حسب أحدث القواعد العصرية للانتخابات ، ومما ساعدهم على تبني هذه الفكرة ، هو ان البلدان التي انسلخت عن الدولة العثمانية بموافقة دول الحلفاء ، قد تأسست في كل منها حكومة نيابية[١٢٠].

وقد روّجت بعض صحف الثورة في هذه الحقبة (لفكرة البرلمانية) فجريدة (الاستقلال) النجفية أبدت من جهتها تمسكاً ومعرفة واضحة بماهية (الفكرة البرلمانية) ، عندما قالت : (... ان الحكومات الديمقراطية الحالية سواء كانت ملوكية أو جمهورية لها مجلس مزدوج هو المؤتمر ـ البرلمان ـ ويدعى بالقوة التشريعية ، وهو الدال على حاكمية الشعب ، لأن القوانين التي يسنها تكون صدى إرادة الشعب المعزز بالاكثرية ،ولها ـ وزارة ـ تؤلف من أقدر الرجال علماً وإدارة وسياسة ، برئاسة رئيس الوزراء لتنفيذ ما يسنه المؤتمر من القوانين ونظامات تدبير شؤون الشعب ، والحكومة تدير دفة الأمور الداخلية والخارجية ، ولها قانون أساسي ـ دستور ـ يحتوي على حقوقها الإساسية والادارية والسياسية ، ويقبله المؤتمر ، ويزيد فيه وينقص منه بحسب الظروف والأحوال[١٢١].

كما ان جريدة (الفرات) النجفية ، كانت قد انتقدت تشكيل اللجنة الانتخابية من أعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق ، وأكدت بطلان هذا المجلس للأسباب الآتية :

١ ـ لانه مجرد عن كل صفة قانونية ، بسبب افتقاره لشروط النيابة ، وأصول التمثيل ، ولان هؤلاء النواب لم تبق لهم صفة رسمية لانتهاء زمان نيابتهم منذ أمد بعيد.

---

(١١٩) الادهمي ، المجلس التاسيسي ، مصدر سابق ، ص ١٢٣.

(١٢٠) Sprcial report. 1920 — 1931, op. cit. p. 13.

(١٢١) جريدة (الاستقلال) النجفية ، ع ١٣/٨ تشرين الاول ١٩٢٠.

٢ - ولان انتخاب النواب لم يكن صحيحاً يومئذ ، لأن الامة كانت مكرهة عليه ، وقد أجرته إرادة الاتحاديين ، لانهم كانوا العامل القوي في الادارات العثمانية في العراق[١٢٢].

وهي بذلك أبدت تفهماً واضحاً لاصول تشكيل المجالس النيابية. كما انتقدت جريدة (الاستقلال) البغدادية ، القانون الذي وضعته (اللجنة الانتخابية) لانه لم يبين ان المجلس أو المؤتمر الذي سينتخب بموجب هذا القانون لا يعد مجلساً تشريعياً ، بل هو مجلس مؤسس ، ومثل هذه المجالس تكون مطلقة السلطة ، وليس هناك فوق قوة هذا المجلس ، إذ ان قوله الفصل ، فهو الذي يسن القانون الأساسي للبلاد ، ويعين شكل الحكومة ، وينتخب الملك الذي يتبوأ عرش البلاد ، وغيرها من الامور الأساسية ، ومتى أنجز المجلس المؤسس مهمته ، فتؤسس الحكومة الدائمة حسب القانون الاساسي الذي سنه ، ويبدأ بانتخاب المجلس التشريعي ، وعند ذاك تسن قوانين البلاد ، وتضع الحكومة والمجلس التشريعي الخطط اللازمة لترقية البلاد ، ولهذا يجب أن تشترك الامة بالمجلس المؤسس بصورة أوسع من إشتراكها بالمجلس التشريعي[١٢٣]. وبذلك أبدت الجريدة تفهماً واضحاً لمهام المجلس النيابي ، وميزته عن المجالس المشابهة له (كالمجلس التاسيسي مثلاً).

الاتجاه البرلماني في أعقاب الثورة المسلحة :

وبالرغم من كل ذلك ، فان السلطة المحتلة لم تخط أية خطوة جادة في سبيل تأسيس المجلس التشريعي مباشرة ، أو عبر تأسيس المجلس التأسيسي (المؤتمر العام) ، الذي سيشكل بدوره البرلمان[١٢٤].

لذلك أكد الفكر السياسي لثورة العشرين تمسكه (بفكرة البرلمانية) في أعقاب الثورة المسلحة ، إذ أكد (عبدالعزيز القصاب) انه ذات يوم كان في دار (عبدالعزيز الزئبق) مع بعض الأصدقاء وفجأة دخل عليهم (ابراهيم الشواف ، وعلي الشواف قاضي البصرة) وبيدهما مضبطة يجمعان عليها تواقيع وجوه الكرخ ، ولما اطلع (القصاب) عليها وجدها موقعة من قبل (عبدالملك الشواف وإخوانه) ، وقد تضمنت المطالبة بتعيين (طالب

---

(١٢٢) جريدة (الفرات) النجفية ، ع ١٣/٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ.
(١٢٣) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٧/١٣ تشرين الثاني ١٩٢٠.
(١٢٤) حسين جميل ، من التراث الديمقراطي العراقي ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٧٢.

النقيب) حاكماً على العراق ، وقد ردَّ عليه (القصاب) قائلاً : (... إننا لسنا مخولين من قبل المواطنين لانتخاب رئيس الدولة ، بل هذا من حق مجلس تشريعي ينتخب بعد نيل الاستقلال التام ، وسن دستور للبلاد يوضح كيفية انتخاب رئيس الدولة) ، وبعد انتهائه من كلامه هذا رفض الحاضرون التوقيع على هذه المضبطة بموجب هذه الأسس[١٢٥] ، وبذلك عبروا عن تفهمهم لبعض مهام المجلس التشريعي.

كذلك أبدى الضابط (رشيد خوجة) تمسكه بفكرة البرلمانية ، عندما سئل حول الأسس التي يمكن جعلها محوراً لعملية الوفاق بين بريطانيا والحركة الوطنية ، لحل القضية العراقية ، فأجاب ان هنالك عدة أسس ، يمكن أن تكون أساساً صالحاً للوفاق منها (يجب تأليف مجلس نيابي حر ، خال من تأثير السلطة الإنكليزية...)[١٢٦] .

كما أبدى (سليمان فيضي) معرفة واضحة لفكرة البرلمانية ، وذلك عندما وضع الفروق الواضحة والدقيقة بين المجلس النيابي والمجلس التأسيسي، والمتمثلة بما يأتي :

١ - إن المجالس التأسيسية تجتمع بصورة خاصة للمفاوضة في تغيير شكل الحكومة السابقة ، أو وضع أسس قوية لبنيان حكومة جديدة ، بخلاف المجالس التشريعية التي تضع القوانين العادية ، التي تحتاج إليها الأمة ضمن الدستور الذي يسنه ذلك المجلس التأسيسي[١٢٧] .

٢ - إن وظيفة المجلس التأسيسي معينة ومؤقتة ، وهي تنظيم القانون الاساسي ، وتعيين شكل الراية ، وشكل الحكومة ، وانتخاب الملك ، وسن قانون لانتخاب المجلس التشريعي الأول ، وهو لا يفسخ ولا يلغى حتى يتم وظيفته التي انتدب لأجلها ، بينما وظيفة مجلس النواب ليست مقيدة بهذه المسائل المحدودة ، بل يحق له أن يسن جميع القوانين الضرورية للبلاد ضمن دائرة القانون الأساسي ، وهو لا ينحل إلا في الأشهر المعينة من كل سنة ، ويبقى مجتمعاً - فيما عدا أشهر

---

(١٢٥) عبدالعزيز القصاب ، من ذكرياتي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.
(١٢٦) جريدة (العراق) ، ع ٦/١٥٧ كانون الاول ١٩٢٠.
(١٢٧) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٠/٢٠ كانون الاول ١٩٢٠.

العطلة ـ يسن القوانين اللازمة ويراقب الحكومة ويناقشها عند الحاجة طول المدة التي انتخب لأجلها[١٢٨].

ولذلك انتقد منشور المندوب السامي المؤرخ في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، والذي خلط فيه ما بين المجلس التأسيسي والمجلس النيابي[١٢٩].

كما تمسك (محمد الباقر) بفكرة البرلمانية عبر مطالبته بتأسيس المؤتمر العام ، وذلك في قصيدة له بعنوان (لسان حال الشعب) جاء فيها :

أطالب في تأليف مؤتمري الذي
لِخُطْتِهِ مستقبل الأمر تابع
فلابد لي من أحقق بغيتي
وإن مَنَعَتْ من دون ذلك الموانع[١٣٠]

وبعد مؤتمر القاهرة ، أظهرت تصريحات المسؤولين البريطانيين ، بانهم ارجأوا تأسيس (المجلس التأسيسي) الذي سيؤلف بدوره البرلمان ، لحين انتخاب ملك العراق بصورة سريعة ، لكن يبدو ان العقبات التي ظهرت لتأخير انتخاب المجلس التأسيسي الذي يقرر شكل السلطة وكيفية ممارستها ، كانت مجرد ذرائع اتخذتها السلطة المحتلة حجة لتأخير الانتخابات ، إذ ان (كوكس) كان مقتنعاً بأن أية محاولة عاجلة تتخذ لجمع المجلس ستكون ضربة قوية للسياسة البريطانية ، كما انه قد يسبب حدوث قلاقل جديدة ، إذا لم يسبب ثورة أخرى[١٣١].

لذلك أكد بعض زعماء الثورة تمسكهم (بفكرة البرلمانية) ، إذ اجتمع بعض رجال الدين وزعماء العشائر في الكاظمية ، بدار (مهدي الخالصي) وبعد المداولة ، قرّ رأيهم على أن يبرقوا الى الملك حسين يطلبون منه إرسال نجله فيصل ليكون ملكاً على العراق ، على أن يكون (مقيداً بمجلس نيابي)[١٣٢].

---

(١٢٨) المصدر السابق ، ع ١٢/٢١ كانون الاول ١٩٢٠.
(١٢٩) المصدر السابق ، ع ١٠/١٠ كانون الاول ١٩٢٠.
(١٣٠) المصدر السابق ، ع ١٩/٣٧ كانون الثاني ١٩٢١.
(١٣١) الحسني ، تاريخ العراق ، مصدر سابق ج ١ ، ص ١٨٥. البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ٣٥٧.
(١٣٢) فريق مزهر ال فرعون ، مصدر سابق ، ص ٥١٦.

ونتيجة للضغوط المستمرة من قبل الحركة الوطنية على السلطة المحتلة، وعلى الوزارة المؤقتة، فان مجلس الوزراء المؤقت قد اضطر الى إصدار قرار في ١١ تموز ١٩٢١، القاضي بالمناداة بفيصل ملكاً على العراق (ويشترط أن تكون حكومة سموه، حكومة دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون)[١٣٣].

وأثناء الاستفتاء العام الذي جرى على أساس هذا القرار لانتخاب ملك على العراق، ظهرت دعوات متعددة بتحريض من رجال الحركة الوطنية، لتقييد الملك بمجلس نيابي منتخب، حيث أضيفت الى صيغة المصادقة التي أعدتها الحكومة بعض الفقرات التي تطالب بالتحرر الكامل من السيطرة الاجنبية، وضرورة تأسيس جمعية تأسيسية خلال ثلاثة شهور[١٣٤].

بعد أن بايع أهالي الأعظمية الأمير فيصل ملكا على العراق، قام (علي ظريف الأعظمي) - وهو من الثوار - قال للأمير فيصل اني أبايعك (... على أن تشكل حكومة ملكية دستورية نيابية)[١٣٥].

كما قام العلامة (مهدي الخالصي) بمبايعة فيصل ملكا على العراق، على أن يكون (... مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير، مستقلاً معه بالأمر والنهي...)[١٣٦].

وقد كان لهذه الفتوى تأثير واضح على صيغة مضبطة بغداد، التي بايعت فيصلاً، إذ اجتمع وجوه العاصمة يوم ٢٨ تموز ١٩٢١ في بناية (سينما رويال)، وتلى متصرف بغداد (رشيد خوجة) قرار مجلس الوزراء، إلا ان المؤتمرين أرادوا وضع بعض القيود في صيغة البيعة، فوافقهم المتصرف، ثم اتفقوا أخيراً على مبايعة فيصل (... على أن يكون ملكاً يرأس حكومة دستورية نيابية ديمقراطية حرة مستقلة، مجردة من كل قيد، منقطة عن سلطة الغير. وان أول عمل تقوم به تشكيل وجمع المؤتمر العام، الذي يسن القوانين والدستور في مدة ثلاثة أشهر من استلامه زمام الأمور)[١٣٧].

---

(١٣٣) الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق ج ١، ص ٤٠.

(١٣٤) Longrigg, op. cit. p. 133.

(١٣٥) جريدة (العراق)، ع ١٣/٣٤٢ تموز ١٩٢١. جريدة (الموصل)، ع ٢٠/٤٠٠ تموز ١٩٢١.

(١٣٦) م.و.ث. النجف، ملفة ٢٧/وثيقة ٦٣.

(١٣٧) الشلاه، طالب النقيب ودوره، مصدر سابق، ص ٣٩٠.
العمري، حكايات سياسية، مصدر سابق، ص ٨٩.

أما عن موقف الصحف الوطنية التي عبّرت عن فكر الثورة بشكل مباشر، أو تلك التي تأثرت بفكر الثورة بشكل من الاشكال ، فيمكننا القول اننا نجد في الصحف الصادرة في بغداد الكثير من الكلام في الدعوة الى الحياة الدستورية ، والمفاهيم الديمقراطية ، والمطالبة بحقوق الشعب ، واقامة المؤسسات المنبثقة عن إرادة الأمة ، ومنها ما كانوا يسمونه حينذاك(المؤتمر العام) ويقصدون به الجمعية التاسيسية ، ثم المجلس النيابي[١٣٨].

فجريدة (الاستقلال) البغدادية ، المعبّرة عن فكر الثورة ، كانت باستمرار تطالب باقامة حكم نيابي دستوري[١٣٩]، إذ قالت في أحد مقالاتها (جرت العادة في جميع أمم العصر الحاضر التي عرفت معنى الحياة، وشعرت بوجوب بقائها مطلقة كما خلقها الله أن تتجلى أفكارها ونصائحها في مجالسها النيابية... فينقاد جميعهم لأكثريتهم ، ولا تبقى هناك مناقشة بعد أن تبث المجلس قرارها.. ولا يلتفت للأقلية الشاذة والمموهين من ذوي الأغراض الشخصية ، وحيث ان قطرنا العراقي قد حرم من هذين العاملين الكافلتين للحياة منذ الاحتلال ، فقد بقيت أفكار أبنائه محصورة في أدمغتهم، وأخذوا ينتظرون الفرصة التي يمكنهم بث آرائهم فيها بكل شوق)[١٤٠].

وقد تمسكت بعض الصحف الوطنية المتأثرة بفكرة الثورة (بفكرة البرلمانية) ، إذ ان جريدة (الفلاح) جعلت من الدعوة الى تأسيس حكومة نيابية غرضاً من الاغراض التي تصدر من أجلها ، حيث قالت ان خطة الجريدة هي العمل من أجل (... تشكيل حكومة دستورية ملوكية نيابية)[١٤١].

لذلك حثّت الأمة على أن تشترط فيمن تبايعه لمنصب الملوكية (... أن يكون ملكاً يستمد أعماله من مجلس نيابي مسموع الصوت ومحترم الاراء)[١٤٢].

كما ان جريدة (دجلة) هي الأخرى ، جعلت من الدعوة الى تأسيس مجلس نيابي غرضاً من الاغراض التي تصدر من أجلها ، إذ قالت ان خطة

---

(١٣٨) حسين جميل ، من التراث الديمقراطي ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٧٢.
(١٣٩) لقاء مع (سامي خوندة) ، جريدة الجمهورية ، ع ٣٠/٤٨٥ ، حزيران ١٩٢٩.
(١٤٠) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٧/٣٢ كانون الثاني ١٩٢١.
(١٤١) جريدة (الفلاح) ، ع ٢٠/١ حزيران ١٩٢١.
(١٤٢) المصدر السابق ، ع ١٠/٩ تموز ١٩٢٠.

الجريدة متمثلة بالعمل على ضرورة (... تأليف مجلس تشريعي له سلطة واسعة، يؤلف ممن يعتمد الشعب عليهم، ويثق بصدق وطنيتهم من أبناء البلاد المخلصين...)[١٤٣].

وقد عرفت الحكومة النيابية بقولها: (... هي الحكومة المقيدة بمجلس نواب، ينوبون عن الأمة في الحكم وتنظيم شؤون البلاد.. ومنها يتبين ان الدستور عقد صادر من الأمة يقيد الحكومة، ومجلس النواب حامي ذلك العقد، والرقيب على الحكومة في رعاية أحكامه، فلو تركت الحكومة وشأنها لعبثت بالدستور، وتحدت مصالح الأمة ناسية انها أجيرة لها...)[١٤٤].

كما أبدت تفهماً واضحاً (لفكرة البرلمانية) عندما أكدت على مبدأ مهم من مبادئها، ألا وهو مسؤولية الوزارة أمام البرلمان، إذ قالت: ان (الحكومات المتمدنة اليوم هي حكومات مؤاخذة ومسؤولة أمام مجالس الأمة، ومعنى ذلك ان هيئة الوزارة مجبورة على إجابة ما يلقى عليها من الأسئلة في مجلس الأمة، وإن حصل خلاف بين الوزارة والمجلس في أمر من الأمور الهامة، فحينئذ توضع مسألة الاعتماد على بساط البحث، وهناك طرق متعددة كلها ترمي الى غاية واحدة وهي ان كلمة المجلس تكون أعلى من كلمة الوزارة...)[١٤٥].

كما تمسكت جريدة (لسان العرب) بفكرة البرلمانية، لأنها اعتقدت ان الدول الغربية قد تطورت لأنها سلكت هذا الطريق في ممارستها للسلطة السياسية، إذ قالت: (... وهذه ممالك الغرب كلها من إنكلترة الى أمريكا الى ألمانيا الى فرنسا وغيرهن من الأصقاع الأوروبية الدستورية، فإنما يرجع عهد صعودهن الى المستوى الرفيع على سلالم المدنية الحديثة الى بدء زمن تشكيل المجالس النيابية ليس إلا...)، وتخلص من كل ذلك لتؤكد (... ان شكل الحكومة الملائم للأمة العربية، الحكومة النيابية الشورية...)[١٤٦].

---

(١٤٣) جريدة (دجلة)، ع ١/٢٣ حزيران ١٩٢١.
(١٤٤) المصدر السابق، ع ٣٠/٢٨ تموز ١٩٢١.
(١٤٥) المصدر السابق، ع ١٨/١٤ تموز ١٩٢١.
(١٤٦) جريدة (لسان العرب)، ع ٢١/٢١ تموز ١٩٢١.

الخـلاصـــة :

وكمحصلة للموضوع ، يبدو ان الفكر السياسي لثورة العشرين كان يدين بالاتجاه البرلماني في إدراكه لكيفية ممارسة السلطة السياسية ، وقد أكد الثوار تمسكهم (بفكرة البرلمانية) في معظم المناسبات التي حدثت منذ الاحتلال البريطاني للعراق وحتى تتويج فيصل ملكاً على العراق.

وبذلك استطاع الفكر السياسي لثورة العشرين تهيئة الرأي العام العراقي عموماً لتقبّل (فكرة البرلمانية) أثناء الاستفتاء العام على ملوكية فيصل ، إذ نلاحظ ان لواء بغداد قدّم (١٥٧) مضبطة ، كانت (٦٨) مضبطة منها ، تطالب بحكومة دستورية نيابية حرة ، ديمقراطية مستقلة ، مجردة من كل قيد ، ومنقطعة عن سلطة الغير ، مع وجوب جمع المؤتمر العام خلال ثلاثة أشهر[١٤٧]، ويبدو تأثير الفتوى التي أصدرها الشيخ (مهدي الخالصي) واضحاً على تلك المضابط.

(١٤٧) Atiyyah, op. cit. p. 391.

الفصل الخامس

ثورة العشرين
وحقوق الشعب تجاه السلطة السياسية

لم يكن الفكر السياسي لثورة العشرين بعيداً عن طرح مسألة حقوق الشعب تجاه السلطة السياسية ، بل انه تناولها بشكل متفرق ، وطالب بها في أكثر من مناسبة ، وقد أكد (محمد رضا الشبيبي) على انه كانت للثوار أهداف متعددة منها (العمل على النهوض بالبلاد سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً بالسرعة الممكنة)[1]، وهذا يعني ان مسألة حقوق الشعب كانت موضوعة على بساط البحث ، بالرغم من ان المطالبة بها لم تكن منتظمة ، وإنها جاءت متفرقة هنا وهناك .ولكن من أجل الدراسة الدقيقة نحاول أن نقسم تلك الحقوق الى قسمين رئيسين هما :

أولا : الحقوق السياسية : وهذا ما سنعالجه في المبحث الأول.

ثانياً : الحقوق المدنية ، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

---

(١) حديث للشبيبي عن الثورة العراقية ، جريدة (الزمان) ،ع ٥٦٧٩/ ٣٠ حزيران ١٩٣٠.

المبحث الاول

الحقوق السياسية

وهي تعني في معناها العام ، حق المواطن في المشاركة في سلطة الدولة بشكل من الأشكال[٢].

وقد التزم الفكر السياسي للثورة بأشكال متعددة من هذه الحقوق، إلا ان أهمها كان متجسداً بما يأتي :

١ - حرية الرأي والفكر :

كانت حرية إبداء الرأي من المطالب الأساسية للثوار ، وشكلت جزءاً مهماً من الفكر السياسي للثورة ، إذ وقف بعض المثقفين ضد السلطة المحتلة ، لانهم حرموا من حرية إبداء الرأي[٣].

وقد اتضح هذا الهدف كمطلب أساسي من مطالب الثوار قبل اندلاع الثورة المسلحة ، وخاصة خلال استفتاء عام ١٩١٨- ١٩١٩[٤]، بحيث ان الثوار قد وقفوا بوجه محاولات السلطة المحتلة ، التي كانت تبغي حرمان قطاعات واسعة من الشعب من إبداء رأيها ، وخاصة أثناء حادث (الحلة) الذي أراد فيه الحاكم السياسي أن يستفتي سبعة أشخاص فقط من مجموع أهل البلدة ، لذلك وقف الثوار بوجه هذا السلوك ، وأرسلوا عريضة الى الحاكم يطالبونه فيها بالمحافظة على حقوقهم المكتسبة بسؤالهم عن آرائهم[٥].

وأكدت مجلة (اللسان) تمسكها بحرية الرأي ، عندما قالت :

---

(٢) ريموند كرفيلد كيتيل ، العلوم السياسية (ت : د. فاضل زكي محمد ، د. حسن علي الذنون) ، بغداد ١٩٦٤ ج ٢ ، ص ٢٢.

(٣) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٤) الملاح ، الحركة الديمقراطية في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٦.

(٥) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ص ٦٩- ٧١. أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ج ٢ ق ٢ ، ص ١٨.

(ـ إن أهم مبدأ يجب على الوطني أن يتمسك به ، وتتشرب به روحه هو الحرية سواء كان في القول أو في العمل أو في الرأي...)[٦]. كما احتج فرع العهد في الموصل على ممارسات السلطة المحتلة الرامية الى القضاء على حرية إبداء الرأي والفكر ، وذلك في كتابها المرسل الى المركز العام في دمشق يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٩ ، والذي جاء فيه : (... أما الضغط على الافكار العامة فقد بلغ أقصى شدته... وقد منعت حرية الكلام...)[٧].

وأثناء اندلاع الثورة المسلحة ، أكد بعض الثوار تمسكهم بحرية الرأي والفكر ، إذ أكد (محمد رضا الشبيبي) تمسكه بذلك في قصيدة له بعنوان (رجال الغد) نظمها في صيدا ، ونشرتها صحف الشام ، حيث ورد فيها ما يأتي :

لتعش أفكـــــارُكم مُبْـــــدِعـــــة
دأبُهـــا إيجـــاد مـــا لم تجـــدِ[٨]

وفي الاجتماع الذي عقده الحاكم السياسي مع رؤساء العشائر في الشامية يوم ٣ تموز ١٩٢٠ ، طالب الثوار بـ (اطلاق حرية الرأي)[٩].

وفي الاجتماع الذي عقد في الكوفة بين رؤساء المنطقة والميجر (نوربري) يوم ١٦ تموز ١٩٢٠ ، طالب (عبدالكريم الجزائري) بعدة مطالب ، منها (حرية القول)[١٠].

وفي أواخر أيام الثورة المسلحة فان جريدة (الاستقلال) قد انتقدت رئيس الوزراء (عبدالرحمن النقيب) ، لأنه لم يهيء الظروف الملائمة لحرية إبداء الرأي ، ومنها اطلاق حرية (المظاهرات والخطابات). في حين ان (سليمان فيضي) أحد أعضاء لجنة الانتخابات العراقية ، اعتبر حرية الرأي أساساً لنجاح مهمتهم في اللجنة ، إذ قال :(... بما ان الحكومة المحتلة أعطتنا صفة المبعوثية ـ النيابة السابقة ـ فينبغي عليها أن تدعنا نتمتع بما هو ملازم لتلك الصفة من المزايا ، وأهمها الحرية التامة في الفكر

---

(٦) مجلة (اللسان) ، مج ١/ج١/ شوال ١٣٣٧هـ ، ص ٨.
(٧) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١/٢٠٤ نيسان ١٩٥٣.
(٨) محمد رضا الشبيبي ، ديوان الشبيبي ، مصدر سابق ، ص ٨١.
(٩) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١٠٣.
(١٠) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٢١٥.

والرأي...)[١١].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، استمر بعض الثوار يطالبون بحرية الرأي والفكر ، فقد طالب الشيخ (حبيب الخيزران) باعلان العفو العام عن أصحاب الجرائم السياسية لكي يثبت أركان حرية الرأي الفكر ، إذ انه طالب بـ (رفع الشبهات المتمركزة في أفكار أغلب الاهليين ، باعلان العفو العام عن أصحاب الجرائم السياسية عفواً مجرداً عن كل قيد ، بسبب فتح باب الذهاب الى اشغال الافكار)[١٢]. كما أكد الشاعر (محمد الباقر) تمسكه بحرية الرأي في قصيدة له بعنوان (لسان حال الشعب) جاء فيها :

قـالـوا سُجِنْتَ لـرأيٍ كنتَ تلـزمـه
فهـل يعـوقُـكَ مـا عـانَيْتَ من غصص

فقلتُ هيهـات سجني لا يغيـرني
إن الهـزارَ لَيشـدو وهـو في القفص[١٣]

واستمرت جريدة (الاستقلال) البغدادية ، بالدفاع عن حرية الرأي والفكر ، فعندما أصدرت السلطة المحتلة قراراً مؤداه انه لا يجوز للموظفين إبداء آرائهم السياسية على صفحات الجرائد ، ما لم تكن للموظف إجازة صريحة بذلك من الحكومة ، فقد احتجت الجريدة على ذلك القرار ، وأكدت تمسكها بحرية الرأي للجميع ، حيث قالت : (... وهذا القرار ولا بد هو من أغرب المقررات التي تقضي على الحرية الفكرية ، فلم نجد بلدة من البلاد الديمقراطية منعت موظفيها من أن يبدوا آراءهم السياسية التي تهم وطنهم وأمتهم...)[١٤].

وقد ترتب على التزام الفكر السياسي للثورة ، بحرية الرأي والفكر ، ضرورة اعترافه بالحرية الدينية ، وحرية الصحافة والنشر ، وحرية الاجتماعات العمومية ، وحرية العمل الحزبي وحق تاليف الجمعيات ، وحق الخروج على الحاكم الجائر ، لأنها جميعاً تعبّر عن مظهر من مظاهر حرية

---

(١١) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٤/١٢ تشرين الثاني ١٩٢٠.
(١٢) المصدر السابق ، ع ١/١٧ كانون الاول ١٩٢٠.
(١٣) المصدر السابق ، ع ١٩/٣٧ كانون الثاني ١٩٢١.
(١٤) عبدالحسين المبارك ، ثورة ١٩٢٠ ، مصدر سابق ، ص ١٦١.
(١٥) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٢٦/٢٧ كانون الاول ١٩٢٠.

إبداء الرأي والفكر ، إلا اننا سنعرج على هذه الحقوق بصورة منفصلة نظراً لأهميتها.

٢ - الحرية الدينية :

وهي الحق لكل فرد في أن يمارس علناً الدين الذي اختاره ، باتباعه شعائره ، وادائه لطقوسه ، فالحرية الدينية إذن أوسع من حرية الاعتقاد ، انها الحرية في مزاولة الاعتقاد[١٦].

وقد اعترف الفكر السياسي للثورة بهذا الشعار ، إذ قالت جريدة (الفرات) عنه (... ليست الغيرة على هذا القانون المدني وظيفتنا معاشر العراقيين فقط ، ولا المطالبة به من حقوقنا وحدنا ، فان ذلك سواء فيه كل الدول الحرة التي اتخذت هذا القانون دستوراً واجب الاتباع...)[١٧].

وعبّر ثوار بغداد بقيادة جمعية (حرس الاستقلال) وبشكل عملي عن تمسكهم بهذا الشعار ، عندما أحبطوا مؤامرة أرادت أن تقوم بها السلطة المحتلة ، ومؤادها أن تجلب السلطة بعض أتباعها لكي يندسوا مع المتفرجين بعد إلباسهم ثياب العلماء المسلمين ، ويعطوا بيد كل منهم مسدساً لكي يهاجموا موكب النصارى المحتفلين كالعادة في الشوارع بمناسبة (عيد الجسد) ، وبذلك يتسنى للحكومة ضرب الأهلين والمطالبة بحفظ حقوق الأقلية باسم الدين ، وبذلك تستطيع أن تصم الثوار بالتعصب الديني ، ولما سمع النصارى بذلك قرروا إقامة الاحتفالات داخل الكنائس ، إلا ان محركي الثورة في بغداد عندما سمعوا بذلك ، اجتمعوا يوم ٦ حزيران ، وساروا جمعاً واحداً الى كنيسة (الكلدان) ، حيث مكان الاحتفال ، واشتركوا فعلاً في الاحتفال مع النصارى ، والقسم الآخر وقف على صفي الطريق الذي تقرر أن يمر منه الموكب المسيحي ، وأخذوا ينثرون عليهم الورود ، ويهتفون لهم (ليدم مجد السيد المسيح ، ليحيَ إباء الكنيسة ، لتعش الجامعة الوطنية ، ليدم الاتفاق العراقي ليحيَ إخواننا المسيحيون ، لتحيَ الجامعة القومية) ، كما ان النصارى كانوا يحيون الثوار المسلمين بقولهم : (ليحيَ إخواننا المسلمون ، ليعش العرب)[١٨].

---

(١٦) د. محمد عزيز ، النظام السياسي ، مصدر سابق ، ص ١٨١.

(١٧) جريدة (الفرات) النجفية ، ع ١٣/٤ ذي الحجة ١٣٣٨هـ.

(١٨) الدجيلي ، احداث ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٣٣ - ٣٤. الملا حمادي ، الاخبار في سير الرجال ، مصدر سابق ، ص ٩١. تحسين العسكري ، مذكراتي ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ٤١ - ٤٢.

كذلك اشترك الثوار المسلمون في (عيد الكبور) الذي يقيمه اليهود في مقابرهم خارج بغداد[١٩]، وبذلك برز وفاق واضح بين أتباع الاديان السماوية المختلفة ، حتى ان جريدة (العراق) المناوئة للثورة ، كتبت مقالاً مسهباً بعنوان (العراقيون والالفة الاجتماعية الراقية) أطرت فيه الوفاق السائد ، والاخاء المتبادل[٢٠].

وهكذا يبدو ان الفكر السياسي للثورة ، كان قد أدرك ان رفع شعار (الدين لله والوطن للجميع) كان ضرورة وطنية ملحة للقضاء على التفرقة الدينية والطائفية ، وقد أدركت القيادة الدينية للثورة أهمية هذا الشعار في تلك المدة ، ولذلك جاء في كتاب (الشيرازي) المرسل الى (جعفر أبي التمن) يوم ٢٣ آذار ١٩٢٠ ما يلي : (... وأن تحفظوا حقوق مواطنيكم الكتابيين الداخلين في ذمة الإسلام... وتصونوا نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ، محترمين كرائم شعائرهم الدينية...)[٢١].

ثم عاد ليؤكد هذه الفكرة على نطاق واسع في كتابه الموجه الى عموم العراقيين يوم ٢٧ - ٢٨ ايار ١٩٢٠ ، والذي جاء فيه (... وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم ، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ، ولا تنالوا واحداً منهم بسوء أبداً...)[٢٢].

وكان لهذه الوصايا أثر فعال على فكر الطوائف غير الإسلامية وولائها الوطني ، إذ انه بعد أن تم انتخاب مندوبي بغداد لمقابلة الحاكم العام ، فان السلطة المحتلة كانت قد دعت الى نفس هذا الاجتماع عدداً من المسيحيين واليهود من أجل تفريق الصفوف ، إلا ان وصايا (الشيرازي) دفعت هذه الطوائف للاتفاق مع الثوار المسلمين على ضرورة مطالبة السلطة المحتلة بالاستقلال التام دون أي حماية أو وصاية[٢٣].

ويبدو ان نظرة رجال الدين لشعار (الدين لله والوطن للجميع) ، أبقت

---

(١٩) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٠٤.
(٢٠) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٥٦.
(٢١) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١٨٩. عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٩٧.
(٢٢) م.و.ث. النجف ، ملفة ٧/وثيقة ١٢.
(٢٣) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠. فرقة مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٢٤.

هذا الشعار ضمن دائرتي الصلات الاخوية والتآلف بين الطوائف الإسلامية أولاً ، وحفظ حقوق أهل الذمة ثانياً ، أي ان هذا الشعار ظل عند القيادة الدينية حبيس الإطار الديني والمفاهيم الدينية.

وهذا الأمر قد اتضح جلياً عندما سئل (الشيرازي) حول جواز انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين ، فانه أجاب بعدم جواز ذلك اطلاقاً[٢٤]، وقد أيدته مجموعة من رجال الدين في كربلاء في رأيه هذا[٢٥]. أضف الى ذلك ، ان الكثير من رجال الحركة الوطنية كانوا قد تبنوا موقف رجال الدين ، بحكم قوة العامل الديني آنذاك ، لذلك دعوا الى مراعاة الوحدة الإسلامية أولاً ، وساروا في مسلكهم هذا حتى النهاية ، وقد اتضح هذا الاتجاه في الاحتفالات الدينية التي كانت تقام في بغداد[٢٦]، إذ كانت الآية الكريمة (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) ، معلقة على جدار (جامع الميدان) يقرأها الجميع[٢٧].

كما ورد في منهاج (الجمعية الإسلامية السرية) في النجف ، تأكيد على (صيانة أعراض ومحافظة حقوق جميع الملل غير الإسلامية ، واحترام معابدهم ، ومراعاة مناسكهم الدينية)[٢٨].

كما أكد (محمد حبيب العبيدي) تمسكه بهذا الموقف في قصيدة له جاء فيها :

لا تقلْ جعفرية حنفية
لا تقلْ شافعية زيدية
جمعتنا الشريعةُ الأحمدية
وهي تأبى الوصاية الغربية[٢٩]

---

(٢٤) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٤.
(٢٥) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢٧/وثيقة ٤١.
(٢٦) Burgoyne, Gertrude Bell, op. cit. p. 137.
(٢٧) الملا حمادي ، الاخبار في سير الرجال ، مصدر سابق ، ص ٧٥.
(٢٨) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٦٧.
(٢٩) د. رؤوف الواعظ ، الاتجاهات الوطنية ، مصدر سابق ، ص ١٠٠. كما ذهب نحو هذا المنحى (عيسى عبدالقادر) في إحدى قصائده ، انظر : العباسي ، شعراء الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٥.

وأكد تقرير سري لبوليس العاصمة على أن خطباء الجوامع كانوا يؤكدون على المحافظة على حقوق الطوائف غير الإسلامية ، ففي احتفال ديني أقيم في جامع (السيد سلطان علي) يوم ١٦ حزيران ١٩٢٠ ، ألقى (محمد مهدي البصير) خطبة ، حثّ فيها الحاضرين على صيانة حقوق اليهود والمحافظة عليها[٣٠]. وتصرف معظم الثوار في مختلف المناطق على هذا الأساس ، وخاصة عندما كانوا يحررون منطقة ما ، إذ أكد (مصطفى جواد) ـ وهو شاهد عيان ـ على انه شاهد اليهود في دلتاوة يعيشون في أمان، ولا يستطيع أحد أن يعتدي عليهم لانهم في ذمة الثوار ، وإن بدرت بادرة من غيرهم عليهم كانت ترد بعنف[٣١]، وبعد تحرير الشامية ، وتأسيس حكومة مؤقتة فيها ، فقد امتدح (اليهود) حسن المعاملة ، واستتباب الأمن طالما كانت الحكومة المحلية تمارس نشاطها ، ولم تقع في المدينة خلال تلك الفترة أية حادثة اعتداء أو سرقة عليهم[٣٢].

أما القيادة السياسية للثورة فقد أدركت المغزى الحقيقي لشعار (الدين لله والوطن للجميع) ، ونقلته من الإطار الديني السابق ليصبح ذا معنى قريب جداً الى العلمانية.

إذ جاء في منشور بعنوان (هذا بلاغ للناس) موقّع باسم جمعية (الدفاع المقدس السرية) في بغداد ، عدة مطالب من السلطة المحتلة منها (... مشاركة العرب من أبناء العراق الناهضين بمصالح الحكومة الأهلية بدون فرق بين الملل المختلفة في العقائد والنحل)[٣٣].

كما تبنت جمعية (حرس الاستقلال) هذه الفكرة في المادة السابعة من منهاجها ، والتي تنص على انه (يجب على الجمعية قبل كل شيء أن تبدأ بتوحيد كلمة العراقيين على اختلاف مللهم ونحلهم ، وأن تبذل أقصى ما يمكن من المجهودات للقضاء على باعث الافتراق في الدين والمذهب)[٣٤].

(٣٠) د. صالح جواد الكاظم (أيام من ثورة العشرين في بغداد) ، جريدة (العراق) ، ع ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨.
(٣١) الوردي ، مصدر سابق ج ٥ ق ٢ ، ص ٣٨ ـ ٣٩.
(٣٢) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ١١٦.
(٣٣) مخطوط نقل عن الاصل الذي علق على الحائط ببغداد يوم ٢٩ آذار ١٩١٧ ، (المجمع العلمي العراقي).
(٣٤) العمر ، الاحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥١. الحسني ، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ٢٠. البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٣٨.

وأكدت مجلة (اللسان) تمسكها بهذه الفكرة ، عندما قالت : (... أليس من الضروري والحالة هذه أن تقام احتفالات ملية ، يقوم أفراد هاتين الطائفتين ، فيشترك الكل في احترام ابطالهم ، وتبجيل زعمائهم ممن كانت ولا تزال أرواحهم حية وحياتهم مشعة ، أليس من الواجب لتوثيق العرى بين أفراد الأمة عمل احتفال عام يشترك فيه مسلمهم مع مسيحيهم...)[٣٥].

وأعرب (ياسين الهاشمي) عن تمسكه بذلك في المنشور الذي أرسله الى أهالي العراق أوائل عام ١٩١٩ ، إذ حثهم على (احترام حقوق الاقلية احتراماً تاماً ، وجعل ذلك في القوانين الاساسية للبلاد من أمهات المواد)[٣٦]، كما حثهم على إبراز مواقفهم المؤيدة لهذه الفكرة أمام لجنة الاستفتاء الأمريكية في حالة قدومها الى العراق[٣٦].

ويبدو ان (جمعية العهد) في الموصل كانت متمسكة بهذه الفكرة أكثر من غيرها ، والسبب في ذلك يرجع الى عدة أمور أهمها :

١ ـ لان تركيا تقع بالقرب من المنطقة الشمالية ، ويوجد أعداد كبيرة من الأتراك في الموصل ، وبسبب أطماع تركيا في الموصل المتسترة وراء الدين ، كان على محركي الثورة في الموصل أن يخوضوا معركة مزدوجة ضد الاحتلال البريطاني ، وضد الأطماع التركية ، وذلك ما دعاهم الى التمسك بالشعارات القومية القريبة جداً من العلمانية في كل مناسبة لكي يكون ذلك رداً مسبقاً على تصورات الأتراك.

٢ ـ ولأنه يعيش في الموصل طوائف مختلفة وبأعداد كبيرة[٣٧]، إذ ان التركيب الديموغرافي للسكان في الموصل حسب الإحصاء التخميني الذي قامت به السلطة المحتلة عام ١٩١٩ كما يأتي[٣٨]:

---

(٣٥) مجلة (اللسان) ، مج ١ ، ج ١/شوال ١٣٣٧هـ ، ص ١٠ ـ ١١.
(٣٦) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٤١٨.
(٣٦) المصدر السابق ، ص ٤١٧ ـ ٤١٨.
(٣٧) رفيق (ثورة العشرين والمنطقة الشمالية) ، مجلة (الغد) ، ع ١/٥ آب ١٩٧٠ ، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٣٨) مجلة (دار السلام) ، ع ٢٢/٤ شباط ١٩٢٠ ، ص ٥٩.

السنة	الشيعة	اليهود	النصارى	أديان أخرى	المجموع
٢٤٤,٧١٣	١٧,١٨٠	٧,٦٣٥	٥٠,٦٧٠	٣٠,١٨٠	٣٥٠,٢٧٨

ولذلك تمسكت (جمعية العهد) في الموصل بهذه الفكرة في أكثر من مناسبة ، إذ ورد تأكيد لذلك في البيان الذي وزعته على أهالي الموصل ، إذ خاطبتهم بقولها : (... يا قوم أنتم عرب قبل الإسلام والنصرانية والموسوية ، والبلاد بلادكم ، والوطن وطنكم ، فانتم المكلفون بالتضافر على حماية الاستقلال الذي هو منحة السماء للأمم المنقذة ذات التاريخ المجيد ، كونوا يداً واحدة في وضع أساس الاستقلال العربي الذي يضمن حقوق جميع طبقات الأمة العربية على اختلاف العلل والنحل...)[٣٩]. ثم عادت الجمعية لتؤكد تمسكها بهذه الفكرة صراحة ، وذلك في معرض تعليماتها للمواطنين حول كيفية استقبال لجنة الاستفتاء الأمريكية في حالة قدومها الى العراق ، إذ أكدت لهم ضرورة رفع اللافتات ، يكتب عليها عدة شعارات منها : (الدين لله والوطن للجميع)[٤٠].

وقد احتجت الجمعية على ممارسة السلطة المحتلة الداعية الى التفرقة الدينية والطائفية في الموصل ، وذلك في كتابها الموجه الى الحاكم السياسي يوم ١٠ مايس ١٩٢٠[٤١].

كما خاطبت(جمعية العهد العراقي) في الشام في ١٥ آذار ١٩١٩ ، جميع المتعصبين من جميع الأديان بقولها : (... وان جميعهم مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم متساوون في الحقوق والواجبات)[٤٢].

كما أوصى المركز العام في دمشق جميع أعضاء جمعية العهد في الموصل ، بتبني تلك الفكرة ، إذ قال لهم : (يجب على كافة الأعضاء أن يمتزجوا مع الملل السائرة بكل طريقة ممكنة ، وان ينبهوا غيرهم الى ذلك ، كما يجب الاهتمام ببث فكرة الوحدة العربية بين أفرادها ، وإفهامهم بأنهم خلقوا عرباً بهذه البلاد ، وان المسلم والمسيحي والموسوي مشتركون على حد

---

(٣٩) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١١/١٧٠ آب ١٩٥٢.
(٤٠) المصدر السابق ، ع ٢٧/١٧٧ ايلول ١٩٥٢.
(٤١) جريدة (البلاد) ، ع ١٢/٤٣٩٥ تموز ١٩٥٥.
(٤٢) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ٢٣/١٧٣ آب ١٩٥٢.

سواء في الوطن والوطنية)[٤٣].

وذهبت بعض الشخصيات الوطنية الى أبعد من ذلك عندما أكدت تمسكها (بفكرة العلمانية) وبشكل واضح ، ومن بينهم (سليمان فيضي) الذي قال في حديث له مع المس (بيل) في حزيران ١٩٢٠ (إني أنظر الى الاجتماعات التي تعقد في الجوامع بمقت شديد ، وأعتبر المزج بين الدين والسياسة خطراً ، لانه من المستحيل عليّ وعلى غيري أن نقف ضد ذلك ، وبالرغم من انني لا أحب إقامة المواليد النبوية لكنني أجد نفسي مضطراً للذهاب وحضورها ، ولا أستطيع البقاء في معزل عنها ، وتاكدوا ان هذا هو موقف الكثيرين ، أحبذ أن يقوم الناس بعقد اجتماعات أو تكوين نواد للمناقشة من أجل الفصل بين الدين والسياسة...)[٤٤].

ويبدو ان هنالك عدداً من مثقفي الثورة ، كانوا يملكون وجهة النظر هذه ، إلا انهم لا يستطيعون أن يبوحوا بذلك علناً ، لانه من الصعب جداً عليهم أن يقفوا بوجه النداء الإسلامي آنذاك[٤٥].

٣ ـ حرية الصحافة والنشر :

كان للسياسة البريطانية القاضية بمنع المواطنين من حرية التعبير عن آرائهم ، عبر منعهم من إصدار أية جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية[٤٦]، أثر فعال في انضمام بعض المثقفين الى الثورة ، ومطالبتهم بإنشاء صحافة حرة في العراق غير الصحف التي تصدرها الحكومة[٤٧].

وقد عبّر مثقفو الثورة عن تمسكهم بحرية الصحافة والنشر ، عبر تاكيدهم على حرية الصحافة بشكل مباشر ، أو عبر إيضاح أهمية الصحافة في الحياة السياسية والاجتماعية.

إذ طالب بعض الثوار منذ وقت مبكر من الاحتلال البريطاني للعراق ، بحرية الصحافة ، إذ جاء في منشور بعنوان (هذا بلاغ للناس) موقع باسم جمعية (الدفاع المقدس السرية) مطالبة السلطة المحتلة بـ (إعطاء

---

(٤٣) المصدر السابق ، ع ٧/١٨٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٤٤) Athyyah, op. cit. p. 284.

(٤٥) Burgoyne, Gertrude Bell, op, cit. p. 138.

(٤٦) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٨ ، محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٣٠٨.

(٤٧) علي الشرقي ، الاحلام ، مصدر سابق ، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

بعض الحرية للمطبوعات رغبة بالوقوف الـزائد على أفكـار الاحرار في العراق)[٤٨].

واحتجت (الجمعية العربية العراقية) على الاجراءات التي اتخذتها السلطة المحتلة والقاضية بمنع إصدار صحف وطنية حرة ، وذلك في مذكرتها المرسلة الى مؤتمر الصلح في فرساي يوم ١٥ أيلول ١٩١٩ ، إذ قالت : (... نحتج على منع الكتّاب من إنشاء صحف سياسية وإجتماعية...)[٤٩].

كما احتجت (جمعية العهد في الموصل) على ذلك في كتابها المرسل الى مركز الجمعية في دمشق يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٩ ، إذ قالت : (... وقد منعت السلطة المحتلة إصدار الجرائد الوطنية السياسية منعاً باتاً ، فلا يوجد الآن في جميع العراق سوى الجرائد الرسمية... ولا يوجد في العراق سوى مجلة واحدة هي مجلة اللسان الأدبية...)[٥٠].

وعندما اشتدت الحركة الوطنية التي تمخضت عنها الثورة فيما بعد ، كانت حرية الصحافة مطلباً أساسياً من مطالب الثوار ، ففي أعنف المظاهرات التي سبقت الثورة المسلحة ، انتخب المتظاهرون وفداً منهم أطلق عليه (مندوبي بغداد) الخمسة عشر ، لمقابلة الحاكم العام يوم ٢ حزيران ١٩٢٠[٥١]، وقد أكد (محمد الصدر) في هذا الاجتماع ان أهم ما يطلبه الثوار هو (... اطلاق الحرية للصحافة...)[٥٢]، ومن ثم قدم الوفد مذكرة الى الحاكم العام ، يطالبونه بـ (... منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره)[٥٣].

وقد استمرت المطالبة بحرية الصحافة أثناء مظاهرات بغداد السلمية ، إذ أكد تقرير سري لبوليس العاصمة ، على ان محركي الثورة في بغداد كانوا

---

(٤٨) مخطوط نقل عن الأصل الذي علق على الحائط ببغداد يوم ٢٦ آذار ١٩١٧ ، (المجمع العلمي العراقي).

(٤٩) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢/وثيقة ٨.

(٥٠) جريدة (صدى الأحرار) الموصلية ، ع ٣/٢٠٤ نيسان ١٩٥٣.

(٥١) رفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، مصدر سابق ، ص ٥٦ ـ ٥٧. فائق بطي ، الصحافة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٥٢) عباس علي ، زعيم الثورة ، مصدر سابق ، ص ٦٧.

(٥٣) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١٩. بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٦١. الحسني ، العراق ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٩٠.

قد عقدوا اجتماعاً في دار (رفعت الجادرچي) يوم ١٤ حزيران ١٩٢٠ ، وكتبوا عريضة أرسلوها الى الحاكم العام طالبوا فيها (بحرية الصحافة) ، وفي حفلة المولد في (جامع الخلاني) يوم ١٥ حزيران ١٩٢٠ ، ألقى (داود السعدي) خطاباً طالب فيه (بحرية الصحافة) ، وفي يوم ١٥ تموز ١٩٢٠ ، ألقى (محمد حسن الحداد) خطاباً مثيراً في (جامع الوزير) حثّ الحضور على المطالبة بصحافة حرة[٥٤].

كما قدم مندوبو النجف مذكرة الى الحاكم السياسي يوم ١١ حزيران ١٩٢٠ ، طالبوا فيها بـ (... منح الحرية للصحف والمطبوعات لتعبّر عن رأي الأمة العراقية...)[٥٥].

وعندما لم يستجب الحاكم السياسي لهذا الطلب قدموا له مذكرة أخرى ، يوم ١٣ حزيران ١٩٢٠ ، كرروا فيها طلبهم السابق[٥٦].

وفي الاجتماع الذي عقده الميجر (نور بري) مع رؤساء العشائر في المشخاب يوم ٣ تموز ١٩٢٠ في دار (مرزوق العواد) ، طالب هؤلاء الزعماء بـ (حرية الصحافة)[٥٧].

وفي الموصل قدم مندوبو الموصل الأربعون يوم ٦ آب ١٩٢٠ ، طلباتهم الى الحاكم العام ، وكان من ضمنها مطالبتهم بحرية النشر والمطبوعات[٥٨].

ثم نقل الثوار هذا المطلب من الواقع النظري الى الواقع العملي ، عندما حرر الثوار كربلاء والنجف ، وأسسوا الادارة المحلية فيهما، إذ قدّم (محمد عبدالحسين) طلباً في ١٥ أيلول ١٩٢٠ ، الى قائممقام النجف (نور الياسري) لإصدار جريدة (الاستقلال) ، وقد أجابه الياسري ، بأنه

---

(٥٤) د. صالح جواد الكاظم (أيام من ثورة العشرين في بغداد) ، جريدة (العراق) ، ع ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨.

(٥٥) وثائق الثورة العراقية الكبرى ، مصدر سابق ج ٣.

(٥٦) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ض ٢٦١. فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٦٧.

(٥٧) مذكرات محمد علي كمال الدين ، (تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري) ، النجف ١٩٨٠ (مطبوعة بالرونيو) ، ص ١٣.

(٥٨) تحسين العسكري ، مذكراتي ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥. ابراهيم خليل أحمد ، ولاية الموصل ، مصدر سابق ، ص ٦٣٠. آيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠.

قد اجتمع المجلس البلدي وتذاكر مع المجلس العلمي ، فقرروا بتاريخ ٨ أيلول ١٩٢٠ الموافقة على إصدار الجريدة ، على أن تتوافق مع مبادىء الثورة[٥٩]. وهو تقييد لا يتنافى وحرية الصحافة ، لانه يلبي متطلبات المرحلة الثورية في العراق آنذاك.

وعندما نشرت الجريدة مقالاً طالبت فيه بتوفير الملابس الشتائية للثوار ، فان متصرف كربلاء ما ان اطلع على هذا المقال حتى وجه إنذاراً الى صاحب الجريدة ، على أساس ان هذا المقال لا يتوافق مع مبادىء الثورة لأنه يضعف معنويات الثوار[٦٠].

ويبدو من هذا ان الفكر السياسي للثورة ، كان يؤمن بحرية الصحافة المقيدة بحدود القانون ، وهو ما عبّر عنه في هذه المرحلة (الياسري) عند موافقته على إصدار الجريدة ، إذ اشترط عليها أن تتوافق مع مبادىء الثورة.

وحتى هذا الشرط الذي وضعه الثوار لحرية الصحافة ، نفاه (رفائيل بطي) ، عندما أكد على انه قد نقل الى صاحب الجريدة ان الهيئة المشرفة على شؤون الثورة لم توافق متصرف كربلاء في رأيه ، واعترضت عليه بكتاب رسمي[٦١].

وفي أعقاب الثورة المسلحة أكد (حبيب الخيزران) على ضرورة (... إعطاء الأهالي حرية... الصحافة)[٦٢].

كما أكد (محمد الباقر) تمسكه بذلك في قصيدة (لسان حال الشعب) التي جاء فيها :

أطالبكم أن تصدر الصحف حرة.....[٦٣]

ونتيجة لاستمرار المطالبة بحرية الصحافة ، فقد استطاع الثوار فرض ارادتهم ، وتمكنوا من انتزاع بعض الصحف الوطنية من لدن السلطة المحتلة لتعبر عن أهدافهم ، وتقود الرأي العام الى التآلف والاتحاد لنيل الاستقلال التام ، وقد بدأت تلك الصحف تروّج الأهداف الوطنية للثوار ومنها (حرية

---

(٥٩) عبدالرسول حسين ، صحافة ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٤٠ - ٤١.
(٦٠) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ٢١٢ - ٢١٣.
(٦١) رفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، مصدر سابق ، ص ٧٨.
(٦٢) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١/١٧ كانون الاول ١٩٢٠.
(٦٣) المصدر السابق ، ع ١٩/٣٧ كانون الثاني ١٩٢١.

الصحافة) عبر توضيح أهمية حرية الصحافة في الحياة السياسية والاجتماعية.

إذ أكدت جريدة (الاستقلال) البغدادية على أهمية الصحافة الحرة ، منطلقة في ذلك من عدة منطلقات أهمها ما يأتي :

١ - لأن الصحف الحرة هي لسان حال الأمة ، وسلاحها الادبي ، الذي تتمكن بواسطته من إيصال صوتها الى الحكومة.

٢ - ويجب أن تكون الصحافة حرة ، لأنها تمارس دوراً مهماً في توجيه السلطة السياسية ، إذ انها تتجادل حتى مع الوزراء إذا صدر منهم ما يضر مصلحة الشعب ، وتبين لهم مطابقة أفعالهم لرأي الامة أو مخالفتها ، وترشدهم للصواب إذا اقتضت الحاجة ، وتنبههم على مصالح العموم[٦٤].

٣ - كما ان الدول الغربية قد تطورت لأنها آمنت بحرية الصحافة ، التي أطلق لها عنان البحث والمناقشة في المسائل السياسية والدينية والاجتماعية ، فبرقت الحقيقة من سنا تصادم الأقلام ، وجنى الغرب ثمار حرية الصحافة ، لأن حرية الصحافة واطلاق ألسنة الأقلام قيدت الأحكام الكيفية ، وما علة الشرق وانحطاطه إلا سوء التصرف بالصحافة ، حيث انها تضطر الى التمويه وكتمان الحقيقة[٦٥].

٤ - كما ان الصحافة الحرة لا ينتج منها أي ضرر كما يتصور البعض ، بل ان منع الفكر من توضيح ما يخالجه على صفحات الصحف يدفع الإنسان الى إستخدام طريق العنف كما دلتنا على ذلك التجارب ، لذلك يجب أن نطلق ألسنة الأقلام لأن في ذلك فائدة للأمة والحكومة معاً[٦٦].

٤ - حرية الاجتماعات العمومية :

لقد أبدى الفكر السياسي للثورة تمسكاً بحرية الاجتماعات العمومية ، التي كانت تمنعها السلطة المحتلة - لكي يعبر الرأي العام عن آرائه من خلالها ، إذ احتجت (الجمعية العربية العراقية) على هذه الاجراءات

---

(٦٤) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٢٨/١ أيلول ١٩٢٠.
(٦٥) المصدر السابق ، ع ٧/١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠.
(٦٦) المصدر السابق ، ع ١٠/٢٠ كانون الاول ١٩٢٠.

في كتابها المرسل الى مؤتمر الصلح يوم ١٥ أيلول ١٩١٩ ، والذي جاء فيه : (... نحتج على فقدان حرية الاجتماع...)[٦٧]. كما ورد في رسالة لجمعية العهد في الموصل الى المركز العام في الشام يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٩ ، احتجاج على اجراءات السلطة المحتلة القاضية بمنع (حرية الاجتماع...)[٦٨].

وقدّم مندوبو النجف الى الحاكم السياسي مذكرة في ١١ حزيران ١٩٢٠ ، جاء فيها : (نطلب تمكين الأمة من عقد مجتمعاتها وإقامة منتدياتها في سائر مناطق العراق)[٦٩]، وعندما لم يستجب الحاكم لهذا المطلب فانهم كتبوا مضبطة أخرى يوم ١٣ حزيران ١٩٢٠ ، كرروا فيها مطلبهم السابق[٧٠].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، طالب (حبيب الخيزران) بضرورة (إعطاء الأهالي حرية الاجتماعات...)[٧١].

وطالبت جريدة (الاستقلال) المعبرة عن فكر الثورة بعدة مطالب منها (اطلاق حرية الاجتماع...)[٧٢].

٥ ـ حرية العمل الحزبي وحق تأليف الجمعيات :

أ ـ الموقف من الحزبية :

نقصد بالحزبية ظاهرة اقتران الحياة السياسية بالأحزاب ، بوصفها عنصراً من عناصرها التكوينية[٧٣].

وقد انقسم الفكر السياسي لثورة العشرين بصدد هذه الظاهرة الى قسمين هما :

---

(٦٧) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢/وثيقة ٨.

(٦٨) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ٣/٢٠٤ نيسان ١٩٥٣.

(٦٩) محمد علي كمال الدين ، المسالة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٢.

(٧٠) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٦١. فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٦٧.

(٧١) جر دة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١/١٧ كانون الاول ١٩٢٠.

(٧٢) المصدر السابق ، ع ١٤/٣٥ كانون الثاني ١٩٢١. ع ٩/٤٦ شباط ١٩٢١.

(٧٣) د. عبدالرضا الطعان ، محاضرة (الحزبية في الفكر السياسي الاوربي) القيت على طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد ـ كلية القانون والسياسة ـ قسم السياسة يوم ١٩٨٢/١١/٢٠ ، (مخطوطة) ، ص ١.

١ - الاتجاه المؤيد للحزبية.
٢ - الاتجاه المناوىء للحزبية.

وفيما يلي نحاول أن نتتبع كلا الاتجاهين بشيء من التفصيل :

١ - الاتجاه المؤيد للحزبية :

لقد كان هناك اتجاه واضح في الفكر السياسي للثورة مؤيد لظاهرة الحزبية ، إذ اعترفت جمعية (حرس الاستقلال) في المادة السادسة من منهاجها بالتعددية الحزبية ، لانها تؤمن بالتعاون مع الاحزاب الاخرى التي تشترك معها في بعض الأهداف الرئيسة ، إذ جاء في المادة المذكورة : (على الجمعية أن تتعاون وتتآزر بكل قواها مع الجمعيات والاحزاب التي تشترك معها سواء في مبدئها المقرر في المادة الثانية ، أو في سياستها المنصوص عليها في المادة الخامسة)[٧٤]. أي ان الجمعية وضعت شرطين من أجل فسح المجال أمام الأحزاب الأخرى للعمل الى جانبها وهما :

أ - أن تسعى تلك الأحزاب (وراء استقلال البلاد العراقية استقلالاً تاماً).

ب - أن تسعى تلك الأحزاب (في سبيل ضم المملكة العراقية الى لواء الوحدة العربية)[٧٥].

بكلمة أخرى ان التعددية الحزبية لديها مشروطة بالوطنية والقومية.

وأثناء اندلاع الثورة المسلحة ، أكدت جريدة (الاستقلال) تمسكها بالحزبية ، إذ انها انتقدت رئيس الوزراء (عبدالرحمن النقيب) لأنه لم يسمح بتشكيل الأحزاب ، حيث قالت : (... كنا نتصور ان سماحته... لا يتوقف قبل كل شيء في إعطاء الأهالي حرية... الأحزاب)[٧٦].

ثم اتضح الاتجاه المؤيد للحزبية في الفكر السياسي للثورة ، وبصورة أشد ، في أعقاب الثورة المسلحة ، إذ استمر بعض الثوار بالتمسك بموقفهم المؤيد للحزبية.

حيث أوضح (يوسف السويدي) ميوله نحو الحزبية ، في حديث قاله

---

(٧٤) العمر ، الاحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥١ ، الحسني ، تاريخ الاحزاب ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

(٧٥) البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ - ١٣٨. أمين سعيد ، الثورة العربية ، مصدر سابق ج ٢ ق ٢ ، ص ٢٤.

(٧٦) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٤/١٢ تشرين الثاني ١٩٢٠.

في الاجتماع المنعقد في (الرويال سينما) يوم ١٧ حزيران ١٩٢١ ، بمناسبة استعدادات الاهالي لاستقبال الأمير فيصل ، إذ قال : (وما يؤسف له ان الأمة العراقية لم تحظ الى الآن بتأسيسات سياسية و اجتماعية ، فليس لدينا أحزاب وجمعيات رسمية ، ولا لجان أصناف وما شاكلها ، حتى تتمكن هذه الجمعيات من إيفاد بعض أعضائها بصفة مندوبين عن تلك الأحزاب والجمعيات واللجان ليستقبلوه...)[٧٧].

واستمر الاتجاه المؤيد للحزبية بالسعي من أجل تأسيس الأحزاب السياسية في العراق ، فقبل أن يحل يوم تتويج الملك فيصل ، فكر عدد من محركي الثورة بانشاء حزب سياسي علني ، تكون غايته توجيه أنظار الشعب الى المثل العليا في الحياة السياسية ، وقد عقد اجتماع لهذا الغرض في دار (جعفر العسكري) ، حضره عدد من رجال الحركة الوطنية البارزين ، وبعد ان جرت المذاكرات حول الموضوع ، اتفق على إنشاء حزب سياسي ، وانتخبت لجنة له قوامها (ناجي السويدي ، ومحمد رضا الشبيبي ، وبهجت زينل ، وجلال بابان ، ومحمد مهدي البصير) ، لتعد العدة اللازمة لتحقيق هذا المشروع.

وبينما كانت هذه اللجنة مجتمعة في دار (يوسف السويدي) دخل عليهم (فهمي المدرس) كبير أمناء الملك فيصل ، وقال لهم انه يريد أن يعبر عن رأي الملك فيصل في هذا المشروع ، إذ انه يرى ان ليس من مصلحة العراق تأسيس أحزاب سياسية فيه ، ويكفي ما شهدته سورية من جراء تأسيس الأحزاب فيها ، إذ انها فرقت كلمة السوريين ، وعلى أثر هذا التصريح ، أوقفت اللجنة سير مذاكراتها ريثما يعقد منتخبوها اجتماعاً آخر.

وعندما عقد الاجتماع الآخر هذا ، ووضعت فيه هذه القضية موضع المناقشة ، فقد تضاربت الآراء ، ولم يتوصلوا الى نتيجة ، وهكذا توقف البحث في تأسيس حزب سياسي في البلاد الى أجل غير مسمى[٧٨].

وعندما وضع (محمد الصدر) مشروع حزب باسم (حزب النهضة العراقي) وتقدم به الى مجلس الوزراء المؤقت ، فان (عبدالرحمن النقيب) لم يبد معارضة لانشاء الأحزاب ، على شرط أن تسن لها القوانين لضبطها

---

(٧٧) جريدة (العراق) ، ع ١٣/٣١٦ حزيران ١٩٢١.

(٧٨) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٢٥٣.

وتحديد مسؤولياتها ، أما (ساسون حسقيل) ، فكان يرى ان قيام الأحزاب أمر لا مفر منه ، لأن منع الأحزاب من العمل علانية سيؤدي الى قيام أحزاب سرية ، إلا انه كان يرى أيضاً ضرورة وضع قانون لضبطها ، وكان (جعفر العسكري ، وعزت باشا) يشاطرانه الرأي[٧٩]، وهما من الذين ساهموا بثورة العشرين. أضف الى ذلك ان جريدة (الاستقلال) استمرت بتمسكها بالحزبية ، وانطلقت في تاييدها للحزبية من الفوائد التي يمكن أن تجنيها الأمة من جراء وجود الأحزاب السياسية ، والمتمثلة بما يأتي :

١ ـ لان الأحزاب تساعد على توحيد الأفكار ، وذلك بأن ينضم الرجل الى مَنْ يعاضده فكراً وعملاً ثم يلتحق بهما ثالث ورابع وهكذا ، فيشكل هؤلاء حزباً ، ويباشرون في الاعمال التي يرومون القيام بها ، ولا شك ان نجاح هذه الهيئة بعملها المتحد لا يشابه عمل أفرادها فيما لو اشتغل كل شخص بصورة منفردة ، فالرأي الذي يراه فكر واحد هو أقرب للخطأ من الرأي الذي يصدر من أفكار متعددة ، إذ ان الحقيقة تظهر من تصادم الأفكار.

٢ ـ لولا وجود فوائد للأحزاب لما كانت قد انتشرت في البلاد الراقية ، إذ انهم رأوا ما فيها من الفوائد الكثيرة ، وأصبحت الأحزاب لسان حال الشعب ، فإذا أريد الاطلاع على مقاصد أمة أو طلب استفتائها في أمرٍ ما ، يكون ذلك بأخذ آراء أحزابها ، لأنها المعبرة عن رغائب الرأي العام الحقيقي.

٣ ـ كما ان الأحزاب تقوم بحفظ كيان الوطن ، وإدارة شؤونه ، وصيانة مستقبله ، إذ انها هي التي تنجب الوزراء ، وأعضاء المجالس التشريعية ، كما ان وجود الأحزاب ضروري أثناء إجراء الانتخابات ، وتشكيل الوزارات وغير ذلك من المسائل المهمة[٨٠].

٢ ـ الاتجاه المناوىء للحزبية :

كان هنالك أيضاً اتجاه مناوىء للحزبية في الفكر السياسي للثورة ، انطلق الذين يؤمنون بهذا الاتجاه من منطلقات متعددة حسب ما يعتقد به كل شخص ، وحسب ما تتصوره كل جريدة.

---

(٧٩) النفيسي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠.

(٨٠) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٥/٢٢ كانون الاول ١٩٢٠.

فمجلة (اللسان) أكدت موقفها المناوىء للحزبية ، على أساس الدور السلبي الذي لعبته التحزبات الدينية في تاريخ العرب ، إذ انها عملت على سقوط الدولة العربية الإسلامية ، حيث قالت عن تاريخ العرب (... فقد شوهت محاسنه كثرة الاختلافات الناتجة من التحزبات الدينية ، ودين الإسلام ما أرسل إلا لسعادة الخلق... ولكن أولي المطامع والاغراض السياسية جعلوه آلة لتنفيذ مآربهم الشخصية ، فتراهم يضربون على أوتاره كلما علت لهم الحاجة ، وقد شكلوا الفرق السياسية باسم الدين... ومزقوا الجامعة العربية باسم الدين... وما كفى تلك الأحزاب ما أحدثته من الخروق التي اتسعت بمرور الأزمنة حتى تقدم بعضها شوطاً الى الامام ، وألصق التهم الشائنة برجال يجب أن نقف احتراماً لهم وقتما تتلى آيات أعمالهم العظيمة...)[٨١].

كما أبدت في إحدى المرات الجمعيات السياسية السرية (كالعهد العراقي ، وحرس الاستقلال ، والشبيبة) معاداتهم للحزبية ، عبر دعوتهم لتشكيل حزب واحد يضم الجمعيات الثلاث ، وهذه صيغة من صيغ معاداة الحزبية لأنها تفترض عدم وجود أحزاب أخرى ، لأنها ستذوب في تنظيم واحد ، إذ جاء في البيان المشترك الذي أعدته تلك الجمعيات ما يؤكد موقفها هذا ، حيث ورد فيه : (... فان الغرض الأصلي الذي تسعى الى تحقيقه هذه الجمعيات الثلاث هو الحصول على الاستقلال التام العاري عن شائبة الحماية والوصاية ، ولما أدركت هذه الأحزاب ان اختلاف الأحزاب وسيلة الى تضارب الآراء واختلاف المبادىء والاهواء ، لما أدركت كل ذلك ، رأت وجوب التاليف منها وضمها الى أصل واحد ، فاختارت أن يكون الاسم الجامع لها اسم ـ العهد العراقي ـ)[٨٢].

وذهب (الشيرازي) نحو هذا المنحى في الرسائل التي أرسلها الى الشيخ (موحان الخيرالله) والشيخ (نايف آل مشاي) ، يوم ٢٣ آذار ١٩٢٠ ، وذلك عبر دعوته لجمع الشعب حول مبدأ الإسلام ، إذ جاء في تلك الرسائل : (لا يخفى لذيكم أنا وجميع المسلمين اليوم اخوان تجمعنا كلمة الإسلام والنبي الكريم صلىٰ الله عليه وآله وصحبه والقرآن ، فالواجب علينا جميعاً الاتفاق والاتحاد والتواصل والوداد ، وترك الاختلاف والسعي

---

(٨١) مجلة (اللسان) ، مج ١/ج١/ شوال ١٣٣٧هـ ، ص ٣.
(٨٢) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ٢١٣/٥ حزيران ١٩٥٣.

في كل ما يوجب الائتلاف وتوحيد الكلمة وجمع شتات الأمة...)[٨٣].

كما ذهب (محمد الخالصي) نحو هذا المنحى أيضاً ، عبر دعوته الموجهة للشعب ، ليكونوا حزباً واحداً ، أطلق عليه (حزب الله) ، وذلك في اجتماع عقد في صحن الإمام العباس ، يوم ٢١ حزيران ١٩٢٠ ، حيث قال : (... إن غلبَ الله منكم صدق النية وحسن الطوية والعزم على نصر دين الله ، فانكم حزب الله ، وان حزب الله هم المفلحون ، وان حزب الله هم الغالبون...)[٨٤].

وأبدى (هبة الدين الشهرستاني) معاداته للحزبية ، في رسالة موجهة الى أصدقائه ومعارفه ، منطلقاً في ذلك من عدة منطلقات هي :

١ ـ التعاليم الإسلامية.
٢ ـ التجارب التاريخية.
٣ ـ الاحوال الحاضرة.

إذ ورد في رسالته المذكورة ما يأتي : (غير خفي على إخواننا المسلمين عموماً والعراقيين خصوصاً ، ان التعاليم الإسلامية ، والتجارب التاريخية والاحوال الحاضرة ، تدعونا جميعاً أن نؤيد الجامعة الإسلامية ، ونجمع شمل الأمة على اختلاف نزعاتها ومسالكها برابطة التوحيد والائتلاف ، وترك التحزبات المؤدية للتفرقة والاختلاف ، فان أعداءنا لم يزالوا ولن يزالوا يربحون من اختلاف إخواننا عند كل مهمة ، فالله الله ! من تفريق الامة واختلاف الكلمة)[٨٥].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، استمر بعض الثوار بتمسكهم بموقفهم المناوىء للحزبية ، فالشاعر (عيسى عبدالقادر) أكد تمسكه بذلك في قصيدة له جاء فيها :

نحنُ اليـــومَ في عهـــدٍ جـــديـــد
علينـــا فيـــه أن نـــدع المشينـــا
ونجتنب التفـــرُّق مـــا استطعنـــا
ونحـــذر فتنـــة المتحـــزبينـــا[٨٦]

---

(٨٣) م.و.ث. النجف ، ملفة ٤٢/الوثائق ١٦ و١٨.
(٨٤) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠. فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٥٢.
(٨٥) عبدالرزاق الوهاب ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٩٩ ـ ١٠٠.
(٨٦) جريدة (لسان العرب) ، ع ٢/٨ تموز ١٩٢١.

كما ذهب الشاعر (رشيد الهاشمي) ، نحو هذا المنحى في قصيدة له جاء فيها :

نروا التخـــاذل والأحـــزاب واتحـــدوا
لا تفتحـوا بـاب شـرٍ كـان مسـدودا[٨٧]

ب ـ حق تاليف الجمعيات والنوادي العلمية والادبية والخيرية :

لقد شجع الفكر السياسي للثورة ، على تاليف الجمعيات والنوادي ، واعتبرها حقاً من حقوق الشعب.

وعلى هذا الأساس احتجت (الجمعية العربية العراقية) على السياسة البريطانية القاضية بمنع تاليف النوادي والجمعيات ، وذلك في مذكرتها المرسلة الى مؤتمر الصلح في فرساي يوم ١٥ أيلول ١٩١٩ ، إذ ورد فيها احتجاج على (... منع فتح النوادي العلمية والأدبية...)[٨٨]. وعندما افتتح (النادي العلمي) في الموصل عام ١٩١٩ ، فقد أعرب (داود الجلبي) في كلمة له بالمناسبة ، عن تمنياته لأن تكون هذه المؤسسة مقدمة لتشكيل الجمعيات والأندية الخيرية والاجتماعية[٨٩].

كما حثت مجلة (اللسان) في مقال لها على ضرورة (... تنظيم الجمعيات العلمية وتأسيس النوادي الأدبية...)[٩٠].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، استمرت جريدة (الاستقلال) بمناداتها بضرورة (منح حرية تأسيس النوادي السياسية والأدبية)[٩١].

٦ ـ حق الخروج على الحاكم الجائر :

لقد انقسم الفكر السياسي لثورة العشرين بصدد هذا الموقف الى قسمين ، الأول أجاز للشعب الخروج المسلح على الحاكم الجائر ، والثاني لم يمنح هذا الحق للشعب ، بل ألزمه باتباع الطرق السلمية لنيل حقوقه حرصاً على الأمن والاستقرار.

---

(٨٧) جريدة (الفلاح) ، ع ٥/٧ تموز ١٩٢١.
(٨٨) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢/وثيقة ٨.
(٨٩) مجلة (النادي العلمي) ، ع ١٥/١ كانون الثاني ١٩١٩ ص ٩ـ ١٠.
(٩٠) مجلة (اللسان) ، مج١/ج٩/ جمادى الثانية ١٣٣٨هـ ، ص ٢٥٢.
(٩١) جريدة (الاستقلال) البغدادية ،ع ١٤/٣٥ كانون الثاني ١٩٢١.

١ ـ حق المواطن في الخروج على الحاكم الجائر

باتباع الثورة المسلحة :

لقد كان هذا الاتجاه واضحاً في فكر الثورة السياسي ، إذ آمن معظم الثوار بهذا الاتجاه ، وعلى سبيل المثال ، أكد سليمان بن الشيخ ضاري على (ان الثورة لغة المظلوم)[٩٢]، بمعنى ان المظلوم له الحق في الخروج المسلح على الحاكم الجائر ، وذهبت جريدة (الاستقلال) نحو هذا المنحى عندما قالت : (ان الثورات السياسية نتيجة من نتائج الضغط المبرح ، وانفجار تولده التضييقات التي يجريها أولو الامر على النفوس الحرة...)[٩٣].

كما ذهب (محمد عبدالحسين) نحو هذا المنحى أيضاً في معرض حديثه عن الثورات الإنكليزية والامريكية والإيطالية والفرنسية ، إذ قال : (... إن مَنْ يمعن النظر في تلك الثورات ، ويبحث عن أسبابها ، يجد الضغط الذي كان يعمله الاقوياء نحو الضعفاء والظلم المدقع الذي عاملوا به البؤساء هما اللذان أضرما نيران تلك الثورات.. ولا غرو فتلك سنة من سنن الكون الطبيعي سادت بين الطبيعة والإنسان ، فالضغط الشديد يحدث الانفجار...)[٩٤].

وضمن هذا المفهوم ، أكد الفكر السياسي للثورة على حق المواطن في الخروج المسلح على السلطة البريطانية ، بوصفها حكومة جائرة ، إذ أكدت ذلك (جمعية العهد) في الموصل ، وذلك في إحدى رسائلها الموجهة الى المركز العام في الشام يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٩ ، إذ جاء فيها : (تقولون انكم مواظبون على الإلحاح في تشكيل حكومة العراق الوطنية ، فما هو سلاحكم في هذا الخصوص ؟ أتظنون ان إنكلترة تذعن لذلك بمجرد الطلب والإلحاح ؟... الإنكليز لا يتركون العراق إلا إذا اضطروا بقوة السلاح...)[٩٥].

وأكد (البصير) تمسكه بهذا الموقف عندما قال (قد لا تنتفع البلاد بالثورة في حينها ، ولكن تنتفع بها ولو بعد حين)[٩٦].

---

(٩٢) العلوجي والحجية ، مصدر سابق ، ص ٥٢.
(٩٣) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٣١/٨ تشرين الاول ١٩٢٠.
(٩٤) مجلة (اللسان) ، مج ١/ج ٨/جمادى الاولى ١٣٣٨هـ ، ص ٢٣٠.
(٩٥) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ٣/٢٠٤ نيسان ١٩٥٣.
(٩٦) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٧/١٣ تشرين الثاني ١٩٢٠.

وعندما عاد الضباط العراقيون الى بلدهم ، فانهم تمسكوا بهذا الموقف في تصريحاتهم ، لانهم كانوا يصرحون عند المناقشة بأن تأسيس الدولة السورية كان سببه نجاح الثورة العربية ، وان الحصول على الشيء نفسه في العراق ، لا يمكن أن يتم إلا بالالتجاء الى الثورة المسلحة أيضاً(٩٧).

وتمسك الشاعر (منير أفندي) بهذا الموقف في قصيدة له ، ألقاها في جامع (أبي حنيفة) ، حيث جاء فيها :

صـــاح ان الشعـــوب قـــامت تنـــادي
وتنـــال الحقـــوقَ بـــالسيف قهـــراً(٩٨)

كما تمسكت مجلة (اللسان) بهذا الحق ، على اعتبار ان احتفاظ الشعب بحقه في الثورة المسلحة يمنع الحاكم من الانحراف ، ويسهل للشعب مهمة الحصول على حقوقه العامة ، وقد استوحت ذلك الموقف من التاريخ العربي الإسلامي ، حيث كان العربي (... شديد الاحترام لحقوق غيره ، شديد الحرص على محافظة حقه ، شديد البطش بمَنْ تجاوز على أي حق من حقوقه... فسلام على تلك الأرواح الكبيرة التي تعاتب ملوكها بحد السيف ، وأمان على تلك النفوس الأبية التي تقول لأكبر خليفة اشتهر بعدله ـ لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا ـ هكذا كان العربي يخاطب الملوك والأمراء لأنه تعود حرية القول ، فمن المستحيل أن يرى اعوجاجاً ويغض النظر عنه ، فلذلك كان الملوك والأمراء يهابون سطوة الأمة ويخافون الفرد... بل يحترمون إرادة المجموع ، ويعملون برأي الفرد إن كان صائباً...)(٩٩).

وتجدر الاشارة الى ان الفكر السياسي للثورة لا يؤمن بحق المواطن في الثورة المسلحة على الحاكم الجائر إلا بعد استنفاد كل الطرق السلمية ،

---

(٩٧) بيل ، مصدر سابق ، ص ٤٢٢.

(٩٨) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٥٩. وقد ذهب نحو هذا المنحى الكثير من الشعراء ، ومنهم (البصير ، وحسين الكاشاني). أنظر : ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ص ٣٤ وص ٦٠ ، وكذلك (توفيق المختار ، ومحمد باقر الحلي ، وحسن الجواهري). أنظر : د. يوسف عزالدين ، الشعر العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ وص ١٤٩ ـ ١٥١ ، وكذلك (عطا الخطيب) أنظر : العباسي ، شعراء الثورة ، مصدر سابق ، ص ٦٤.

(٩٩) مجلة (اللسان) ، مج ١/ج ٥/صفر ١٣٣٨هـ ، ص ١٤٥.

وهذا يبدو جلياً لدى معظم شعراء الثورة ، إذ عبّر (أبو المحاسن) عن ذلك بقوله :

إذا القضيـــة لم تحفـــل بســـاسَتِهـــا
فليس غيـــر صليلِ السيفِ مِنْ حَكَمِ
ثم أمـــة طلبت حقـــاً فـــاعجـــزهـــا
طـــلابـــه بلســـانٍ نـــاطقٍ وفمِ
حتى إذا نطقتْ صِـــذقـــاً صـــوارِمُهـــا
أصغىٰ لحجّتِهـــا مَنْ كـــان ذا صممِ
لـــا تـــرىٰ الحقُ لفظـــاً لا يـــوافقـــه
معنىٰ بغيـــرِ دويِّ المـدفـــعِ الضخمِ[١٠٠]

وتمسك بعض رؤساء العشائر بهذا الموقف ، إذ تم الاتفاق بين رؤساء العشائر في الفرات ، وذلك في الاجتماع المنعقد في دار (علوان الياسري) يوم ١٦ نيسان ١٩٢٠ ، على عدة قرارات ، كان من بينها الإيعاز الى بعض أفراد العشائر بعدم الطاعة للحكومة في شؤون الجباية ، وعدم الإتصال بالحكام ، والظهور بحالة تشبه ما سمي في الهند بالعصيان المدني[١٠١]، إلا انهم أبدوا بعد ذلك ، ميلهم نحو الثورة المسلحة بعد أن استنفدت كل الطرق السلمية التي استخدموها ، وهذا الموقف قد اتضح بعد اعتقال أحرار كربلاء والحلة ، إذ انهم احتجوا على هذا السلوك ، وهددوا السلطة باللجوء الى الثورة المسلحة ، حيث جاء في احتجاجهم : (... فإذا أرادت الحكومة أن تحترم عواطف العراقيين ، وتهدىء خواطرهم الهائجة ، فلتعجل قبل كل شيء با طلاق سراح نجل آية الله الشيرازي ، والافراج عن إخوانه المعتقلين معه ، ولترع نواميس العدل ، وحقوق الشعب ، ولا تلجئه من دور المطالبة السلمية الى غيره)[١٠٢].

وذهب (شيخ الشريعة) نحو هذا المنحى أيضاً ، إذ انه على اثر نفي

---

(١٠٠) عبدالحسين المبارك ، ثورة ١٩٢٠ ، مصدر سابق ، ص ٦٠.
(١٠١) نراقي ، مصدر سابق ، ص ٢٤.
(١٠٢) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٥١. الوردي مصدر سابق ج ٥ ق ٢ ، ص ٢١٦.

أحرار كربلاء والحلة ، فانه أرسل كتاباً الى الحاكم العام يوم ٨ تموز ١٩٢٠ ، يحثه فيها على لزوم اتخاذ التدابير السلمية ، وارجاع المنفيين لكي لا يضطر الشعب الى اللجوء الى الثورة المسلحة[١٠٣]، كذلك أرسل في الوقت نفسه رسالة الى رؤساء العشائر يحثهم على (... سلوك الطرق السلمية ، والاقتصار على مطالبة الحقوق الشرعية من غير ثورة ولا فتنة...)[١٠٤].

بيد انه أقر استخدام الثورة المسلحة لنيل الحقوق ، بعد أن بدأت السلطة بارسال الحملات العسكرية لقمع الثوار ، وهذا الموقف واضح من خلال ما ورد في كتابه المرسل الى الملك حسين ، وحكومات أمريكا وروسيا وتركيا وألمانيا وإيران وهولندة يوم ١٥ أيلول ١٩٢٠[١٠٥].

وقد اتضح المفهوم الذي يؤمن به (شيخ الشريعة) للثورة المسلحة على الحاكم الجائر ، وذلك في الرسالة التي كتبها الى الشيخ(عبدالحسين مطر) في المنتفك يوم ٢٥ آ ١٩٢٠ ، والتي جاء فيها : (ان مبدأ هذه الحرب مطالبة العراقيية بحقوقهم المشروعة. واستنجاز ما وعدتهم الحكومة البريطانية ، سالكين الطرق السلمية ، فقابلتهم الحكومة بالضغط والغلظة والاهانة وتبعيد الاجلاء ، فانجروا الى الحرب الحاضرة دفاعاً عن أنفسهم وأعراضهم بعدما علموا ان الصبر على أفاعيل الحكومة ونواياها فوق الطاقة... فبعد ان وقع ما وقع ، وصار ما صار ، وجب على كل مسلم دفع الشر والضرر عن نفسه وعن إخوانه على حسب قدرته بوجاهته أو بلسانه أو بخطه أو بماله أو بنفسه ، وحرم التقاعد عن نصرتهم)[١٠٦].

أضف الى ذلك ، كان (الشيرازي) يؤمن بحق خروج المواطن على الحكومة الجائرة باللجوء الى الثورة المنظمة ، وهذا التفكير السياسي اتضح لديه من خلال المحاورة التي تمت بينه وبين بعض زعماء العشائر في الفرات الأوسط ، وذلك في اجتماع عقد في داره يوم ٤ ايار ١٩٢٠ ،حيث أخذ الزعماء رأيه بجواز الثورة على الحكومة الجائرة المحتلة ، فقال لهم : (ان الحمل لثقيل وأخشى أن لا تكون للعشائر قابلية المحاربة مع الجيوش المحتلة) ، وعندما سد الزعماء هذه الثغرة بتاكيدهم على قدرتهم

---

(١٠٣) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠.
(١٠٤) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٥٠.
(١٠٥) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٣٨٦.
(١٠٦) آل مطر ، ذكرى علمين من آل مطر ، النجف ١٩٥٧ ، ص ٢٧- ٢٨.

على محاربة السلطة المحتلة ، أجابهم قائلاً : (أخشى أن يختل النظام ويفقد الأمن ، فتكون البلاد في فوضى ، وأنتم تعلمون ان حفظ الأمن أهم من الثورة بل وأوجب منها) ، وعندما سد الزعماء هذه الثغرة أيضاً بتأكيدهم على قدرتهم على حفظ الأمن والنظام ، فانه أجابهم قائلاً : (إذا كانت هذه نواياكم وهذه تعهداتكم فالله في عونكم)[١٠٧]، وهي على ما يبدو موافقة ضمنية على جواز الثورة المسلحة على الحكومة الجائرة ، ويفهم منها ان (الشيرازي) أعطى المواطن الحق في الخروج المسلح على الحكومة الجائرة متى توفر شرطان هما :

١ - قدرة الشعب على محاربة الحكومة الجائرة والانتصار عليها ، وهذا ما يمكن تسميته بالظروف الثورية.

٢ - المحافظة على الأمن والنظام عند اندلاع الثورة المسلحة ، أي ان يتوفر للثوار عنصرا التنظيم والتخطيط.

وعلى هذا الأساس ، فقد أفتى (الشيرازي) بعد فترة وجيزة ، وبصورة علنية بالثورة المسلحة على الحكومة الجائرة المحتلة ، حيث قال : (مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ، ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم ، رعاية السلم والأمن ، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز من قبول مطالبهم)[١٠٨].

ولقد كانت جريدة (الفرات) النجفية أكثر إدراكاً وتمسكاً بمفهوم الثورة المسلحة من غيرها ، إلا انها وضعت شرطين لها ، إذا توفرا فيمكن للشعب حينئذ القيام بالثورة المسلحة لنيل حقوقه وهما :

١ - الشعور بحالة البؤس ، أي الشروط الموضوعية.
٢ - وجود طليعة ثورية تقوم بخلق الوعي الثوري لدى الشعب.

وهذا يتضح من خلال قولها : (ان لثورات الشعوب ركنين ، الركن الاكبر منها شعور الشعب بالشدة والضيق من الوجهة الأدبية أو الوجهة الاقتصادية أو الوجهتين. وقيام دعاة يبينون للشعب ما يجهل ، ويدعون الى جمع الكلمة وتوحيد المساعي ورفع الضر وجلب الخير..)[١٠٩]. وهي بذلك أرادت أن تقول

---

(١٠٧) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٩٦ - ٩٧.
(١٠٨) الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ١٤٥.
(١٠٩) جريدة (الفرات) النجفية ، ع ٢١/١ ذي القعدة ١٣٣٨هـ.

انه لا (الوعي الثوري) بذاته ، ولا (الشروط الموضوعية) بذاتها قادرة على أن تقود الى الثورة نفسها ، ولكن بالمقابل فان حاصل التقاء هذين الركنين هو الذي يقود الى الثورة[١١٠].

ب ـ حق المواطن في الخروج على الحاكم الجائر بالوسائل السلمية فقط :

كان هناك اتجاه في الفكر السياسي للثورة ، يؤمن بحق المواطن في الخروج على الحكومة الجائرة ، ولكن باتباعه الطرق السلمية فقط ، دون اللجوء الى الثورة المسلحة بأي حال من الأحوال.

ولا بد من الإشارة الى أن هذا الاتجاه كان يمثل اتجاهاً محدوداً في فكر الثورة ، وقد عبَّر مرة عن تمسكه بهذا الموقف (جميل لطفي) معتمد العهد في دمشق ، وذلك في كتابه المرسل الى (محمد رؤوف الغلامي) في الموصل ، يوم ١٩ تموز ١٩١٩ ، حيث جاء فيه : (لتكن كل مساعيكم محصورة على الثورات الفكرية والأدبية ، واستحضار الأهالي للتصويت ، لأن الثورات الدموية المسلحة لا توافقنا...)[١١١].

وذهب (سليمان فيضي) نحو هذا المنحى أيضاً ، لانه كان يعتقد ان لجوء الشعب الى الثورة المسلحة سيؤدي الى قتل أرواح بشرية بريئة ، وذلك في حديث له مع المس (بيل) في حزيران ١٩٢٠ ، حيث ورد في حديثه : (أنتم البريطانييون لا يمكن أن تتركوا الأمور تسير كما هي سائرة الآن ، لأن الدعوة للثورة أصبحت خطرة واني أخشى قيام اضطرابات في بغداد ، وفي غيرها من الأقاليم ، وان كل القبائل متأثرة بالدعوة ، وأنا أرغب كل الرغبة في تجنب حدوث ثورة ، وذلك من أجل أنفسنا ومن أجلكم...)[١١٢].

وعندما اندلعت الثورة المسلحة فان (جعفر العسكري) أكد التزامه بهذا الاتجاه ، عندما قال : (على الفلاح أن يعود الى محراثه ، والراعي الى قطيعه ، وان دم شعبنا يجب أن يوقف سفكه ، وان الارض يجب أن تكون

---

(١١٠) حول مفهوم الثورة من الناحية النظرية ، أنظر :
د. عبدالرضا الطعان ، مفهوم الثورة ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٢٩.

(١١١) جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، ع ١٦/١٩٣ كانون الثاني ١٩٥٣.

(١١٢) Atiyyah, op. cit. p. 284.

بلادنا بالمحاصيل من جديد ، إذ كيف نغرط بأبناء عشائرنا ، ونترك بلداننا تموت جوعاً)[١١٣].

وهو بذلك أنكر على الشعب حقه في اللجوء الى الثورة المسلحة ضد الحكومة الجائرة ، لانه كان يعتقد ان الثورة المسلحة ستهدم الاقتصاد الوطني وتضعف البلد ، لذلك يجب على الشعب أن يلجأ الى اتباع الطرق السلمية للحصول على حقوقه ، وان يستبعد الثورة المسلحة من تفكيره.

(١١٣) ايرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤.

المبحث الثاني

الحقوق المدنية

لقد التزم الفكر السياسي لثورة العشرين ببعض الحقوق المدنية ، والتي كان من أبرزها تاكيده على صيانة الحريات الشخصية ، والتزامه ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، ولذلك سنتناول هذه الحقوق بشيء من التفصيل.

أولاً ـ الحريات الشخصية :

والتي تعني كما وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، عدم اللجوء الى التوقيفات والاعتقالات التعسفية لأفراد المجتمع بدون سبب شرعي[1].

وقد التزم الفكر السياسي للثورة بقدسية هذا الحق ، وضرورته لكل مواطن ، إذ طالب الثوار بصيانة الحريات الشخصية للمواطنين في أكثر من مناسبة ، فعندما جلب الحاكم العسكري للحلة الميجر (بولي) العساكر لإلقاء القبض على أحرار كربلاء والحلة ، فان الشيرازي احتج على ذلك السلوك ، في كتابه المرسل الى الحاكم العسكري يوم ٢٢ حزيران ١٩٢٠ ، معتبراً ذلك السلوك انتهاكاً صارخاً للحريات الشخصية ، حيث قال : (... إن جلب العساكر لمقابلة الأشخاص المطالبين بحقوقهم المشروعة الضرورية لحياتهم ، من الأمور الغير معقولة ، ولا تطابق أصول العدل والمنطق بوجه من الوجوه...)[2].

وعندمات تم إلقاء القبض على هؤلاء الثوار ، احتج زعماء الشامية على هذه الانتهاكات الصارخة للحريات الشخصية وذلك في المذكرة التي رفعوها الى الحاكم السياسي (مان) في الاجتماع المنعقد في مضيف

---

(١) د. محمد عزيز ، النظام السياسي ، مصدر سابق ، ص ١٥٩.

(٢) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥. الحسني ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٤١.

(مرزوق العواد) يوم ٧ تموز ١٩٢٠ ، حيث طالبوا باطلاق جميع المعتقلين وخاصة أحرار كربلاء والحلة[٣].

ونذهب (شيخ الشريعة) نحو هذا المنحى ، عندما حثَّ السلطة المحتلة على إحترام وصيانة الحريات الشخصية للمواطنين ، وذلك في كتابه المرسل الى الحاكم العام يوم ٨ تموز ١٩٢٠ ، والذي جاء فيه : (... والسبب الوحيد في هياج الناس انهم يعتقدون ان القبض على مَنْ قبض عليهم ليس إلا لمطالبتهم بالحقوق المشروعة ، وهو أمر يشترك فيه كل العراقيين... فإذا رأينا ورأوا من الحكومة احترام الحقوق القانونية ، ومعاملة المسلمين معاملة مودة وشفقة ، صار لنا كل الأمل بقدرتنا على إعادة الأحوال على سابقتها ، وتسكين الناس على الطاعة والانقياد)[٤].

وفي الاجتماع المنعقد بين زعماء الثورة والميجر (نور بري) في الكوفة يوم ١٦ تموز ١٩٢٠ ، عندما أكد (نوربري) على ان حكومته لا ترغب في انتهاك الحريات الشخصية ، فقد أجابه (عبدالكريم الجزائري) مبدياً تمسكه بصيانة الحريات الشخصية ، ومحتجاً على انتهاكاتها من قبل السلطة المحتلة ، حيث قال : (... أما قولك ان حكومتك لا ترغب في سحق الحريات ، فهذا قد يكون صحيحاً ولكن في غير هذه البلاد ، أما في بلادنا فاننا نراها قد تحاملت على الأمة وضيقت عليها ، وخنقت حرياتها الشخصية... ويكفيك دليلاً على ما قلت ما فعلته حكومتك من نفي البغداديين والحاج مخيف ورفقائه واعتقال نجل آية الله الشيرازي وأحرار كربلاء ، وتبعيد أبطال الحلة...)[٥].

وفي حفلة المولد التي أقيمت في جامع (النبي جرجيس) في الموصل ، يوم ٦ آب ١٩٢٠ ، قدَّم مندوبو الموصل مذكرة الى الحاكم السياسي ، تضمنت عدة مطالب ، كان من بينها المطالبة بـ (صيانة الحقوق والحريات الشخصية)[٦].

---

(٣) عبدالشهيد الياسري ، مصدر سابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦.
(٤) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٥٩.
(٥) المصدر السابق ، ص ٢١٥.
(٦) تحسين العسكري ، مذكراتي ، مصدر سابق ج ٢ ، ص ١٣٤.
أيرلند ، مصدر سابق ، ص ٢٠٠. ابراهيم خليل أحمد ، ولاية الموصل ، مصدر سابق ، ص ٦٣٠.

وبما ان الحريات الشخصية جزء من حقوق الإنسان الطبيعية ، فيمكن القول ان جريدة (الفرات) كانت قد التزمت بصيانة الحريات الشخصية عبر تمسكها بحقوق الإنسان ، وذلك عندما هاجمت في مقال لها سياسة الادارة البريطانية في العراق ، إذ قالت عنها : (... فاستهانوا بحقوق الإنسان ، مع كونها حقوقاً طبيعية لا يجوز التنازل عنها..)[٧].

ثم عاد (الشيرازي) ليؤكد التزامه بصيانة الحريات الشخصية وذلك في الرسالة التي كتبها الى عصبة الامم يوم ١٢ آب ١٩٢٠ ، والتي أوضح من خلالها انتهاكات السلطة المحتلة للحريات الشخصية ، إذ قال : (... نفت وسجنت من إرادته ، وأحرقت دوراً وهدمتها ، ونهبت أموالاً وصادرتها ، وعملت أعمالاً لا تأتلف وروح المدنية المزعومة فيها ، بل ان الاعمال التي جاءت بها يأباها كل إنسان)[٨].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، طالب (حبيب الخيزران) بإعادة الحريات الشخصية للمعتقلين والمنفيين ، وصيانتها للمواطنين جميعاً ، إذ ورد من ضمن مطالبيه ما يأتي :

١ - اطلاق سراح جميع المنفيين ، وإرجاعهم الى أوطانهم ، والتوسط في إرجاع العراقيين المعتقلين في سوريا وغيرها بلا تفريق مع الاحتراز عن الاغفال.

٢ - الغاء الادارة العرفية[٩]، لكي لا يتم تحت غطائها انتهاك الحريات الشخصية.

كما ذهبت جريدة (الاستقلال) نحو هذا المنحى في أكثر من مناسبة ، إذ انها طالبت بما يضمن صيانة الحريات الشخصية ، والمتمثلة بما يأتي :

١ - اعلان العفو العام.
٢ - ارجاع المنفيين والمعتقلين.
٣ - الغاء المحاكم العسكرية[١٠].

---

(٧) جريدة (الفرات) النجفية ، ع ١٣/٤ ذي الحجة ١٣٣٨هـ
(٨) فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ٣٤٩.
(٩) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١/١٧ كانون الاول ١٩٢٠.
(١٠) مصدر السابق ، ع ١٤/٣٥ كانون الثاني ١٩٢١.

أضف الى ذلك ، ان الفكر السياسي للثورة لم يتوقف عند هذا الحد في إدراكه ومطالبته بالحريات الشخصية ، بل انه ذهب الى أبعد من ذلك ، حينما أكد على عدة مطالب تشكل المضمون الحقيقي للحريات الشخصية ، والمتمثلة بما يأتي :

أ - المساواة أمام القانون :

والتي تعني ان المشرع يمنع من فرض تكاليف وواجبات على المواطنين تبعاً لقوميتهم أو لغتهم أو دينهم ، وتستلزم المساواة أمام المحاكم ، والتي يجب أن تطبق على الجميع قوانين واحدة[١١].

وقد التزم الفكر السياسي للثورة بهذا الحق ، إذ ورد في قصيدة للشيخ (أحمد الجزائري) التي ألقاها في مدرسة (دار النجاح) في الموصل ، ما يعبّر عن تمسكه بفكرة المساواة أمام القانون ، عبر تأكيده على العدالة ، حيث قال :

أيهـــا القـــومُ الكِـــرام
اسمعـــوا صـــدْق الكـــلام
الملْـــك بـــالعـــدلِ استقـــام
وبـــه الإســـلامُ دام[١٢]

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، استمرت جريدة (الاستقلال) تروج لهذه الفكرة ، عندما قالت : (... ليس بلية على الأمم الحرة أعظم من بلية القوانين والمقررات الاستثنائية... إذ ان المقررات الاستثنائية هي أكبر ضربة على الحقوق العامة ، فالقرار أو القانون أو النظام يجب أن يجري حكمه على كل فرد دون استثناء)[١٣].

ب - حرية المخابرات والمراسلات :

لقد التزم الفكر السياسي للثورة بحرية المخابرات والمراسلات التي كانت تنتهكها السلطات المحتلة ، إذ احتجت (الجمعية العربية العراقية) على تلك الانتهاكات ، في كتابها المرسل الى مؤتمر الصلح

---

(١١) د. محمد عزيز النظام السياسي ، مصدر سابق ، ص ١٦١ - ١٦٢.
(١٢) الفلامي ، أسرار الكفاح الوطني ، مصدر سابق ، ص ١٠٩.
(١٣) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٢٦/٢٧ كانون الاول ١٩٢٠.

في فرساي يوم ١٥ أيلول ١٩١٩ ، إذ جاء فيه : (... نحتج على منع حرية المواصلات والمخابرات بكل أنواعها ، بين مناطق العراق والبلاد الأخرى...)[١٤].

وفي الاجتماع الذي عقده الحاكم العام مع مندوبي بغداد في ٢ حزيران ١٩٢٠ ، أكد (محمد الصدر) التزامه بذلك ، عندما خاطب الحاكم العام ، مؤكداً له انهم يطلبون (... أن تمنح الحرية في المخابرات بين سائر أنحاء هذا القطر...)[١٥]، ثم قدّم المندوبون مذكرة تضمنت مطالبة السلطة المحتلة بـ (رفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولاً وبينه وبين الأقطار المجاورة له والممالك الاخرى ثانياً ، ليتمكن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم ، ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم...)[١٦].

كما قدم مندوبو النجف مذكرة الى الحاكم السياسي يوم ١١ حزيران ١٩٢٠ ، تضمنت عدة مطالب منها (... تطلب رفع الحواجز عن ارتباط الشعب العربي العراقي وتفاهمه مع الشعوب الاخرى بحرية المواصلات...)[١٧].

وعندما لم يستجب الحاكم لهذا المطلب فانهم أرسلوا له عريضة أخرى يوم ١٣ حزيران ١٩٢٠ ، كرروا فيها طلبهم السابق[١٨].

وجاء في تقرير سري لبوليس العاصمة ، ان (داود السعدي) قد ألقى خطاباً في جامع (الخلاني) يوم ١٥ حزيران ١٩٢٠ ، مطالباً فيه بـ (حرية الاتصالات)[١٩].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، طالب (حبيب الخيزران) بضرورة إعطاء

---

(١٤) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢/وثيقة ٨.

(١٥) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٢٥ عباس علي ، زعيم الثورة ، مصدر سابق ، ص ٦٧.

(١٦) علي البزركان ، مصدر سابق ، ص ١١٩. الحسني ، العراق ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٩٠.

(١٧) محمد علي كمال الدين ، المسالة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٢.

(١٨) جعفر باقر محبوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٦١. فريق مزهر آل فرعون ، مصدر سابق ، ص ١٦٧.

(١٩) د. صالح جواد الكاظم (أيام من ثورة العشرين في بغداد) ، جريدة (العراق) ، ع ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨.

الاهالي حرية (المخابرات والمراسلات داخلاً وخارجاً)[٢٠].
كما استمرت جريدة (الاستقلال) تطالب بـ (حرية المخابرة خارجا وداخلاً)[٢١].

جـ ـ حق تكوين الاسرة وصيانة المسكن :

لقد التزم الفكر السياسي للثورة بهذا الحق ، لذلك جاء في مذكرة (جمعية العهد) في الموصل ، المرسلة الى عصبة الامم يوم ٢٤ مايس ١٩١٩ تاكيد على حرية المسكن ، بوصفه ماوى الاسرة ، وحقاً من حقوق الإنسان الشخصية المعترف بها دولياً ، إذ جاء في المذكرة (ان حق الحياة وما يتفرع عنه من حرمة... المسكن من أحسن وأغلى نعم الله تعالى التي منّ بها على خلقه ، وأقدس الحقوق الطبيعية التي سلمتها نشرات حقوق الإنسان ، وبنت كافة الدول المتمدنة قوانينها الاساسية عليها ، إذ لا يتيسر التمدن في العالم الحيوي إلا بها...)[٢٢].

ثانياً ـ الحقوق الاجتماعية :

والتي تعني بشكل عام الحق لكل فرد بأن يحظى بفرص مناسبة تتيح له حياة معاشية مقبولة.

ولقد ورد في الفكر السياسي لثورة العشرين ، التزام ببعض الحقوق الاجتماعية الملزمة للسلطة السياسية تجاه الشعب ، وأهمها ما يلي :

أ ـ حق التعليم.

ب ـ حق العمل والتوظف.

وفيما يلي متابعة لهذه الحقوق في الفكر الثورة السياسي :

أ ـ حق التعليم :

الذي يعني ان لكل فرد ذي قابليات أن يكتسب نفس الثقافة التي تتاح لمن حظوا بالثراء[٢٣].

وقد التزم الفكر السياسي للثورة بهذا الحق ، بشكل واضح ، إذ دعا

---

(٢٠) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١/١٧ كانون الاول ١٩٢٠.
(٢١) المصدر السابق ، ع ١٤/٣٥ كانون الثاني ١٩٢١.
(٢٢) الفلامي ، ثورتنا في شمال العراق ، مصدر سابق ، ص ١١٢.
(٢٣) د. محمد عزيز ، النظام السياسي ، مصدر سابق ، ص ١٨٦.

(البصير) الى نشر التعليم بين الناس ، وبذل جهوداً كبيرة من أجل ذلك ، والدليل على ذلك كثرة قصائده التي تبنت هذه الفكرة[٢٤].

وعندما تأسست جمعية (دار الآداب) في الموصل عام ١٩١٧ ، برئاسة (محمد رؤوف الغلامي) ، فانه قد وضع قسماً يتقيد به كل مَنْ ينتمي الى هذه الجمعية ، وورد تأكيد على ضرورة كسب العلم والمعرفة من أجل سعادة الإنسان ورقية ، وكما يلي : (ان العلوم والمعارف هي الغاية الوحيدة لحياة الإنسان السعيدة ، ومما هو مسلّم لدى أهل البصيرة من أهالي بلدتنا المحروسة ان ذلك في حكم المعدوم عندنا ، فوجب على كل مَنْ أحب أمته وبلاده أن يتشبث بالوسائل الموصلة الى الطلب الاعلى...)[٢٥].

ثم عاد (محمد رؤوف الغلامي) ليكرر فكرته هذه ، أثناء حفل افتتاح مدرسة (دار النجاح) عام ١٩١٩ في الموصل ، إذ قال : (... فبقاؤنا موفوري الكرامة ضمن المجموعة البشرية يتوقف على التزود من معين العلم الذي لا شك وانكم تقدرونه حق قدره...)[٢٥].

وفي محاولة لنشر التعليم بين جميع طبقات الشعب ، فان (المدرسة الإسلامية) التي أفتتحت في الموصل أواخر آذار ١٩١٩ ، كانت قد قررت إدارتها تخصيص راتب قدره (٢٠) روبية للطلبة المحتاجين ، لكي تسهل لهم مهمتهم في اكتساب التعليم أسوة بالأثرياء[٢٦].

وقد احتجت (الجمعية العربية العراقية) على سياسة السلطات المحتلة القاضية بالحد من انتشار التعليم في العراق ، وذلك في مذكرتها المرسلة الى مؤتمر الصلح في فرساي يوم ١٥ أيلول ١٩١٩ ، والتي جاء فيها : (... نحتج على منع إنشاء مدارس أهلية لتوسيع نطاق المعارف والتعليم في العراق...)[٢٧].

---

(٢٤) مثل (باعث الغضب ، ويا علم ، والمستشرق السائح ، وألا لتعش ياعلم ، وليعش العرب ، ونحن والعلم ، والضرب للسيف والتدبير للقلم ، والحياة والعلم وغيرها). أنظر : منعم حميد حسين ، البصير شاعراً ، مصدر سابق ، ص ١٠٦.

(٢٥) الغلامي ، أسرار الكفاح الوطني ، مصدر سابق ، ص ٨٦٢

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٩٤.

(٢٦) الغلامي ، أسرار الكفاح الوطني ، مصدر سابق، ص ١٢١. محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ١٠٢.

(٢٧) م.و.ث. النجف ، ملفة ٢/وثيقة ٨.

كما ان بعض رجال الدين أوجبوا صرف الحقوق الشرعية على المدارس ، من أجل نشر التعليم بين الناس[٢٨]، فعندما أراد بعض تجار كربلاء فتح مدرسة باسم (المدرسة الحسينية الاهلية) أوائل عام ١٩٢٠ ، فانهم سألوا العلامة (محمد حسين الحائري المازندراني) حول أهمية التعليم ، ورأيه في افتتاح المدرسة المذكورة ، فأجابهم بفتوى جاء فيها : (...إن هذه الخدمة العامة ، نفعها مما يحيا به الاموات والبلاد ، فضلًا عن عموم البلاد ، فشكر الله سعي من سعى ، وجزاه الله خير الإحسان والجزاء ، والله العالم)[٢٩].

كما اكد (ياسين الهاشمي) على ضرورة نشر التعليم في العراق في حديث له مع المس (بيل) في دمشق ، حيث قال لها على حد قول المس (بيل) ما يلي : (... وأخذ يتكلم بعد ذلك حول التعليم ، فقال اننا تعمدنا أن لا نلتفت إلا قليلًا له ، فهو يرضى بأن يترك جميع السيادة والادارة في أيدينا إذا تعهدنا بأن نقدم تعليماً صحيحاً للشباب العراقي)[٣٠].

وفي بغداد حثت مجلة (اللسان) على تأسيس (المدارس التعليمية)[٣١]، كما أسس (علي البزركان) المدرسة الاهلية ، لكي يجعل التعليم من خلالها حقاً عاماً لكل المواطنين ، غير مقتصر على الاثرياء ، إذ جاء في شروط الانتماء الى هذه المدرسة ما يؤكد ذلك ، حيث تضمنت (ـ تقبل المدرسة تعليم فقراء الأمة بالمائة خمسة وعشرون بلا أجرة ، وتؤمن لهم لوازم التدريس مجاناً إذا تحقق لديها فقر حالهم)[٣٢].

وحثت جريدة (الاستقلال) المواطنين على مساعدة هذه المدرسة ، من أجل نشر التعليم ، حيث قالت : (... ونحن نحث الوطنيين على مساعدة هذه المدرسة ، ولا ننسى الفوائد التي أتتنا وتأتينا منها...)[٣٣].

ثم حثت مراراً على الإكثار من المدارس ، لأنها تعتقد انه كلما كثرت المدارس في بلد من البلدان ، دلَّ ذلك على كثرة رقيه وسرعة تقربه من الغاية الكمالية القصوى ، لأن (... المدارس الوطنية دعائم الرقي وأس الاستقلال)[٣٤]، على حد قولها.

---

(٢٨) حسن الاسدي ، ثورة النجف ، مصدر سابق ، ص ٧٩.
(٢٩) الهلالي ، تاريخ التعليم ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤.
(٣٠) Burgoye, Gertrude Bell, op. cit. p. 117.
(٣١) مجلة (اللسان) ، مج ١/ج ٩/جمادى الثانية ١٣٣٨هـ ، ص ٢٥٢.
(٣٢) المصدر السابق ، مج ١/ج ٥ ، صفر ١٣٣٨هـ ، ص ١٦٠.
(٣٣) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٢/٣ تشرين الاول ١٩٢٠.
(٣٤) المصدر السابق ، ع ٣/١٠ تشرين الاول ١٩٢٠.

ب ـ حق العمل والتوظف :

لقد التزم الفكر السياسي لثورة العشرين بحق المواطن في العمل والتوظف ، إذ اعتبر (محمد رؤوف الغلامي) العمل فريضة دينية ، وذلك في كلمة له ألقاها في مدرسة (دار النجاح) في الموصل يوم ١٧ ايار ١٩٢٠ ، حيث قال : (... ان الدين الإسلامي الحنيف يدعونا الى العمل)[٣٥].

وتجدر الاشارة الى ان الفكر السياسي للثورة حصر ، حق العمل والتوظف بالعراقيين العرب دون سواهم من الأجانب ، إذ طالب (حبيب الخيزران) باستبدال الموظفين الأجانب بموظفين من أهل البلاد ، حيث قال : انه يريد (استبدال الموظفين الغرباء بموظفين عرب حائزين على اعتماد الامة العراقية من ذوي الكفاءة والأهلية للوظيفة التي يكلفون بها كل بنسبته)[٣٦]. أي ان هذا الحق مكفول للعراقيين بشرط أن يكونوا من ذوي الكفاءة والأهلية اللازمة لكل وظيفة.

ثالثاً ـ الحقوق الاقتصادية :

تمهيد : الاتجاه الاقتصادي العام في فكر الثورة :

لم تكن بعض الحقوق الاقتصادية بعيدة عن مستوى الفكر السياسي لثورة العشرين ، إلا اننا قبل التطرق لهذه الحقوق لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الاتجاه الاقتصادي العام في فكر الثورة ، لكي نستطيع على ضوئه تحديد الحقوق الاقتصادية التي التزم بها فكر الثورة ، ويبدو ان مفهوم الثورة للنظام الاقتصادي المزمع إنشاؤه في العراق كان متأثراً الى حد كبير بالنظام البريطاني الرأسمالي ، ولذلك يمكننا القول من خلال قراءتنا لفكرة الثورة ، بأن النظام الذي أرادوه كان نظاماً حراً ، أي انه يتخذ أساسه من مذهب الحرية الفردية ، ومن ضرورة تحديد سلطات الحاكمين.

وقد أكدت مجلة (اللسان) إيمانها بالنظام الحر ، عبر تأكيدها على المبادرة الفردية ، حيث قالت ان الله سبحانه وتعالى (... قرن عطاءه لعبيده بنسبة اجتهادهم وسعيهم ، حيث قال عز من قائل ـ وإنْ ليس للإنسانِ إلّا ما سعى ـ أي يعطي الساعي قدر اجتهاده...)[٣٧]. ثم عادت لتؤكد

(٣٥) الغلامي ، أسرار الكفاح الوطني ، مصدر سابق ، ص ٩٨.
(٣٦) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١/١٧ كانون الاول ١٩٢٠.
(٣٧) مجلة (اللسان) ، مج ١/ج ٥/ صفر ١٣٣٨هـ ، ص ١٥٢.

على المنافسة الفردية ، عند تحديدها للفرق بين كلمتي المنافسة والحسد ، إذ عدت الاخيرة من رذائل الاخلاق ، بينما عدت المنافسة مولدة للمشاريع المهمة ، وهي (... أحد أركان العمران ، فانها نوع من نظرية ـ تنازع البقاء ـ المستلزمة لنظرية ـ بقاء الأصلح ـ وقد ثبت عند علماء اليوم ان هاتين النظريتين هما مرجع البحث وآلة التعليل لكل الترقيات والمبتدعات الحديثة ، فلولا التنازع والتغابط لما بلغ المجتمع الإنساني هذا الشاو البعيد ، ووصل الدرجة الرفيعة في العلوم والصنايع والتجارة والزراعة... فيجب على الناطقين بالضاد والمتصفين بالوطنية الصادقة ان ياخذوا بهذه النظرية...)[٣٨].

وقد أكدت على النظام الحر أيضاً عندما أكدت على ان الربح هو غاية كل عمل ، حيث قالت : (... لا يتم شيء في الوجود بغير الأمل... فالعابد يعبد الله أملًا في خير الجزاء ، والتاجر يخاطر في أمواله أملًا في الربح ، والصانع يجهد نفسه ويعمل أملًا في الأجرة ، وكذلك الفلاح والزراع...)[٣٩].

واعتبرت رأس المال (... دعامة الاقتصاد ومنتج الثروة ، وهو كلما زاد مقداره كثر ربحه ، وعظمت فائدته ، لذلك فكر أرباب الأموال في التعاون بينهم لإكثار رؤوس أموالهم ، فأسسوا بينهم الشركات...)[٤٠]. ويبدو جلياً ان دعوة مجلة (اللسان) وتوكيدها على المبادرة الفردية ، والمنافسة ، ومبدأ الربح ، ورأس المال ، ما هي إلا دعوة لتبني النظام الرأسمالي.

وقد تضمن أحد أناشيد مدرسة (دار النجاح) في الموصل ، نزعة فردية ، حيث ورد فيه ما يأتي :

يـــا بني المكتب جـــدوا
كـــلُّ مَنْ جَـــدَّ وَجَـــدْ[٤١]

ونهب (عبدالرحمن البناء) نحو هذا المنحى ، عندما قال :

لم أجـد الإنســان إلّا ابن سعيــه
فَمَنْ كان أسعى كان بـالمجدِ أجدرا[٤٢]

---

(٣٨) المصدر السابق ، مج ١/ج ٩/ جمادى الثانية ١٣٣٨هـ ، ص ٢٥٢.
(٣٩) المصدر السابق ، ، مج ١/ ج ٥/ صفر ١٣٣٨هـ ، ص ١٥٣.
(٤٠) المصدر السابق ، مج ٢/ ج ٢/ محرم ١٣٣٨هـ ص ٤٠.
(٤١) القلامي ، أسرار الكفاح الوطني ، مصدر سابق ، ص ١٠٨.
(٤٢) العباسي ، شعراء الثورة ، مصدر سابق ، ص ٩٦.

وأثناء اندلاع الثورة المسلحة ، تمسكت جريدة (الاستقلال) بالنظام الحر ، لانها عدت فتح باب الاعمال الحرة أساساً لحل المشكلة الاقتصادية ، حيث قالت: (... لو نمعن النظر جيداً لتراءى لنا في أمتنا من النواقص شيء كبير ، وأهمها عندنا هو النقص الاقتصادي ، أعني بذلك انحطاط شؤوننا الزراعية والتجارية والصناعية التي أصبحت مهملة الجانب ، متروكة الشان من قبل ذوي الثروة والمال ... إن كفاءة العراقي في الصناعات والاشياء الأخرى معروفة لا تنكر بشرط أن تفتح له أبواب الاعمال الحرة...)[٤٣]. أي انه لا صلاح للمشكلة الاقتصادية في العراق إلا عبر تبني النظام الرأسمالي.

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، تمسك بعض الثوار بهذا المفهوم ، إذ أكد (كاظم الدجيلي) على ذلك في قصيدة له جاء فيها :

بقَـــدْرِ مســـاعي المـــرء يبلـــغ قَـــدْرُه
إذا هي كـــانت سيئـــات وســـؤددا[٤٤]

وهكذا يبدو ان الفكر السياسي لثورة العشرين ، كان يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر ، الذي يقوم على أساس إيمانه بالحرية الفردية ، إلا اننا بالمقابل يجب أن نتطرق الى الجانب الآخر الذي يقتضيه النظام الحر ، ألا وهو تحديد سلطة الحاكمين على قدر المستطاع ، ولا بد من الإشارة الى اننا لم نجد مَنْ يؤكد على هذا الجانب في مصادر الفكر السياسي لثورة العشرين ، إلا ان الذي أكد على هذا الجانب هوجريدة (دجلة) المتأثرة بفكر الثورة ، حيث قالت : (... ليست الحكومة سوى حارس يحفظ الشعب من غوائل الأعداء وطوارىء الحادثات. هذه هي وظيفة الحكومة ، وما واجب الشعب تجاهها إلا التشمير عن ساعد الجد والعمل المتواصل ، والتشبث بكل وسيلة ترمي الى رقيه ، عليه أن يعمل ، وعليها أن تحافظه وتساعده...)[٤٥].

وهكذا تبين ان فكر الثورة كان يؤمن بالنظام الحر ، وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ لانه أكد حرية المبادرة الفردية ، وضرورة المنافسة.
٢ ـ لانه أكد ان الربح هو غاية كل عمل.
٣ ـ لانه أكد ضرورة تنمية رأس المال باعتباره دعامة الاقتصاد الوطني.

---

(٤٣) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٣/١٠ تشرين الاول ١٩٢٠.
(٤٤) جريدة (لسان العرب) ، ع ١٤/١٦ تموز ١٩٢١.
(٤٥) جريدة (دجلة) ، ع ٢١/٣٢ تموز ١٩٢١.

٤ - وبالمقابل حاول تحديد سلطة الحكومة في المجتمع والدولة ، بتوفير الأمن الداخلي والخارجي ، وصيانة الحريات الفردية ، وتحقيق المساواة أمام القانون ، وإدارة المشاريع العامة التي لا يستطيع إدارتها ، والتي تعد ذات نفع عام للمجتمع.

وعلى هذا الأساس حاول الفكر السياسي للثورة إظهار مواقفه الرافضة للاشتراكية عموماً ، والبلشفية خصوصاً ، فعندما طرحت (جمعية العهد) في الموصل فكرة الاتحاد الإسلامي - البلشفي - الجرمني ، لنيل الاستقلال ، في رسالتها الى المركز العام في دمشق يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٩ ، بأنها كانت قد تداركت ذلك ، وأبدت رفضها الأخذ بالمبادىء البلشفية في العراق ، حيث قالت :

(... ولا نقصد بالاتحاد مع البلشفيك قبول أصولهم وتطبيقها في محيطنا ، فاننا نعده مضراً ببلادنا ، ولكننا نقصد بذلك الاستمداد من قوة الروس والاستفادة من هذا الاسم الجديد وتهديد الناكثين للعهود...)[٤٦].

أي أن التحالف مع البلشفية إنما هـو تحالف سياسي ، مع التحفظ على مبادئها وأفكارها بما فيها الجانب الاقتصادي.

كما أن مجلة (اللسان) أكدت رفضها الواضح للاشتراكية والبلشفية في مقال لها زين بالعبارة التالية : (لا أكون بلشفياً ، بل ولست إشتراكياً ، لأن الاشتراكية ضد الوطنية ، وأنا أحب أن أعيش في وطني حراً)[٤٧].

أي ان الإبتعاد عن الاشتراكية جاء هنا لتعارضها مع الحرية ومع الوطنية ، حسب المجلة.

كما أبدت جريدة (الفرات) شكوكها وعدم معرفتها بالمبادىء البلشفية ، في مقال لها جاء فيه : (... لا تزال تخامرنا الشبه والشكوك في حقيقة أمر البولشفيك ، وفي مبلغ اخلاص نياتهم ، وذلك قبل الاطلاع على مقاصدهم الحقيقية ، والوقوف على المظهر الذي سيظهرون به في إيران ، ومن جملة ما يحملنا على الشك فيهم استبدادهم الظاهر ، وعدم سماحهم لكل من حكومات أذربيجان وأرمينية والقوقاس بالتمثيل الخارجي ، الذي هو من لوازم الاستقلال التام رغم قبول هذه الحكومات الثلاث المبادىء

---

(٤٦) د. عبدالله الفياض ، مصدر سابق ، ص ١٩٩.
(٤٧) مجلة (اللسان) ، مج ١/ ج ١٠/ رجب ١٣٣٨هـ ، ص ٢٧٨.

البولشفيكية ، ونحن لا نعلم أيضاً مبلغ تعرض البولشفيك للأمور الدينية ، ولا مقدار الملاءمة بين المبادىء الدينية والمبادىء البولشفيكية)[٤٨]، وهذه الالتفاتة الأخيرة تؤكد ان الفكر السياسي للثورة يرفض حتماً المبادىء البلشفية لأنها تتعارض مع مبادىء الدين الإسلامي.

وبعد ان اتضح لدينا ان الفكر السياسي للثورة يميل نحو النظام الحر ، ويرفض الأخذ بالاشتراكية ، فلذلك لا بد من أن ننطلق من هذه النقطة لمعرفة بعض الحقوق الاقتصادية التي التزم بها الفكر السياسي لثورة العشرين ، والتي كان من أهمها ما ياتي :

أ ـ حق التملك :

لقد وردت في فكر الثورة بعض الاشارات التي تعطي للفرد حق التملك ، إذ ان جمعية (العهد) في الموصل كانت قد احتجت في منشور لها مؤرخ في ٦ أيلول ١٩١٩ على اجراءات السلطة المحتلة ، القاضية بمصادرة أملاك المواطنين بدون سبب شرعي ، حيث قالت : (ان الحكومة البريطانية في العراق قد تصدرت لاستملاك كثير من الأملاك بلا وجه شرعي ، وقد نظمت قانوناً يجعل الملاك محجوزاً عن التصرف بملكه إلا بأمر من قبل الحاكم الذي يكون مقيماً في ذلك المحل ، وقد عرضت ذلك على بعض الوجوه في بغداد ، فاحتجوا عليها قائلين إنّا لا نرى في تطبيق هذا القانون مصلحة للبلاد ، وإنما نريد تطبيق القوانين العثمانية ، حيث اننا قد تعودنا عليها ونعرفها حق المعرفة ، وهي أنفع لنا من سواها)[٤٩].

كما ان الكثير من رجال القبائل كانوا يريدون سندات تملك ، يؤمنون بها على ملكيتهم الخاصة للأرض ، التي أشغلوها بحق القدم[٥٠].

وقد انضم بعض الملاكين الى الثورة ، لانهم وجدوا ان السلطة المحتلة تحول بينهم وبين استغلال الفلاحين ، الذين كانوا معتادين على استغلالهم في العهد العثماني ، عندما كانوا يتمتعون بامتيازاتهم في جميع واردات الالتزام من دون أن يجدوا أنفسهم مسؤولين تجاه الأرض أو ملتزمها[٥١].

---

(٤٨) جريدة (الفرات) النجفية ع ٢٨/٢ ذي القعدة ١٣٣٨هـ.
(٤٩) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٢.
(٥٠) ولسن ، الثورة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٩.
(٥١) هولندن ، مصدر سابق ، ص ٣٠ ـ ٣١. أيرلند ، مصدر سابق ، ص ١٩٣.

وشعروا بالقلق عندما أصدر القائد العسكري العام بياناً منح بموجبه الحكام السياسيين سلطة واسعة في إيجار واستثمار وتوزيع الاراضي الى العشائر والاهالي ، لان هذا البيان قد يسلبهم أملاكهم الخاصة[٥٢] ، وهم بذلك أكدوا تمسكهم بحق التملك.

كما ان بعض الثوار عبروا عن تمسكهم بحق التملك ، عبر تذمرهم من استغلال جنود الاحتلال لدورهم ، دون ان تدفع لهم أجور بمستوى الاجور السائدة حتى بعد الهدنة ، على اعتبار ان الدور جزء من ملكيتهم الخاصة ولا يحق لاحد سواهم التصرف بها[٥٣].

وقد التزمت جريدة (الفرات) أيضاً بحق الملكية الخاصة ، واعتبرتها (من حقوق الإنسان المقدسة ، لانها من لوازم الحرية والمساواة...)[٥٤].

وفي سبيل صيانة الملكية الخاصة للمواطنين ، فقد جاء في أحد منشورات الثورة المؤرخ في ١٩ آب ١٩٢٠ ، عدة تعليمات كان بعضها يصب في صيانة الملكية الخاصة ، ومنها (... يلزم التمسك بالنظام ، وتدبير الحركات ، ومنع الاعتداء ، فلا نهب ولا سلب...)[٥٥].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، طالبت جريدة (الاستقلال) الحكومة الوطنية في حالة تأسيسها ، بارجاع كل الاملاك التي استولت عليها السلطة المحتلة بصورة غير شرعية الى أصحابها الحقيقيين ، وهي بذلك أكدت تمسكها بحق الملكية الخاصة ، حيث قالت : (... فقد استملكت الحكومة المحتلة أراضي واسعة بملايين من الروبيات بلا وجه مشروع ، وقيدتها في دائرة الطابو باسم حكومة العراق الوطنية ، وبما ان الاستملاك المذكور وقع خلاف الشرع والقانون ، وخلاف رغبة الشعب ، وقبل تأسيس الحكومة الوطنية الدائمية المشروعة ، فللحكومة أن ترفض ذلك ، وتعيد الملك الى صاحبه الأول...)[٥٦].

---

(٥٢) محمد طاهر العمري ، مصدر سابق ج ٣ ، ص ٥.
(٥٣) هولدن ، مصدر سابق ، ص ٣٠ ـ ٣٢.
(٥٤) جريدة (الفرات) النجفية ، ع ١٣/٤ ذي الحجة ١٣٣٨هـ.
(٥٥) مجموعة بيانات ونشرات الثورة العراقية ١٩٢٠ ، وثيقة ٥ (المجمع العلمي العراقي).
(٥٦) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ١٥/٢٢ كانون الاول ١٩٢٠.

ب ـ حرية التجارة :

لقد التزم الفكر السياسي لثورة العشرين بحرية ممارسة التجارة لكل المواطنين ، وللدلالة على ذلك ، يكفينا القول ان القيود التي فرضت على حرية التجارة ، كانت إحدى العوامل المسببة لانتفاضة النجف عام ١٩١٨ ، وذلك لأن تجار النجف كانوا يمارسون تجارتهم بكل حرية ، طيلة الفترة الممتدة من ١٩١٥ ـ ١٩١٨ ، لأن النجف كانت تحكم نفسها بنفسها في تلك الفترة(٥٧).

وقد استجاب (مارشال) لمطالب الثوار القاضية بحرية التجارة ، في بيانه الصادر يوم ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، والذي تضمن ما يلي (تطلق الحرية التامة للتجارة ، وتخفف تضييقات الحصار في داخل الأراضي المحتلة)(٥٨).

وساهم بعض التجار في تحريك الثورة ، طالما ان الثورة كانت تهدف الى طرد المؤسسات التجارية الأجنبية من البلاد ، وتفسح المجال أمامهم للاستيلاء على السوق الوطني ، وممارسة التجارة بصورة حرة(٥٩).

إذ وقف بعض التجار الصغار في الموصل مثل (سعيد الحاج ثابت ، وابراهيم عطار باشي) موقفاً مناوئاً للاحتلال البريطاني ، وذلك من أجل ضمان ممارستهم لحرية التجارة مع أسواق تركيا وسوريا ، لأن بريطانيا بدأت بتحويل التجارة العراقية بشكل تدريجي من أسواق الشرق الأوسط الى أسواق أوروبا وبريطانيا بالذات ، لكي تضمن سيطرتها على التجارة العراقية(٦٠).

وعلى العموم كانت البرجوازية التجارية المساهمة بتحريك الثورة ، تطالب بالاستقلال ، وطرد المؤسسات التجارية الأجنبية ، وتحديد حقوق الارستقراطية الاقطاعية ، واجراء بعض الاصلاحات البرجوازية ـ الديمقراطية ، التي تضمن سيطرتهم على السوق الوطني ، وممارسة التجارة بصورة حرة ، من أجل تقوية وتوسيع مواقعها السياسية والاقتصادية(٦١).

---

(٥٧) محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

(٥٨) الحسني ، العراق ، مصدر سابق ج ١ ، ص ٦٠.

(٥٩) علي التلعفري (عوامل اخفاق الثورة العراقية الكبرى) ، مصدر سابق ، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٦٠) د. وميض جمال عمر نظمي ، مصدر سابق ، ص ٩٦.

(٦١) منتشا شفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني (ت : هاشم صالح التكريتي) ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ١٦٣. كوتلوف ، حركة التحرر الوطني

لذلك اقتصر المنهج السياسي لجمعية (العهد العراقي) على طلب السماح للاقطاع والبرجوازية التجارية بتاسيس حكومة عراقية في ظل الحماية البريطانية ، وذلك لانها تضم بين أعضائها عدداً من التجار الذين يريدون ضمان حرية التجارة[٦٢].

وكذلك نلاحظ انه على الرغم من ان العناصر البرجوازية لم تشكل أغلبية ساحقة في جمعية (حرس الاستقلال) إلا انها كانت موضوعياً تعمل من أجل ضمان حرية التجارة ، لانها تعمل لمصلحة تطور البرجوازية التجارية في البلاد[٦٣].

جـ - حق تاسيس الشركات والمصانع والجمعيات الاقتصادية :

لقد التزم الفكر السياسي للثورة ، بحق كل مواطن في تاسيس المشاريع الاقتصادية بكل أشكالهـا ، ففي مناسبـة افتتاح (النـادي العلمي) في الموصل ، عبر (داود الجلبي) عن تمنياته بان يكون هذا النادي مقدمة لتاسيس الشركات والجمعيات ، وذلك في كلمة له جاء فيها (... عسى أن تكون هذه المؤسسة مقدمة لتشكل الجمعيات والشركات.. إذ بالتعاضد والتعاون في سبيل هذه المشاريع الحسنة ويأخذ ما صفا وترك ما كدر من التمدن الاوروبي الحديث نستطيع أن نرجع مجد أجدادنا العظام)[٦٤]. كما دعت مجلة (اللسان) الى (... تاليف الشركات التجارية)[٦٥]. ودعت أيضاً جريدة (الاستقلال) كل أصحاب الثروات للعمل على افتتاح المشاريع الاقتصادية الاهلية ، حيث قالت : (... فلو أحسن الاغنياء تصرفاتهم المالية ، وقاموا قومة واحدة ، فعقدوا الشركات ، ومدوا أيديهم للتجارة على اختلاف أنواعها ، وفتحوا المصانع والمعامل ، لخطت الأمة في مدة يسيرة خطوات واسعة في سبيل سد النقص الاقتصادي ، وفي سبيل الحصول على استقلال الثروة الاهلية التي لا تقوم للأمة قائمة بدونها... هذا ولنا الأمل الوطيد أن تقر أعيننا عن قريب بمشاهدة اللوحات الموضوعة على أبواب الشركات وبيوت الاعمال

في العراق قبيل ثورة العشرين (ت : نوري السامرائي) ، البصرة ١٩٧٢ ، ص ١٦١.

(٦٢) المصدر السابق ، ص ١٦٤.

(٦٣) كوتلوف ، ثورة العشرين ، مصدر سابق ، ١٤٥ - ١٤٦.

(٦٤) مجلة (النادي العلمي) ، ع ١/مج /١٥ كانون الثاني ١٩١٩ ، ص ٩- ١٠.

(٦٥) مجلة (اللسان) ، مج ١/ ج ٩/ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ ص ٢٥٢.

مكتوب عليها ـ الشركة العراقية الفلانية ـ الشركة التجارية الفلانية ـ فلان العراقي وشركائه...)[٦٦].

وفي أعقاب الثورة المسلحة ، عندما نشرت المجلة التجارية الصادرة في نيويورك تقريراً للقنصل الامريكي في بغداد ، والمتضمن فكرة إنشاء خطوط بواخر للركاب والشحن بين بغداد والبصرة ، وغيرها من ثغور العراق الأخرى ، فان الجريدة ذاتها ، حثت الحكومة الدائمة في حالة تأسيسها على تشجيع المواطنين من أجل تأسيس شركة بواخر وطنية أهلية ، حيث قالت : (... ولا بد ان الحكومة الوطنية الدائمة ستنظر لهذه المهمة بنظر الاهتمام ، وعساها تنشط الوطنيين على تأسيس شركة بواخر وطنية قد تلافي بواسطتها قسماً من الأضرار الاقتصادية التي سببتها الشركات الاجنبية التي ليس لها غاية سوى امتصاص ثروة البلاد...)[٦٧].

الخـلاصـــة

وبعد ان اتضح ان الفكر السياسي لثورة العشرين ، كان قد التزم ببعض الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين جميعاً ، لا بدمن أن يطرح سؤال مشروع ، ألا وهو ما موقف الفكر السياسي للثورة من الحقوق السياسية والمدنية للمرأة ؟ ومدى التزامه بها ؟

وبادىء ذي بدء ، لا بد من الاشارة الى ان الفكر السياسي لثورة العشرين لم يقف موقفاً أيجابياً من الحقوق السياسية للمرأة ، إذ انه لم يعترف للمرأة باية حقوق سياسية ، وقصر تلك الحقوق على الرجل فقط.

إلا انه كان قد اعترف للمرأة ببعض الحقوق المدنية ، وقد أكدت مجلة (اللسان) ذلك بقولها : (... أنا لا أريد أن نأخذ بقول مَنْ أراد أن يضع المرأة في مستوى الرجل. ويقرن حقوقها بحقوقه ، وأن لا ندعها جاهلة لا تعرف من الحياة شيئاً ، بل أن نسير بها سير اعتدال ، فيجب أن تعلم :

١ ـ أمور دينها الذي تدين به.

٢ ـ كيفية إدارة بيتها وما يحتاج إليه من طبخ وغسل.. الخ.

٣ ـ كيفية تربية الطفل تربية فنية تنطبق على الاكتشافات الحديثة كي تخرج لنا رجالًا كاملين ، يعرفون معنى الحياة ، هذا ما أراه واجباً

---

(٦٦) جريدة (الاستقلال) البغدادية ، ع ٣/١٠ تشرين الاول ١٩٢٠.

(٦٧) المصدر السابق ، ع ١٢/٢١ كانون الاول ١٩٢٠.

على نسائنا أن تكون...)[٦٨].

واعتبرت المجلة هذه الوظائف التي تقوم بها المرأة وظائف طبيعية، خصّها الله بها، وهذا واضح من خلال قولها: (... تقوم بواجباتها بكل تدقيق لأنها سامية، ولأن الله قد خصّها بها..)[٦٩].

وعن الوسائل التي تؤدي الى تقدم المرأة وجعلها تقوم بوظيفتها الاجتماعية تلك على أحسن ما يرام تقول المجلة ما يأتي:

١ - أن يعمم أمر تعليمها.

٢ - أن تكون للمرأة في العائلة مقام رفيع بحيث تتساوى مع أخيها الرجل في الحقوق العائلية.

٣ - أن لا تجبر المرأة على شيء مما يتعلق بأمورها الخصوصية.

٤ - أن يقلل الرجل من إستبداده وتعسفه، ويحترم المرأة وآلامها[٧٠].

---

(٦٨) مجلة (اللسان)، مج ٢/ ج ٢/ ١٣٣٨هـ، ص ٦٠.

(٦٩) المصدر السابق، مج ١/ ج ١/ شوال ١٣٣٧هـ، ص ١٤.

(٧٠) المصدر السابق، مج ٢ / ج ٥ / صفر ١٣٣٨هـ، ص ١٣٠.

الخاتمة

وفي ختام دراستنا هذه لا بد أن نوضح بايجاز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

فالملاحظة الأولى الجديرة بالذكر ، هي ان ثورة العشرين لم تكن عبارة عن عصيان مسلح قامت به العشائر العراقية ضد السلطات البريطانية المتحضرة ، كما ادعت ذلك الدراسات والمصادر البريطانية، كما انها لم تكن مجردة من الفكر السياسي ، كما ادعت هذه الدراسات ، بالاضافة الى بعض الدراسات الأخرى المناوئة للثورة.

بل ان للثورة فكر سياسي يتمتع بوحدة نسبية ، ويدور هذا الفكر حول ظاهرة السلطة السياسية وما يتفرع عنها.

وكان من الطبيعي أن يكون للثورة فكرها ، لأن الثورة بحد ذاتها تقتضي وجود واقع اجتماعي معين ، يؤشر خللًا في جانب من جوانب الحياة ، أو يؤشر خللًا يمس كافة ميادين الحياة الاجتماعية ويقتضي إعادة النظر في الاسس التي تقوم عليها حياة المجتمع[١].

لذلك ، لا بد أن يكون للثورة فكرها ، لكي تكون قادرة بدلالة هذا الفكر على إستبدال الواقع الاجتماعي والنظام الحالي ، بواقع ونظام جديد مغاير له ومتقدم عليه[٢]، وإذا رجعنا الى أية ثورة في التاريخ ، نلاحظ انها كانت تعتمد على الفكر ، وكل ثورة ليس فيها فكر كانت عبارة عن عمل غوغائي ، عمل ليس له جذوره في التاريخ ، ولا يستطيع أن يفعل فعلًا صحيحاً ، فالفكر هو الوسيلة التي تستطيع الثورة من خلاله أن تتفهم الواقع الاجتماعي والسياسي وتناقضاته ، ومن ثم يمكنها من أن تتنبأ بمرحلة كاملة[٣]، لذلك أكد الرفيق (ميشيل عفلق) بهذا الخصوص قائلًا : (الفكر بحد ذاته قوة ثورية لا تقدر ، فمجرد وضع القضية العربية في صيغة فكرية شاملة كان أول مساهمة في تركيز الحركة الثورية العربية على أسس صلبة...)[٤].

والملاحظة الثانية هي ان الفكر السياسي لثورة العشرين ، كان قد أدرك

---

(١) حزب البعث العربي الاشتراكي ، في معنى الثورة ، السلسلة البيضاء (٤) ، ص ٧ ـ ٨.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤.

(٣) د. الياس فرح ، في القومية والتربية والثورة ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٥٩.

(٤) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

مختلف الجوانب المتعلقة بظاهرة السلطة السياسية ، فمن ناحية نلاحظ انه قد انصرف الى متابعة أصل السلطة السياسية ، لكي يحدد على ضوئها مدى شرعية السلطة المحتلة ، وقد انقسم بصدد تفسيره لأصل السلطة السياسية الى قسمين رئيسين ، الأول أرجعها الى أصول دينية ، والآخر أرجعها الى أصول شعبية ، وقد جرت محاولات من أجل التوفيق بين هذين الاتجاهين الفكريين.

ولم يكن الفكر السياسي لثورة العشرين في تحديده لأصل السلطة ، بعيداً عن الواقع العيني للقطر ، حيث كان خاضعاً للسلطة البريطانية ، وان تحديده لأصل السلطة كان قد انتهى به الى أن يقف موقفاً مناوئاً للسلطة البريطانية القائمة في العراق ، بوصفها حكومة غير شرعية ، لأنها لا تستمد سلطتها من أصول دينية ، ولا من أصول شعبية.

ومن ناحية أخرى ، تطرق الفكر السياسي لثورة العشرين ، لأشكال السلطة السياسية ، آخذاً بنظر الاعتبار واقع السلطة المزمع اقامتها في العراق ، وقد طرح عدة أشكال لها ، وهي الملكية والجمهورية ، والإمارة ، والخلافة أو الإمامة ، واللاحكومة.

كما تطرق لكيفية ممارسة السلطة السياسية المزمع اقامتها في العراق ، وقد تبنى الاتجاه البرلماني باعتباره أفضل وسيلة لممارسة السلطة السياسية.

وقد عني الفكر السياسي لثورة العشرين بالحقوق السياسية بمجملها ، أي انه أكد للشعب التزامه بحرية الرأي والفكر وما يتعلق بهما ، كالحرية الدينية ، وحرية الصحافة والنشر ، وحرية الاجتماعات العمومية ، وحرية العمل الحزبي وحق تأليف الجمعيات ، كما أعطى للشعب الحق في الخروج المسلح على الحكومة الجائرة.

كما عني بمضمون الحقوق المدنية ، كالحريات الشخصية المتمثلة بالمساواة أمام القانون ، وحرية المخابرات والمراسلات ، وحق تكوين الأسرة وصيانة المسكن ، وكالحقوق الاجتماعية المتمثلة بحق التعليم ، وحق العمل والتوظف ، وكالحقوق الاقتصادية المتمثلة بحق التملك ، وحرية التجارة ، وحق تأسيس الشركات والمصانع والجمعيات الاقتصادية ، والمستمدة من الاتجاه الاقتصادي الذي آمن به الفكر السياسي لثورة العشرين ، والمتمثل بالنظام الاقتصادي الحر.

مصادر البحث

أولاً : الوثائق :

أ - الوثائق غير المنشورة :

- وثائق المتحف الوثائقي لثورة العشرين - النجف الأشرف :
  - ملفة رقم ٢/ الوثائق ٧ ، ٨ ، ٩.
  - ملفة رقم ٥/ الوثائق ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩.
  - ملفة رقم ٧/ وثيقة ١٢.
  - ملفة رقم ١٠/ وثيقة ١.
  - ملفة رقم ١١/ وثيقة ١.
  - ملفة رقم ١٦/ وثيقة ١.
  - ملفة رقم ٢٣ / وثيقة ٣.
  - ملفة رقم ٢٧/ الوثائق ٤١ ، ٦٣.
  - ملفة رقم ٤٢/الوثائق ، ١١ ، ١٦ ، ١٨ ، ٣٣.
- وثائق الثورة العراقية الكبرى ١٩١٤ - ١٩٢١ (إعداد وتحقيق : كامل سلمان الجبوري) خمسة أجزاء (مطبوعة بالرونيو).

٢ - وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق - بغداد :

ملفات البلاط الملكي.

- تقرير خيري الهنداوي المرفوع لوزارة الداخلية يوم ١٤ كانون الأول ١٩٣١ ، بعنوان (تقرير حول عشائر المنتفك وسكانه) ، ملفة د/٨.
- ملفة (عرائض وكتب خاصة مقدمة الى حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ١٩٢١ - ١٩٢٦) ، رقم الملفة ك/١١ - رقم الوثيقة ٢٦٤.

٣ - وثائق المجمع العلمي العراقي.

- مجموعة بيانات ونشرات عن الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ، الوثائق ٥ ، ٧.

ب - الوثائق المنشورة :

١ - أحداث ثورة العشرين كما يرويها شاهد عيان ، بقلم كاظم الدجيلي ، عني بتحقيقها ونشرها (حكمت رحماني) ، مطبعة الزمان ، بغداد

١٩٧٣.
٢ ـ تقارير سرية لبوليس العاصمة ، مج ٢ ، بغداد ، ١٩ حزيران ١٩٢٠ ، رقم ٢٥ ، ١٧ تموز ١٩٢٠ ، رقم ٢٩ ، ترجمة وإعداد الدكتور صالح جواد الكاظم ، نشرها تحت عنوان (أيام من ثورة العشرين في بغداد) ، جريدة (العراق) ، العدد ٢٩/٧١٤ حزيران ١٩٧٨.
٣ ـ تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، (ت : الدكتور عبدالجليل الطاهر) ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٥٨.
٤ ـ رسائل المس بيل (ت : عبدالكريم الناصري) ، جمع وتحقيق (بثينة الناصري) ، نشرت بعنوان (خلق الملوك) ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ١٩٧٣.
٥ ـ مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق ، للسير برسي كوكس ، (ت : بشير فرجو) ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، الموصل ١٩٥١.
٦ ـ وثائق تنشر لأول مرة ، (إعداد : فؤاد قزانجي) ، مجلة (آفاق عربية) ، العدد ٦/شباط ١٩٨١.
٧ ـ وثائق جمعية العهد العراقي في الموصل نشرت تحت عنوان (صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية) ، جريدة (صدى الاحرار) الموصلية ، عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ، ونشرت تكملتها في جريدة البلاد ، عام ١٩٥٥.

ثانياً : المخطوطات :

١ ـ مخطوط نقل عن الأصل الذي علق على الحائط ببغداد ، يوم ٢٩ آذار ١٩١٧ ، بعنوان (هذا بلاغ للناس) ، موقع باسم جمعية (الدفاع المقدس السرية) ، موجودة في (المجمع العلمي العراقي).
٢ ـ د. عبدالرضا الطعان ، محاضرة (الحزبية في الفكر السياسي الاوروبي) ، ألقيت على طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد ـ كلية القانون والسياسة ـ قسم السياسة ، يوم ١٩٨٢/١١/٢٠.
٣ ـ عبدالغني الملاح ، نوري السعيد كما لم نعرفه ، بغداد ١٩٨٣. (شخصية).
٤ ـ مخطوط (أحاديث السيد كامل الچادرچي مع المرحوم معروف الرصافي) ، أجراها معه عام ١٩٤٤. (المجمع العلمي العراقي).
٥ ـ محمد علي كمال الدين ، المسألة العراقية أو الانتداب في النجف ،

(بدون تاريخ). (م.و.ث. النجف).
٦ ــ رسالة خطية من (محمد مهدي البصير) الى الاب (انستاس الكرملي) ، مكتبة المتحف العراقي ، رقم (٣٤٧٤٣).

ثالثاً : الرسائل الجامعية غير المنشورة :

١ ــ ابراهيم خليل أحمد ، ولاية الموصل ، دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٢ ، (رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ـ كلية الآداب ـ قسم التاريخ) ، بغداد ١٩٧٥.
٢ ــ حسين هادي شلاه ، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث ، (رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة القاهرة) بدون تاريخ.
٣ ــ عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي في العراق ١٩٢٠ ، ١٩٣٤ ، (رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ـ كلية القانون والسياسة ـ قسم السياسة) ، بغداد ١٩٧٨.

رابعاً : المقالات والبحوث :

١ ــ أنيس صيداوي (تاريخ الثورة العراقية) ، مجلة (الهلال) المصرية ، جـ٦/ آذار ١٩٢٢ ، جـ٧/نيسان ١٩٢٢.
٢ ــ مذكرات (عبدالغفور البدري) ، جريدة (الاستقلال) البغدادية ، العدد ١٧٢٢/٢٠ تموز ١٩٣٢.
٣ ــ مقال (دراسة وترجمة لحياة الفقيد محمد رضا الشبيبي) ، جريدة (النور) ، العدد ٣٥٣/٢٤ كانون الاول ١٩٦٩.
٤ ــ حسن الأسدي (حول ثورة العشرين في العراق) ، مجلة (الثقافة) ، العدد ٨/أيلول ١٩٧١.
٥ ــ حسين جميل ، (بداية فكرة الجمهورية في العراق) ، مجلة (الهلال) المصرية ، العدد ٦/يوليو ١٩٦٥.
٦ ــ حسين جميل ، (من التراث الديمقراطي العراقي) جـ ١ ، مجلة (الهلال) ، المصرية ، العدد ١٠/اكتوبر ١٩٦٦.
٧ ــ رفيق ، (ثورة العشرين والمنطقة الشمالية) ، مجلة (الغد) العدد ٥/ آب ١٩٧٠.
٨ ــ د. صالح جواد الكاظم، (محاولة استجلاء جديدة لتاريخ العراق الحديث) ، مجلة (المثقف العربي) ، العدد ٤/حزيران ١٩٧٤.

٩ ـ طارق الخالصي ، (الشبيبي في ذكراه العاشرة) ، مجلة (البلاغ) الكاظمية ، العدد ٩/١٩٧٥.
١٠ ـ عبدالحميد الدبوني ، (حول أحداث تلعفر) ، جريدة (الزمان) العدد ٢٨/٥٠٢٣ نيسان ١٩٥٤.
١١ ـ عبدالغني الملاح (ثورة العشرين بين التقرير التاريخي والفلسفة) مجلة (آفاق عربية) ، العدد ٣/تشرين الثاني ١٩٧٨.
١٢ ـ د. عباس الزيدي ، (دور الصحافة في التاريخ النضالي لثورة سنة ١٩٢٠) ، مجلة (آفاق عربية) ، العدد ٧/آذار ١٩٧٩.
١٣ ـ علي ابراهيم ، (طالب النقيب) ، مجلة (آفاق عربية) ، العدد ٣/تشرين الثاني ١٩٧٦.
١٤ ـ علي التلعفري ، (شعارات ثورة حزيران الكبرى) ، جريدة (البلد) ، العدد ١٥/٩٢٤ حزيران ١٩٦٧.
١٥ ـ علي التلعفري ، (حول طابع ثورة العشرين) ، مجلة (دراسات عربية) ، العدد ٨/حزيران ١٩٧٠.
١٦ ـ علي التلعفري ، (عوامل اخفاق الثورة العراقية الكبرى) ، مجلة (دراسات عربية) ، العدد ٣/كانون الثاني ١٩٧١.
١٧ ـ علي التلعفري ، (الثورة العراقية الكبرى والتحليل العلمي) ، مجلة (دراسات عربية) ، العدد ١٢/تشرين الأول ١٩٦٩.
١٨ ـ علي التلعفري ، (تأسيس عرش العراق في خضم التفاعلات السياسية) مجلة (الثقافة) ، العدد ٢/شباط ١٩٧٦.
١٩ ـ علي الشرقي ، (النوادي العراقية) ، سلسلة مقالات منشورة في جريدة (النهضة) عام ١٩٢٧.
٢٠ ـ علي النوري ، (تعليق حول طابع ثورة العشرين) ، مجلة (دراسات عربية) ، العدد ٤/شباط ١٩٧٠.
٢١ ـ محمد رضا الشبيبي ، (ثورة النجف ضد الاستعمار الإنكليزي) ، مجلة (الثقافة الجديدة) ، العدد ٩/تموز ١٩٦٩.
٢٢ ـ محمد رضا الشبيبي ، (من أسرار الثورة العراقية الكبرى) ، جريدة (الأيام) ، العدد ٢٩/٦٥ حزيران ١٩٦٢.
٢٣ ـ محمد رضاالشبيبي ، (فقيدنا الكبير الشيخ عبدالكريم الجزائري) ، جريدة (الأيام) ، العدد ١٠/١٢٤ أيلول ١٩٦٢.

٢٤ ـ محمد رضا الشبيبي (حديث عن الثورة العراقية) ، جريدة (الزمان) ، العدد ٥٦٧٩/ ٣٠ حزيران ١٩٥٦.

خامساً : الصحف والمجلات :

أ ـ الصحف :

الاستقلال (النجفية) ، الاستقلال (البغدادية) ، الأهالي ، الأيام ، البلاد ، البلد ، الجمهورية ، دجلة ، الزمان ، الشرق ، صدى الأحرار (الموصلية) ، العراق ، الفرات (النجفية) ، الفلاح ، لسان العرب ، الموصل ، النهضة ، النور ، اليقظة.

ب ـ المجلات :

آفاق عربية ، بغداد ، البلاغ (الكاظمية) ، الثقافة ، الثقافة الجديدة ، حراس الوطن ، دار السلام ، دراسات عربية ، العرفان ، الغد ، اللسان ، المثقف العربي ، النادي العلمي ، الهلال (المصرية).

سادساً : الكتب والمذكرات :

أ ـ باللغة العربية :

١ ـ ابراهيم الوائلي ، ثورة العشرين في الشعر العراقي ، مطبعة الإيمان ، بغداد ١٩٦٨.

٢ ـ أبو علي المودودي ، نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون ، والدستور ، دار الفكر ، دمشق ١٩٦٧.

٣ ـ آرنورلد ويلسن ، الثورة العراقية ، (ت : جعفر الخياط) ، دار الكتب ، بيروت ١٩٧١.

٤ ـ آرنولد ، ويلسن ، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين ، (ت : فؤاد جميل) ، دار الجمهورية ، بغداد ١٩٧١.

٥ ـ د. الياس فرح ، في القومية والتربية والثورة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٧.

٦ ـ آل مطر ، ذكرى علمين من آل مطر ، مطبعة النجف ، النجف ١٩٥٧.

٧ ـ المر هولدن ، ثورة العراق ١٩٢٠ ، (ت : فؤاد جميل) مطبعة الزمان ، بغداد ١٩٦٥).

٨ ـ أم. مزنتشا شغيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، (ت الدكتور هاشم صالح التكريتي) ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد

١٩٧٨.
٩ - أمين الريحاني ، فيصل الأول ، ط ٢ ، دار ريحاني ، بيروت ١٩٥٨.
١٠ - أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ، جـ ٢ ، مطبعة عيسى البابي ، مصر (بدون تاريخ).
١١ - أمين سعيد ، تاريخ الاستعمار الإنكليزي في بلاد العرب ، جـ ١ ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة (بدون تاريخ).
١٢ - أنور الجندي ، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية ، مطبعة الانكلو - مصرية ، القاهرة (بدون تاريخ).
١٣ - باقر شريف القرشي ، حياة الإمام محمد الباقر ، جـ ٢ ، مطبعة القضاء ، النجف ١٩٧٨.
١٤ - أحمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ - ١٩٣٢ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠.
١٥ - تحسين العسكري ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية ، جـ ٢ ، مطبعة الغري ، النجف ١٩٣٨.
١٦ - توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الغد ، بيروت ١٩٦٩.
١٧ - توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٠.
١٨ - ج. دي. ف. لودر ، القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق ، (ت : نزيه المؤيد العظم) ، المطبعة الحديثة ، دمشق ١٩٢٥.
١٩ - جرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في العراق ، (ت : سليم طه التكريتي) ، دار المثنى للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٨٣.
٢٠ - جعفر باقر آل محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ، جـ ١ ، مطبعة العرفان ، صيدا ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م).
٢١ - جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ط ٢ ، (ت : الدكتور ناصرالدين الأسد ، والدكتور احسان عباس) ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٦.
٢٢ - حزب البعث العربي الاشتراكي ، في معنى الثورة ، السلسلة البيضاء (٤).

٢٣ ــ حسن الأسدي ، ثورة النجف على الانكليز ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٥.
٢٤ ــ د. حسن صعب ، علم السياسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٦.
٢٥ ــ د. حسن العطار ، الوطن العربي ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٦٦.
٢٦ ــ حميد أحمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧٩.
٢٧ ــ حميد عيسى حبيبان ، حقائق ناصعة عن ثورة النجف الكبرى ، مطبعة الغري ، النجف ١٩٧٠.
٢٨ ــ خضر العباسي ، شعراء الثورة العراقية الكبرى أثناء الاحتلال البريطاني في العراق ، دار المعرفة ، بغداد ١٩٥٧.
٢٩ ــ خيري حماد ، عبدالله فلبي ، ط ٢ ، الدار القومية ، القاهرة ١٩٦٥.
٣٠ ــ خيري العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، دار الهلال ، مصر ١٩٦٩.
٣١ ــ رئيف خوري ، الفكر العربي الحديث : اثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي ، مطبعة الكشاف ، بيروت ١٩٤٣.
٣٢ ــ رجاء حسين الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ - ١٩٢٧ ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٦.
٣٣ ــ رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق ١٩١٨ - ١٩٦٨ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٦.
٣٤ ــ د. رشيدي عليان ، وقحطان عبدالرحمن الدوري ، أصول الدين الإسلامي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٧.
٣٥ ــ رفائيل بطي ، الصحافة في العراق ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٥.
٣٦ ــ د. رؤوف الواعظ ، الاتجاهات الوطنية في الشعر العراقي الحديث ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٤.
٣٧ ــ د. رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٩.
٣٨ ــ ريموند كارفيلد كيتيل ، العلوم السياسية ، جـ ٢ ، (ت : الدكتور فاضل زكي محمد ، والدكتور حسن علي الذنون) ، دار التضامن ، بغداد ١٩٦٤.

٣٩ ـ د. زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٥٣.
٤٠ ـ زهير عطية ، مبدأ تقرير المصير والعرب ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٥٩.
٤١ ـ ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٣ ، معهد الدراسات العربية العالية ، بيروت ١٩٦٥.
٤٢ ـ سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ ، جـ ١ ، مطبعة الاديب ، بغداد ١٩٧٤.
٤٣ ـ سعيد حوي ، الإسلام ، جـ ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٩.
٤٤ ـ سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، ط ٢ ، دار القلم ، بيروت ١٩٧٤.
٤٥ ـ سنت جون فلبي ، أيام فلبي في العراق (ت : جعفر الخياط) ، دار الكشاف ، بيروت ١٩٥٠.
٤٦ ـ سندرسن باشا ، مذكرات سندرسن باشا ، ط ٢ ، (ت : سليم طه التكريتي) ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٢.
٤٧ ـ صادق حسن السوداني ، لمحات موجزة من تاريخ نضال الشعب العراقي ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، العراق ١٩٧٩.
٤٨ ـ طالب مشتاق ، أوراق أيامي ، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، جـ ١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨.
٤٩ ـ طه عبدالباقي سرور ، دولة القرآن ، دار نهضة مصر ، القاهرة (بدون تاريخ).
٥٠ ـ عباس علي ، زعيم الثورة العراقية ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٠.
٥١ ـ عبدالفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، ط ٢ ، مطبعة الاهالي ، بغداد ١٩٣٥.
٥٢ ـ عبدالإله أحمد ، نشأة القصة وتطورها في العراق ، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٩ ، بغداد ١٩٦٩.
٥٣ ـ د. عبدالله فهد النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، دار النهضة ، بيروت ١٩٧٣.
٥٤ ـ د. عبدالله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، ط ٢ ، دار

السلام ، بغداد ١٩٧٥.
٥٥ ــ عبدالجبار حسن الجبوري ، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٧.
٥٦ ــ عبدالحسين المبارك ، ثورة ١٩٢٠ في الشعر العراقي ، دار البصري ، بغداد ١٩٧٠.
٥٧ ــ عبدالحسين مهدي عواد ، الشيخ علي الشرقي : حياته وأدبه ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨١.
٥٨ ــ عبدالحميد العلوچي ، عزيز جاسم الحجية ، الشيخ ضاري ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٦٨.
٥٩ ــ عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ط ٣ ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧.
٦٠ ــ عبدالرزاق عبد الدراجي ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥ ، ط ٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٠.
٦١ ــ عبدالرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ط ٥ ، دار الكتب ، بيروت ١٩٨٢.
٦٢ ــ عبدالرزاق الحسني ، ثورة النجف ، ط ٤ ، دار الكتب ، بيروت ١٩٨٢.
٦٣ ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الصحافة العراقية ، جـ ١. ط ٣ ، مطبعة العرفان ، صيدا ١٩٧١.
٦٤ ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، مركز الأبجدية ، بيروت ١٩٨٠.
٦٥ ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ١ ، ط ٣ ، مطبعة العرفان صيدا ١٩٦٥.
٦٦ ــ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، جـ ١ ، ط ٤ ، دار الكتب ، بيروت ١٩٨٠.
٦٧ ــ عبدالرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، جـ ١ ، مطبعة العرفان ، صيدا ١٩٣٥.
٦٨ ــ عبدالرزاق الهلالي ، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال

البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧٥.
٦٩ - عبدالرزاق الهلالي ، الشاعر الثائر : الشيخ محمد باقر الشبيبي ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ١٩٦٥.
٧٠ - عبدالرزاق الوهاب ، كربلاء في التاريخ ، جـ ٣ ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٣٥.
٧١ - د. عبدالرضا الطعان ، مفهوم الثورة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٨٠.
٧٢ - د. عبدالرضا الطعان ، محاضرات (الفكر السياسي الحديث) ألقيت على طلبة الصف الثالث - قسم السياسة - كلية القانون والسياسة - جامعة بغداد ، للعام الدراسي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، (مطبوعة بالرونيو).
٧٣ - عبدالرسول حسين ، عدنان حسين ، صحافة ثورة العشرين وموقف صحف بغداد من الثورة ، دار السلام ، بغداد ١٩٧٠.
٧٤ - عبدالقادر عودة ، الإسلام وأوضاعنا السياسية ، ط ٢ ، (بدون مكان للطبع) ١٩٦٧.
٧٥ - عبدالشهيد الياسري ، البطولة في ثورة العشرين ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٦٦.
٧٦ - عبدالعزيز القصاب ، من ذكرياتي ، مطبعة الفصول ، بيروت ١٩٦٢.
٧٧ - د. عبدالعزيز نوار ، تاريخ العرب المعاصر ، جـ ١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧١.
٧٨ - عبدالغني الملاح ، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ، جـ ١ ، ط ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠.
٧٩ - عبدالكريم الخطيب ، الخلافة والإمامة ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٧٥.
٨٠ - عبدالمنعم الغلامي ، ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، جـ ١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٦٦.
٨١ - عبدالمنعم الغلامي ، أسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨ - ١٩٢٥ ، جـ ١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٥٨.
٨٢ - عفيف عبدالفتاح طبارة ، روح الدين الإسلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨١.

٨٣ ــ علي البزركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٥٤.
٨٤ ــ علي جودت ، ذكريات علي جودت ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، مطبعة الوفاء ، بيروت ١٩٦٧.
٨٥ ــ علي الشرقي ، الأحلام ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ١٩٦٣.
٨٦ ــ علي الخاقاني ، شعراء الغري أو النجفيات ، المطبعة الحيدرية ، جـ ٥ ، النجف ١٩٥٤ ، جـ ١٠ ، النجف ١٩٥٦.
٨٧ ــ د. علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتع العراقي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٥.
٨٨ ــ د. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، جـ ٥ ق ١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧٧ ، جـ ٥ ق ٢ ، مطبعة الاديب ١٩٧٨ ، جـ ٦ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧٦.
٨٩ ــ عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨.
٩٠ ــ فائق بطي ، الصحافة العراقية : ميلادها ، تطورها ، بغداد ١٩٦١.
٩١ ــ فائق بطي ، اعلام في صحافة العراق ، دار الساعة ، بغداد ١٩٧١.
٩٢ ــ د. فاروق صالح العمر ، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧٨.
٩٣ ــ د. فاروق صالح العمر ، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧٧.
٩٤ ــ د. فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط ٣ ، مطبعة اشبيلية ، بغداد ١٩٧٧.
٩٥ ــ فراتي ، على هامش الثورة العراقية الكبرى ، مطبعة جريدة الهاتف ، بغداد ١٩٥٢.
٩٦ ــ فريق مزهر آل فرعون ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ، جزءان ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٢.
٩٧ ــ فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسي ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ١٩٧٤.

فيليب ويلارد آيرلاند ، العراق : دراسة في تطوره السياسي (ت : جعفر الخياط) ، دار الكشاف ، بيروت ١٩٤٩.

قحطان أحمد عبوش التلعفري ، ثورة تلعفر ١٩٢٠ والحركات الوطنية الاخرى في منطقة الجزيرة ، مطبعة الازهر ، بغداد ١٩٦٩.

قصي سالم علوان ، الشبيبي شاعراً ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٥.

كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، جـ ٥ ، (ت : نبيه أمين فارس ، منير البعلبكي) ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٢.

كاظم المظفر ، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠ ، جزءان ، مطبعة الآداب ، النجف ١٩٧٢.

كامل سلمان الجبوري ، الكوفة في ثورة العشرين ، مطبعة الاداب ، النجف ١٩٧٢.

كريم وحيد صالح ، نجم البقال ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٨٠.

د. كمال مظهر أحمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، مطبعة الحوادث ، بغداد ١٩٧٨.

د. كمال مظهر أحمد ، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي ، مطبعة الزمان ، بغداد ١٩٧٧.

د. كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية ، التكون وبدايات التحرك ، دار الخلود ، بيروت ١٩٨١.

كوينسي رايت ، حكومة العراق ، (ت : أكرم الركابي) ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٩٢٧.

كيرترود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، (ت : جعفر الخياط) ، دار الكتب ، بيروت ١٩٧١.

ل.ن. كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، (ت : الدكتور عبدالواحد كرم) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧١.

ل.ن. كوتلوف ، حركة التحرر الوطني في العراق قبيل ثورة العشرين ، (ت : الدكتور نوري السامرائي) ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ١٩٧٣.

مارسيل بريلو ، علم السياسة ، (ت : أحمد حسيب عباس) ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٥.

١١٣ــ محسن أبو طبيخ ، المبادىء والرجال ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق ١٩٣٨.
١١٤ــ محسن مهدي مال الله ، كمال النظام في دين الإسلام ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٦٦.
١١٥ــ د. محمد البهي ، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ، ط ٥ ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٠.
١١٦ــ محمد جواد مغنية ، الشيعة والتشيع ، دار الكتاب ، بيروت (بدون تاريخ).
١١٨ــ محمد حسن القطيفي ، مقتطفات تاريخ تسعة وثلاثين عاماً في العراق ، مطبعة النجوم ، بغداد ١٩٥٨.
١١٩ــ محمد رضا الشبيبي ، ديوان الشبيبي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٠.
١٢٠ــ محمد عبدالحسين ، ذكري فيصل الأول ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٣٣.
١٢١ــ محمد خالص الملا حمادي ، الأخبار في سير الرجال ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٣١.
١٢٢ــ د. محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية أو العامل الاقتصادي في ثورة العشرين ، مطابع دار الجمهورية ، بغداد ١٩٥٨.
١٢٣ــ محمد الصادق عرجون ، الموسوعة في سماحة الإسلام ، جـ ٢ ، مؤسسة سجل العرب ، بيروت ١٩٧٢.
١٢٤ــ محمد صالح السهروردي ، لب الألباب ، جـ ٢ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٣٣.
١٢٥ــ محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، جـ ٢ ، مطبعة الفلاح ، بغداد ١٩٢٤ ، جـ ٣ ، دار السلام ، بغداد ١٩٢٥.
١٢٦ــ د. محمد عزيز ، النظام السياسي في العراق ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٥٤.
١٢٧ــ محمد علي كمال الدين ، معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى ، مطبعة التضامن ، بغداد ١٩٧١.
١٢٨ــ محمد علي كمال الدين ، التطور الفكري في العراق ، شركة الطباعة والتجارة ، بغداد ١٩٦٠.

١٢٩- محمد علي كمال الدين ، مذكرات محمد علي كمال الدين ، (تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري) ، النجف ١٩٨٠ ، (مطبوعة بالروتيو).
١٣٠- د. محمد عمارة ، الخلافة ونشأة الاحزاب الإسلامية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٧.
١٣١- د. محمد عمارة ، نظرة جديدة الى التراث ، مطبعة المتوسط ، بيروت ١٩٧٤.
١٣٢- محمد لطفي جمعة ، حياة الشرق ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ١٩٣٢
١٣٣- محمد مظفر الادهمي ، المجلس التاسيسي العراقي ، مطبعة السعدون ، بغداد ١٩٧٦.
١٣٤- محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، جزءان ، مطبعة الفلاح ، بغداد ١٩٢٤.
١٣٥- محمد مهدي البصير ، البركان ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٥٧.
١٣٦- محمد مهدي الخالصي ، إحياء الشريعة في مذهب الشيعة جـ ١ ، مطبعة الأزهر ، بغداد ١٩٦٥.
١٣٧- محمد مهدي العلوي ، هبة الدين الشهرستاني ، مطبعة الآداب ، بغداد ١٩٢٩.
١٣٨- محمد يونس عبدالله السيد وهب ، أهمية تلعفر في ثورة العراق الكبرى عام ١٩٢٠ ، مطبعة الجمهورية ، الموصل ١٩٦٧.
١٣٩- محمود شبيب ، حكايات تاريخية عراقية ، دار الثقافة ، بغداد ١٩٨٣.
١٤٠- محمود العبطة ، بغداد وثورة العشرين ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٧٧.
١٤١- محمود العبطة ، الديمقراطية في العراق ، جـ ١ ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٦٠.
١٤٢- د. مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٤٩.
١٤٣- منعم حميد حسن ، محمد مهدي البصير شاعراً ، المركز العربي للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٠.

١٤٤ـ د. منير حميد البياتي ، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ١٩٧٩.
١٤٥ـ موسى علي الطيار ، أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي ، دار آفاق عربية ، بغداد ١٩٨١.
١٤٦ـ ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، الطبعة الرابعة عشرة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٥.
١٤٧ـ ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ - ١٩٧٤ ، مطبعة الأعظمي، بغداد ١٩٧٤.
١٤٨ـ ناجي شوكت ، أوراق ناجي شوكت : رسائل ووثائق ، (تقديم وتحقيق : د. محمد أنيس ، د. محمد حسين الزبيدي) ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧٧.
١٤٩ـ نعيم ابراهيم زبيدة ، ثورة العراق ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٣١.
١٥٠ـ نيجل داودسون ، العراق أو الدولة الجديدة ، (ت : عجاج نويهض) ، مطبعة العرب ، القدس ١٩٣٢.
١٥١ـ هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ط ٢ ، (ت : عبدالمسيح جويدة) ، مطبعة السريان ، بغداد ١٩٤٥.
١٥٢ـ د. وميض جمال عمر نظمي ، محاضرات (الحركة القومية في العراق) ، ألقيت على طلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ـ قسم السياسة ، للعام الدراسي ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، (مطبوعة بالرونيو).
١٥٣ـ يعقوب يوسف كوريا ، صحافة ثورة العشرين ، مطبعة السعدي ، بغداد ١٩٧٠.
١٥٤ـ د. يوسف عزالدين ، تطور الفكر الحديث في العراق ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٧٦.
١٥٥ـ د. يوسف عزالدين ،الشعر العراقي الحديث وأثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥
١٥٦ـ د. يوسف عزالدين ، فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث ، ط ٢ ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧٦.

ب — باللغة الإنكليزية :

1. Elizabeth Burgoyne, Gertrude Bell from her personal papers 1914 — 1926, London 1961.
2. Ernest Main, IRAQ from mandate to independent, London 1935.
3. Ghassan R. Atiyyah, IRAQ 1908 — 1921 A political study, Beirut 1973.
4. Great Britain, Colonial Office. Special Report by his Majesty's Government in the Council of the League of Nations on the progress of Iraq during the period 1920 — 1931, London 1931.
5. Harry N. Howard, The King — Grane Commission, Beirut 1963.
6. Hubert Young, The Independent Arab, London 1933.
7. James Saumarez Mann, An administrator in the making, London 1921.
8. Mohammad A. Trabush, the role of the military in Politics London 1983.
9. Stephen Hemsley Longrigg, Iraq 1900 — 1950. Beirut 1968.
10. Thomas Lyell, The ins and outs of Mesopotamia, London 1923.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	ـ ٥ ـ
الفصل الأول : بعض القضايا المتعلقة بثورة العشرين	ـ ١١ ـ
المبحث الأول : حول ثورة العشرين	ـ ١٢ ـ
أولًا : التعريف بثورة العشرين	ـ ١٢ ـ
ثانياً : أسباب ثورة العشرين	ـ ١٩ ـ
المبحث الثاني : القوى الإجتماعية المحركة لثورة العشرين	ـ ٣٤ ـ
أولًا : القوى العشائرية	ـ ٣٤ ـ
ثانياً : أهل المدن	ـ ٣٧ ـ
المبحث الثالث : القوى السياسية المحركة لثورة العشرين	ـ ٥٠ ـ
الفصل الثاني : ثورة العشرين وأصل السلطة السياسية	ـ ٥٧ ـ
المبحث الأول : الأصل الديني للسلطة السياسية	ـ ٥٨ ـ
أ ـ الاتجاد الثيوقراطي	ـ ٦٠ ـ
ب ـ الاتجاد الديني التوفيقي	ـ ٦٥ ـ
المبحث الثاني : الاصل الشعبي للسلطة السياسية	ـ ٧٦ ـ
خلاصة الفصل	ـ ٩٥ ـ
الفصل الثالث : ثورة العشرين وشكل السلطة السياسية	ـ ١٠١ ـ
المبحث الأول ـ الشكل الملكي	ـ ١٠٢ ـ
المبحث الثاني : الشكل الجمهوري	ـ ١٢٦ ـ
المبحث الثالث : أشكال أخرى للحكم	ـ ١٤٣ ـ
١ ـ فكرة الامارة	ـ ١٤٣ ـ
٢ ـ فكرة الخلافة الإسلامية	ـ ١٤٤ ـ
٣ ـ فكرة اللا حكومة	ـ ١٤٨ ـ
الفصل الرابع : ثورة العشرين وكيفية ممارسة السلطة السياسية	
الاتجاه البرلماني في فكر الثورة السياسية	ـ ١٥٥ ـ
خلاصة الفصل	ـ ١٩٠ ـ
الفصل الخامس : ثورة العشرين وحقوق الشعب تجاه السلطة السياسية	ـ ١٩١ ـ
المبحث الأول ـ الحقوق السياسية	ـ ١٩٢ ـ
١ ـ حرية الرأي والفكر	ـ ١٩٢ ـ

٢ ـ الحرية الدينية ..... ـ ١٩٥ ـ
٣ ـ حرية الصحافة والنشر ..... ـ ٢٠١ ـ
٤ ـ حرية الإجتماعات العمومية ..... ـ ٢٠٥ ـ
٥ ـ حرية العمل الحزبي وحق تأليف الجمعيات ..... ـ ٢٠٦ ـ
٦ ـ حق الخروج على الحكم الجائر ..... ـ ٢١٢ ـ
المبحث الثاني : الحقوق المدنية ..... ـ ٢٢٠ ـ
أولاً : الحريات الشخصية ..... ـ ٢٢٠ ـ
أ ـ المساواة أمام القانون ..... ـ ٢٢٣ ـ
ب ـ حرية المخابرات والمراسلات ..... ـ ٢٢٣ ـ
جـ ـ حق تكوين الأسرة وصيانة المسكن ..... ـ ٢٢٥ ـ
ثانياً : الحقوق الإجتماعية ..... ـ ٢٢٥ ـ
أ ـ حق التعليم ..... ـ ٢٢٥ ـ
ب ـ حق العمل والتوظيف ..... ـ ٢٢٨ ـ
ثالثاً : الحقوق الاقتصادية ..... ـ ٢٢٨ ـ
تمهيد ـ الاتجاه الاقتصادي العام في فكر الثورة ..... ـ ٢٢٨ ـ
أ ـ حق التملك ..... ـ ٢٣٢ ـ
ب ـ حرية التجارة ..... ـ ٢٣٤ ـ
جـ ـ حق تأسيس الشركات والمصانع والجمعيات الاقتصادية ..... ـ ٢٣٥ ـ
خلاصة الفصل ..... ـ ٢٣٦ ـ
الخاتمة ..... ـ ٢٣٨ ـ
مصادر البحث ..... ـ ٢٤٠ ـ

٧٠٤و٩٥٦
ن ٤٩٨ نديم عيسى
الفكر السياسي لثورة العشرين / تاليف نديم عيسى ..
بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٢ .
٢٥٨ ص ؛ ٢٤سم
١ــ العراق ــ تاريخ ، ثورة العشرين ٢ــ العراق ــ
الاحوال السياسية أ العنوان
م . و
٤٣٦/ ١٩٩٢
المكتبة الوطنية (الفهرسة اثناء النشر)

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

وزارة الثقافة والاعلام

دار الشؤون الثقافية العامة

الغلاف : رياض عبد الكريم

السعر سبعة دنانير

بغداد ـ ١٩٩٢

طبع في مطبع دار الشؤون الثقافية العامة